الدكتورة
عواطف عبد الرحمن

الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى



الصحافة العربية

فى مواجهة التبعية والاختراق الصهيونى

الدكتورة

عواطف عبد الرحمن

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

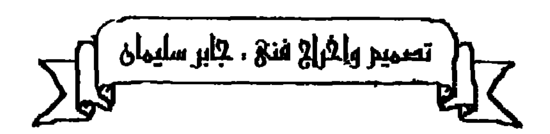
ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر

٢٦٣٨٦٨٤

٠٧١,٠٩	عواطف عبد الرحمن
ع و ص ح	الصحافة العربية في مواجهة التبعية
	والاختراق الصهيونى/ عواطف عبد الرحمن ـ القاهرة:
	دار الفكر العربي، ١٩٩٦.
	٢٤٠ ص؛ ٢٤ سم.
	يشمل علي إرجعات ببليوجرافية.
	تدمك: ٧ ـ ٠٧٩٤ ـ ١٠ ـ ٩٧٧.
	١ـ الصحافة العربية ـ تاريخ. أ ـ العنوان.



أميرة للطباعة - ت : ٣٩١٥٨١٧

الفهرس

الموضوع	الصفحة



مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة من البحوث و الدراسات التى قد تتباين أطروحاتها وقضاياها ومناهج تناولها ولكن يجمعها شيئان بارزان أولهما: أنها أجريت فى حقبة زمنية تمتد من نهاية الثمانينيات حتى بدايات التسعينيات،وثانيهما: أنها تعكس الهموم المهنية والوطنية فى عالم يضطرم بالتغيرات والمفاجآت الصادمة وفى زمن لا يتوقف عن الإتيان بكل ما هو غير متوقع، وفى نهاية قرن حافل بالأحداث والإنجازات والهزات الفكرية والوجدانية، حيث لا يملك الباحث إزاء هذا الطوفان إلا محاولة الاحتفاظ بفضيلة الرصد والترقب، رصد ما يجرى وترقب ما هو آت.

ولعل الخيط الأساسى الذى يجمع بين الموضوعات المختلفة فى هذا الكتاب هو الصحافة العربية منذ رأت النور لأول مرة خلال البدايات الأولى للقرن الماضى (التاسع عشر) وفى أحضان وتحت الرعاية المحسوبة للدولة العثمانية ثم بدايتها الحقيقية كصوت وأداة أصيلة للتعبير عن أفكار ومصالح رعايا هذه الدولة من الشعوب العربية، ثم معاركها المشهودة ضد التعصب التركى والاستبداد العثمانى ومسيرتها الشاقة عبر تضحيات هائلة من جانب حملة أقلامها والمدافعين عن حريتها من الرموز الساطعة فى الفكر العربى الحديث.. هذه هى فاتحة الكتاب ثم ننتقل إلى المرحلة التى عاصرت فيها الصحافة العربية هموم وتحديات ما بعد الاستقلال حيث تعددت أدوارها وإن لم تختف معاركها فى مواجهة الحكام ودأبهم على تقييد حريتها بكافة السبل المعلنة فى شكل تشريعات قانونية، والخفية فى صورة ممارسات سلطوية متعسفة حيث برزت قضية الديمقراطية وفى قلبها حرية الصحافة وحق المواطن فى المعرفة كضرورة حياة وشرط أساسى للمشاركة فى تقرير مصير الأوطان. ومع غياب الديمقراطية اشتدت هموم ما بعد الاستقلال وكان الهم الأول استمرار الهيمنة الأجنبية فى أثواب جديدة ظاهرها التحديث ومحاولة اللحاق بالغرب المتقدم صناعياً وتكنولوجيا وحقيقتها إحكام القبضة على مقدرات وثقافات هذا الوطن العربى والحيلولة دون نهوض أبنائه فاشتدت المواجهة من أجل

استكمال حرية الوطن والدفاع عن حقوق المواطن العربى فى التعبير والمشاركة وصيانة ذاتيته الثقافية. وجاءت معارك الصحافة العربية فى هذه المرحلة فى مواجهة الحكام وحلفائهم من الغزاة الأجانب غزاة الفكر والوطن.

وإذا كانت الصحافة العربية قد كسبت بعض معاركها ضد الغزو الصهيونى والهيمنة الأجنبية فى مجال الاقتصاد والثقافة والتعليم والإعلام إلا أن اشتداد سطوة الخصوم المحليين والأجانب قد أسهمت فى سلب الصحافة العربية أهم أدوارها، حيث وهنت أصوات المقاومة وانتصرت التبعية للحكام والتبعية للوافد الأجنبى وبرزت تجليات هذه التبعية فى آخر المعارك التى خاضتها الصحافة العربية وأعنى بها حرب الخليج، ولكن مما يحسب للصحافة العربية أنها ما زالت صامدة فى مواجهة الاختراق الصهيونى للوطن العربى منذ وعد بلفور حتى كامب ديفيد وغزة وأريحا.

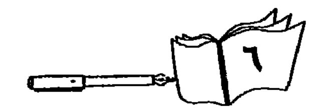
هذا وقد حرصت أن يضم هذا الكتاب دراسة عن الصحافة الوطنية فى الصومال وهى ثمرة لزياراتى العلمية للصومال خلال عام ١٩٨٩، وذلك تحية للشعب الصومالى الذى استطاع - رغم الأهوال التى يعانيها بسبب حكامه - أن يعطى الدرس لسادة العالم الجديد وأن يمنحنا نقطة ضوء فى زمن الفوضى والافتراء الذى يحاصرنا.

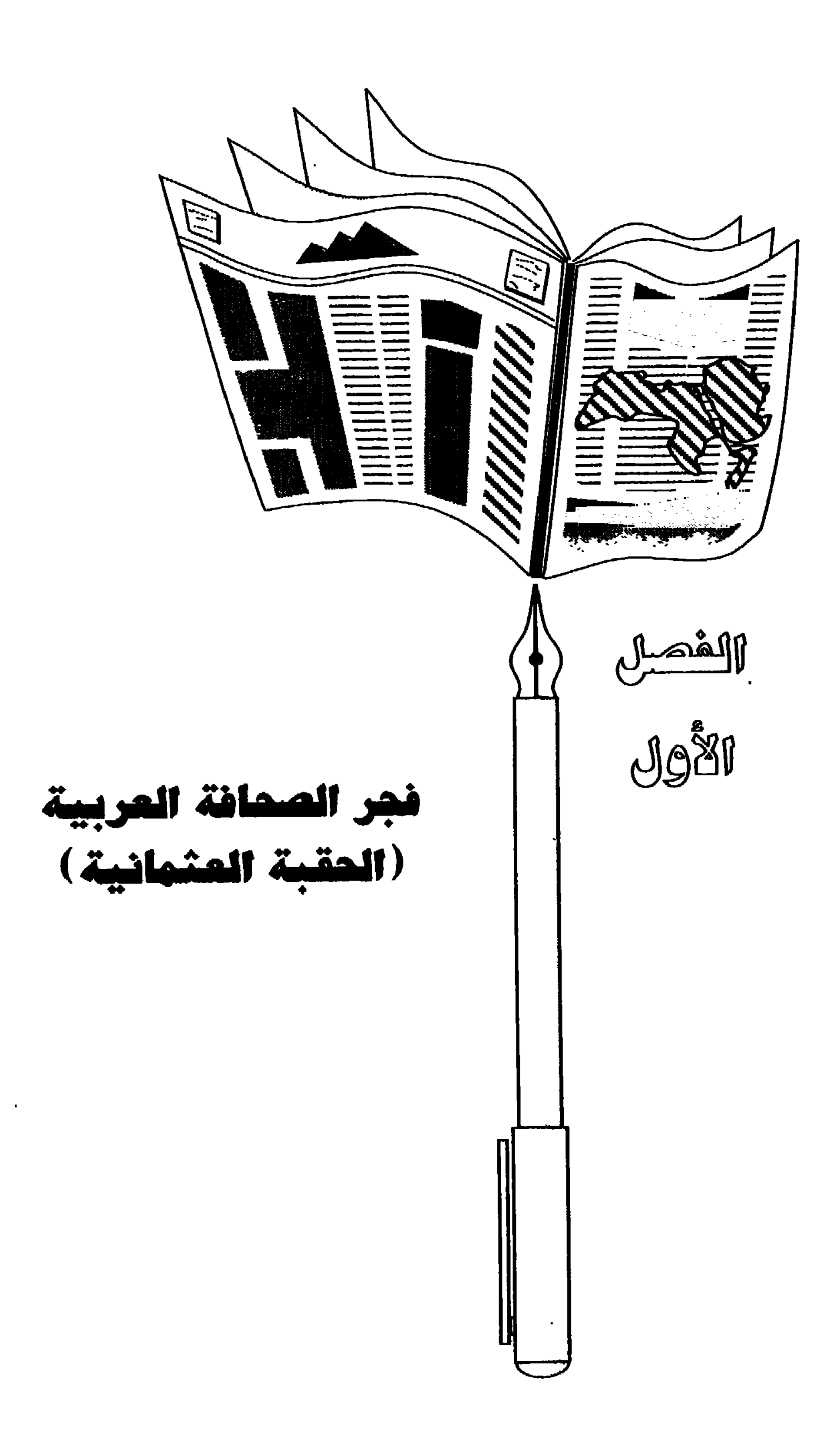
يعرض هذا الكتاب بعض الاجتهادات المتواضعة التى لا تملك الباحثة سواها فى زمن النفط وانكسار الإرادات والاستسلام بلا شروط لمغتصبى الأوطان آملة فى أن يأتى اليوم الذى لا بد أن تتجاوز الدورة الحضارية محطتها الراهنة وتشرق فى يوم ما الشموس التى غربت وتنهض الصحافة العربية حاملة صوت شعوبها وقادرة على تصحيح الموازين التى اختلت واستعادة الحقوق التى أهدرت.

وفى النهاية أهدى هذا الجهد إلى جميع الشرفاء البسطاء الذين يواجهون ببسالة صامتة كلاً من دعاة التغريب والسلفية فى آن معاً محاولين استخلاص الجوهرى والأصيل فى حضارتنا العربية الإسلامية دون إغفال أو تهوين لمستجدات العصر وتحدياته.

عواطف عبد الرحمن

قليوب، يناير ١٩٩٦





الفصل الأول

فجر الصحافة العربية
(الحقبة العثمانية)

هناك مجموعة من المحددات التى حكمت نشأت وتطور الصحافة فى الوطن العربى خلال الحقبة العثمانية وتتمثل فيما يلى:

المحدد الأول:

الظروف التاريخية والسياق المجتمعى الذى واكب ظهور المطبعة،ثم نشأة الصحافة فى كل قطر من الأقطار العربية على حدة والذى أفرز عدة أشكال للنشأة الصحفية فى العالم العربى.

المحدد الثانى:

الثنائيات التى ارتبطت بها البداية الإعلامية فى معظم الأقطار العربية وتأثير ذلك على الخريطة الصحفية الراهنة فى العالم العربى.

المحدد الثالث:

القوانين المنظمة للنشاط الطباعى والممارسات الصحفية فى العالم العربى خلال الحقبة العثمانية.

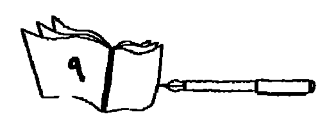
فى إطار المحدد الأول سيتم أولاً: تناول الظروف والملابسات التاريخية التى شكلت الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى فى العالم العربى منذ وقوعه تحت السيطرة العثمانية فى أوائل القرن السادس عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى وذلك بهدف إبراز الخلفية المجتمعية التاريخة التى تواكبت مع دخول المطبعة إلى العالم العربى ثم تأثير ذلك على نشأة الصحافة العربية.

وثانيا: خريطة دخول وانتشار المطبعة فى سائر أنحاء العالم العربى خلال الحقبة العثمانية مع رصد مدى تأثير ظهور هذا النشاط على نشأة الصحافة العربية.

وثالثاً: رصد أشكال النشأة الصحفية فى العالم العربى ومدى ارتباطها بالعاملين السابقين.

العالم العربى خلال الحقبة العثمانية

لعل أبرز ما يميز التاريخ العربى الحديث وقوعه تحت سيطرة الأتراك العثمانيين منذ أوائل القرن السادس عشر.وقد ظل العالم العربى تحت السيطرة التركية طوال أربعة قرون مع تفاوت درجات تبعية أقطاره لاستنبول.ولم ينج من هذا المصير سوى المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية والمغرب الأقصى.

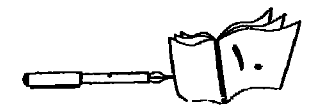


ويكاد يجمع المؤرخون على أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات العربية قوانينهم الاقتصادية أو أعرافهم الاجتماعية بل تركوا للشعوب العربية في المرحلة الأولى لغتها وعاداتها ومؤسساتها ـ وقد اتخذ التمايز بين الناس طابعاً دينياً ظهر حين فرضوا على المسيحيين الجزية التى كانت بمثابة بدل للخدمة العسكرية.والواقع أن العثمانيين قد استهدفوا منذ البداية تجميد البناء الاجتماعي والاقتصادي للولايات العربية وأقاموا سلطتهم على أسس إقطاعية سادت خلال القرون الثلاثة الأولى.ويختلف الإقطاع العثماني التركي عن الإقطاع الأوروبي حيث كان المركز في السلطة العثمانية يمارس حق تعيين الولاة ومنح المقاطعات مع أنه أبقى على الأمراء القدامى و المماليك.ولم تكن الإقطاعية العثمانية وراثية، كما لم تقم على وحدة المزرعة واستقرار الإقطاعي بها،بل كانت إقطاعية متحركة من حيث ملاكها.وقد دأب العثمانيون على تغيير الولاة وعدم تمكينهم من البقاء فترات طويلة في ولاياتهم وهذا يفسر حرص أكثر الولاة على عدم انتهاج سياسات إصلاحية في الولايات التى كانوا يحكمونها،بل كانوا أشد حرصاً على جمع المال ضماناً للمستقبل(١).

ويجدر بنا أن نذكر أن سقوط القسطنطينية بأيدى العثمانيين واستيلاءهم على العالم العربي قد تم في ظروف تحول التجارة العالمية عن طرق الشرق الأوسط عقب اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح مما فرض على المنطقة العربية حالة من الركود الاقتصادي الشامل شملت التجارة والإنتاج الصناعي وعلى الأخص الصناعات البدوية.فضلاً عن حالة الركود الفكري والحضاري التى كانت تسود أرجاء المنطقة في ذلك الحين.ولذلك يمكن القول أن العثمانيين قد تسلموا العالم العربي وقد ذبلت معظم معالمه الحضارية،التى كانت قائمة قبل ذلك بخمسة قرون تقريباً.وبحكم حياتهم الحربية المبنية على العمل العسكري لقرون طويلة، وجد الأتراك العثمانيون في النشاط الديني السني عوناً على تكثيف مركز السلطان بالنسبة للمسلمين عموماً وبالنسبة للعالم الخارجي وعلى الأخص الدولة الصفوية الشيعية التى كانت تناصب الدولة العثمانية العداء سياسة وجواراً ومذهباً(٢).

١ـ عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، القاهره ١٩٥٩ ـ ص ٢٤ .

٢ـ نقولا زيادة ـ الأبعاد التاريخية لأزمة التطور العربي حضارياً ندوة(التطور الحضاري في الوطن العربي) ـ الكويت ـ أبريل ١٩٧٤ ص.



ولعل أخطر ما أصيب به العالم العربى خلال الحقبة العثمانية هو انغلاقه داخل حدود الإمبراطورية العثمانية وانعزاله تماماً عن المؤثرات الحضارية، التى مرت على أوروبا بدءاً بعصر النهضة وفنونها وآدابها والإصلاح الدينى وملابساته والاكتشافات الجغرافية ومضاعفاتها والحركة العلمية واتساع آفاقها وعصر التنوير والثورة الفرنسية وآثارها. كل هذه التطورات الحضارية لم تتعرف عليها المجتمعات العربية الخاضعة للنفوذ العثمانى إلا لماما وفى جوانب جزئية محدودة. وتبرز خطورة هذه العزلة والجمود اللذين سيطرا على العالم العربى فى استمرارها فى الوقت الذى كانت الثورة الصناعية فى غرب أوروبا قد استكملت مهامها وآتت ثمارها بظهور النظام الاستعمارى الأوروبى الحديث الذى قادته الرأسماليات الأوروبية الصناعية وبالتحديد إنجلترا وفرنسا فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الذى شهد بداية الغزو الأوروبى للعالم العربى. ولعل الحملة الفرنسية بقيادة بونابرت فى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن سوى الإرهاصة الأولى للتدخل الأوروبى الذى تزايد مع الأيام وبلغ ذروته فى اقتسام الدول الاستعمارية للعالم العربى بعد الحرب العالمية الأولى(١).

ويلاحظ أن الفترة الممتدة من نهايات القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر تمثل علامة فاصلة فى التاريخ العربى الحديث، فقد شهدت جملة الأحداث التى شكلت بصورة مكثفة الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعالم العربى فى الفترات اللاحقة. ففى المجال الاجتماعى الاقتصادى نلاحظ بداية تشكل الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة التى ترتب على ظهورها بروز الوعى القومى وتشكل الأدب العربى الحديث. وقد شهدت هذه الفترة البداية الإعلامية فى المنطقة العربية التى كانت نتاجاً لأول احتكاك حضارى مباشر بين العالم العربى وأوروبا الصناعية والتى تمثلت فى حملة بونابرت على مصر عام ١٧٩٨.

وإذا كان التنافس على المستعمرات بين الدول الأوروبية الاستعمارية الذى اشتد فى القرن التاسع عشر قد دار حول المناطق الأخرى من قارتى آسيا وإفريقيا ومنها العالم العربى الذى كان يخضع بشكل أو بآخر للسلطنة العثمانية.

١ـ أميل توما : تاريخ مسيرة الشعوب العربية الحديثة ـ الجزء الأول، دار الفارابى بيروت ١٩٧٩ ص ١١٥ ـ ١٦.



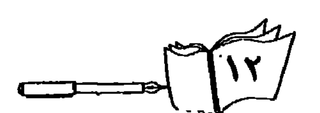
ورغم المحاولات التى بذلتها بعض الدول الأوروبية وبالتحديد إسبانيا والبرتغال خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاحتلال بعض المواقع فى جنوب شبه الجزيرة العربية والخليج العربى غير أنها أخفقت فى توطيد سيطرتها على تلك المواقع حيث قضت عليها القوى المحلية.وقد تغيرت الأوضاع فى أواخر القرن الثامن عشر إذ تواكب مجىء الحملة الفرنسية على مصر مع تطور الثورة الصناعية فى أوروبا وبلوغها مرحلة رأسمالية ما قبل الاحتكار التى تميزت بازدياد الإنتاج السلعى والبحث عن أسواق جديدة.مما فرض حرية التجارة كأداة جديدة للنهب الاستعمارى.وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد التجار الأوروبيين زيادة كبيرة فى مختلف الولايات العربية العثمانية وإغراق أسواقها بالسلع الصناعية الأوروبية واتساع نفوذ الشركات التجارية الأوروبية داخل الولايات العربية العثمانية.

وإذا كانت البرتغال وإسبانيا وهولندا قد سادت فى القرنين السابقين فالثورة الصناعية فى بريطانيا وتخلف البرتغال وإسبانيا عن التطور الاجتماعى والاقتصادى بسبب أنظمتها الإقطاعية والأوتوقراطية، جعلت بريطانيا فى مقدمة الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر.

أما فرنسا وإن تخلفت قليلاً عن بريطانيا إلا أنها بدأت بعد ثورتها البورجوازية باللحاق بها ومنافستها فى العالم العربى.

وقد شكلت هذه المنافسة ملمحاً رئيسياً فى العلاقات الاستعمارية بين هاتين الدولتين.وتمثلت فى محاولات السيطرة على الولايات العربية البارزة مثل مصر والجزائر وتونس ثم منطقة الهلال الخصيب فيما بعد.

هذا ولم يقتصر التسلل الاستعمارى الأوروبى إلى داخل الولايات العربية العثمانية على النشاط التجارى فحسب بل إن التدهور الذى أصاب الإمبراطورية العثمانية بسبب الثورات القومية فى البلقان التى دشنتها الثورة اليونانية عام ١٨٢١ علاوة على هزائم الجيش العثمانى فى حروبه مع روسيا والنمسا مما كشف عن تخلف التقنية العسكرية التركية، فضلاً عن محاولات بعض الولايات العربية العثمانية إقامة دول مستقلة مثل مصر وتونس.كل هذه العوامل شكلت حافزاً مباشراً دفع السلطنة العثمانية إلى انتهاج سياسات جديدة بهدف تقوية السلطة

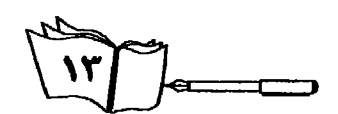


المركزية من خلال القيام بإصلاحات شملت الجيش ونظام الحكم.وكان من الطبيعى أن تبدأ الإصلاحات بالجيش باعتباره سلاح (النهب) السيطرة الداخلى والخارجى.وترجع بداية إصلاح الجيش العثمانى إلى أواخر القرن الثامن عشر فى عهد سليم الثالث(١٧٨٩ـ١٨٠٧).الذى اهتم بإقامة صناعات حربية واستدعاء الخبراء من الدول الأوروبية وإرسال البعثات العسكرية إلى أوروبا (الغربية)وقد سار إصلاح الجيش العثمانى سيراً حثيثاً بقدر ما سمحت به الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك ـ وكان لهذه الإصلاحات العسكرية نتائج هامة تمثلت فى إدخال العنصر العربى إلى القوات المسلحة العثمانية وخصوصاً أبناء الشعب العربى فى سوريا والعراق.كما أنها خلقت علاقة مباشرة بين العسكريين الأتراك وزملائهم الأوروبيين، وفتحت ثغرة فى جدار العزلة الذى كان مفروضاً على الولايات العثمانية،مما ساعد على اقتراب هؤلاء العسكريين من الأفكار القومية والديمقراطية التى كانت تحفل بها أوروبا الغربية فى ذلك الوقت.وقد كان لذلك تأثيره المباشر فى نمو الأفكار الاصلاحية الثورية بين ضباط الجيش العثمانى من الأتراك والعرب.وقد قام هؤلاء الضباط بدور حاسم فى الحركة الدستورية التى اشتدت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بقيادة مدحت باشا(١٨٢٢ـ١٨٨٣)والتى أثمرت صدور الدستور المعروف بالمشروطية عام١٨٧٦والمعروف أن هذا الدستور قد منح التبعة العثمانية لكافة المواطنين بلا استثناء وأعلن صيانة الحرية الشخصية وأعلن حرية الصحافة والمطبوعات وجعل التعليم حراً والمواطنين سواسية أمام القانون.[١]

وقد تضافرت قوى عديدة لضرب الإصلاح الدستورى،كان فى مقدمتها العناصر الإقطاعية التى توحدت مع السلطان العثمانى ونهجه الاستبدادى وساندتها فئة العلماء المرتزقة الذين اعتبروا الإصلاح الدستورى خطراً يهدد مواقعهم الوظيفية كذلك المصالح التجارية الأجنبية التى ازدهرت وسيطرت على الأسواق العربية العثمانية وكان الإصلاح الدستورى نذيراً بتقليص امتيازاتها ونفوذها.

ونجح السلطان عبد الحميد فى تجميد الدستور وحل مجلس النواب ونفى بعض النواب، ومن ثم دخلت السلطة العثمانية فيما عرف باسم الحقبة الاستبدادية

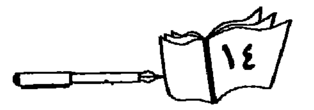
١ـ انظر المصدر السابق ص ٧٥ ـ ٨٣ .



الحميدية التى شهدت ازدياد قبضة السلطة المركزية وفرض رقابة حديدية على النشاط الثقافى وحرية الفكر والنشر.هذا وقد تميز النصف الأخير من القرن التاسع عشر بنشوء الجمعيات والتنظيمات التى حملت لواء الفكر القومى العربى فى مواجهة القهر التركى العثمانى ـ إذ شهدت هذه الحقبة ظهور أول حركة قومية شملت مختلف الطوائف من المسلمين والدروز والمسيحيين ـ وقد انتظمت فى شكل نشاط ثقافى وأدبى تزعمته الجمعية العلمية السورية عام١٨٥٧ ، أما النشاط السياسى فقد نهضت به جمعية أخرى ظهرت فى سوريا عام ١٨٧٥ ، واستمرت تعمل سراً عدة سنوات واقتصرت على إصدار النشرات التى تندد بالحكم العثمانى وتدعو إلى الاستقلال[1] كذلك تأسست جمعية حفظ حقوق الملة العربية عام ١٨٨١ ببيروت كما تألفت بالقاهرة جمعية الشورى العثمانية عام ١٨٩٧ونشطت فى طبع النشرات باللغتين العربية والتركية.

وقد تواكب مع ظهور هذه الجمعيات التى عبرت عن البوادر الأولى للقومية العربية نشوء الفكرة القومية التركية التى بدأت فى نهاية القرن التاسع عشر واتخذت طابعاً سياسياً ولكنها بقيت فى إطار ضيق بسبب السياسة القمعية التى كان ينتهجها السلطان عبد الحميد حامل لواء الجامعة الإسلامية ضد القوميات المختلفة المنضوية فى إطار السلطنة العثمانية. ويلاحظ أن الفكرة القومية العربية الناشئة لم تتحول فى القرن التاسع عشر إلى حركة قومية مستقلة،بل انعكست فى تنظيم سياسى يدعو إلى الإصلاح فى إطار السلطنة العثمانية عن طريق المطالبة باللامركزية وتوسيع صلاحيات الولايات.ولئن كانت العقيدة الإسلامية والمؤسسات الدينية فى بداية القرن التاسع عشر لاتزال مسيطرة بشكل مطلق فى العالم العربى فإنه مع النصف الثانى من القرن ذاته جرى استيعاب الكثير من النظريات والأفكار التى صاغها الغرب والتى تميزت منذ ذلك الحين بأهمية حاسمة بالنسبة للفكر العربى حيث أتيح للعقل العربى بعد الاتصال بالحضارة الغربية إمكانية الاطلاع على أفكار القومية والليبرالية والتطور الصناعى والمكتشفات العلمية الجديدة.وإذا كان الاحتكاك بالغرب لم يخلق فكرة القومية العربية من العدم كما يرى البعض، لأن التوجه العربى نحو فكرة القومية قد انبثق من واقع الظروف السياسية والاجتماعية

١ـ جورج أنطونيوس: يقظة العرب، الطبعة الثالثة ـ بيروت ١٩٦١ ص ٢٢ ـ ٢٦ .



التى عاشتها الشعوب العربية على مدى ثلاثة قرون تحت السيطرة التركية العثمانية فإن هذا لايدفعنا إلى تجاهل التأثير الأوروبى الذى ساعد من الناحية الموضوعية على بلورة المفاهيم القومية والديمقراطية لدى العرب وذلك من خلال استيعاب الأفكار والنظريات المميزة للجوانب التقدمية فى الثقافة الأوروبية الغربية وإعادة صياغتها بما يتماشى مع الظروف المحلية[1].

وبوصول أعضاء جمعية الاتحاد والترقى إلى السلطة عام ١٩٠٨عقب إسقاط الحكم الاستبدادى للسلطان عبد الحميد بدأت مرحلة جديدة بالنسبة للقوميات المختلفة ومنها القومية العربية التى تحمست للانقلاب ومنحته تأييدها ومساندتها ـ غير أن التعصب القومى التركى الذى تميزت به سياسية زعماء الاتحاد والترقى الأتراك وانتهاجهم سياسة التتريك وتبنيهم لأفكار القومية الطورانية دفع بالقوميين العرب إلى طريق التشدد وخصوصاً بعد لجوء قادة الاتحاد والترقى إلى قمع وتشريد كثير من السياسيين العرب والقوى القومية،التى آزرتهم وبذلت جهوداً مخلصة لإصلاح السلطنة العثمانية ورغم الإنجازات الديمقراطية التى حققتها ثورة ١٩٠٨والتى تمثلت فى إعادة إصدار الدستور الذى سبق تجميده على يد السلطان عبد الحميد، وقد شمل بعض الإضافات الدستورية التى استهدفت تحرير الحياة الاجتماعية والقضائية إلى جانب تقييد سلطات السلطان والنص على حرية الفكر والنشر،غير أن عدم تعميق هذه الثورة بتركها القوى المعادية لها والتى تكتلت حول السلطان عبد الحميد مكن هذه القوى من الاستفادة من أخطاء الاتحاديين والقيام بانقلاب مضاد. ولكن لم يستطع هذا الانقلاب المضاد إلغاء الدستور أو حل مجلس المبعوثان.هذا وقد تخلى الاتحاديون عن برنامجهم القائم على اللامركزية وتمثيل القوميات فى مجلس المبعوثان كما واصلت الحكومة انتهاج سياسة قومية تركية متعصبة ظهرت فى استخدام رجال الاتحاد والترقى النعرة الدينية وترويجهم للأفكار الحميدية الإسلامية التى تستبعد المسيحيين العرب باعتبارهم لاينتمون إلى العرب[2].

١ـ انظر :

* سيد ياسين :تحليل مضمون الفكر القومى العربى ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٠ ص ٣٥ ـ ٣٩ .

* ز. ل. ليفين : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر ـ ترجمة بشير السباعى ـ بيروت ١٩٧٨ ص ٢٩٧ ـ ٣٠١

٢ـ أنظر أميل توما ـ مصدر سابق ص ١٢٢ ـ ١٣٠ .



خريطة دخول وانتشار المطبعة فى العالم العربى

شهدت المنطقة العربية دخول المطبعة فى أوائل القرن السابع عشر، أى بعد ظهورها فى أوروبا بما لايزيد عن قرن ونصف وإذا كانت لبنان تعد أول بلد عربى عرف الطباعة عام ١٦١٠ بدير قزحيا حيث تم طبع كتاب المزامير بالحروف السريانية، فإن سوريا شهدت أول مطبعة عربية تطبع بالحروف العربية فى العالم العربى كله وذلك عام ١٧٠٦ حيث طبع نفس الكتاب المقدس (المزامير) فى مدينة حلب (١).

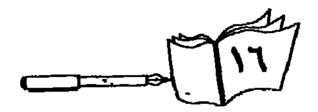
ويلاحظ أن دخول المطبعة إلى العالم العربى قد تم على أيدى رجال الدين المسيحى وكانت الأديرة هى المكان الأول الذى احتضن هذا الاختراع الغربى ولذلك اقتصر استخدام المطبعة فى بداية دخولها إلى العالم العربى على طباعة الكتب الدينية المقدسة، وظلت المطبعة حبيسة الأديرة ما يزيد عن القرنين من الزمان وقد حرمت الشعوب العربية من الاستفادة بالمطبعة حتى منتصف القرن التاسع عشر ولاشك أن ظهور المطبعة فى لبنان فى ذلك الوقت المبكر (أوائل القرن السابع عشر) يرجع إلى الوضع الخاص الذى كانت تتميز به لبنان كمعبر رئيسى للحضارة الأوروبية إلى البلدان العربية فى المشرق، علاوة على ازدهار العلاقات التجارية بين لبنان والعالم الغربى. هذا وقد اتخذ انتشار المطبعة فى العالم العربى عدة مسارات نوجزها على النحو التالى : ـ

أولاً : تشغل كل من لبنان وسوريا المواقع الريادية فى التعرف على فن الطباعة فى العالم العربى، وقد تحقق ذلك من خلال الأديرة وعلى أيدى رجال الدين المسيحى، واستغرق قرنين بدءاً من أوائل القرن السابع عشر حتى الثلث

١ـ انظر : خليل صابات : تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٠١ ـ ٩٠٣.

* فى منتصف القرن التاسع عشر أشار القنصل الروسى فى بيروت إلى أن المسلمين لايملكون ولا مطبعة واحدة فى سوريا كلها.

*انظر ليفين : الفكر الاجتماعى والسياسى فى سوريا ومصر ـ ترجمة بشير السباعى بيروت ١٩٧٨ ص ١٨



الأول من القرن التاسع عشر. ويرى د. «خليل صابات» أنه لولا الأديرة لظل لبنان بدون مطبعة حتى عام ١٨٣٤ حين أنشأ المبشرون الأمريكيون مطبعتهم فى بيروت التى لم يقتصر نشاطها على الكتب الدينية، بل شمل طبع الصحف والمجلات والأطالس ـ كذلك سوريا لم تعرف المطابع الرسمية إلا عام ١٨٦٤ على أيدى الحكومة العثمانية حيث أقيمت أول مطبعة خارج الأديرة وبعيدا عن وصاية الطوائف، وقد خصصت لطباعة صحيفة(سورية)باللغتين العربية والتركية(١).

ثانياً: تشترك كل من العراق وفلسطين فى الخاصية السابقة التى تتعلق بقيام رجال الدين بمهمة إدخال المطبعة إلى كل منهما،وذلك رغم تأخرهما فى التعرف على هذا الفن ما يزيد عن القرن ونصف بعد لبنان وسوريا إذ عرفت العراق فن الطباعة لأول مرة (١٨٣٠) على أيدى الفرس والرهبان.أما فلسطين فقد كانت أول مطابعها عبرية بدأت عام ١٨٣٠ بطباعة كتب الدين اليهودى وأيضاً ساهم الرهبان الفرنسيسكان فى تأسيس مطبعة القدس عام ١٨٤٦(٢).

ثالثاً : هناك بعض البلدان العربية التى شهدت دخول المطبعة على أيدى السلطنة العثمانية وفى وقت متأخر نسبياً وهى تشمل على وجه التحديد كلاً من اليمن والسعودية.وقد ارتبط دخول المطبعة فى اليمن بصدور أول صحيفة عام ١٨٧٧ حين أمر السلطان عبد الحميد الثانى بإنشاء هذه المطبعة فى العاصمة اليمنية (صنعاء) كى تطبع صحيفتها الرسمية باللغتين العربية والتركية. أما المملكة العربية السعودية فقد تحقق لها ذلك عام ١٨٨٢ حيث شهدت أول مطبعة كانت تدار بالقدم سميت مطبعة ولاية الحجاز ثم المطبعة الأميرية التى خصصت لطبع صحيفة الحجاز فى العام التالى (٣).

١ـ انظر :خليل صابات : وسائل الاتصال ـ نشأتها وتطورها ـ الطبعة الثالثة ـ الأنجلو ـ القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٤ .

* مطبعة دار السلام، أسسها فى بغداد ١٨٣٠ الميرزا بافر التفليس.

انظر شهاب الحميد ـ تاريخ الطباعة فى العراق ١٨٣٠ ـ ١٩٧٥ الجزء الأول ص١١نقلاً عن خليل صابات ـ مصدر سابق.

٢ انظر شاهين مكاريوس ـ المعارف فى سوريا ـ مجلة المقتطف، الجزء الثامن من السنة السابعة ـ مارس ١٨٨٣ نقلاً عن خليل صابات ـ المصدر السابق.

٣ـ انظر كلا من أ.فيليب دى طرازى :تاريخ الصحافة العربية ـ الجزء الثانى ـ بيروت ١٩١٣ ص ٢٠٦ .

*الشيخ رشدى ملحى:الصحافة والمطابع فى الحجاز ـ جريدة أم القرى، العددان ٢٠٧، ٢١١ عام١٣٤٧هـ ـ نقلاً عن خليل صابات ـ مصدر سابق.

رابعاً : تتميز مصر بوضع خاص سواء فى تعرفها على فن الطباعة أو الصحافة إذ تم ذلك فى نهاية القرن الثامن عشر من خلال الحملة الفرنسية ١٧٩٨ ولكن لم يستفد الشعب المصرى من هذا الاختراع ولم يشارك فى ممارسته إلا بعد إنشاء مطبعة بولاق ١٨١٩ على يد محمد على وقد اقتصر نشاطها فى البداية على طبع المراسيم والنشرات والكتب المدرسية.

خامساً : ارتبطت نشأة الصحافة فى العالم العربى وخصوصاً المشرق بتأسيس المطابع الرسمية التى أقامتها الحكومة العثمانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وخصصتها لهذا الغرض،وكانت فى الغالب تطبع بحروف عربية وتركية.ويمكن الاستشهاد فى هذا الصدد بمطبعة حلب التى أسسها الوالى التركى جودت باشا عام ١٨٦٧ لطبع صحيفته الأسبوعية الرسمية (فرات) ومطبعة الولاية التى أسسها الوالى العثمانى فى العراق عام ١٨٦٩ لطبع صحيفة (الزوراء).وكذلك ارتبط ظهور المطبعة فى كل من اليمن والسعودية بصدور أول صحف رسمية تعبر عن السلطنة العثمانية.

سادساً :شهد العالم العربى ظهور المطابع الأهلية االتى يمتلكها أفراد فى نهاية القرن التاسع عشر،وتعتبر سوريا رائدة فى هذا المجال إذ أنشأ أحد الإيطاليين مطبعة حجرية فى حلب عام ١٨٤١ ، ولكن تعتبر لبنان أبرز البلدان العربية فى ظهور أكبر عدد من المطابع الأهلية إذ وصلت فى نهاية القرن التاسع عشر حوالى ثلاثين مطبعة وكان خليل خورى قد قام بتأسيس أول مطبعة أهلية.فى لبنان عام ١٨٥٧،هذا وتعد المطبعة الكلدانية أول مطبعة أهلية فى العراق أنشئت عام ١٨٦٣ .

ويلاحظ أن أول مطبعة أهلية فى مصر كانت مملوكة لأحد الأجانب وتخصصت فى طبع الكتب ويرجح أنها تأسست عام ١٨٢٤[١].

سابعاً : تأخر دخول المطبعة إلى بعض البلدان العربية حتى أوائل القرن العشرين مثل الأردن التى شهدت ظهور أول مطبعة أهلية عام ١٩٠٩ فى حيفا وارتبطت بصدور صحيفة الأردن التى انتقلت من حيفا إلى عمان عام ١٩٢٣ . أما بلدان الخليج العربى فلم تشهد فن الطباعة إلا فى نهاية الثلاثينيات من القرن الحالى،وكانت إمارة البحرين فى مقدمة الدول الخليجية التى عرفت المطبعة عام ١٩٣٨ ثم تلتها الكويت (١٩٤٧)فسائر دول الخليج منذ الخمسينيات حتى السبعينيات.

١ـ انظر خليل صابات ـ نشأة وسائل الاتصال ـ مصدر سابق ص٣٢ ـ ٣٦ .



فجر الصحافة في العالم العربي

البداية الأجنبية

تشير الوقائع التاريخية فى العالم العربى إلى انفصام العلاقة بين دخول المطبعة فى بعض الأقطار العربية ونشأة الصحافة بهذه الأقطار .فالمعروف أن المطبعة كعامل تكنولوجى حاسم فى ظهور الصحافة كنشاط نوعى متميز فى التاريخ الحديث والمعاصر قد دخلت منطقة الشرق العربى فى سياق ارتباطها بنشاط رجال الدين المسيحى فى بداية القرن السابع عشر،وكانت لبنان أول بلد عربى يستقبل المطبعة عام ١٦١٠ فى دير قزحيا بينما تأخر ظهور الصحافة فى لبنان حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما صدرت أول صحيفة عربية أهلية هى حديقة الأخبار لخليل خورى عام ١٨٥٨ ،وكذلك سوريا التى عرفت المطبعة عام ١٧٠٦ عن طريق رجال الدين،أيضاً لم تشهد ظهور أول صحيفة بها سوى عام ١٨٦٥ [١] . هذا وتؤكد الشواهد التاريخية أن مصر كانت أول بلد عربى عرف المطبعة فى نهاية القرن الثامن عشر أثناء وجود الحملة الفرنسية خلال ١٧٩٨ ـ ١٨٠١ حيث أضافت المطبعة شيئاً جديداً لم تعرفه مطابع المشرق العربى وانفردت به مصر أولاً وهو الصحافة حيث عرفت مصر الصحف فى صورتها الكاملة على الرغم من كونها صحفاً غير مصرية بل كانت فرنسية ولا يربطها بمصر إلا مكان الصدور [٢] ـ ويتمثل هذا فى الصحيفتين (كوريه ديلجيبت)،(لاديكا أجيبسيان) وقد اهتمت الأولى بالأخبار الخارجية والفنية والترفيهية والثقافية وصدرت بالقاهرة وحملت أنباء العاصمة والأقاليم وكان الهدف منها تعرف الفرنسيين على ما يجرى فى بلادهم . أما الصحيفة الثانية فكانت صحيفة علمية تهتم بشئون مصر وما يتعلق بها من حياة اجتماعية وأدبية وثقافية [٣].

١ـ انظر: خليل صابات: نشأة وسائل الاتصال ـ الأنجلو ـ القاهرة ـ ١٩٨٢ ص ١٠٦، ص١١٤.

٢ـ انظر : إبراهيم عبده: تطورالصحافة المصرية من عام ١٧٩٨ـ ١٩٨١ ـ سجل العرب، القاهرة ١٩٨٢ ـ ص ١٣، ص ٢٢ .

٣ـ انظر: أحمد حسين الصاوى : فجر الصحافة فى مصر ـ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ ص٧، ص١٣.

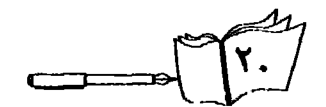
وقد رأى مينـو القائد الثالث للـحملة الفرنسـية إصدار صحيفة عربـية تكون لسان حال الحكومـة، على أن يشرف عليها الفـرنسيون المستشرقون وبعـض العلماء المصريين وسمـيت(التنبيه)وذلك فـى نوفمبر ١٨٠٠ ولكن الظـروف التى أحاطت بالحـملة لم تسمح بظهور تلك الصحيفة. وبخروج الفرنسيين من مصر انتهى أجل الصحيفتين الفرنسيتين[١] اللتيـن تمثلان أول تجربة إعلامية فى العـالم العربى .وهنا تبرز أمامنا حـقيقة تاريخية هامة تتعـلق بالبداية الإعلامية فى العالـم العربى (كجزء من العالم الجنوبى) الذى تعرف لأول مرة على المطبعة سواء فى سياق استخداماتها الدينية مـن خلال البعثات الـتبشيريـة الأوروبية فى بدايـة القرن ١٧ أو فـى سياق استخداماتها الصـحفية كجزء من حملات التوسع الاستعـمارى الأوروبى فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل الـقرن التاسع عشر. وقد ترتب عـلى ذلك ظهور بعض الالتباس والازدواجيـة التى أحـاطت بنشـأة الصـحافـة فى العالـم الجنوبـى ككـل و العالم العربى على وجه الخصوص.إذ تداخلت النشأة الأجنبية واختلطت بالنشأة الوطنية أو المحلية مما أدى إلى اللبس والخلـط لدى بعض مؤرخى الصحافة العربية من الأجانب والـعرب والذين لم يتـنبهوا إلى ضرورة التمـييز والتفرقة بيـن النشأة الأجنبية للصحافة فى تلك المناطق حيـث كانت تعبيرا عن مصالح واهتمامات قوى أجنبيـة وافدة وبين النشأة المحلـية للصحافة التـى جاءت تجسيدا وتعبيـرا عن أفكار ومصالح واهتمامات مواطنى هذه المناطق سواء كانوا حكاما أو محكومين.

وإذا كانت مصـر أول موطن عربى شهد الصـحافة وتعرف على المطـبعة من خلال الأوربيين فإنها لم تكن وحيدة فى هذا المجال إذ شاركتها العديد من الدول، فالمغـرب كان موطـنا لصدور مـجموعـة من ١١ مـن الصحف الـعربيـة الأخرى، الصحف الأسـبانية والإنجليزية والـفرنسية تصدرتهـا صحيفة (ال ليبرال أفـريكانو) بالأسـبانية عام ١٨٢٠ . وكانت طنجة العاصمـة السياسية للمغـرب فى ذلك الحين ميدانا للتنافس الاقتصادى والسياسى بين رجال الأعمال الأوروبيين الذين تباروا فى إصدار الصحف كأداة للصراع والسيطرة [٢].

١ـ المصدر السابق:

* أقصد الكونت فيليب دى طرازى وأديب مروة وبعض المؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا عن تاريخ الصحافة فى المغرب العربى (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) ورغم أهـمية الجهد الذى بذلوه فـى التأريخ للصحافـة العربية إلا أن أغلب كتابـاتهم التاريخية تحتاج إلـى المراجعة والمزيد من التثبـت والتأصيل ،وهذه مسئولية الأجـيال الجديدة من الباحثين العرب.

٢ـ Souriau Heobrechts,Christiane. La Presse Magrébine,Centre national De La recherche scientifique - Paris 1975.P39.



كذلك كانت ليبيا أحد المواقع العربية التى شهدت صدور الصحافة الأجنبية فى العالم العربى. إذ أصدر الفرنسيون فى طرابلس عام ١٨٢٧ أول صحيفة منسوخة باللغة الفرنسية وإن كانوا قد اختاروا لها اسما عربيا هو (المنقب) وكانت توزع على القنصليات الأجنبية[١].

أما الجزائر فقد كانت البلد العربى الثانى بعد مصر التى شهدت دخول المطبعة واستخدامها لأغراض صحفية. إذ حرصت الحكومة الفرنسية عندما أعدت العدة لغزو الجزائر عام ١٨٣٠ أن تضم حملتها العسكرية بالإضافة إلى خبراء الحرب والمقاتلين بعض رجال الإعلام والثقافة للاستفادة بخبراتهم فى إصدار صحيفة تكون بمثابة الناطق الرسمى للاستعمار الفرنسى فى الجزائر. وقد أصدرت القوات الفرنسية أول صحيفة فى الجزائر باسم (بريد الجزائر - جريدة سياسية وتاريخية وعسكرية)وقد صدر منها عددان خلال شهر يوليو ١٨٣٠ . وتعتبر صحيفة (بريد الجزائر) أول تجربة صحفية فى المغرب العربى حيث عرف لأول مرة آلة الطباعة وصناعة الصحافة [٢].

هذا وتعد تونس آخر المواقع العربية التى شهدت النشأة الأجنبية للصحافة فى العالم العربى، حيث أصدرت الجالية الإيطالية فى تونس عام ١٨٣٨ صحيفة جورنالى دى توتيزى أى دى كارتا جينى ثم أصدرت نفس الجالية صحيفة(ايل كورييه دى توتيزى) أى بريد تونس عام ١٨٥٨[٣].

الصحف الرسمية :

١ - إذا كانت مصر ودول المغرب العربى(المغرب - ليبيا - الجزائر - تونس) تشكل القاعدة الأولى التى تعرفت من خلالها الشعوب العربية على الصحافة عبر احتكاكها بالأوروبيين كرجال أعمال وكجاليات أجنبية مقيمة فى بعض أنحاء المغرب العربى وكغزاة استعماريين . فإنه من الملحوظ أن دول المشرق العربى

Ibid,P.31.١

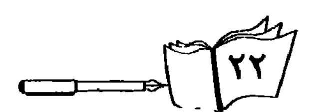
٢- انظر: عواطف عبد الرحمن الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨ ،ص٢٤.

٣ انظر: خليل صابات: مصدر سابق ص١٣٨.

تختلف اختلافاً جذريا فى هذا الصدد، إذ تمثل الـركيزة الأساسية للصحافة العربية حيث شهـدت ولادتها على أيدى الولاة الـعثمانييـن كما شهدت ظهور الـصحافة العربية الأهلية. وقد كانت مصر الدولة العربية الوحيدة التى انفردت بالسبق فى كلتا النشأتين، سواء بالنسبة للبداية الأجنبية للصحافة أو للنشأة المحلية،أى أنها شهدت فجر الصحافة فى الـعالم العربى كما وضعت النواة الأولى للصحـافة العربية التى تمـثلت فى صدور صحـيفة (وقائع مصـرية)عام ١٨٢٨ عـلى يد محمد عـلى الذى وضـع حجر أساس مطبـعة بولاق عام ١٨١٩ ، وقـد سبق صدور الوقائـع المصرية ظهورا الـنشرة الدورية التـى كانت تعرف بـاسم الجرنال،وكانـت تصدر باللغـتين العربية والتركية وكانت تتضمن تقارير الأقـاليم التى يتم عرضها على الوالى محمد على،وقد تطورت من مـجرد تقرير إلى أن أصبحت تضم خلاصـة نشاط الحكومة وأعمـال الموظفين وعرفـت باسم جرنال الخديـو وصدرت عام ١٨٢٧ ، وقد رأى محمد على ضرورة إعلام الشعب بما استـحدثه من تجديدات فى أمور البلاد، فقام بطبـع شئون الحكـومة والمحكوميـن فى جريدة كـانت تنشر بـاسم «قلم الـوقائع» وتناولت أخبـار المجالس العليا،وكان الهدف مـنها إطلاع المصريين علـى السياسة العامة التـى فرضها محمد على عـلى البلاد بعد أن أصبح التـاجر الأول والصانع الأول. وكان هذا النظام جديـدا على المصريين ـ وكانت صحيفـة «الوقائع المصرية» تحتوى عـلى الأخبار الرسـمية والقضايـا الهامة المتـصلة بالشـرع والعرف والآداب وأخبار السياسة الخارجية. وقد عمل بهـا كبار رجال الدولة والمفكرين وعلى رأسهم رفـاعة الطهطاوى. وكانت تصدر فى البداية باللـغتين العربية والتركيـة ثم انفصلت الطبعتان وأصبحـت تصدر كل منهما على حدة فى صورة منـفصلة يوميا [١]. ولم تكن «الوقـائع المصرية» هى الـصحيفة الرسـمية الوحيدة فـى مصر بل تلتـها عدة صحف أخرى أبرزهـا الجريدة العسكرية الـتى صدرت فى بداية حملـة الشام عام ١٨٣٣وتخصصت فى نشر الـوقائع والنظم العسكرية التى استحـدثها الوالى محمد على وفـتوحاته فى البلاد العربية والشام والـسودان واليونان وكريت. وكانت هناك

---

١ انظر: إبراهيم عبده ـ الوقائع المصرية ـ المطابع الأميرية ـ القاهرة ١٩٤٢ ص ١٣.



صحيفة وقائع كريديه وهى صورة من الوقائع المصرية ولكن كانت تصدر باللغتين التركية واليونانية وأيضاً جريدة التجارة والزراعة التى صدرت عندما تولى إبراهيم أمور البلاد [1].

هذا وتعد صحيفة (الرائد التونسى) التى صدرت فى تونس عام ١٨٦٠ أول صحيفة رسمية تصدر فى ولاية عثمانية بعد (الوقائع المصرية) وتتميز عنها بأنها صدرت باللغة العربية فقط، ومازالت تصدر حتى اليوم وهى تشبه الوقائع المصرية كجريدة رسمية تقتصر على نشر القوانين والقرارات الحكومية. هذا وقد ارتبط صدور (الرائد التونسى) بالحركة الإصلاحية التى شملت تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر على يد خير الدين التونسى وتزعمت الدعوة إلى قيام دستور لتنظيم الحكم ـ أما سوريا فقد تصدرت دول المشرق العربى فى صدور أول صحيفة رسمية عام ١٨٦٥ باسم (سورية) وكانت تحرر باللغتين العربية والتركية، وقد أصدرها الوالى التركى بالعاصمة دمشق، وظلت تصدر حتى نهاية الحكم العثمانى بعد الحرب العالمية الأولى ـ ثم تلتها بعد عامين صحيفة «غدير الفرات» التى أصدرها والى حلب عام ١٨٦٧ ثم صحيفة الفرات عام ١٨٦٩ [2].

أما ليبيا فقد شهدت صدور أول صحيفة رسمية عام ١٨٦٦ عرفت باسم (طرابلس الغرب) وقد اهتمت بأخبار السلطنة والأخبار الداخلية والرسمية واستمرت فى الصدور دون تعطيل حتى نهاية العهد العثمانى فى ليبيا (١٩١١) وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، وكان اشتراكها نقدا بدلا من الاشتراك العينى الذى كان متبعا فى بعض البلاد مثل القمح والشعير [3].

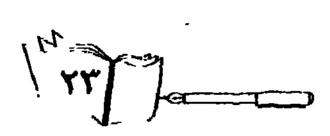
وكانت العراق ثانية دول المشرق العربى بعد سوريا التى شهدت ظهور الصحافة العربية بصدور (الزوراء) أولى الصحف العراقية على يد الوالى التركى مدحت باشا عام ١٨٦٩ وكانت أسبوعية وتحرر باللغتين العربية والتركية. وقد

---

١ انظر: سامى عزيز: الصحافة المصرية ـ مذكرات غير منشورة ـ كلية الإعلام ١٩٨٣ص ٥١.

٢ انظر: خليل صابات مصدر سابق ص ١١٤.

٣ انظر : سامى عزيز : الصحافة العربية والحركة الوطنية ـ مذكرات غير منشورة ـ كلية الإعلام ١٩٨١ ص ٣٠.



أصدر الولاة العثمانيون الذين خلفوا مدحت باشا جريدة (الموصل) الرسمية فى مدينة الموصل عام ١٨٨٥، كما أصدروا جريدة (البصرة) فى مدينة البصرة عام ١٨٨٩، وتتميز صحيفة (الزوراء) عن سائر الصحف الرسمية العثمانية التى تلتها فى الصدور بقدرتها على تجسيد روح الإصلاح والرغبة فى النهوض على النسق الغربى التى كان يتزعمها الوالى مدحت باشا [١].

هذا وقد استمر الطابع الرسمى كسمة مميزة للصحف العربية التى صدرت فى سائر أنحاءِ المشرق العربى واليمن والمملكة العربية السعودية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ـ فى اليمن أنشأت السلطات التركية أول مطبعة فى صنعاء العاصمة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى. وتولت هذه المطبعة طباعة أول صحيفة رسمية عام ١٨٧٩ وعرفت باسم (صنعاء) وكانت الصحيفة الوحيدة التى صدرت خلال العهد العثمانى باليمن، وكانت تصدر بالعربية والتركية، وقد استخدمها السلطان عبد الحميد للترويج والدعاية لسياسته بين القبائل اليمنية فى الشمال [٢].

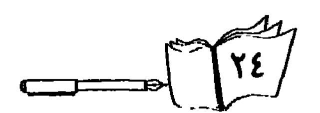
وفى ولايتى الحجاز ونجد اللتين أصبحتا تعرفان باسم المملكة العربية السعودية صدرت أول صحيفة رسمية عرفت باسم (حجاز) ويختلف المؤرخون حول تاريخ صدورها فهناك من يرى أنها صدرت فى عام ١٨٨٢، أى فى نفس العام الذى شهد إنشاء أول مطبعة فى ولاية الحجاز، وهناك من يرى أنها صدرت عام ١٩٠٨ استنادا إلى تاريخ أقدم ما وجد من أعدادها. وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية وقد وصفت نفسها بأنها (جريدة الولاية الخادمة لعموم منافع الدولة والملة)وقد استبدل هذا الوصف بعبارة (جريدة الولاية الرسمية). وكانت تنشر أخبار الولاية وأخبار الحكومة المركزية وبعض التقارير الرسمية حول الشئون العالمية[٣].

١ـ انظر: عبد الرازق الحسنى: تاريخ الصحافة العراقية ـ لبنان ـ ١٩٧١ ص٥٨.

٢ـ انظر: سامى عزيز: الصحافة العربية ـ مصدر سابق ص ٤٣.

* هناك عدم اتفاق بين مؤرخى الصحافة العربية حول تحديد تاريخ صدور صحيفة (حجاز) ولكن الأرجح أنها صدرت عام ١٩٠٨ استنادا إلى الموجود من أعدادها وتأكيدا لما جاء فى كتاب عبد الرحمن الشامخ عن الصحافة فى الحجاز من عام ١٩٠٨ ـ ١٩٤١ ـ بيروت ـ ١٩٧١ .

٣ـ انظر: عبد الرحمن الشامخ: الصحافة فى الحجاز ـ بيروت ١٩٧١ ص ٩٤ ـ ٩٩.



وإذا كانت صحيفة النفير العثمانى تعد أقدم صحيفة عربية فى فلسطين إلا أنها لم تكن صحيفة رسمية، إذ صدرت عام ١٩٠٤ فى الإسكندرية ثم انتقلت إلى القدس عام ١٩٠٨، حيث أطلق عليها اسم النفير، وظلت تنتقل بين حيفا ويافا والقدس حتى استقرت فى حيفا. ويلاحظ أن أول صحيفة رسمية أصدرتها السلطات العثمانية فى فلسطين كانت صحيفة القدس الشريف التى صدرت عام ١٩١٣،ويرى بعضهم أنها كانت تطويرا للنشرة الحكومية التى كانت تصدر فى القدس باللغتين العربية والتركية منذ عام ١٨٧٦،علاوة على صحيفة الغزال التى صدرت باللغة العربية فقط واقتصرت كلتاهما على نشر الفرمانات والأوامر التركية الرسمية(١).

ويلاحظ أن اختلاف الظروف السياسية التى أحاطت بالسودان خلال الحقبة العثمانية قد جعلها أكثر تمايزا عن سائر الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية وأكثر ارتباطا بالمجتمع المصرى سياسيا وثقافيا. وقد انعكس ذلك بعمق على نشأة وتطور الصحافة السودانية التى ارتبطت منذ بدايتها بالأحداث والتطورات السياسية التى مرت بها مصر والعلاقات المصرية والسودانية. ومن الملاحظ أن الشعب السودانى قد اعتمد على الصحافة المصرية طوال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. كما أن نشأة الصحافة السودانية قد اتخذت طابعا رسميا فى البداية غير أنها لم تخضع للمؤثرات العثمانية. وصدرت أول صحيفة رسمية فى السودان عام ١٨٩٩؛وذلك عقب دخول القوات البريطانية والمصرية السودان حيث عمدت السلطات البريطانية الى إصدار صحيفة (الجازيتا) السودانية لنشر قوانين الحكومة وإعلاناتها وأوامرها ولم تكن هذه الصحيفة أكثر من نشرة رسمية (٢).

١ـ انظر: خليل العقاد: تاريخ الصحافة العربية فى فلسطين ـ دمشق ـ دار العروبة للنشر ـ ١٩٦٧ ـ ص١٢٢ ـ ١٢٤ .

٢ انظر: محجوب محمد صالح: الصحافة السودانية ـ الخرطوم ١٩٧٢.



الصحافة الشعبية فى العالم العربى

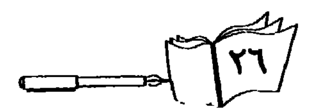
خلال الحقبة العثمانية

بينما سيطر الطابع الأجنبى على نشأة الصحافة فى العالم العربى كما أسلفنا وسيطر الطابع الرسمى الحكومى على نشأة الصحافة العربية نلاحظ أن هناك دولتين عربيتين فقط هما اللتان انفردتا بالطابع الأهلى أو الشعبى بالنسبة لنشأة الصحافة بها وهما لبنان التى شهدت صدور أول صحيفة أهلية فى العالم العربى هى (حديقة الأخبار) عام ١٨٥٨، ويرجع هذا إلى الظروف التاريخية الخاصة بلبنان الذى يعد أسبق الأقطار العربية فى معرفة المطبعة منذ بداية القرن السابع عشر. وقد ساعد على انتشار المطابع فى لبنان تدفق الإرساليات الأمريكية والفرنسية حيث قاموا بتأسيس العديد من المدارس والكليات فى بيروت. وأصدروا العديد من النشرات الدينية التى توالى صدورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وأسهمت فى خلق الروح الطائفية وتغذيتها مما ساعد مع سواها من العوامل على تصاعد حدة الفتنة الطائفية التى بلغت ذروتها عام ١٨٦٠ بحدوث الفتنة بين الدروز والمسيحيين فى لبنان.

وفى خضم هذه الأحداث نجح خليل الخورى فى الحصول على رخصة رسمية من الحكومة العثمانية لإصدار أول صحيفة أهلية فى العالم العربى صدرت فى عام ١٨٥٨ باسم (حديقة الأخبار). وكان الخورى يملك مطبعة خاصة، كما أن علاقاته الوطيدة بالباب العالى وكبار المسئولين العثمانيين وأيضا بكبار المفكرين والقادة و السياسيين العرب، يسرت له إصدار هذه الصحيفة فى مواجهة تصاعد النشاط التبشيرى الفرنسى والأمريكي. وقد تحولت حديقة الأخبار بعد عامين من صدورها إلى صحيفة شبه رسمية بعد أن أصبح خليل الخورى مستشارا رسميا لدى الباب العالى[1] كذلك أصدر بطرس البستانى صحيفة (نفير سوريا) فى بيروت علم ١٨٦٠ كى تكون داعية للوحدة الوطنية فى مواجهة أحداث الفتنة الطائفية التى كادت أن تمزق وحدة البلاد فى ذلك الوقت. وتعد هذه الصحيفة ثانى صحيفة أهلية فى العالم العربى.

١ـ انظر: جورج سعادة: الصحافة فى لبنان ـ بيروت ١٩٦٢ أديب مروة: الصحافة العربية ـ نشأتها وتطورها ـ بيروت ـ ١٩٦١ .

* من أبرز هذه الصحف يعسوب الطب التى صدرت فى مصر عام ١٨٦٥ ومجلة الفنون الليبية الصادرة عام ١٨٩٨ .



هذا وتعد المغرب ثانى دولة عربية بعد لبنان تشهد صدور صحيفة أهلية هى (المغرب) التى صدرت فى مايو ١٨٨٩ باللغة العربية وذلك برغم صدورها على أيدى بعض أفراد الجالية الأوروبية فى المغرب. وقد درج أصحابها على كتابة سطر تحت اسم الصحيفة يشير إلى أنها (أول جريدة عربية طبعت فى مراكش)، وقد حددت الصحيفة خطها الإعلامى وأهدافها فى افتتاحية طويلة نشرت فى العدد الأول أشارت إلى أنها سوف تهتم بنشر الأنباء الحقيقية والحقائق العلمية والاستنباطات المستحدثة الصناعية التى من شأنها ترقية منزلة البلاد. وتحمل الصفحة الأخيرة من العدد الأول لصحيفة المغرب أسماء صاحبى الامتياز وهما عيسى كلارجى وسليم كسبانى،ثم انتقل الاسمان فى العدد الأخير منها إلى الصفحة الأولى وأصبحا عيسى فيرج وسليم كسبانى [١].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن نشأة الصحافة الشعبية ـ الأهلية فى العالم العربى ـ قد اتخذت عدة مسارات واتجاهات اختلفت باختلاف الظروف السياسية والثقافية التى سادت فى الأقطار العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولكن من الثابت تاريخيا أن صدور دستور ١٩٠٨ العثمانى يمثل نقلة نوعية فى تاريخ الصحافة العربية إذ انطلقت على أثر صدور الصحف الشعبية التى صدرت على أيدى الأفراد والجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية وقد شملت مختلف أنحاء العالم العربى وأصبحت تمثل معلما أساسيا من معالم الصحافة العربية.

هذا وتتفاوت أسباب صدور الصحف الشعبية الأهلية طبقا للظروف والملابسات الاجتماعية والثقافية والسياسية التى أحاطت بنشأتها فى كل قطر عربى على حدة. ويلاحظ أن المشرق العربى يمثل مهد الصحافة الشعبية التى يتصدرها النموذج اللبنانى،وقد سبق الإشارة إليه. ويمكن التمييز بين مرحلتين تاريخيتين فى نشأة وتطور الصحافة الشعبية ـ الأهلية فى العالم العربى .

١ـ انظر: محمد المنوتى: مظاهر يقظة المغرب الحديث ـ الجمعية المغربية ـ الرباط ١٩٨٨ نقلا عن ملحق الوطن ـ الكويت ٢/ ١٠/ ١٩٨٩

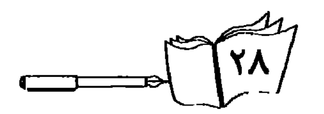


صدرت على أيدى الأفراد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد تميزت أغلب هذه الصحف بالعمر القصير بسبب مطاردة السلطات العثمانية لها، فضلا عن افتقارها إلى المساندة السياسية و الاقتصادية، وضآلة قاعدة القراء. وقد غلب الطابع شبه الرسمى على بعض الصحف الأهلية مثل صحيفة حديقة الأخبار فى لبنان التى أصبحت شبه رسمية بعد عامين من صدورها. كما خرجت بعض الصحف الشعبية فى العالم العربى من عباءة السلطة السياسية مثل صحيفة وادى النيل التى أصدرها عبد الله أبو السعود عام١٨٦٧ بإيعاز من الخديو إسماعيل، الذى استطاع نقل الصحافة المصرية من رسميتها إلى الطابع الشعبى فى حيز ضيق من الحرية. وقد اتخذت بعض الصحف الشعبية ـ الأهلية طابعا متخصصا حيث ركزت على التعليم والطب والعلوم الطبيعية والآداب والفنون، وذلك هربا من القيود وملاحقة السلطات العثمانية لها.

وليست مصادفة أن يتزامن صدور أول لائحة عثمانية للمطبوعات عام ١٨٥٧، ثم صدور أول قانون عثمانى للصحافة عام ١٨٦٥ ثم إعلان ١٨٦٧ الذى أصدره السلطان عبد العزيز ضد الصحف التى تتصرف تصرفا مخالفا للصالح العام. أقول ليس مصادفة أن تتزامن تلك التشريعات العثمانية مع بداية ظهور الصحافة الأهلية ـ الشعبية فى العالم العربى، بل صدرت فى الأساس من أجل تحجيم هامش الحرية النسبى التى كانت الصحف الشعبية تنذر بانتزاعه وتوسيع نطاقه.

ولاشك أن الصحف الشعبية ذات الطابع السياسى هى التى تصدت بشجاعة لإجراءات القمع والمصادرة العثمانية ودفعت الثمن غاليا ولكنها سجلت البداية الحقيقية للصحافة العربية الشعبية.

ومن أبرز الصحف التى تندرج تحت هذا النموذج صحيفة الشهباء التى أصدرها فى حلب المفكر العربى عبد الرحمن الكواكبى عام ١٨٧٧. وقد تابعت أخبار الحرب بين روسيا وتركيا وتميزت بالكتابات الجريئة التى تدعو إلى الحرية



والمساواة. مما دفع والى حلب إلى مصادرتها والحجز على مطبعتها بعد العدد الثانى. وقد توقفت نهائيا عن الصدور بعد العدد الخامس عشر. وقد واصل الكواكبى نشاطه الصحفى من خلال صحيفته الاعتدال التى صدرت عام ١٨٧٩ باسم سعيد بن على شريف وأعلن فى افتتاحيتها أنها امتداد للشهباء وسرعان ما أغلقها الوالى العثمانى بسبب كتابات الكواكبى التحررية [١].

وتمثل صحيفة (الحاضرة) التى أصدرها / على بوشوشة عام ١٨٨٨ بداية الصحافة الشعبية فى تونس - وكانت ذات توجه إسلامى - قومى وقد اهتمت بحركة الجامعة الإسلامية وقضايا المغرب العربى ككل واستطاعت استقطاب الأقلام الوطنية وتصدت للسلطات الفرنسية التى شددت عليها الرقابة وظلت تطاردها بالمصادرة حينا والقيود الإدارية حينا آخر حتى توقفت عام ١٩١٠ [٢].

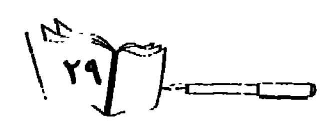
كذلك تعد صحيفة الترقى أول صحيفة شعبية سياسية أصدرها محمد البوصيرى فى طرابلس (ليبيا) عام ١٨٩٧ باللغة العربية وقد تميزت بمقالاتها الجريئة مما أدى إلى إغلاقها بعد بضعة شهور. وتلتها فى الصدور مجلة الفنون التى صدرت عام ١٨٩٨ وكانت تركز على الفنون والزراعة والعلوم الطبيعية. ثم توقفت بعد عامين. وظلت ليبيا محرومة من الصحافة الأهلية حتى عام ١٩٠٨[٣].

- وتتصدر التجربة المصرية فى مجال الصحافة الشعبية سائر التجارب العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، إذ تتميز بالتنوع والاستمرارية. ورغم خروجها من عباءة السلطة إلا أنها نجحت من خلال كتاباتها عن الحكم المطلق وحكم الشورى والمطالبة بالإصلاح الاجتماعى والسياسى فى بلورة دور الصحافة الشعبية. ولا شك أن هناك جملة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على خلق المجال السياسى والفكرى الذى دفع تجربة الصحافة الشعبية فى مصر عدة خطوات إلى الأمام، ونذكر من هذه العوامل عودة البعثات المصرية العلمية التى أرسلها محمد على والتى أنتجت جيلا من المثقفين أسهموا فى إحياء الثقافة المصرية،

١ انظر: خليل صابات مصدر سابق ص ١١٤، ١١٥

٢ انظر: سامى عزيز مصدر سابق ص ١٨.

٣ انظر: على مصطفى المصراتى: صحافة ليبيا فى نصف قرن - بنغازى ١٩٦٠-

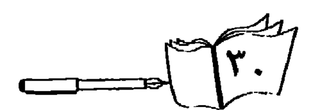


كذلك لا يمكن تجاهل أبرز إنجازات الخديو إسماعيل فى المجال السياسى وأعنى به إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦. وكان الخديو يهدف إلى كسب طبقة الملاك الزارعين وكبار التجار كى يدعموه فى مواجهة الأزمة المالية والدعاية لنفسه فى أوروبا إزاء البيوت المالية هناك. وكان من الطبيعى أن تصدر صحيفة شعبية لتعبر عن مجلس شورى النواب فأصدر عبد الله أبو السعود بإيعاز من الخديو صحيفة وادى النيل عام ١٨٦٧ وأصبحت لسانا يدافع عن الخديو ضد صحيفة الجوائب الصادرة فى القسطنطينية. ولكن عندما أصدر إبراهيم المويلحى وعثمان جلال مجلة (نزهة الأفكار) عام ١٨٦٩ بادر الخديو إسماعيل إلى إغلاقها بعد العدد الثانى خوفا من تجاوزها الهامش المسموح به. فلم يكن إسماعيل يريد صحافة تعبر عن مصر أكثر مما يعبر عنها مجلس شورى النواب (١). ومن أبرز أسباب نهوض الصحافة الشعبية فى مصر هجرة بعض الصحفيين والكتاب الشوام إلى مصر هربا من القيود العثمانية وخصوصا فى عهد السلطان عبد الحميد. وقد رحب بهم الخديو إسماعيل وشجعهم على إصدار الصحف، وهكذا وجدت صحف شعبية تقودها عقول وأقلام مصرية وصحف شعبية تقودها عقول وأقلام شامية من أبرزها صحيفة الأهرام التى صدرت عام ١٨٧٦ ـ ولا نستطيع إغفال عامل مهم ساهم فى نهوض الصحافة الشعبية فى مصر وهو جمال الدين الأفغانى الذى دعا وعمل على إحياء وحدة الشرق الإسلامى على أسس سياسية وثقافية واجتماعية، ووجدت دعوته صدى عميقا فى مصر ورحب به الخديو إسماعيل وحاول استثمار وجوده للدعاية له فى مواجهة تركيا التى طرد منها الأفغانى عام ١٨٧١، وقد كان للأفغانى فضل مساعدة وتشجيع ظهور بعض الصحفيين المصريين البارزين فى تاريخ الصحافة المصرية مثل يعقوب صنوع صاحب أبو نظارة زرقاء عام ١٨٧٧ وأديب إسحاق صاحب صحيفتى مصر ١٨٧٧ والتجارة ١٨٧٩ وسليم عنحورى صاحب مرآة الشرق عام ١٨٨٩ (٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الصحف الصادرة فى عهد الخديو إسماعيل بلغت ٢٣ صحيفة منها ٦ صحف رسمية فقط والباقى صحف شعبية من أبرزها وادى النيل

١ ـ انظر فاروق أبو زيد: أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ـ القاهرة ١٩٧٧ ـ ص٤٣ .

٢ ـ انظر: إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية ـ مرجع سابق ص ١٦ ـ ٢٠ .



ـ نزهة الأفكار ـ كوكب الشرق ـ الأهرام ـ روضة الأخبار ـ حقيقة الأخبار ـ أبو نضارة زرقاء ـ شعاع الكوكب ـ مرآة الشرق ـ بستان الأخبار ـ الإسكندرية ـ صدى الأهرام ـ مصر ـ الوطن ـ البسفور ـ التجارة.

وقد اختلفت اتجاهات الصحف الشعبية فى مصر إزاء السلطات المحلية والقوى الدولية المعاصرة لها. فالبعض منها كان يناصر الدولة العثمانية فى صراعها ضد روسيا (مثال صحيفة مصر لأديب إسحاق) بينما كان البعض الآخر يناصر الروس ضد تركيا (مثال صحيفة الوطن لميخائيل عبد السيد) ـ بينما كانت صحيفة (أبو نضارة) لصاحبها يعقوب صنوع توجه انتقادات مباشرة لسياسية الخديو إسماعيل مما دفعه إلى إغلاقها والسفر إلى فرنسا حيث استأنف إصدارها بأسماء مختلفة لتفلت من الرقابة المصرية.

ورغم ترحيب الصحافة المصرية بمجيء الخديو توفيق إلى السلطة خلفا لأبيه الخديو إسماعيل الذى عزل فى يوليو ١٨٧٩ إلا أن خضوعه للضغوط من جانب إنجلترا وفرنسا اللتين تدخلتا لدى السلطان العثمانى لإصدار فرمان ١٨٧٩ الذى يقضى باستلامه السلطة مماجعله مدينا لهما، ولذلك بادر فور توليه السلطة إلى طرد جمال الدين الأفغانى من مصر خوفا من تأثيره على الرأى العام، وسرعان ما عطل مجلس شورى النواب واتسم عهده بالإرهاب ضد الصحافة حيث بدأت الإنذارات تنهال على الصحف الشعبية المرموقة آنذاك مثل مصر الفتاة التى كان يعتبرها البعض لسان حال حزب تركيا الفتاة، لذلك صدر قرار بالغاء صدورها تماما، وكذلك صحيفتا مصر والتجارة والمحروسة ـ كما حظرت الحكومة المصرية دخول الصحف المصرية الصادرة فى الخارج وخصوصا صحف يعقوب صنوع وأديب إسحاق الصادرة فى باريس مثل القاهرة والنخلة [1].

وقد شهدت هذه الفترة قيام ما عرف بجماعة حلوان وحدوث مظاهرة قصر النيل وظهور عرابى كمدافع صلب عن مطالب الشعب ثم اندلاع الثورة العرابية فى سبتمبر ١٨٨١، وظهور عبد الله النديم كهمزة اتصال بين العسكريين والمدنيين من خلال التنكيت والتبكيت، ثم كلسان ناطق باسم الثورة من خلال (الطائف) و(الأستاذ) و(المفيد) لحسن الشمس.

١ـ انظر: على عباس على :عبد الله النديم ـ رسالة ماجستير ـ كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٧٩ ـ راجع الفصلين ٧،٨ من الرسالة.

وقد حققت الصحافة الشعبية فى مصر ذروة مجدها بقيام الثورة العرابية حيث لعبت صحف النديم دروا رئيسيا فى التنسيق بين أجنحة الثورة والربط بين الجيش والشعب وتعبئة الرأى العام المصرى مما حدا بالخديو توفيق إلى سن أول تشريع ضد الصحافة المصرية هو قانون المطبوعات الذى صدر فى نوفمبر ١٨٨١.

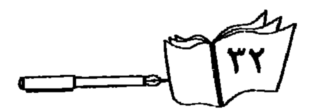
وإذا كانت الصحافة الشعبية قد أصيبت بنكسة شديدة بعد الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ إلا أن تأثير الثورة العرابية وصحافتها ظل ممتدا مواصلا تأثيره فى إيقاظ الوعى الوطنى لدى الشعب المصرى. وقد أدرك الإنجليز بعد القضاء على الثورة العرابية عسكريا أنهم عاجزون عن تحطيم الرأى العام المصرى، وذلك رغم نجاحهم فى استمالة بعض الصحف مثل الوطن والرهبان ومرآة الشرق والاتحاد المصرى ـ وإغلاق الصحف الموالية للثورة مثل الزمان ـ النفير ـ الطائف ـ النجاح ونفى الصحفيين الوطنيين مثل الشمس ومحمد عبده، والحكم بإعدام النديم ـ وحرصا على محاولة خلق رأى عام يهادن الاحتلال عمدت سلطات الاحتلال البريطانى إلى إصدار صحف جديدة أبرزها الثلاثية المعروفة المقتطف ١٨٨٥ ، الطائف١٨٨٦ ، المقطم١٨٨٩ التى قام بإصدارها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس [1].

وقد تميزت الفترة الأولى للاحتلال البريطانى بظهور عدد كبير من المجلات العلمية والقضائية والزراعية والأدبية والدينية وقد وصل عددها خلال عامى١٨٩٢ ، ١٨٩٣إلى ثلاث عشرة مجلة أبرزها الأستاذ ـ النمرة ـ الراوى ـ المهذب ـ النديم ـ المهدى ـ الهلال ـ الرشاد ـ القناة ـ المدرسة.

ولاشك أن صدور هذا العدد الكبير من الصحف المتخصصة كان تعبيرا عن محاولة الصحافة الشعبية فى مصر للهروب من القيود التى فرضتها سلطات الاحتلال والخديو آنذاك والتعبير عن الرأى العام المصرى بأساليب وأشكال غير صدامية.

---

١ انظر: تيسير أبو عرجة: جريدة المقطم وموقعها من الحركة الوطنية ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٣ ـ ص ٣ ـ ٦، سامى عزيز: الصحافة المصرية ـ مرجع سابق ص ٨٣ ـ ٨٤ .



شهدت أوائل القرن العشرين صدور العديد من الصحف العربية ذات الطابع الشعبى والتى تنوعت اتجاهاتها ما بين الاتجاه الدينى والأدبى والفنى والعلمى والسياسى. وقد غمرت تلك الصحف أقطار الوطن العربى سواء تلك التى كانت تخضع تماما للسلطة العثمانية أو التى كانت تخضع للنفوذ الأوروبى (البريطانى والفرنسى ثم الإيطالى) ـ وقد شهدت الأعوام التى أعقبت مباشرة إعادة الدستور العثمانى عام ١٩٠٨انطلاقة غير مسبوقة للصحافة الشعبية عبرت عن الروابط والأحزاب والجمعيات السرية والنوادى التى كانت تطالب بالإصلاحات واللامركزية الإدارية فى جميع الأقاليم العربية فى مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

نلاحظ أن بعض الدول العربية مثل ليبيا ظلت بدون صحافة شعبية منذ مصادرة صحيفة(الترقى)عام ١٨٩٨ حتى عودة الدستور العثمانى عام ١٩٠٨ حيث توالى صدور العديد من الصحف التى أسهمت الظروف المحلية فى ليبيا فى تنوعها وازدهارها وخصوصا وجود فرع جمعية الاتحاد والترقى وأعضائه من الشباب الليبى فضلا عن المثقفين الليبيين الذين درسوا فى الأزهر وتونس مع توافر المطابع الرسمية والأهلية فصدرت صحف الكشاف والعصر الجديد والرقيب وأبو قشة وتميزت أغلبها بالطابع السياسى والاجتماعى الساخر،كما عادت صحيفة الترقى إلى الصدور عام ١٩٠٨ فى طرابلس وتلتها صحيفة المرصاد عام ١٩١٠ وقد نشط الصحفيون الليبيون وأصدروا عدة صحف خارج ليبيا فى الفترة من١٩٠٨ ـ ١٩١١ مثل (الأسد الإسلامى)فى القاهرة ودار الخلافة وفاتح والفردوس فى الأستانة. وكانت صحيفة الرقيب آخر الصحف الشعبية التى صدرت فى ليبيا قبل الاحتلال الإيطالى للبلاد عام ١٩١١ (١).

أما العراق فلم يشهد طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر سوى الصحف الرسمية التى كانت تصدرها الدعوات للسلطان العثمانى كما حرمت تماما من دخول الصحف العربية الأخرى ولذلك اقتصرت الصحافة العراقية فى أوائل القرن العشرين على صحيفتين ذواتى طابع دينى هما إكليل الورد (١٩٢٠) للآباء

---

١ ـ انظر : المصراتى: مصدر سابق ص ٥٦ ـ ٥٧ .



الدومينكان وزهيرة بغداد (١٩٠٥) للآباء الكرمليين. ولم تبدأ إرهاصات الصحافة الشعبية في العراق إلا بعد أن خفت حدة القيود العثمانية بعد عام ١٩٠٨ وتمثل ذلك في صدور كل من صحف بغداد والعراق والرقيب التي غلب عليها الطابع السياسي ولكنها سرعان ماعانت من القيود التي فرضها الاتحاديون. كما شهدت العراق في هذه الفترة صدور بعض الصحف الإسلامية مثل العلم وتنوير الفكر إلى جانب المجلات الأدبية مثل لغة العرب والمجلات العلمية والاجتماعية مثل العلوم وشمس المعارف.

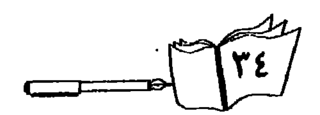
هذا وقد انتهزت السلطات العثمانية نشوب الحرب العالمية الأولى وأغلقت كافة الصحف الشعبية في العراق ولم يبق في الساحة سوى صحيفة واحدة عرفت بموالاتها لهم هي صحيفة الزهور (١).

وإذا كانت صحيفة الشام الصادرة في دمشق عام ١٨٩٦ تمثل آخر الصحف التي سمح السلطان العثماني بصدورها في سوريا حتى عام ١٩٠٨ فإن صحيفة المقتبس اليومية السياسية التي صدرت في نفس العام تعد باكورة النشاط الصحفي الشعبي الذي سرعان ما تصاعد وازدهر بصدور صحيفة المفيد ١٩٠٩ في بيروت وهي لسان حال جمعية الفتاة. وكانت هاتان الصحيفتان من أبرز المنابر المعبرة عن الفكر القومي العربي في سوريا ولبنان في فترة ماقبل ١٩١٤، وقد نبهت صحيفة المفيد في وقت مبكر إلى الخطر الصهيوني، كما حذرت من الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية يهدد نشاطها بفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية (٢).

وتمثل هذه الفترة (١٩٠٨ - ١٩١٤) إحدى فترات ازدهار الصحافة الشعبية في سوريا حيث شهدت صدور نوعيات مختلفة من الصحف مثل الصحف النسائية (مجلة العروس - للأديبة ماري عجمي ١٩١٠) وجريدة الاشتراكية عام ١٩١٢ التي أصدرها حلمي فتياني - أما المملكة العربية السعودية فقد كانت ١٩٠٨ بداية حقبة

١- نظر: سامي عزيز - الصحافة العربية مصدر سابق ص ٣٥ - ٣٦ .

٢- انظر: مروان بحيري (المحرر): الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣ ص ٦٢ - ٦٥.



جديدة من تاريخ الصحافة الشعبية بها. إذ صدرت صحيفة شمس الحقيقة عام ١٩٠٩ ولا يمكن اعتبارها صحيفة شعبية بالمعنى العلمى؛ لأنها ارتبطت بجمعية الاتحاد والترقى منذ صدورها،وذلك بحكم عضوية محرريها بهذه الجمعية،وقد انعكس ذلك على كتاباتها الموالية للسلطة العثمانية كما أنها كانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

كما صدرت صحيفة الإصلاح الحجازى فى نفس العام وقد تحول اسمها إلى صفا الحجاز وكان محرروها من الشوام. وشهدت المدينة صدور صحيفتين هما الرقيب والمدينة المنورة وقد غلب عليهما الطابع الأدبى. وعند قيام الحرب العالمية الأولى لم يكن بالبلاد سوى صحيفة حجاز الرسمية التى اختفت بانتهاء الحكم التركى بمكة على يد الشريف حسين عام ١٩١٦ (١).

هذا ويلاحظ أن السنوات الأولى من القرن العشرين قد سجلت بدء ظهور الصحافة الشعبية فى فلسطين إذ صدرت عام ١٩٠٦ صحيفة باكورة جبل صهيون الشهيرة من مدرسة صهيون الإنجليزية،ويمثل عام ١٩٠٨ نقطة تحول بارزة فى تاريخ الصحافة الفلسطينية إذ بلغ عدد الصحف الشعبية الصادرة فى هذا العام والأعوام التالية حوالى ١٥ صحيفة من أبرزها الكرمل فى حيفا والقدس فى القدس والأخبار فى يافا. وفى عام ١٩١١ صدرت صحيفة فلسطين فى يافا،ويرجع ذلك إلى انتعاش آمال الحركة القومية العربية مع إفصاح تركيا الفتاة عن وجهها الشوفينى الذى اتسم بالعداء والتعصب الشديد ضد العرب. واللافت للنظر أن إحدى عشرة صحيفة من تلك الصحف الخمس عشرة الصادرة عام ١٩٠٨ كانت خطية ومجهولة المحرر مما يكشف عن حذر أصحابها وعدم ثقتهم فى الوعود التى أعلنتها تركيا الفتاة حينذاك،وقد خاضت الصحافة الفلسطينية العديد من المعارك ضد التغلغل الصهيونى فى فلسطين،وذلك رغم القيود العثمانية التى تمثلت فى قوانين الصحافة التى كانت تحاصر الصحف الشعبية فى فلسطين وتعوق انطلاقها (٢).

---

١ ـ انظر : الشامخ: الصحافة فى الحجاز ـ مصدر سابق ٤٣ ـ ٤٥ .

٢ ـ انظر: خليل العقاد ـ مصدر سابق ص ١٢٧ ـ ١٤٦ .



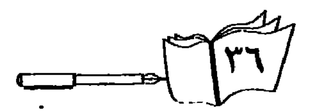
أما السـودان فقد شهـد مولد أول صحيـفة غير رسـمية هى (الـسودان)عام ١٩٠٣ على أيدى الثلاثى الشامى المشهور (نمر ـ صروف ـ مكاريوس) وكانت هذه الصحيفـة أداة للدعاية للاستعـمار البريطانى؛ولذلـك لم ترتبط بالشعـب السودانى سواء فى ملكيتها أو تحريرها،ولا يمكن إدراجها ضمن قائمة الصحف الشعبية،وقد تبعتها صحـيفة (رائد السودان) عام ١٩١٣ ولعبت دورا بارزا فى النـهضة الفكرية والأدبـية،وقد تولى أمـورها أول صحفى سـودانى عام ١٩١٨ وهو السيد حـسين الشـريف الذى أسس أول صحـيفة شعـبية فى الـسودان عام ١٩١٩ هى صحـيفة (حضارة السودان) وقـد أسهمت فى بلورة الصـراعات السياسية فى الـسودان منذ ذلك الحين حتى إعلان الاستقلال [١].

وفيما يتعلق بالمـغرب العربى فقد كان للسيطرة الاستعمـارية الفرنسية آثارها السلبية الواضحة على الصحافة الشعبية سواء فى نشأتها أو استمراريتها فى كل من الجزائر وتونس و المغرب.

إذ لم تشهد الجزائر طوال القرن التاسع عشر سوى الصحف الرسمية الناطقة بالفرنسية التى كانت تصدرها الإدارة الاستعمارية،وأبرزها صحيفة المرشد الجزائرى الـصادرة عام ١٨٣٢ والتى كانت تعـرف بالعربيـة باسم (ورقة خبور الجـزائر) ثم النشرة الرسـمية لعقود الحكومة الصادرة عام ١٨٣٤ والتى استمرت تصدر لمدة ٦٦ عاما بعد تعديل اسـمها إلى (النشرة الرسمية للحكومة الـعامة) وكانت المبشر أول صحيفة ناطـقة باللغة العربية والفـرنسية أصدرتها سلطات الاحـتلال الفرنسى عام ١٨٤٧ ، ويرى بعـض مؤرخى الصحافـة أن هذه الصحيفـة تماثل كلاً من صحـيفة الوقائع المصرية التى أصدرها محمد على عام ١٨٢٨ وصحيفة المرشد العثمانى التى أصـدرها الـسلطان محـمود الثانـى عام ١٨٣١ ،وأنـها لم تـكن صحيـفة للدعـاية الاستعمارية فحسب بـل كانت تشمل بعض المعلومات العامة والجوانـب التثقيفية، وكانت موجـهة إلى الأغلبية الجـزائرية التى كان من الـصعب عليها الاسـتفادة من الصحف الناطـقة بالفرنسية والتى كانـت مقصورة على الأقلية الجزائـرية التى تجيد الفرنسية [٢].

١ـانظر: محجوب محمد صالح الصحافة السودانية ـ مصدر سابق ص ٢٤ ـ ٢٦ .

٢ـ انـظر: عـواطف عـبد الـرحـمن : الـصحـافـة العـربيـة فى الجـزائـر ـ مصـدر سابـق ـ ص٢٦ ـ ٣٠



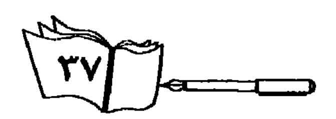
وتمثل الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى البداية الفعلية للصحافة الجزائرية بالمفهوم الشعبى. إذ شهدت الفترة الممتدة من ١٩٠٠ ـ ١٩١١ صدور أول صحيفتين جزائريتين هما جريدة المغرب التى صدرت فى الجزائر العاصمة من عام ١٩٠٣ ـ ١٩١٣ وكانت نصف أسبوعية وقال عنها الشيخ محمد عبده أثناء زيارته للجزائر عام ١٩٠٣ (أنها رغم عيوبها تمثل بالنسبة للجزائريين شعاعا مضيئا نظرا لحرمانهم من الصحف الناطقة باسمهم وبلغتهم القومية)أما الصحيفة الأخرى فهى صحيفة (المصباح)التى أصدرها العزى فخار باللغتين العربية والفرنسية عام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ بمدينة وهران وتعد صحيفة (كوكب إفريقيا) التى أصدرها محمود كحول عام ١٩٠٧ من الصحف الأهلية الرائدة فى الجزائر وقد عرفت بولائها للفرنسيين.

هذا وقد شهدت الفترة من ١٩١٢ ـ ١٩١٤ صدور أول صحف أهلية بالجزائر كانت تعبر باللغتين العربية والفرنسية عن بعض اتجاهات الرأى العام الجزائرى وهى صحيفة الإسلام التى صدرت بالعاصمة خلال عام ١٩١٢ ، ١٩١٣ باللغتين العربية والفرنسية ثم باللغة الفرنسية خلال عام ١٩١٤ ، وصحيفة(ذو الفقار سيف الإسلام) وكانت تصدر خلال عامى ١٩١٣ ـ ١٩١٤بالعاصمة وكانت تتبنى فلسفة محمد عبده الإصلاحية،ثم صحيفة (الفاروق)الشهرية التى أصدرها عمر بن قدور بالعاصمة من ١٩١٣ ـ ١٩١٥ ثم خلال عامى ١٩٢٠ـ ١٩٢١ وأخيرا صحيفة الحق الوهرانى التى صدرت باللغة العربية خلال عامى ١٩١١ ـ ١٩١٢ بمدينة وهران وكانت تعتبر لسان حال الدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين [١].

ولاشك أن الظروف المحلية التى سادت الجزائر خلال الفترة التى سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على اختمار شروط ظهور الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية وتتلخص هذه الظروف فى صدور قانون التجنيد الإجبارى للجزائريين وزيارة الشيخ محمد عبده للجزائر ١٩٠٣ علاوة على صدور صحافة رسمية موجهة للجزائريين باللغة العربية للدعاية للحكومة الفرنسية ولإقناع الشعب الجزائرى بالاشتراك فى الحرب إلى جانب فرنسا.

---

١ ـ Murad Ali: La Farmation De La Presse Musulmande en Algerie Lbla N: 103.L'istitut de belle lettres- Tunis. 1964 - P P.13 - 15.

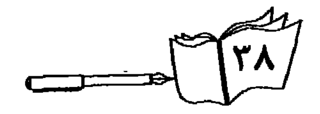


فى مواجهة المرسوم الفرنسى الصادر عام ١٩٠٤ لتقييد حرية الصحافة العربية فى تونس صدرت عدة صحف شعبية تمثل الإرهاصات الأولى للحركة القومية فى تونس، وقد صدرت بعض هذه الصحف التى تميزت بقصر العمر وباللغة العربية كما صدرت أول صحيفة تونسية باللغة الفرنسية عام ١٩٠٧ كانت تدعو إلى التعاون بين فرنسا وتونس وتطالب بمشاركة التونسيين فى إدارة البلاد، ومن أبرز الصحف الشعبية ذات الطابع السياسى التى شهدتها تونس فى أوائل القرن صحيفة الإسلام التى أصدرها الهاشمى عام ١٩٠٨ وسرعان ما صادرتها السلطات الفرنسية فأصدر عوضًا عنها فى نفس العام أول صحيفة ساخرة أسماها أبو قشة واتخذ القرد شعارا لها واستمرت حوالى عام ثم صادرتها السلطات الفرنسية. ولا يمكن إغفال الدور الذى قامت به صحيفة الزهرة أول صحيفة يومية شعبية استأنفت الصدور فى تونس عام ١٩٠٥ بعد توقفها كصحيفة نصف أسبوعية عام ١٨٩٧[١].

وبصدور المرسوم الفرنسى فى نوفمبر ١٩١١ والذى يحظر صدور الصحف التونسية الناطقة بالعربية تطوى الصفحات الأولى من تاريخ الصحافة العربية فى تونس.

وبالنسبة للصحافة المغربية فهى تتميز عن سائر الصحف الصادرة فى العالم العربى خلال الحقبة العثمانية بعدم تمركزها فى العاصمة، ولقد شهدت الفترة الأولى من القرن العشرين ظهور العديد من الصحف العربية فى مدن طنجة وعليلة وفاس حتى إعلان الحماية على المغرب عام ١٩١٢ وقد انعكس الصراع الأوروبى فى المغرب فى ذلك الوقت بصورة مباشرة وحاسمة على الخريطة الصحفية هناك. إذ أصدر الفرنسيون صحيفة السعادة ١٩٠٥ وظهرت فى مواجهتها صحيفة الحق عام ١٩١١ وكان يحررها بعض الصحفيين المغاربة لحساب الأسبان، وقد تحولت بعد ذلك إلى داعية للجامعة الإسلامية العثمانية بعد أن آلت ملكيتها إلى الألمان كما صدرت صحيفة الطاعون ١٩٠٨ فى فاس كأول صحيفة مغربية أهلية قامت بالتصدى للأطماع الاستعمارية الأوروبية. وإن كان بعض المؤرخين المغاربة يؤكد على أن (لسان المغرب)هى أول صحيفة مغربية وطنية صدرت عام ١٩٠٧ وكانت

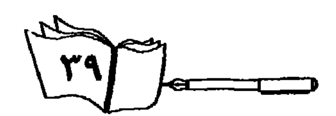
١ـانظر: أديب مروة ـ مصدر سابق ص ٣٩٠.

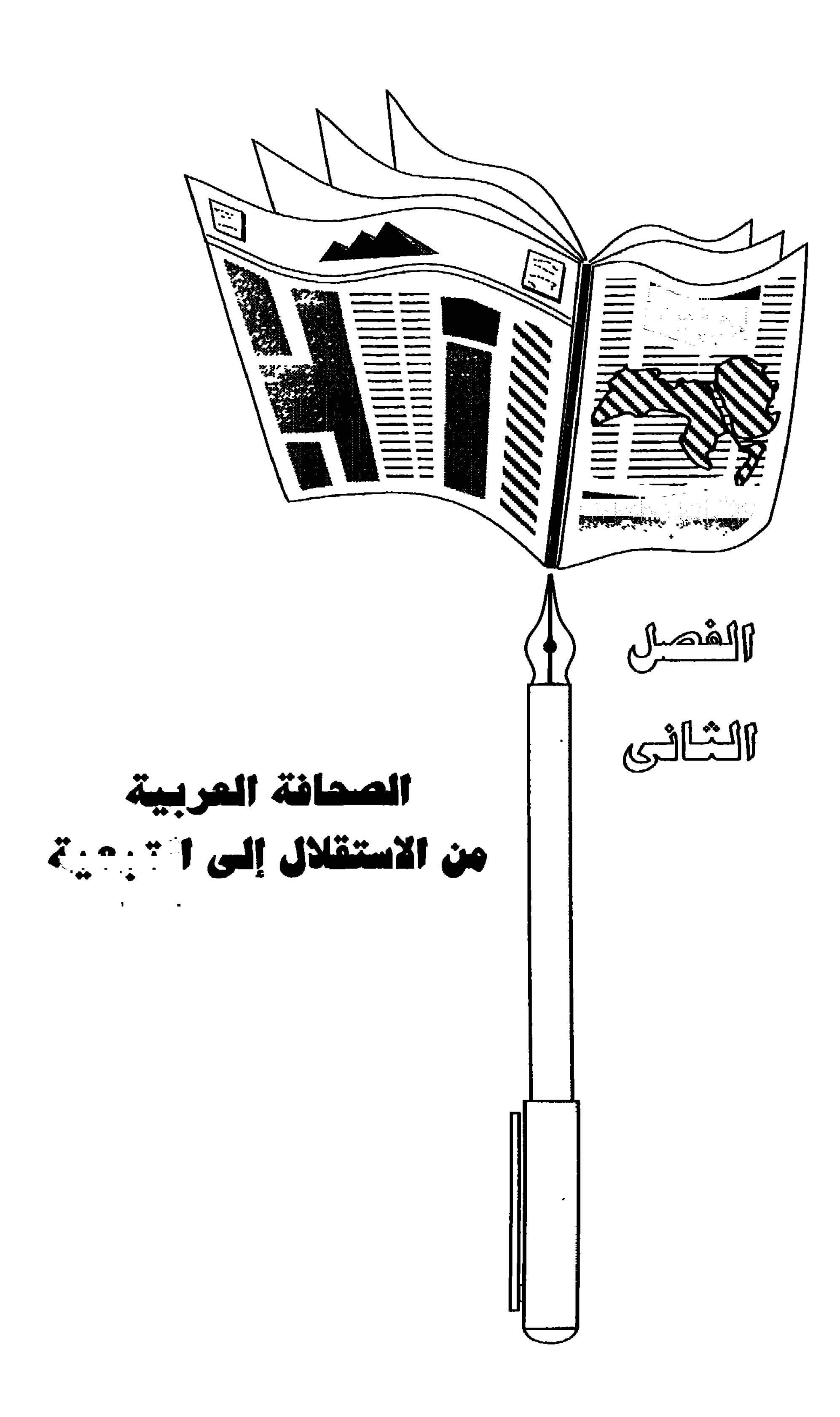


تربطها علاقات وثيقة مع جمعية الاتحاد والترقى فى الأستانة كما كانت تعتبر لسان حال النخبة المغربية المثقفة وكانت تطالب ببعض الإصلاحات الدستورية وتنادى بالتعليم الإجبارى. هذا وقد شهدت تلك الفترة صدور صحيفة الفجر فى طنجة عام ١٩٠٨ بإيعاز من السلطان العثمانى ولكنها كانت ذات واجهة أهلية. وبإعلان الحماية الفرنسية على المغرب فى مارس ١٩١٢ تبدأ صفحة جديدة فى تاريخ الصحافة الشعبية المغربية الناطقة باللغة العربية [١].

---

١ Sourian. H,Christine opcit. PP. 35 - 37.



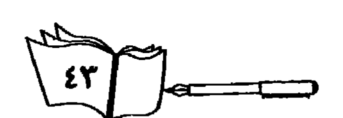


الفصل الثاني

الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية

رغم اختلاف آراء المؤرخين حول تحديد البداية الإعلامية فى العالم العربى، سواء من حيث التاريخ الزمنى أو القطر العربى الذى شهد هذه البداية أو الانتماء السياسى للرواد الإعلاميين فى العالم العربى، فإن هناك إجماعا من جانبهم على أن بداية تعرف العالم العربى على الصحافة كانت من خلال الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ . حيث أصدرت فى العام نفسه صحيفة «كوربيه دى ليجيت» وصحيفة «لاديكا اجيبسيان». وقدصدرتا باللغة الفرنسية ولم يقدر الصدور للصحيفة العربية(التنبيه) التى أزمع الفرنسيون إنشاءها آنذاك. أما بداية ظهور الصحافة العربية فهناك روايتان فى هذا الصدد . ترى الرواية الأولى أن صحيفة(جورنال الخديوى) التى صدرت فى مصر عام ١٨٢٧ تمثل بداية الصحافة الرسمية فى العالم العربى. وتختلف الرواية الثانية فى تحديد التاريخ والقطر العربى الذى شهد هذه البداية. ويتبنى هذه الرواية بعض المؤرخين العرب وعلى رأسهم رزق عيسى رئيس تحرير مجلة (المؤرخ) العراقى. إذ يرون أن البداية الفعلية للصحافة العربية كانت فى العراق سنة ١٨١٦ بصدور صحيفة (جرنال العراق) التى أنشأها الوالى داود باشا الكرجى وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

ورغم اختلاف الآراء حول تحديد أى قطر عربى عرف الصحافة أولا فإن العالم العربى بوجه عام لم يتعرف على هذا الفن إلا بعد دخول المطبعة إلى بعض أقطاره. وقد كانت لبنان أولى الأقطار العربية التى عرفت المطبعة فى حوالى عام ١٦١٠ . ومع ذلك فقد تأخرت نشأة الصحافة بالعالم العربى. وسبب ذلك يرجع إلى سياسة الدولة العثمانية التى حرصت على محاصرة العالم العربى وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون. ولاشك أنه ينبغى علينا أن نفرق بداية بين نشأة الصحافة فى العالم العربى وبين نشأة الصحافة العربية ذاتها. وفى داخل هذا التحديد علينا أيضا أن نميز بين كل من النشأة الرسمية والنشأة الشعبية للصحافة العربية. فإذا كانت البداية الإعلامية فى العالم العربى قد تمت على أيدى الأوروبيين أو العثمانيين فإن الصحافة العربية قد نشأت فى الأساس على أيدى الحكام. وإذا كان لهذه الحقيقة التاريخية نتائجها الإيجابية والسلبية فإن الذى تبقى منها هو الجوانب السلبية بكل أبعادها الفكرية والسياسية والإعلامية. وكان لابد لهذه الحقيقة أن تخلق نقيضها الموضوعى الذى يمثل الطرف الآخر فى



حركة الصراع الاجتماعى والسياسى التى شهدها العالم العربى منذ مطلع القرن التاسع عشر ونقصد بهذا النقيض الصحافة الشعبية، أى التى تمثل أفكارومصالح القوى الاجتماعية العربية التى قادت حركة النضال القومى والوطنى فى مواجهة العثمانيين طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم ضد الأوروبيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحصول على الاستقلال.

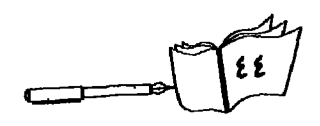
ونستطيع القول بأن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شهد نشأة الصحافة الرسمية فى العالم العربى. ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور صحيفة (جورنال الخديو)فى مصر عام ١٨٢٧ ،ثم صحيفة الوقائع المصرية ١٨٢٨ ، هذا عدا صحيفة جرنال العراق التى سبقت الإشارة إليها ثم ظهرت المبشر فى الجزائر عام ١٨٤٧ ،أصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائرى . ثم توالى صدورالصحف الرسمية فى العالم العربى فصدرت الرائد التونسى فى تونس ١٨٦١. وفى سوريا صدرت صحيفة سوريا ١٨٦٥ على يد الوالى العثمانى . وفى ليبيا صدرت طرابلس الغرب ١٨٦٦ ثم الزوراء فى بغداد عام ١٨٦٩ وفى اليمن صدرت صحيفة صنعاء عام ١٨٧٩. وفى السودان صدرت الغازيتا السودانية ١٨٩٩ أما فى الحجاز فقد صدرت صحيفة الحجاز عام ١٩٠٨ وكانت الناطق الرسمى باسم الدولة العثمانية [١] . ورغم الطابع الرسمى الذى صبغ النشأة الأولى للصحافة العربية فإن هناك بعض الأقطار العربية كانت البداية الإعلامية بها شعبية مثل لبنان حيث ظهرت بها أول صحيفة أهلية هى (حديقة الأخبار) عام ١٨٥٨ .وفى مصر ظهرت صحيفة وادى النيل ١٨٦٧ ثم صحيفة الأهرام عام ١٨٧٦ وكذلك المغرب التى شهدت صدور صحيفة المغرب الأهلية على يد بعض اللبنانيين عام ١٨٨٩ .

١ـ انظر ما يلي:

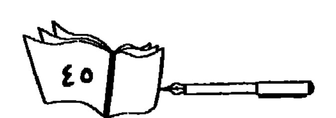
أـ أديب مروة: الصحافةالعربية ـ النشأة والتطور ـ بيروت.

ب ـ سامي عزيز : الصحافة العربية ـ مذكرات غير منشورة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ العام الدراسى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ـ ص ٩ـ ١٠.

جـ ـ فريق من الأساتذة: الوقائع المصرية أقدم صحيفة عربية/ مجلة صوت الجامعة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ مارس.



وأبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية فى العالم العربى هو أنها كانت غالبا ما تنشر باللغتين التركية والعربية، وتتسم بالطابع الخبرى فى مجملها إذ كانت تضم أخبار الدولة العثمانية والقوانين والفرمانات وبعض الأنباء الخارجية، أما الصحف الأهلية فقد كانت تعتمد أساسا على المقالات ذات الطابع الأدبى، مضافا إليها المضامين الخبرية، ولكن بنسب أقل سواء من حيث المساحة أو نوع هذه الأخبار، ولم تكن تحوى مقالات سياسية بسبب القيود التى كانت تفرضها السلطات العثمانية آنذاك. ويمثل الدستور العثمانى الذى صدر عام ١٩٠٨ نقطة مضيئة للصحافة العربية فى تلك الفترة إذ بدأت به مرحلة انطلاق نسبى ترجع إلى الحرية الجزئية التى منحها للصحف. ومنذ ذلك الحين بدأت صحف الرأى الشعبية تأخذ طريقها إلى الظهور والانتشار وكانت فى أغلبها تعبر عن مشروعات فردية، إذ كان يقوم بإصدارها أفراد أو جماعات أو هيئات شعبية. وقد اتسمت بالكثرة وسرعة الظهور ثم الاختفاء بسبب اعتمادها على مصادر تمويل غير منتظمة(إعانات أو تبرعات أحيانا)وبسبب طبيعة المرحلة التاريخية التى تميزت بكثرة الدسائس والمؤامرات ضد الدولة العثمانية التى أطلق عليها رجل أوروبا المريض فى ذلك الحين. فقد انعكست هذه الصفات على الصحافة العربية إذ تنافست أطراف الصراع المختلفة فى استخدامها كأداة رئيسية للصراع. وكانت مصر مسرحا رئيسيا لهذا الصراع الذى اتخذ أشكالا متعددة. فقد ضمت مصر فى تلك الفترة ممثلين أشداء للصراع العثمانى الأوروبى العربى. فظهرت الصحف المعادية للدولة العثمانية والتى تؤيد الاحتلال البريطانى لمصر مثل صحيفة المقطم المصرية وغيرها. وظهرت الصحف التى تساند فرنسا ضد الاحتلال البريطانى مثل الأهرام. كما لعبت بريطانيا دورها المعروف فى استخدام الأقليات فى صراعها ضد الدولة العثمانية مثل الأرمن الذين ساعدهم الإنجليز على نشر صحف لهم بمصر تدعو إلى إقامة دولة مستقلة لهم عن السيطرة مثل جريدة الزمان. وكذلك استقطبت إنجلترا الكثير من الصحفيين الشوام الذين لجئوا إلى مصر هربا من الاضطهاد العثمانى واستخدمتهم لخدمة مصالحها والترويج لأفكارها من خلال الصحف التى ساعدتهم على إصدارها مثل(صدى الشرق، والمحروسة، والمقتطف، والاتحاد المصرى) كما شجعت بريطانيا على صدور بعض الصحف اليهودية ذات الميول الصهيونية المبكرة مثل صحيفة «الحقيقة»و«الزراعة» اللتين كانتا تعدان بوقا للدعاية البريطانية فى مصر.



هذا وقد احتضنت إنجلترا أعضاء حركة تركيا الفتاة الذين هربوا إلى مصر وساعدتهم على إنشاء صحفهم لمحاربة الدولة العثمانية.

ومن الحقائق التاريخية التى يجدر التنبيه إليها أن الصحافة العربية الشعبية قد أسهمت بدور بارز فى مناهضة الحكم العثمانى، وسجلت تاريخها الخاص كجزء من حركة التحرر العربية ضد السيطرة العثمانية. وتحملت الصحف الوطنية العربية المطاردات العثمانية وأشكال الاضطهاد المختلفة التى بلغت ذروتها بإعدام ١٧ صحفيا عربيا فى المذابح الشهيرة التى ارتكبها الحاكم التركى جمال باشا سنة ١٩١٦ ضد الوطنيين العرب [٢].

ومن أبرز ما تميزت به الصحافة العربية أنها كانت سابقة على نشأة الأحزاب فى العالم العربى. ويمكن القول أن الصحف كانت نواة للأحزاب. ومثال ذلك مصر التى شهدت ظهور الأحزاب كتجسيد وبلورة لأفكار واتجاهات بعض الصحف الوطنية التى كانت قائمة من قبل. فقد ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية كتعبير عن صحيفة المؤيد، وتزعمه الشيخ على يوسف الذى كان يرأس تحريرها الزعيم المصرى مصطفى كامل. كما أن حزب الأمة كان يعبر عن صحيفة «الجريدة» وكان رئيس تحريرها لطفى السيد، وهو سكرتيره العام.

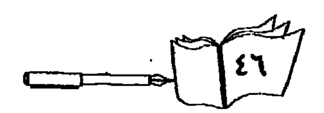
الصحافة العربية أثناء السيطرة الاستعمارية الأوروبية

اكتملت الحلقة الاستعمارية حول العالم العربى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بخضوعه لكل من النفوذ البريطانى والفرنسى مع استمرار بقاء الاحتلال الإيطالى لليبيا، والسيطرة البريطانية على كل من مصر والسودان واستقلال اليمن والدولة الهاشمية فى شبه الجزيرة، ومن الحركة الصهيونية حق إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.

١- انظر ما يلى:

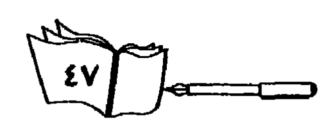
أ- عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية فى الجزائر - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٨ - ص ١٥ - ١٨.

ب عواطف عبد الرحمن: الصحافة الإفريقية من التحرر إلى الاستقلال / مجلة التنمية والتقدم العدد الثانى - التضامن الإفريقى الآسيوى - القاهرة ١٩٧٩ - ص ٧ -ص ٩ .



وقد كان لهذه التغيرات آثارها المباشرة على الخريطة الإعلامية للعالم العربى. فقد تأثرت حركة إصدار الصحف ونوعية القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية المطروحة بأساليب الصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية، وبالنمط الاستعمارى السائد فى كل منطقة من العالم العربى. فنلاحظ أن منطقة المغرب العربى (تونس - الجزائر - المغرب) قد أفرزت واقعا إعلاميا يمثل خلاصة الصراع السياسى والاجتماعى والدينى بين الشعوب العربية هناك، وبين الاستعمار الفرنسى الذى اتسمت أساليبه بالقهر الثقافى والتحدى الدينى والقومى لمقومات الشخصية العربية فى تلك الدولة. فكانت السلطات الفرنسية تعمل على صبغ جميع جوانب الحياة الثقافية بالطابع الفرنسى الخالص. وقد خاضت عدة معارك صليبية ضد الدين الإسلامى والثقافة العربية . كما حرصت هذه السلطات على إصدار صحفها الخاصة بالإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى صحف المستوطنين الفرنسيين،ولذلك لم تتوان عن ملاحقة الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والفرنسية ومصادرتها، والتنكيل بأصحابها ومحرريها طوال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. ولا شك أن هذا السلوك من جانب الاستعمار الفرنسى يعد سمة مميزة له على امتداد تاريخه فى العالم الثالث،وهو القهر الثقافى المباشر والمحاولات المستمرة لمسخ وتشويه الثقافات القومية فى البلاد المستعمرة. أما فى المناطق التى خضعت للنفوذ البريطانى فقد اختلفت أساليب الصراع بسبب اختلاف طبيعة المستعمر، فقد اتبعت بريطانيا سياستها المعروفة «فرق تسد» فى مجال الصراع السياسى المباشر. بينما عمدت فى المجال الثقافى والإعلامى إلى إثارة الخلافات اللغوية والإثنية وكان نتيجة ذلك تشجيعها للهجات المحلية كجزء من تشجيعها للخلافات القبلية والطائفية،ومن هنا جاءت محاولاتها لضرب اللغة العربية الفصحى من خلال تشجيع إصدار صحف باللغات المحلية. وقد تنبهت القوى الوطنية العربية لهذه المؤامرة فى وقت مبكر ،وحرصت على محاربة هذا الاتجاه بالإكثار من إصدار الصحف الناطقة بالعربية الفصحى وذات الطابع الأدبى فى الأساس.

هذا وقد حرصت السلطات الاستعمارية البريطانية على إصدار الصحف الموالية لها باللغة العربية. وذلك على عكس الاستعمار الفرنسى الذى كانت له



صحفه الناطقة بلغته إلى جانب قليل من الصحف الرسمية التى كانت تحوى القرارات والمراسيم والقوانين الموجهة للشعوب العربية فى المغرب العربى، ولذلك كانت تصدر باللغة العربية.

وقد ضمت الخريطة الإعلامية فى العالم العربى فى تلك الفترة ثلاث مجموعات من الصحف، المجموعة الأولى وكانت تضم الصحف الرسمية الناطقة بلسان الحكومات. وتليها المجموعة الثانية وكانت تشمل الصحف الناطقة باسم السلطات الاستعمارية أوالموالية لها. أما المجموعة الثالثة فكانت تضم الصحف الوطنية التى كانت تخوض معارك مزدوجة لمواجهة كل من الصحف الرسمية والصحف الموالية للاستعمار التى كثيرا ما كانت تربطها صلات تحالف وتعاون وثيقة مبعثها المصلحة المشتركة، وهدفها محاربة الصحافة الوطنية ومحاولة التنكيل بها والقضاء عليها[1].

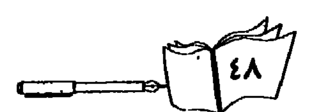
وقد مرت حركة التحرر الوطنى العربية بمرحلتين: بدأت أولاهما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بحصول معظم الدول العربية على الاستقلال من خلال الكفاح المسلح، ما عدا الجزائر وفلسطين، إذ أدى إفلاس النضال السياسى فى الأولى إلى توقف القوى الوطنية الجزائرية عن مواصلة الأسلوب السلمى واندلاع الثورة المسلحة فى أول نوفمبر ١٩٥٤ وانتهت بحصول الجزائر على الاستقلال فى سنة ١٩٦٢ . كذلك أدت النتائج التى ترتبت على انتزاع الوطن الفلسطينى من أصحابه وقيام دولة إسرائيل بالقوة المسلحة على الأرض الفلسطينية فى مايو ١٩٤٨ إلى قيام حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة فى يناير ١٩٦٥ وذلك لاسترداد هذا الوطن المحتل وعودة الشعب الفلسطينى إلى أرضه.

هذان النموذجان وهما الثورتان الجزائرية والفلسطينية إضافة إلى الخريطة الإعلامية العربية تجربتان جديدتان تماما فى ميدان الصحافة الوطنية والثورية. ويجدر

١- انظر مايلى:

أ - خليل صابات: نشأة وسائل الإعلام وتطورها/ الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥م.

ب - سامي عزيز: مصدر سابق ١٢ـ ١٦.



بنا أن نستعرض أبرز السمات التى تميزت بها الصحافة العربية فى مرحلتى الكفاح السلمى والكفاح المسلح فقد اتسمت فى المرحلة الأولى بالسمات التالية :ـ

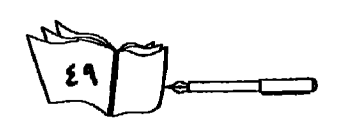
١ـ كانت الصحافة العربية فى مرحلة الكفاح السياسى صحافة حزبيةفى مجملها. أو كانت تعبر عن الأحزاب الوطنية التى تولت قيادة حركة التحرر الوطنى العربية فى تلك المرحلة. . كانت موجهة إلى النخبة المتعلمة الملتفة حول هذه الأحزاب، كما كانت لها جماهيرها الأخرى من القطاعات الشعبية التى كانت تتشكل منهم القواعد الجماهيرية لهذه الأحزاب.

٢ ـ كان يرأس تحرير هذه الصحف فى الغالب سكرتيرو الأحزاب الوطنية أو بعض قياداتها البارزة. وكانت تعتمد على ميزانية ثابتة تخصصها قيادة كل حزب للنشاط الدعائى والإعلامى.

٣ـ طرحت هذه الصحف شعار الاستقلال السياسى فقط، وانشغلت معظمها فى الصراعات الحزبية كجزء من اللعبة الليبرالية التى حرصت السلطات الاستعمارية على إلهائها بها لامتصاص طاقاتها فى معارك جانبية، وخصوصا فى مصر والعراق . ونادرا ما كانت تطرح صحف هذه الفترة التى تحتاج فيها إلى الجماهير لمساندتها فى مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات.

٤ـ عانت الصحف الوطنية من المطاردات التى كانت تقوم بها الحكومات بمساندة السلطات الاستعمارية. وقد تمثلت فى صدور العديد من التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة فضلا عن الأساليب الأخرى مثل المصادرة واعتقال المحررين. كذلك مارست معظم الحكومات العربية أساليب اقتصادية متنوعة للضغط على الصحافة الوطنية ومحاصرتها مثل الاشتراكات والإعلانات والمصاريف السرية التى استخدمتها هذه الحكومات لمساندة الصحف الموالية لها والضغط على الصحف الوطنية لتضييق الخناق عليها ودفعها إلى الإفلاس.

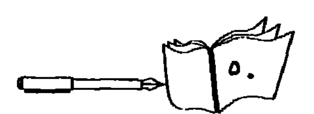
أما الصحافة العربية فى مرحلة الكفاح المسلح فقد برزت لها مهام مختلفة



عن مهامـها أثناء مرحلـة الكفاح السلـمى، كما اتسمـت ببعض الخصائـص المميزة ومنها:ـ

١ـ مارست الثورة العـربية المسلحة نشاطها الإعلامـى خارج أراضيها، وذلك لدواعى الأمن وحرصا علـى حماية كوادر الثورة وأجهزتها الفنـية والبشرية. وأبرز مثال لذلك الثورة الجزائرية التى مارست نـشاطها الإعلامى فى تونس . أما منظمة التحـرير الفلسـطينية فـقد اتخذت الأردن فى الـبداية مقرا لـنشاطها الإعـلامى ثم انتقلت إلى بيـروت بعْد أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠ والتى تعرضت فـيها المقاومة الفلـسطينيـة لمحاولة التصـفية. ومما يـجدر ذكره أن هذا الجانـب كانت له نتـائجه الإيجابية من حيث حماية الثورة وكوادرها وأجهزتها، ولكن كانت له نتائجه السلبية فى ذات الوقت. إذ ترتب علـى اضطرار الثورات العربية المسلحة لـممارسة نشاطها خارج أراضيها، أى داخل دول عربية أخرى لها سياستها والتزاماتها الدولية ـ وجود بعض الحساسية بين أجهزة الثورة وحكومات هذه الدول وذلك نتيجة لوقوع تناقض بين مـواقف الثورة العربـية المسلحةوبـين مواقف الحكومـات المضيفة بشـأن بعض الأحداث التى وقعت فى العالم العربى فى تلك الفترة.

٢ـ التزمت حركات الكـفاح المسلح العربية بخط فكـرى وسياسى واضح لم يقتـصر على تحـقيق الاستقـلال الوطنى فـحسب، بل تضـمن التزامـا محددا إزاء القضية الاجتماعية. ولاشك أن أيديولوجية الكفاح المسلح العربية تعكس المضمون السياسى والاجتـماعى لهذه الثورات التى تمثل أغـلبية ساحقة من الطبـقات الفقيرة من الفلاحين المعدمـين الذين تعرضوا لأقسى محاولات المسخ والتـشويه لمقوماتهم القومـية دينيـا ولغويا، عـدا إجبارهم علـى ترك أراضيهـم وانتزاعهـا منهم بـالقوة المسلحة، ولذلـك كان لابد أن تختلف أطروحات هذه الثورات عـن الشعارات التى رفعتها الثورات الوطنية السلمية فـى الخمسينات، وقد انعكس هذا المضمون بوضوح فى الصحف التى أصدرتها الثورة الجزائرية وأبرزها جريدة المجاهد، وكذلك صحف الثورة الفلسطينية.



٣ـ اعتمد الجهاز الإعلامى لحركات الكفاح المسلح العربية على المعونات الفنية والعينية التى قدمتها لهم الحكومات العربية والدول الاشتراكية ومنظمات الأمم المتحدة مثل أجهزة الطباعة والورق، والمنح الدراسية، وتدريب الكوادر الثورية.

٤ـ بينما اقتصرت معاناة الصحف الوطنية فى مرحلة الكفاح السلمى على المطاردات ومصادرة السلطات الاستعمارية لها وفرض عقوبات بالسجن على الصحفيين، فإن الوضع قد ازداد سوءاً ومعاناة بالنسبة للكوادر الإعلامية فى الثورتين الجزائرية والفلسطينية، إذ كانوا يتعرضون للتصفية الجسدية والتهديد بنسف الصحف.

الصحافة العربية بعد الاستقلال

اختفت الصحف الموالية للسلطات الاستعمارية عقب حصول الدول العربية على الاستقلال، منذ بداية الخمسينيات. وإن لم يمنع ذلك من استمرار التبعية الفكرية والسياسية للفكر الاستعمارى الغربى فى بعض الصحف العربية سواء فى المشرق أو فى المغرب العربى. وهذه الظاهرة لا تزال تتخذ أشكالاً متنوعة حتى اليوم.

وقد تحددت المهام المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال فى ثلاث قضايا رئيسية: أولها وأكثرها إلحاحا قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين، ثم قضية التنمية والعدالة الاجتماعية. أما القضية الثالثة فهى تتعلق بالحرية والديمقراطية. وقد فرضت هذه القضايا نفسها على الصحافة العربية منذ نهاية الخمسينيات عدا القضايا القطرية التى طرحت نفسها على صحف كل بلد عربى على حدة. وقد التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكومتها. وهنا برزت مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بحدة أثناء مرحلة التحرر الوطنى وهى مشكلة الديمقراطية، وعلاقة الصحافة بالسلطة الوطنية. إذ لا شك أن دور ومسئوليات الصحافة العربية فى مرحلة مابعد الاستقلال ارتبط إلى حد بعيد بطبيعة وأهداف السلطة السياسية فى الدول العربية، ولذلك نلاحظ أن هناك مسئولية خاصة يتحملها رؤساء الحكومات العربية أو صناع القرار السياسى فى العالم العربى بشأن الاختيار



بين الاستمرار فى استخدام الميراث الاستعمارى فى مجال الإعلام أو المبادرة بخلق علاقات جديدة بين الصحافة والسلطة السياسية الوطنية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية فى العالم العربى على تحديد دور ومسئوليات الصحافة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فإن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت رؤية موحدة، وإن اختلف مضمونها الاجتماعى والأيدولوجى. وتحدد هذه الرؤية الدورالأساسى للصحافة العربية فى ضرورة استخدامها كأداة فى يد السلطة. وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة السياسية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام فى إعادة تشكيل العقل العربى بصورة فعالة وإيجابية.

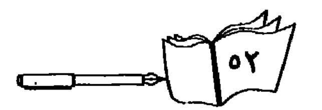
ويمكننا تلخيص التيارات السائدة لدى الزعماء والحكام العرب عن دور الصحافة العربية ومسئولياتها بعد الاستقلال فى ثلاثة تيارات رئيسية:

التيار الأول

ويرى ضرورة تكريس الصحافة لتحقيق الهدف القومي الأشمل، وهو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيونى. ويرى هذا التيار أن مهمة الصحافة العربية الأولى هى بناء الفكر القومى وتشجيع المبادرات الوحدوية من جانب الحكومات وتعبئة الشعوب العربية للالتفاف حول هذا الهدف الحيوى. ولذلك يجب أن تبدأ النشاطات الإعلامية فى العالم العربى وتنتهى عند هذا الهدف. فالدول العربية فى حاجة إلى الصحافة كى تسهم فى تحويل الولاء القطرى إلى ولاء قومى، وكى تعمل على تزويد الشعوب العربية بكل ماهو جاد وعصرى فى الثقافة القومية والعالمية، وتقوم بتسليحهم بالوعى السياسى والقومى لمواجهة العدوان الصهيونى وركيزته المادية الممثلة فى إسرائيل، وضرورة إدراك العلاقة العضوية بين تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية و بين تحقيق الوحدة العربية الشاملة. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسى فى تحقيق التحرر الوطنى والوحدة القومية.

التيار الثانى

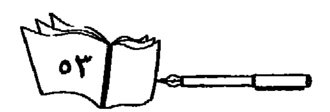
فهو يرى أن القضية الأساسية المطروحة على الصحافة العربية بعد الاستقلال هى الإسهام فى التنمية القومية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق



العالم العربى كله. ويرى هذا التيار أن الصحفى باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الطليعة المثقفة فى العالم العربى فإن عليه مسئوليات مضاعفة إزاء بلاده. التى تتسم بتعدد وتنوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وهناك ضرورة ملحة لتجنيد الصحافة العربية للقيام بدور رئيسى فى القضاء على الأمية التى تبلغ نسبتها ٧٥ ٪ فى العالم العربى. ولاشك أن هناك علاقة وثيقة بين الأمية والعوائق التى تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا أن الاستعمار الأوروبى لم يحرص فقط على تكريس الأمية بين غالبية الشعوب العربية بل أدخل إلى الدولة العربية أشكالا من التعليم لا تساعد العرب على بناء مجتمعاتهم وتطويرها بل تهدف فى الأساس إلى تخريج مجموعات من الموظفين والكتبة لمساعدة الجهاز الإدارى الاستعمارى. ولما كانت النظم التعليمية السائدة حاليا فى العالم العربى موروثة دون استثناء عن الاستعمار الأوروبى وتحتاج إلى إعادة نظرة شاملة فى مناهجها وأساليبها فضلا عن قصورها عن تلبية احتياجات الشعوب العربية . لذلك أصبح من الضرورى الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرى وفى مقدمتها الصحافة، للاستفادة بإمكانياتها الهائلة فى هذا الصدد. ويرى أنصار هذا التيار ضرورة تجنيد الصحافة للقيام بهذه المهمة القومية التى تتسم بأهمية خاصة، وهى الإسهام فى محو الأمية وتغيير النظم التعليمية السائدة وتشجيع التصنيع والإصلاح الزراعى، وكلها مشروعات حكومية ذات عائد شعبى فى جوهرها. كما يرون أيضا أن الصحافة ذات الملكية الخاصة لا يمكن أن تسهم فى تحقيق تلك المهام القومية، ولكن الصحافة وسائر وسائل الإعلام الخاضعة لإشراف الحكومات هى الأجهزة الوحيدة التى تتعرض من خلالها الجماهير العربية لعمليات التطوير التعليمى والثقافى.

التيار الثالث

يرى أن المهمة الأولى للصحافة العربية بعد الاستقلال هى تعميق الممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير والنقد. وخصوصا أن الصحافة العربية قد نجحت أثناء مرحلة النضال الوطنى فى إرساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التى قامت بها فى مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها. ومن هنا أصبح على الصحافة العربية أن تواصل القيام بمسئولياتها فى صيانة وترسيخ هذا التراث الديمقراطى الذى شاركت فى صنعه.

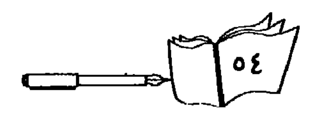


ولن يتحقق ذلك إلا بممارسة النقد البناء لخطط وبرامج وممارسات الحكومات الوطنية. ويضع أنصار هذا التيار مجموعة من الشروط لضمان توفر مناخ ديمقراطي يسمح للصحافة العربية بممارسة مسئولياتها التاريخية فى تشكيل اتجاهات الرأى العام العربى والتعبير عنها بأمانة. وذلك بما يكفل ضمان مشاركة الغالبية العظمى من الجماهير العربية فى صنع القرارات السياسية والقومية وإعادة تشكيل الواقع الاجتماعى والثقافى العربى بما يتفق مع تراثها الحضارى ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

وفى مقدمة هذه الشروط ضرورة وجود صحافة حزبية نشطة تجسد مصالح وأفكار القوى الاجتماعية المختلفة التى تتشكل منها المجتمعات العربية. ويلاحظ بوجه عام أن الزعماء العرب يعتبرون أى نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة كلها. وقد ترتب على هذا أن الصحافة وأجهزة الإعلام أصبحت تبدى حذرا شديدا فى توجيه النقد. ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص فى دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية. إذ إن أى محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. والواقع أن العالم العربى لم يشهد صحافة تمثل قوى المعارضة إلا فى الفترة التى سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية. أما فى الوقت الحالى فهناك عدد قليل من الصحف والمجلات التى تمتلكها وتديرها قوى المعارضة العربية. فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التى تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التى تستخدم بمهارة لشل حركة المعارضة. ورغم أن الحكومات العربية لا تمانع نظريا فى ممارسة حرية الصحافة. ولكن بشروط وضوابط أبرزها عدم الخروج على الصيغة العامة التى ارتضتها السلطة السياسية.

هل توجد نظرية إعلامية للعالم العربى؟

تختلف المدارس الإعلامية فى تحديد الإطار النظرى الذى يفسر الواقع الإعلامى فى مختلف الدول فى العالم المعاصر، أى كل من العالم الرأسمالى



والاشتراكى والعالم الثالث. وتعتبر المدرسة الغربية فى الإعلام أقدم هذه المدارس تاريخيا وأسبقها فى محاولة استخلاص القوانين النظرية التى تحدد الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية والسياسية للإعلام الغربى بمختلف تياراته ومذاهبه. وقد أخرجت هذه المدرسة العديد من التصنيفات النظرية فى المجال الإعلامى أبرزها التصنيف الذى وضعه «ولبرو شرام» وزملاؤه سنة ١٩٥٦ ويتضمن النظريات الإعلامية الأربع وهى نظرية السلطة، والنظرية السوفيتية، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسئولية الاجتماعية.

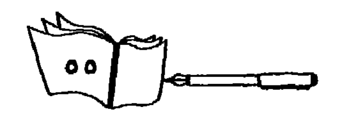
وتعكس هذه النظريات باستثناء النظرية السوفيتية خلاصة التطور التاريخى للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فى المجتمعات الغربية. وقد اهتمت بالتركيز على هذا المتغير، بالإضافة إلى المتغير الاقتصادى الخاص بنمط الملكية. وقد استمدت هذه النظريات دعامتها الفلسفية من التراث النظرى للفكر الديمقراطى فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ولم تتعرض على الإطلاق للبناء الاجتماعى والثقافى الذى أفرز هذه النظم الإعلامية وكان له تأثيره الجدلى على تطورها، سواء من الناحية التكنولوجية أو المضامين الإعلامية أوفنون التحرير والإخراج الصحفى. وقد توالت التصنيفات التى أضافت بعض التعديلات غير الجوهرية على هذا التصنيف (تصنيف شرام) مما أدى إلى تغيير بعض التسميات السابقة ودمج البعض الآخر. وقد أسفرت تلك المحاولات عن تصنيف ثلاثى يتضمن النظريات الثلاث التالية: الليبرالية والشمولية والمختلطة[1].

وهذا التصنيف قام بدمج كل من نظريتى الحرية والمسئولية الاجتماعية فى إطار واحد هو النظرية الليبرالية، على أساس أنهما تمثلان مرحلتين تاريخيتين متتابعتين فى تطور الصحافة الغربية، وأنهما تنبعان من أساس نظرى وفلسفى واحد، كما تنتميان إلى واقع اقتصادى واجتماعى واحد هو المجتمعات الغربية، أما النظرية السوفيتية فقد أدرجها تحت اسم النظرية الشمولية دون مراعاة للاختلاف

١ـ انظر ما يلى:

أ ـ د. جيهان رشتى: الأسس العلمية لنظريات الإعلام ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ ـ ص ٣٠ ـ ٣٤، ٦٠ ـ ٨٥.

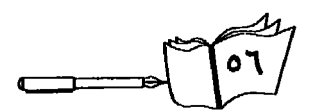
ب ـ د. جيهان رشتى: نظم الاتصال ـ الإعلام فى الدول النامية ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٧٢ .



التاريخى والأيديولوجى للتجربة الاشتراكية فى الإعلام عن التجارب الأخرى التى تندرج تحت نفس التصنيف (مثل التجربة النازية التى تعد أحد تطبيقات الرأسمالية الأوروبية، أما النظرية الثالثة (المختلطة) فهى محاولة ترقيعية تفتقر إلى الأساس الفلسفى أو الاقتصادى، بل تعتمد على الاختبارات السياسية البراجماتية وتعجز عن تفسير كثير من الظواهر الإعلامية فى العالم الثالث بالذات.

وعندما نحاول أن نطبق أحد هذه التصنيفات على الصحافة العربية المعاصرة أملا فى استخلاص القوانين النظرية التى تفسر لنا طبيعة العلاقة التى تربط الصحافة العربية بكل من الحكومات والأنظمة السياسية والواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى العربى، وذلك فى إطار التطور التاريخى الذى مرت به الصحافة العربية منذ نشأتها حتى المرحلة الراهنة ـ سوف نلاحظ وجود كثير من أوجه الشبه بين واقع الصحافة العربية وماتشير إليه بعض النظريات الغربية فى الإعلام، مثل نظرية السلطة التى ترتبط بنشأة وتطور الصحافة الإنجليزية منذ القرن السابع عشر. وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى، مثل التصريح الرسمى والرقابة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتفترض هذه النظرية ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع فى ذات الوقت للقيود الحكومية. بينما نلاحظ أن النمط الغالب لملكية الصحف فى العالم العربى هو ملكية الحكومة للصحف وإدارتها. فإن أردنا تطبيق هذه النظرية على الصحافة العربية فلابد أنه ستصادفنا مجموعة استثناءات تتفوق على جوهر النظرية ذاتها لأن النمط السائد هو الملكية الحكومية للصحف العربية والاستثناء هو وجود بعض الصحف ذات الملكية الخاصة (مثل : الكويت ـ لبنان ـ الإمارات العربية ـ السعودية).

أما النظرية الليبرالية فمن الواضح أنها لاتصلح للتطبيق على الصحافة العربية، إذ علاوة على اختلاف جذورها التاريخية وأساسها الفلسفى عن تاريخ الصحافة العربية وتطورها فهناك مضمون النظرية الذى ينص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية فى مواجهة الحكومات. ولاتتلاءم هذه النظرية مع الواقع



الاقتصادى والسياسى الراهن فى العالم العربى. حيث تسود الأمية والفقر والتخلف الاجتماعى مع شيوع النظم الأوتوقراطية المتسلطة، وإن كان ذلك لايلغى نهائيًا إمكانية تطبيقها بشكل جزئى على بعض النماذج القليلة فى الصحافة العربية ولكنها فى النهاية تبدو عاجزة تمامًا عن تفسير الأوضاع الإعلامية فى العالم العربى(١).

وعندما ننتقل إلى المدرسة الاشتراكية فى الصحافة فسوف يصادفنا تصنيف واحد محدد يتضمن الأسس النظرية والممارسات التطبيقية لها. وتستمد النظرية الاشتراكية فى الإعلام أساسها النظرى من التراث الماركسى اللينينى، رغم ضآلة ماتتضمنه الأدبيات الماركسية من إشارات إلى الإعلام والصحافة بشكل محدد. ولكن الإضافات التى قدمها لينين من خلال التجربة السوفيتية، ساعدت على تشكيل الإطار النظرى العام للصحافة الاشتراكية سنة١٩١٧. وترى النظرية الاشتراكية أن الدور الرئيسى للصحافة هو التربية الفكرية الأيديولوجية والتعبئة السياسية والتنظيم لجميع فئات الشعب دون استثناء. وتركز على ضرورة منح مختلف القوى الاجتماعية والجماعات النوعية الفرصة كاملة فى إصدار صحفها ونشراتها، وتشترط الاهتمام بالتوسع فى أبواب بريد القراء. حرصا على إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المواطنين العاديين للتعبير عن وجهات نظرهم والمشاركة بطريقة غير مباشرة فى صنع القرارات التى تؤثر فى أوضاعهم العامة وحياتهم اليومية(٦).

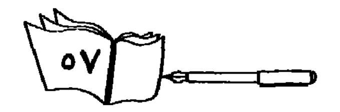
ورغم ما قد يبدو من تشابه ظاهرى بين بعض ملامح النظرية الاشتراكية فى الإعلام وبين الأوضاع الإعلامية فى بعض الدول العربية مما قد يجعلها أقدر على تفسير الواقع الإعلامى العربى، فإن الاختلافات بين جوهر النظرية الاشتراكية وأساسها التاريخى وبين السياسات الإعلامية فى العالم العربى يجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، تعميم هذه النظرية على الدول غير الاشتراكية حتى وإن

٥- د. محمد سيد: الإعلام والتنمية - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ - ص١٠٩- ص١٣٦.

٦- انظر:

أ- د. عواطف عبد الرحمن - مقدمة فى الصحافة الإفريقية - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٣٠ -١٣٩.

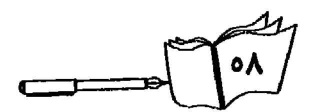
ب - لينين: حول الصحافة - إعداد فخرى كريم - دار الفارابى - بيروت - ١٩٨٠ - ص٥٥، ١٤٧، ٣٤١.



كان هناك بعض أوجه التشابه الخارجى مثل ملكية الحكومات والأحزاب الحاكمة للصحف فى العالم العربى، أو لجوء بعض الحكومات العربية إلى استخدام الصحافة كأداة للتنمية القومية. فمن الواضح أن معظم الحكومات العربية قد حددت علاقتها بالصحافة بناء على اختيارات سياسية واقتصادية، وليس طبقا لاعتبارات أيديولوجية. كما أن الفجوة الطبقية الملحوظة فى العالم العربى والتى تتمثل فى وجود قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى والثقافى وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآدمية الكريمة، سواء على المستوى الاقتصادى أوالسياسى أو الثقافى، فإن هذا يطرح الطابع الطبقى الواضح للصحافة العربية، وإن كان ذلك لا يمنع فى إجماله من وجود بعض الصحف العربية ذات الطابع الاشتراكى ولكنها قليلة جدا. لكل هذه الاعتبارات يصبح من غير الجائز موضوعيا محاولة إجراء هذا التطبيق غير المتكافئ.

وبعد استعراض التصنيفات النظرية للإعلام الغربى والاشتراكى يتضح لنا مدى الصعوبة التى تكتنف أى محاولة لتطبيقها على الإعلام العربى. مما يؤكد وجاهة وحجة المقولة التى تؤكد أهمية الابتعاد عن النظريات الجاهزة والتى تنبع من واقع مختلف، وتستند إلى قيم وأفكار تعكس مصالح قوى اجتماعية ومجتمعات ذات تاريخ مختلف. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها فى الدول النامية، فمن الضرورى مراعاة الإنصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة فى الدول المتقدمة سواء الغربية أو الاشتراكية. ولا يجب أن نتجاهل الحقيقة التاريخية التى تؤكد لنا أن الصحافة الغربية وكل ما أحرزته من تقدم سواء فى المجال التكتيكى أو التشريعات الخاصة بحرية الصحافة ما كان له أن يتحقق بهذه الصورة، لولا المرحلة الاستعمارية التى تم خلالها استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية لشعوب العالم الثالث، وخصوصا الوطن العربى الذى لايزال حتى الآن مكبلا بالكثير من أشكال السيطرة الخفية والعلنية.

وإزاء القصور الموضوعى الذى تتسم به التصنيفات النظرية للإعلام، التى سبق ذكرها فى تفسير الواقع الإعلامى فى العالم العربى، فقد كان من المتوقع أن يكون هناك إسهام عربى فى هذا الصدد. ولكن مما تجدر ملاحظته خلو الميدان الأكاديمى فى مجال الدراسات الإعلامية العربية من أية محاولات لدراسة الواقع



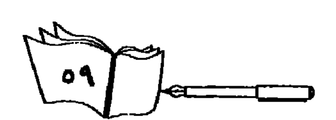
الإعلامى العربى برصد تطوره والمؤثرات العديدة التى يخضع لها سواء من جانب السلطة السياسية أو القوى الاقتصادية أو أشكال التبعية المختلفة للإعلام الغربى. وذلك بهدف التوصل إلى استنباط القوانين التى تحكم حركة الواقع الإعلامى العربى وتحدد دوره وموقعه على الخريطة العالمية. ومن هنا تبدو أهمية المحاولة التى أقوم بها وأرجو أن تكون لُباب المناقشة حول هذه القضية الهامة وحافزا للباحثين الإعلاميين لمنحها الأهمية التى تستحقها!.

مظاهر التبعية الإعلامية فى العالم العربى

غالبا ما يراعى عند تحليل التبعية الإعلامية وجود محورين أساسيين لهذه القضية أولهما يتعلق بالبعد المحلى. ويتضمن التبعية للسلطة السياسية من ناحية ملكية الصحف، وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية التى تخضع لها هذه الصحف ورسم السياسات الإعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء المحلية من خلال ملكية وكالات الأنباء المحلية، والإشراف على إدارتها، وأخيرا السيطرة على مضامين المواد الإعلامية التى تنشرها الصحف العربية.

المحور الثانى: ويتعلق بالبعد الدولى الذى يتضمن التبعية التكنولوجية للدول الغربية والتبعية السوسيو ثقافية للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الإعلانات والتبعية الإعلامية لوكالات الأنباء الغربية ثم التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية.

وفيما يتعلق بالمحور الأول: فقد لوحظ حرص الحكومات العربية على فرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام، وخصوصا الصحف بعد الحصول على الاستقلال مباشرة، وكذلك كجزء من استعادة السيادة الوطنية على مصادر التعبير الثقافى والإعلامى. وكما سبق أن رأينا فقد كانت وطأة الصحف العربية على أيدى الحكام فى بداية القرن التاسع عشر. وقد كان لذلك آثاره السلبية على تطور الصحافة العربية فيما بعد. إذ أسفر ذلك عن انعدام ثقة القراء بها لارتباطها بالحكومات. ومع توالى الأحداث والتغيرات السياسية والاقتصادية التى شهدها العالم العربى بعد الاستقلال ضاعفت الحكومات العربية من سيطرتها على وسائل الإعلام ونجحت جزئيا فى استخدامها لخدمة القضايا القومية مثل الصراع العربى



الإسرائيلى، وقضية التنمية، ولكن كان الاستخدام الأكبر هو تسخيرها لدعم النفوذ السياسى والأيديولوجى لهذه الحكومات من خلال الترويج المتواصل لأفكارها ومواقفها والتأييد المطلق لقراراتها وأساليبها فى الحكم. وغالبا ما كان الصراع العربى الإسرائيلى حجة تلجأ إليها الحكومات العربية لتبرير محاربتها للمعارضة ولتكميم الأفواه على أساس (أن الوطن فى حالة حرب مع إسرائيل وليس هناك مكان بعد لقوى المعارضة). ويسود العالم العربى نمط الملكية الحكومى للصحف سواء من خلال الملكية العلنية المباشرة أو من خلال المعونات غير المرئية والتى تتخذ أشكالا متنوعة مثل المصاريف السرية للصحف أو الإعلانات والاشتراكات الحكومية.

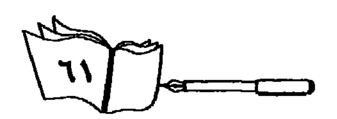
ولا تخلو الخريطة الإعلامية للعالم العربى من وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التى تعتمد فى تمويلها على موارد فردية أو حزبية. والسيطرة الاقتصادية لابد أن تلحقها سيطرة فكرية تتحكم فى مضامين المواد الإعلامية التى تنشرها هذه الصحف، فيلاحظ أن أغلب الصحف العربية ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، وتنطوى على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل فى اتجاهين. فرسائل القراء نادرا ما تنشر وكذلك الآراء المخالفة لرأى الحكومات. وفى الحالات القليلة التى يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدى حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم، وتمر المواد الإعلامية التى تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحوير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها. وذلك بهدف وصولها فى النهاية إلى القارئ فى صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم سلطتها الفكرية ونفوذها السياسى.

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصا الصحافة. وتتخذ الرقابة أشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة فى بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة فى العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة. ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التى تمس أمن وسلامة هذه الحكومات. وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين



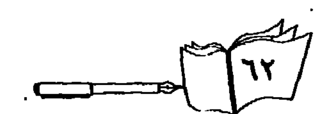
مدونة ولكنها فى كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات. وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ. ومن أبرز أنواع الرقابة التى تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل النشر ، والرقابة بعد التوزيع حيث تتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف. ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة فى الصحف العربية اليوم هى الرقابة الذاتية التى يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى وجود رقيب رسمى.

أما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهى أشد ما تكون وضوحا فى ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية.وقد أنشئت هذه الوكالات الثمانى عشرة لمواجهة التحيز والتشويه الذى تقوم به وكالات الأنباء الغربية لأنباء وأحداث العالم العربى. وتعد وكالة أنباء الشرق الأوسط أقدم الوكالات العربية. إذ أنشئت عام ١٩٥٦ لمواجهة التحيز المغرض لوكالات الأنباء الغربية فى تغطية أنباء العدوان الثلاثى على مصر عقب تأميم قناة السويس. وهناك ثلاثة أشكال للعمل تمارسها وكالات الأنباء العربية. فهناك الشكل الأول الذى تتبناه كل من الجزائر والعراق وليبيا وعمان والسودان وتونس واليمن الشمالية والجنوبية. وهو يقوم على عدم السماح باستقاء الأنباء الخارجية إلا عبر وكالات الأنباء الوطنية التى تقوم بتلقى هذه الأخبار وإجراء التعديلات اللازمة عليها تنفيذا لتعليمات السلطة السياسية، ثم تقوم بتوزيعها على الصحف. أما الشكل الثانى فهو يطبق فى كل من البحرين ومصر والأردن والمغرب والكويت وقطر والعربية السعودية وسوريا والإمارات العربية، حيث لا تقيم الولايات احتكارا على استقاء الأنباء الخارجية، بل يسمح للصحف بالاشتراك مباشرة فى وكالات الأنباء العالمية. ولكن بالنسبة للأخبار الوطنية فإنها تعد احتكارا لوكالات الأنباء المحلية. أما الشكل الثالث والأخير فهو مطبق فى لبنان فقط حيث تجمع بين نظامين فى ملكية وكالات الأنباء فهى تجمع بين وكالة الأنباء الحكومية وبعض الوكالات الخاصة. ورغم أن الهدف الأساسى من إنشاء وكالات الأنباء العربية هو مقاومة الدور السلبى الذى تقوم به وكالات الأنباء الغربية ضد العالم العربى ومحاولاتها فى تشويه الصورة القومية للشعوب العربية فى أذهان العالم الخارجى وتضليل الرأى العام العالمى عن حقيقة مايدور فى



الوطن العربى وخصوصا ما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى. مما ينتج عنه فقدان تعاطف الرأى العام العالمى مع القضايا القومية فى العالم العربى وخصوصا القضية الفلسطينية. ورغم وضوح هذا الهدف القومى فى أذهان الحكومات العربية عند إنشاء الوكالات، فإن الروح القطرية التى تسيطر على نشاط هذه الوكالات واستخدامها كأداة فى تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية قد أدت إلى العجز الكامل عن تحقيق هذا الهدف الهام، بل وأصبحت معظم هذه الوكالات تابعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية، كما سنرى فى الجزء الخاص بهذه الوكالات. وقد كان أحرى بالحكومات العربية أن توحد جهودها وإمكانياتها فى العمل على إنشاء وكالة أنباء عربية تكون الوكالات القطرية الحالية فروعا لها. وتتولى هذه الوكالة التعامل مباشرة مع وكالات الأنباء العالمية. وتقوم بدورها القومى فى حماية الاستقلال الإعلامى والثقافى للوطن العربى.

أما المحور الثانى: وهو البعد الدولى للتبعية الإعلامية، فيتعلق بتلك التبعية التكنولوجية التى تدين بها أغلبية الصحف العربية تجاه المؤسسات الغربية التى تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات ـ المصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة ـ وكالات الأنباء وصناعة الورق وأجهزة الطباعة والتصوير، وتتضح لنا خطورة الاحتكار الغربى لتكنولوجيا الإعلام إذا علمنا مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الإعلامية الأساسية وخصوصا ورق الصحف الذى ارتفع سعره فى الأسواق العالمية من رقم أساسى ١٠٠ سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢٩ فى مايو ١٩٧٧ واستمر فى الارتفاع منذ ذلك الحين. ومن أبرز النتائج السلبية لهذا الوضع هو استغلاله من قبل بعض الحكومات العربية فى تطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة. إذ عمدت هذه الحكومات إلى تقييد استيراد ورق الصحف وتوزيعه طبقا لسياسة محددة تهدف إلى التمييز ضد صحف المعارضة. وهناك مظهر آخر للتبعية التكنولوجية يتعلق بسوء التوزيع الجغرافى لبنوك المعلومات واحتكار الدول الصناعية المتقدمة لجميع الحقائق والمعلومات المتصلة بالنشاط المصرفى والصناعى والتجارى والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التى يتم الحصول عليها بالأقمار الصناعية وغيرها. ويؤثر وضع التبعية الذى تعانى منه الدول العربية فى هذا المجال تأثيراً خطيراً على خططها الإنمائية ويحرمها من

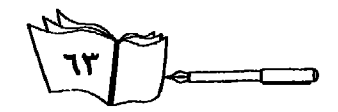


المعلومات الحيوية فى مجالات كثيرة وغالبًا ما يعوق موقفها التفاوضى عندما تتعامل مع حكومات أجنبية أو شركات غير وطنية.

وفى نطاق الجدل المثار بشأن التبعية الإعلامية لا يمكن تجاهل الدور الهام الذى تقوم به الشركات غير القومية فى هذا المجال، إذ لا تكتفى هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلهما إلى سوق الاتصال، بل إنها تسوق أيضا سلعا استهلاكية ثقافية اجتماعية لا حصر لها تهدف فى الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدى إلى تعميق الاغتراب الثقافى والاجتماعى لدى شعوب العالم الثالث. وتمارس هذه الشركات تأثيرا مباشرا فى أجهزة الإنتاج الاقتصادى للدول التى تعمل فيها وتلعب دورا مهماً فى تسويق ثقافتها. وتتعدد الأمثلة فى الوطن العربى حيث انتشرت فى السنوات الأخيرة فروع وتوكيلات العديد من الشركات المتعددة الجنسية التى توجد مقارها الرئيسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الاتحادية وسويسرا وإنجلترا وفرنسا. ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من فروع هذه الشركات توجد فى الدول العربية التى كانت تابعة لنفوذ الدولة الأم سابقا بشكل رسمى أو غير رسمى وخصوصا إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هى موطن وكالات الأنباء العالمية الأربع وهى الوكالتان الأمريكيتان أسوشيتدبرس ويونيتدبرس انترناشيونال ورويترالبريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية.

ومما يجدر ذكره هنا أن نسبة عالية من البرامج التلفزيونية تستوردها الدول العربية من الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا. كما أن هناك ٢١ وكالة أمريكية من مجموع ٢٥ وكالة عالمية تحتكر الإعلان الدولى وتوجد لها فروع رئيسية فى كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر.

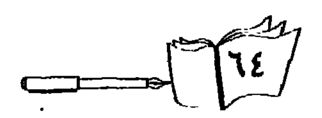
ومن الواضح أن الشركات غير القومية تقوم بدور متزايد الحيوية فى الأنشطة الإعلامية والثقافية. وذلك كأحزمة ناقلة، يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية من البلدان الأخرى، مما يؤدى إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التأثيرات. وتنمو أنشطة هذه الشركات فى مجالات توريد البنى الأساسية للاتصال وتداول الأنباء وبرامج الإذاعة والبرامج الجاهزة للاغراض التعليمية وإنتاج الكتب والترجمات ووسائل



الإيضاح المرئية والحسابات الإلكترونية و الأفلام السينمائية وبنوك المعلومات والأجهزة والتدريب وغير ذلك. كما تمارس الشركات غير القومية تأثيرها الرئيسى فى تكريس التبعية الثقافية من جانب الدول النامية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة من خلال المضامين الإعلامية والثقافية التى تبثها فى الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

ويبدو هذا بشكل ملموس فى ازدياد حجم المواد التلفزيونية المستوردة فى الوطن العربى وهى تتضمن البرامج الروائية القصيرة والمسلسلات الطويلة التى تعد أصلا لمشاهدين من أهل البلد الأصلى (فى معظم الأحيان أمريكيين).

والواقع أن هناك عددا محدودا من الشركات التلفزيونية الدولية التى تقوم بإمداد معظم دول العالم الثالث بالبرامج الإخبارية وبرامج الترفيه وتعتمد جميع مؤسسات التلفزيون العربية اعتمادا كبيرا على هذه المواد المستوردة. وحجتها فى ذلك هى أن ما تنتجه محليا غالبا ما يكون أقل جودة مما تعرضه من مواد مستوردة فى البرنامج اليومى. وثمة مشكلات كثيرة تطرحها كميات برامج الأنباء والأفلام والبرامج التسجيلية التى تستوردها الدول العربية، ويتم بواسطتها ترسيخ صور الحياة الاستهلاكية فى الدول الرأسمالية المتقدمة. كما تتعرض مقومات الشخصية العربية والثقافية القومية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد. ومن خلال الثقافة التجارية التى تقوم بترويجها هذه الشركات عبر الصحف وغيرها يتم تشجيع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبى احتياجات المجتمعات التابعة. بل تؤدى إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكى. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف. ويبرز الدور الخطير لهذه الشركات غير القومية من خلال الإعلانات التى تتضمن محتوياتها قيما استهلاكية تهدف إلى تكريس التبعية الثقافية والاجتماعية من ناحية، فضلا عما تمارسه من نفوذ وتأثير على الصحافة والإذاعة سواء فى اختيار الأنباء أو فرض نوع من الرقابة من ناحية أخرى. وهنا يكمن التهديد الحقيقى لحرية الصحافة وخصوصا أن معظم الصحف فى العالم الثالث لا تستطيع الاستغناء عن المساندة الإعلانية حتى ولو كانت هذه الصحف تابعة اقتصاديا للحكومات. ومع كل ذلك



فليس بوسع الشركات العابرة القومية أن تمارس تأثيرها بالصورة التى عرضناها، ما لم تكن النخبة السياسية والثقافية فى العالم العربى تمنحها الكثير من التأييد والمساندة(١).

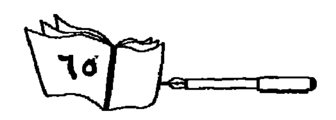
هذا وتتجسد التبعية الإعلامية فى العالم العربى من خلال مظهر آخر بارز أيضا هو وكالات الأنباء الغربية التى سنتناولها بشىء من التفصيل.

الدور الحقيقى لوكالات الأنباء الغربية فى العالم العربى

فى ظل انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشغال بمعاركها اليومية ضد قوى المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى فقدت هذه الوكالات دورها المفترض، وأخلت الساحة تماما للوكالات الأجنبية. ويمكن القول بصفة عامة أن وكالات الأنباء العالمية الخمس التى تحتكر حركة الأنباء حاليا فى العالم العربى تعتمد فى الأساس على الوكالات الغربية الأربع التى تحتكر حركة سريان الأنباء فى العالم العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطا لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامى جعلها تتمكن من فرض سيطرتها غير المباشرة ، حتى على أساليب العمل فى الوكالات العربية ذاتها.

وقد بدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية فى العالم العربى فى عام ١٨٦٠ عندما دعت المصالح البريطانية فى القاهرة والخرطوم وعدن ومسقط إلى إنشاء شبكة برقية من إنجلترا إلى هذه المدن العربية. فضلا عن قيام وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء فى مناطق النفوذ البريطانى فى العالم العربى على امتداد الطريق البرقى، ثم أماكن أخرى شملت العراق وفلسطين. وفى نهاية الحرب العالمية الأولى احتكرت وكالة هافاس الفرنسية الأنباء الخارجية التى تدخل سوريا ولبنان فضلا عن احتكارها لجمع وتوزيع الأنباء الخاصة بمنطقة المغرب العربى. وفى سنة ١٩٤٥ انتقل النشاط من هافاس إلى وكالة الأنباء الفرنسية. أما وكالتا الأنباء الأمريكية

١ـ كاريل سوفانت وبرنارد بيتسى: الانتماءات الاجتماعية والثقافية فى نطاق الاقتصاد السياسى الدولى لعلاقات الشمال والجنوب ـ دورالشركات عبر القومية ـ مركز دراسات الشركات عبر القومية بالأمم المتحدة ـ نيويورك ـ يونيو ١٩٧٩ - ص ١١٢ ـ ١١٧.

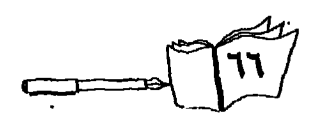


أسوشيتدبرس ويونيتدبرس فقد حاولتا كسر الاحكتار الفرنسى الإنجليزى في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبدأت نشاطها فى الكويت والعربية السعودية منذ ١٩٥٢ . وقد ساعدت أزمة قناة السويس ١٩٥٦ على كسر الاحتكار البريطانى الفرنسى للأنباء لصالح الوكالات الأمريكية. كما ساعدت على تشجيع وكالة الأنباء السوفيتية (تاس) لتوسيع نطاق نشاطها فى العالم العربى، وخصوصا بعد ازدياد الشعور المناهض للإمبريالية، وبسبب موقف الاتحاد السوفيتى من العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ وقد أنشأ الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦١ وكالة نفوستى التى قدمت خدماتها مجانا للصحف العربية من خلال مكاتبها الملحقة بمكاتب تاس. وتتعامل الوكالتان السوفيتيان مع جميع الدول العربية باستثناء السعودية(١).

وتحتل وكالة الأنباء الفرنسية مركزا قويا فى شمال إفريقيا ولبنان؛ لأن نشرتها تصدر بالفرنسية كما تقدم نشرتها مترجمة إلى الإنجليزية فى منطقة المشرق العربى. وفى عام ١٩٦٩ وقعت الوكالة الفرنسية اتفاقا مع وكالة أنباء الشرق الأوسط لترجمة نشرتها إلى اللغة العربية وتوزيعها على العالم العربى كله، وكذلك فعلت وكالة رويتر ولكن بالنسبة للمشتركين المصريين فقط.

إن احتكار وكالات الأنباء الغربية لعمليات تداول الأنباء ونشرها على الصعيد الدولى قد ترتب عليه نتيجة أساسية لها خطورتها العالمية، وقد سبق أن أوضحناها. وتتلخص فى أن جميع دول العالم الثالث تتلقى ٨٠ ٪ من الأنباء العالمية من لندن وباريس ونيويورك، وأن هذا الاختلال فى تداول الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من جانب العالم الصناعى إلى العالم النامى وبين كمية الأنباء المتدفقة فى الاتجاه العكسى. ويمكن القول أن وكالات الأنباء الغربية الأربعة لاتخصص إلا حوالى ما يتراوح ٢٠، ٣٠ ٪ من أنبائها للعالم الثالث كله. وهناك ٣٥ دولة فى العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ثلاث دول عربية. كذلك لا يوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون. فهى تعتمد اعتمادا كاملا على وكالات الأنباء الخارجية للحصول على الأنباء الخارجية تماما، كما تعتمد على

١- phil Harris: International news Media authority and dependence. in Introduction to Mass Media in Nigeria: Lagos 1976 P.10



المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية. وتوضح الإحصائيات الخاصة بالتوزيع العالمى لمراسلى وكالات الأنباء العالمية أن أوروبا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلى الوكالات وأن العالم العربى وإفريقيا يأتيان فى المؤخرة والجدول التالى يوضح ذلك.

التوزيع العالمى لمراسلى وكالات الأنباء العالمية
لعام ١٩٧٤

أمريكا الشمالية: ٣٤٪	أوروبا: ٢٨٪
أستراليا وآسيا: ١٧٪	أمريكا اللاتينية: ١١٪
الشرق الأوسط: ٦٪	إفريقيا: ٤٪
(العالم العربى)	

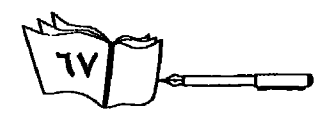
وتتفرع من النقطة السابقة حقيقة أخرى تؤكد التبعية الإعلامية فى العالم العربى. وهى تتعلق بنوع التغطية الإخبارية للأحداث الدولية، فقد أوضحت الدراسات العديدة فى هذ المجال أن الأحداث التى تقع فى الدول الغربية المتقدمة هى المستهدف الأول فى التغطية الإخبارية فى صحف العالم الثالث. وذلك عكس ما يحدث فى الإعلام الغربى.

التبعية الأكاديمية:

وأخيرا نتعرض لأهم مظاهر التبعية الإعلامية فى العالم العربى وهى التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الإعلام الغربية والتى تعتبر فى تصورى السبب الرئيسى للقصور النظرى الذى تعانى منه الدراسات الإعلامية فى العالم العربى. فضلا عن استمرار خضوعها لمنهج التجربة والخطأ الذى لا يزال يسود الواقع الإعلامى العربى، سواء على المستوى الأكاديمى أو التطبيقى، وتفرض طبيعة القضية (الدراسات الإعلامية فى العالم العربى) ضرورة تناولها على مستويين:

المستوى الأول:

يتعلق بقضية التدريس وإعداد كوادر إعلامية متخصصة.



أما المستوى الثاني:

فهو يتعلق بقضية البحوث والدراسات الإعلامية، سواء تلك التي تقوم بها معاهد وكليات الإعلام بالجامعات العربية، أو التي يتم إنجازها في المراكز العلمية المتخصصة مثل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر أو اتحاد الإذاعات العربية.

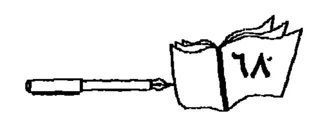
فبالنسبة للمستوى الأول الخاص بتدريس الإعلام في العالم العربي فهناك ١٦ مؤسسة أكاديمية تتراوح ما بين المعاهد والأقسام وكلية واحدة (جامعة القاهرة) لتدريس الإعلام بالوطن العربي.

وتحتل مصر مكانا رائدا في هذا المجال، إذ بدأت بها هذه الدراسات عام ١٩٣٩، بإنشاء معهد الصحافة والتحرير والترجمة التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم تحول إلى قسم للصحافة في عام ١٩٥٤ فكلية مستقلة للإعلام في عام ١٩٧٢ . وقد توالى إنشاء معاهد وأقسام الإعلام بالجامعات العربية منذ منتصف الستينيات. وتعاني معاهد وأقسام الإعلام العربية من جملة مشكلات تنحصر في نقص الكوادر الأكاديمية المتخصصة وانفصام العلاقة أو ضعفها بين هذه المعاهد والمؤسسات الإعلامية والصحفية في العالم العربي وضآلة الإمكانيات الخاصة بالتدريب أو وجود مكتبات أكاديمية عصرية، غير أن أخطر هذه المشكلات على الإطلاق هو خضوع البرامج الدراسية بهذه المعاهد للمؤثرات الغربية وذلك بنسب متفاوتة. ويتضح ذلك في عدة أمور أبرزها مضامين المناهج والمواد التي تدرس بالمعاهد الإعلامية العربية والمنح الدراسية والبعثات، وفي تصميم النظم الدراسية بهذه المعاهد. ومن الملاحظ أن هناك مدرستين تسيطران على الدراسات الإعلامية العربية أولاهما المدرسة الأمريكية ويتضح نفوذها بشكل متزايد في دول المشرق العربي (لبنان والسعودية ودول الخليج والسودان)

وتمارس نفوذا سافرا في كل من لبنان ومصر من خلال أقسام الإعلام بالجامعة الأمريكية في كل من بيروت والقاهرة.

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الفرنسية في الإعلام ويبدو نفوذها واضحا في معاهد الإعلام بالمغرب العربي (تونس - الجزائر - المغرب).

وتفتقد المناهج الإعلامية بالمعاهد العربية الرؤية القومية الشاملة لمتطلبات



واحتياجات الوطن العربى إعلاميا مما يترك آثاره السلبية على تكوين الكوادر الإعلامية المتخصصة، وعلى نوع البحوث التى تقوم بها هذه الكوادر وخصوصا رسائل الماجستير والدكتوراه. حيث يلاحظ أنها تفتقر إلى وجود فلسفة عامة تحدد أولويتها على المستوى القطرى أو القومى. كما تبرز تبعيتها المنهجية فى أساليب تصميمها وإجراتها مما يؤثر على عائدها الأكاديمى.

أما المستوى الثانى الخاص بالدراسات والبحوث الإعلامية فى العالم العربى فهو أكثر قدرة على توضيح أبعاد التبعية الأكاديمية. إذ يلاحظ عموما فقر المكتبة العربية فيما تضمنه من دراسات ميدانية أو مؤلفة عن الإعلام العربى. هذا من ناحية حجم البحوث، أما من ناحية أنواعها(تأليف ـ ترجمة ـــ دراسات ميدانية)فيلاحظ أن الكتب المؤلفة قليل منها ما يتسم بالأصالة والارتباط بقضايا الإعلام العربى المعاصر مثل(تاريخ الصحافة العربية والتشريعات الإعلامية فى العالم العربى، أنماط الملكية فى الصحافة العربية، والصحافة العربية والصراع العربى الإسرائيلى، وعلاقة الصحافة العربية بالسلطة السياسية، وموقف ودور الصحافة العربية فى التنمية القومية، ومشكلات التوزيع والطباعة، ودور الإعلانات فى الصحافة اليومية المعاصرة)(١).

وللإنصاف لابد أن نشير إلى أن هناك بداية تستحق التشجيع فى هذه القضايا والموضوعات، تقوم بها المدرسة الإعلامية المصرية ولكن تعترضها جميع الصعاب التقليدية المعروفة مثل نقص الإمكانات خصوصا فى مجالى النشر، وعدم تفرغ أعضاء هيئات التدريس للتأليف. فضلا عما تعانيه البحوث الميدانية من عقبات وخصوصا أنها تحتاج لفرق بحث جماعية تتولى مسئولية إجرائها ونشرها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مراكز البحوث القومية أو المؤسسات الإعلامية علاوة على المعاهد الإعلامية ذاتها.

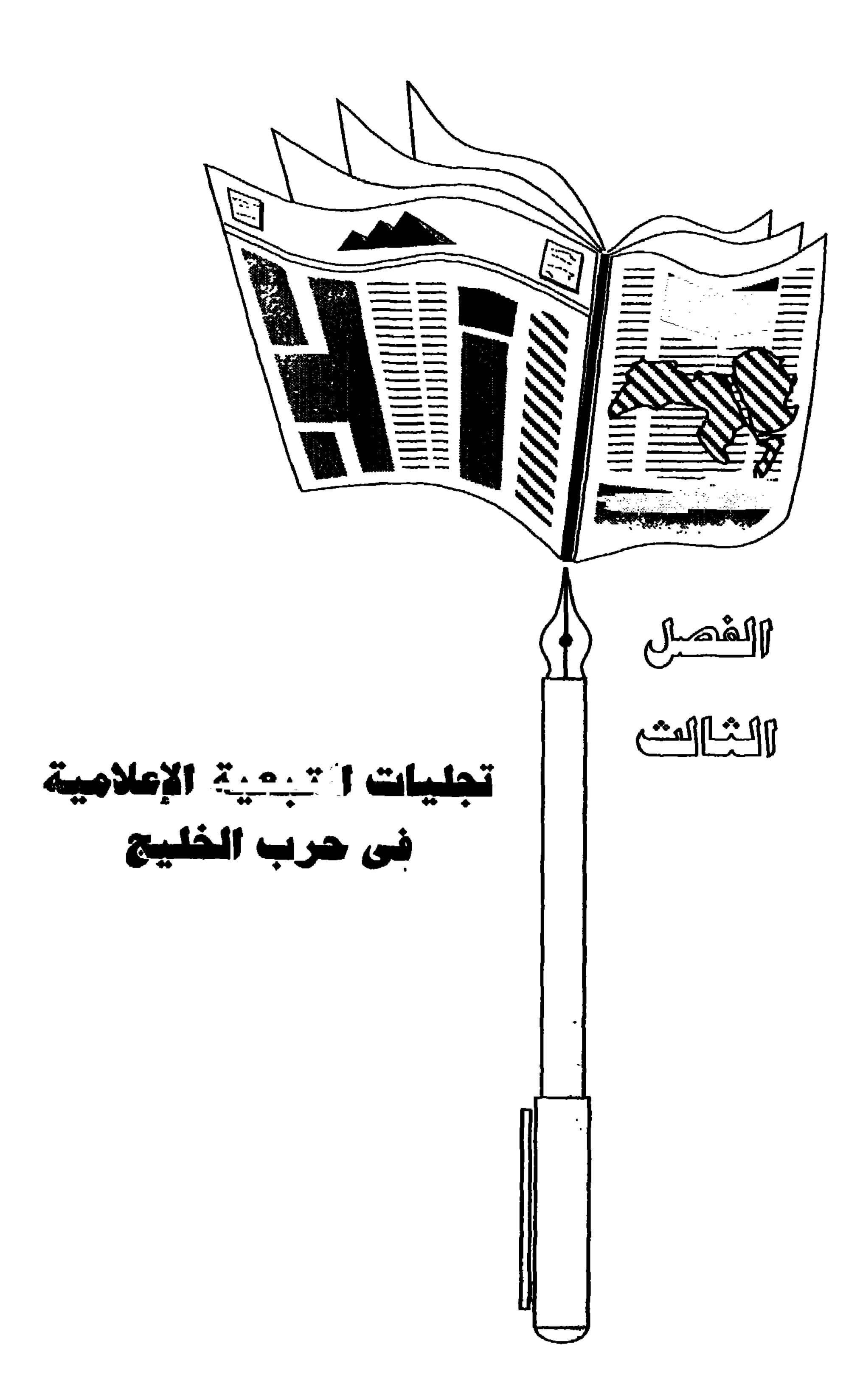
١ـ انظر:

أـ أحمد الصاوى وحمدى قنديل: معاهد وكليات الإعلام بالوطن العربى جامعة الرياض ـ ١٩٧٩ .

ب ـ حمدى قنديل: التدريب الإعلامى فى الوطن العربى ـ ندوة الدراسات الإعلامية ـ الرياض ـ ١٩٧٩ .

ويلاحظ بالنسبة للكتب المترجمة أنها ليست أفضل، نتيجة لعدم صلاحية مضمون غالبية هذه الكتب للترجمة، وخصوصا الكتب الأمريكية التى تركز فى دراستها على وسائل إعلامها فقط. وتحاول من خلالها ترويج المناهج الأمريكية فى تدريس الإعلام. وغنى عن الذكر ما يترتب على ذلك من آثار التشويه الأكاديمى لدى دارسى وباحثى الإعلام نتيجة الالتزام بدراسة هذه المؤلفات. وتبدو الصورة مثيرة للأسف حينما يترسخ الإعلام الأمريكى فى أذهان طلاب الإعلام العرب وكأنه النموذج الذى لا يوجد سواه والجدير بالدراسة والاحتذاء به.

وعندئذ لا يمكن الحديث عن الإعلام القومى، حيث تبرز ضرورة إعادة النظر فى مناهج الإعلام العربى،ودراسته كشرط ضرورى لتخريج كوادر إعلامية تنتمى إلى العالم العربى وتلتزم بقضاياه القومية وهمومه الاجتماعية والثقافية. ومن ثم تكون قادرة على تغييره إلى الأفضل والأكثر عدالة.



الفصل الثالث

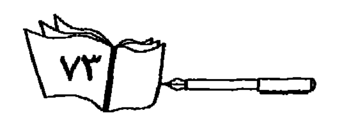
تجليات التبعية الإعلامية فى حرب الخليج

بقدر ما كشفت حرب الخليج عن بزوغ حقبة جديدة فى تاريخ العالم المعاصر لم تكتمل ملامحها بعد، فإنها كشفت وبصورة جلية، الثقوب الهائلة فى النظام العربى الراهن،وكان نصيب الإعلام أكبر من سواه إذ برزت قصوراته الذاتية وتبعيته المتعددة المستويات واغترابه عن جماهيره فضلا عن تخليه عن الالتزام بأصوليات الشرف المهنى ومقتضياته.

فقد كان الإعلام العربى(فى مجمله مع بعض الاستثناءات القليلة)درعا للحكام وسندا للنفوذ الأجنبى ولم ينهض بمسئولياته المهنية والوطنية المفترضة وترك الجماهير العربية العزلاء تواجه أهوال الحلقة الجديدة من مسلسل تصفية تراث التحرر الوطنى فى العالم العربى، دون أدنى محاولة لإنارة الطريق أمامها أو اقتسام المسئولية معها لمواجهة ما حدث.

وإذا كانت تجارب التحرر الوطنى فى دول الجنوب قد واجهت انتكاسات حادة تمثلت فى الإخفاق الواضح الذى سجلته مشروعات التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية وما ترتب عليها من ترسيخ الصور العديدة للتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية فإن المحاولات التى قامت بها شعوب الجنوب من خلال وجودها فى المنظمات الدولية سواء الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة وعلى الأخص اليونسكو لطرح مطالبها، التى تبلورت فى إعداد صيغة عالمية جديدة لكل من النظامين الاقتصادى والإعلامى، هذه المحاولات باءت أيضا بالفشل بسبب التعنت الغربى وهيمنة الولايات المتحدة على مراكز صناعة القرار فى المنظمات الدولية.

وقد جاءت حرب الخليج كى تطرح مجددا أبعاد الأزمة الشاملة التى يعانى منها الإعلام الجنوبى والتى تكمن حلقتها الرئيسية فى حقيقة مركزية واحدة يتفرع منها العديد من الحقائق الأخرى وهى هيمنة مراكز الإعلام الغربية المسماة بالعالمية على حركة الأنباء فى العالم واحتكارها لأدوات صنع صورة شعوب الجنوب ومجتمعاته، من خلال مناهج انتقائية لاتركز إلا على الجوانب السلبية كالمجاعات والفيضانات والكوارث والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، كما كشفت هذه



الحرب عن زيف الشعار المسمى بـالتدفق الحر للأنباء والمعلومات (*) الذى أرست مبادئه الولايات المتحدة الأمريكية بعد كسرها للاحتكار الأوروبى فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية إذ تدفقت الأخبار والمعلومات والبرامج الإعلامية والمنتجات الثقافية من المراكز المهيمنة فى الشمال إلى الأطراف الفقيرة فى الجنوب حيث قام الإعلام العربى بتسليم الراية للإعلام الأجنبى والأمريكى بالذات معتمدا على مصادره وتغطياته وتحليلاته للأحداث مفسحا الطريق أمامه كى يسجل أهدافا جديدة تضمن له إحكام سيطرته الشاملة على عقول ووجدان شعوب المنطقة.

إن الاجترار المتأنى لأحداث حرب الخليج ومتابعة أشكال التعامل الإعلامى معها سواء من جانب الإعلام الغربى بكل سطوته مسموعا ومرئيا ومقروءا أو من جانب الإعلام العربى بتراث التبعية التى تثقل كاهله وعجز وتخلف أدواته وممارسيه، يكشف هذا التأمل عن حقائق أربع جديرة بالرصد والتحليل:ـ

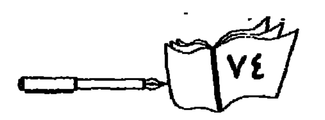
الحقيقة الأولى

إن النظام العربى الراهن الذى ولد فى أحضان الاستعمار الغربى فى مواجهة حركة التحرر الوطنى العربية مازالت رموزه تمارس بإخلاص وولاء تامين الوظيفة الأساسية لهذا النظام، ألا وهى خدمة المصالح الغربية وخصوصا الأمريكية على حساب مقتضيات الأمن القومى العربى فى حدوده الدنيا وعلى حساب مصالح الشعوب العربية فى حدودها القصوى.

الحقيقة الثانية

التى كشفت عنها حرب الخليج بصورة جلية هى تبعية الإعلام العربى مقروءا ومرئيا للإعلام الغربى بصورة شبه مطلقة.

(*) كشف عن زيف هذا الشعار المعروف بحرية تدفق المعلومات استطلاع للرأى قامت به صحيفة(الموند)الفرنسية لعينة من الصحفيين أثناءحرب الخليج جاء به: أن ٨٤٪ من هؤلاء الصحفيين يشعرون بأنهم كانوا أدوات بيد السلطات العسكرية و٦١٪ منهم غير راضين عن أداء وسائل الإعلام الغربية أثناء الحرب وأن ٥٣٪ متأكدون من هبوط مصداقيتهم لدى الجماهير بعد الحرب.



الحقيقة الثالثة

تشير إلى البعد المحلى للتبعية الإعلامية والمقصود بها تبعية الإعلام العربى للحكومات تبعية عمياء لاتراعى أصوليات المهنة ولا مصالح الشعوب.

الحقيقة الرابعة

تكمن فى أزمة الرأى العام العربى الذى عانى من تسلط الأنظمة العربية واعتمادها على خرافة تقوم على الادعاء بقدرتها المطلقة على صنع الرأى العام، كما عانى من ادعاء المشتغلين بالرأى العام باحتكارهم للمعرفة بالجماهير والتعبير عن مصالحها، فضلا عن تخلى وسائل الإعلام العربية عن القيام بأدوارها المفترضة إزاءه.

أداء الإعلام العربى

أثناء حرب الخليج

لاشك أن مناقشة وتقييم أداء الإعلام العربى أثناء حرب الخليج يستلزم رصد الممارسات الإعلامية العربية داخل الوطن العربى وخارجه بهدف التوصل إلى الكشف عن مكامن القصورات وآلياتها وإبراز الأسباب المباشرة والمزمنة ومحاولة استشراف البدائل إن وجدت.

وسوف أقتصر فى تناولى على رصد وتحليل مجمل الممارسات الإعلامية العربية دون الدخول فى التفاصيل التى ستأتى فى إطار دراسة كاملة مازالت فى طور الإعداد. ويشمل هذا الرصد كلاً من الإعلام المرئى والمسموع والصحافة العربية مع التركيز على الصحافة المصرية (القومية والحزبية).

احتل الإعلام المرئى والمسموع موقع الصدارة أثناء حرب الخليج وتابع ملايين المشاهدين من شعوب الشمال والجنوب، أحداث الحرب دون توقف وعلى مدى الأربع والعشرين ساعة على شاشات التلفزيون وعبر الإذاعة وعبر الإذاعات المحلية والدولية.وبحكم التفوق التكنولوجى الغربى فى مجال الاتصال، استطاعت الإذاعات الدولية(المرئية والمسموعة) وعلى الأخص الأمريكية أن تسيطر بشبكة اتصالاتها المتقدمة على مواقع الأحداث وأن تنقل على الهواء مباشرة ما يجرى على أرض المعارك فى الوقت الذى شهدت فيه غياب الإعلاميين العرب من الصحفيين

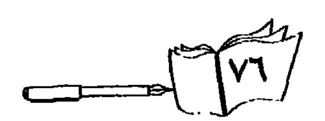


والإذاعيين عن مواقع المعارك مما أتاح الفرصة الكاملة لشبكات التلفزيون الغربية للانفراد بالتغطية الإعلامية. وفى ضوء الحظر على أخبار المعارك الذى فرضته القوات المتحالفة تحت القيادة الأمريكية واستخدام طريقة الـ Pools التى تقوم على اختيار بعض المراسلين لتغطية العمليات العسكرية مع إلزامهم بالخضوع للتوجيهات العسكرية المشددة، فى ضوء ذلك تمت محاصرة الجماهير فى معرفة أخبار الحرب وتطوراتها من خلال ما كانت تسمح بعرضه وإذاعته القيادة العسكرية الأمريكية.

وهنا تمت التغطية الإعلامية لحرب الخليج عبر الصورة والكلمة فى إطار الرؤية الأمريكية التى تضخم بعض جوانب الحقيقة على حساب الجوانب الأخرى والتى نجحت فى محاصرة المشاهدين بكم هائل من الوقائع المبتورة والمجزأة فى سياق يثير الانبهار بالأسلحة المتطورة ويمجد استخدام القوة ويعمد إلى تغييب الأبعاد الأخرى للحرب وأسبابها وضحاياها وأهدافها الحقيقية. وهنا تجدر الإشارة إلى تجربة بيتر أرنت مراسل شبكة الـ CNN فى بغداد طوال الحرب واتهامه بالتعاطف مع النظام العراقى وذلك لسببين أولهما الحديث الذى أجراه مع صدام حسين مما أدى إلى تعاطف البعض معه، والسبب الثانى وهو الأهم ويتعلق بتغطية الغارة التى قامت بها طائرات الحلفاء على ملجأ العامرية والتى أظهر خلالها صور جثث لعشرات المدنيين من النساء والأطفال. وقد كان من تأثير هذه التغطية بالذات قيام مظاهرات فى الولايات المتحدة ضد الحرب فقد أدركوا للمرة الأولى منذ قيام الحرب أنها أدت إلى مصرع الآلاف من الضحايا والمدنيين وأنها ليست كما تزعم القيادة الأمريكية بأنها حرب سريعة ونظيفة ولا تستهدف سوى المواقع العسكرية.

وإذا كان لنا أن نشير إلى الجهد الذى بذلته الإذاعات العربية (المرئية و المسموعة) لتغطية أحداث الحرب فى الخليج فهناك مجموعة ملاحظات يمكن إيجازها على النحو التالى:ـ

١ـ اعتمدت الإذاعات العربية أساسا على الإعلام المصرى الذى تمكن تكنولوجيا وإذاعيا وتلفزيونيا من تغطية المنطقة العربية أكثر من سواه من وسائل الإعلام العربية المرئية والمسموعة.



٢ـ سجلت الحرب غياب المراسلين الإعلاميين العرب عن ميادين القتال إلا بعض الاستثناءات القليلة لبعض المراسلين المصريين الذين فرضت السلطات العسكرية الأمريكية قيودا شديدة على حركتهم.

٣ـ اتسمت تقارير مراسلى الإذاعة والتلفزيون بقدر ملحوظ من الضحالة والسطحية واعتمادها على النقل من الصحف والإذاعات الأجنبية وتصريحات الرسميين والعجز عن نقل مواقف الدول التى كانوا يعملون فيها أثناء الأزمة.

٤ـ عمدت الإذاعات العربية وعلى الأخص المصرية إلى التوسع فى نقل وجهة نظر قوات التحالف وآراء القيادة العسكرية الأمريكية والتجاهل الكامل للطرف العراقى.

٥ـ لوحظ سيطرة قدر كبير من البلبلة والتناقض على الأخبار الإذاعية والتلفزيونية فى المراحل الأولى من الحرب.

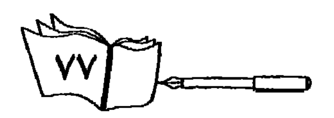
٦ـ دأب التلفزيون المصرى على إجراء حوارات شكلية منحازة مع المواطنين، استهدفت الإيحاء بتأييد الرأى العام المصرى لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد الطرف العراقى.

٧ـ قام التلفزيون المصرى باستدعاء عدد كبير من العسكريين المتقاعدين وتقديمهم كخبراء عسكريين فى حوارات استهدفت التأكيد على حتمية هزيمة العراق أمام قوات التحالف.

أداء الصحافة العربية

أثناء حرب الخليج

إذا كانت شبكات التلفزيون قد نجحت فى احتكار المسرح تماما فى الإعلام عن الحرب، فقد بقى للصحافة وظائفها الأصلية فى تحليل الأخبار والتعليق عليها بصورة أكثر عمقا وتنوعا، مما لا يتاح للإذاعات المحلية والدولية القيام به. ويلاحظ أن أغلب الصحف العربية التزمت بمواقف حكوماتها أثناء الحرب وانقسمت الخريطة الصحفية فى العالم العربى إلى فريقين: الفريق الأول يؤيد العراق وتمثله صحف كل من اليمن والسودان والأردن والجزائر وتونس وبعض صحف المعارضة فى



مصر، بينما تبـنت الموقف المعاكس،أى تأييد قوات التحالف بـقيادة أمريكا كل من صحف مـجلس التعاون الخليجى وسوريا ومصر. ومثلت صحف المغرب الاستثناء فقد تـبنت موقفا مـخالفا لسـياسة حكومـتها التى شاركـت بقواتها ضـمن قوات التحالف. إذ أجمعـت كل من صحف الحكومة والمعارضة علـى تأييد العراق وإدانة وجود القوات الأجنبية باستثناء صحيفة(البيان) لسان حال حزب التقدم والاشتراكية «الماركسى» التى انـتقدت النظام العراقى وأيدت تحرير الكـويت، عن طريق القوات الأجنبية بقيادة الـولايات المتحدة،ولذلـك تم اختيار رئيـس تحريرها ضمـن فريق رؤسـاء تحريـر بعض الـصحف العربيـة لإجـراء حـوار مع الرئـيس الأمريكى بعد الحرب [1].

أداء الإعلام المرئى والمسموع

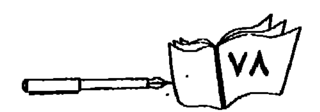
أثناء حرب الخليج

رغم التأييد الإعلامـى الذى ناله النظام العراقى من جانب الـصحف العربية فى كل من الـيمن والسودان وتونـس والجزائر والمغرب والأردن وبعـض الصحف المصرية ـ المعارضة، إلا أنه لم ينجح فـى إدارة معاركه على المستوى الإعلامى ولم تستطع الصحف العراقية ولا الـتلفزيون والإذاعة أن تؤدى دورا مؤثرا خلال الأزمة وخصوصا أنها انهارت فور نشوب الحرب بسـبب تركيز الغارات الجوية على مراكز الاتصـال والكهرباء. كذلك توقفت جميـع الصحف والمجلات العربيـة التى كانت تصدر فـى بعض العـواصم الأوروبية بدعـم وتمويل عراقى بـسبب تجمـيد أرصدة العراق بعد تشديد الحصار الدولى عليه.

أما الصـحافة الكويـتية التى شـهدت ازدهارا ملـحوظا منذ نـشوب الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ وانتقل مركز الثقل الإعلامى من بيروت إلى الكويت، فقد شهدت انهيارا شاملا بعد الغزو العراقى للكويت حيث توقفت جميع الصحف الكويتيـــة وهى الوطن والأنباء والسـياسة والقبس والرأى العـام،وكذلك المجلات الكويتـية المعروفة مثـل العربى واليقـظة والنهضة والمجـتمع. وأصدرت الـسلطات

---

(١) انظر : عرفان نظام الدين: الصحافة العربية وحرب الخليج ـ مجلة الدراسات الإعلامية عدد يوليو ـ سبتمبر ١٩٩١ . ص ٦٨ ـ ٦٩ .



العراقية صحيفة النداء ـ من دار القبس ولكنها قوطعت من أهالى الكويت وقدم الذين شاركوا فيها من الكويتيين إلى المحاكمة بعد استعادة الكويت، وأصدر الكويتيون فى المنفى بعض الصحف أثناء الأزمة مثل صوت الكويت من لندن والأنباء من القاهرة،كما أصدرت الحكومة الكويتية صحيفة (الفجر الجديد) ولم تستأنف الصحف الكويتية الأخرى إلا بعد عدة أشهر من زوال الغزو.

الصحافة المصرية وحرب الخليج

توزعت الصحافة المصرية إلى فريقين رئيسين أثناء حرب الخليج أولهما يتضمن الصحف التى اتخذت موقفا مؤيدا على طول الخط لسياسات كل من النظام المصرى والولايات المتحدة الأمريكية فى معالجتها للأزمة، أما الفريق الثانى فيشمل الصحف التى نددت بسياسات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة أثناء أزمة الخليج. ويضم الفريق الأول كلاً من صحف الأهرام والأخبار ـ (أخبار اليوم) والجمهورية والمساء والوفد ومجلات المصور وآخر ساعة وروز اليوسف وصباح الخير وأكتوبر وحريتى، يغلب على هذه الصحف الانتماء الرسمى الحكومى باستثناء صحيفة الوفد اليومية الصادرة عن حزب الوفد الجديد.

وقد تشكل موقف هذه الصحف من حرب الخليج فى ضوء مجموعة من المقولات التى تمحورت حولها معظم المادة الإعلامية المنشورة بها ويمكن تلخيصها على النحو التالى:ـ

١ـ أن الغزو العراقى للكويت جريمة سافرة لا مبرر لها وستؤدى إلى تقويض العلاقات العربية ــ من أساسها وهى جريمة ينبغى عقاب مرتكبيها بشتى الوسائل الممكنة ومهما كانت النتائج.

٢ ـ أن النظام العراقى فاسد يجب الخلاص منه بأية وسيلة وهو نظام ديكتاتورى لم تشهد المنطقة له مثيلا ولم يعد فى الإمكان التعامل معه فى الحاضر أو المستقبل،وأن الرئيس العراقى مجرم عريق ويحفل تاريخه السياسى بالاغتيالات السياسية وهو إنسان غير جدير بالثقة فقد خدع الرئيس المصرى وملك السعودية حينما أكد لهما أنه لن يغزو الكويت.



٣- أن الكويت بلد صغير مسلم مسالم لا حول له ولا قوة ويجب مساندته بكافة الوسائل المادية والمعنوية.

٤- أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تطبيق قواعد الشرعية الدولية وأنها لن تسمح ومعها المجتمع الدولى للعراق بأن يبتلع الكويت فى ظل نظام عالمى جديد يضع أسس الوفاق بين القوتين العظميين.

٥- أن الدول العربية التى أيدت العراق أو اتخذت موقفا محايدا إزاءه هى دول تستحق العقاب ويجب تلقين زعمائها الخونة درسا جزاء سوء تقديرهم.

٦- أن مصر عازمة على تطبيق اتفاقية الدفاع العربى المشترك بإرسال قوات إلى منطقة الخليج لتحرير الكويت وحماية الأراضى المقدسة.

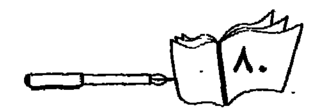
٧- أن موقف النظام المصرى طوال الأزمة هو الحكمة بعينها ولذلك يحظى بتقديرخاص من المنظومة الدولية.

٨- أن التدخل الأمريكى فى المنطقة أمر مشروع لا مفر منه لتحرير الكويت وأن قيادة الولايات المتحدة لقوات التحالف يبدو طبيعيا ولا ينبغى أن يثير حساسيات من أى نوع.

٩- أن جيش صدام بالغ القوة فهو يحتل المرتبة الرابعة بين أقوى الجيوش فى العالم ومن ثم فإن هذا الحشد العسكرى غير المسبوق فى الخليج مبرر تماما لضمان نجاح قوات التحالف فى مهمتها.

١٠- أن جميع المبادرات لتفادى اندلاع الحرب أصطدمت بالعناد العراقى وهكذا لم يعد أمام العالم سوى سحق النظام العراقى بكل الوسائل لإنهاء احتلاله للكويت.

١١- أن الانتصار جاء مبينا لقوات التحالف بفضل جسارة قوات التحالف وخاصة القوات المصرية فضلا عن التكنولوجية العسكرية الأمريكية التى تستحق كل تقدير وإعجاب.



١٢ـ أن الشعب و الجيش العراقى يستأهلان الدمار الذى لحق بهما، مادامهذا الشعب وذلك الجيش يقبلان ببقاء صدام حسين رأسا للسلطة فى البلاد.

كانت هـذه هى أبرز المقولات الـتى شاعت فـى صحف الفريـق الأول التى أيدت بلا تحـفظ تشكيل قـوات التحالف، تحت قـيادة الولايات المتحـدة لحل أزمة الخليج عسـكريا. ولكن يلاحظ أن هذه الصحـف قد تفاوتت فى معالجتـها لوقائع الأزمة والحرب فى الخليج سواء من الناحية الكمية أو الكيفية. ويعزى هذا التفاوت إلى التـباين القائـم بين هذه الصحـف من حيث دورية صـدورها كصحف يـومية وأسبوعية وشـهرية فضلا عن الاختلاف بيـن ثقافات رؤساء التحريـر والمواقع التى يشغلها كل منهم داخل منظومة(السلطـة والصحافة)فضلا عن التباينات بين الكوادر الصحفية داخل كل صحيفة.

يلاحظ مـثلا أن صحيـفة أخبار اليـوم قد أفردت مسـاحات كبيـرة لمقالات وتحليلات لم تتجاوز طاقتها التحليلية تدبيج الشتائم للرئيس العراقى والقادة العرب الذين اتخذوا موقفا محايدا أو رافضا لتدمير العراق. وشارك كتاب الأعمدة فى هذه الصحيفة فى تـبرير كافة الخطوات، للإجـهاز على قدرات الـعراق وتدميرها. وكان الاستثـناء الوحيد فـى هذا الإطار حسين فـهمى الذى حرص عـلى التأكيـد على ضرورة تجاوز الأزمة بالحلول السـلمية كما كان حريصا على بلورة مـفهوم الشرعية الدولية ووضعه فى سيـاقه الصحيح مشككا بقوة فى احتـرام الولايات المتحدة لهذا الغطاء الدولى الذى دمرت فى حمايته شعبا وجيشا عربيين.

وتبنت جـريدة الأخبار نفس أسلوب شـقيقتها أخبـار اليوم مستعينـة بنفس القوالـب الصحفـية مع اختلاف الأقـلام والكتاب، وإذا كانـت جريدة المسـاء أكثر الصحف القومـية انضباطا فى ولائها المطلـق لوجهة النظر الرسمية فـإن صحيفتى الأهرام والجـمهوريـة خرجـت منهـما بعـض الأصوات المتـفرقـة تعارض بـعض السياسـات المعمول بها فـى مواجهة الأزمة محلـيا ودوليا وعلى الأخـص صفحة الحوار القومـى ومقالات يوسف إدريس وصـلاح الدين حافظ فى جـريدة الأهرام وكتابات كامل زهيرى وناجى قمحة فى الجمهورية.



أما المجلات القومية فهى تنقسم إلى فريقين يضم الفريق الأول كلاً من مجلات آخر ساعة وأكتوبر وحريتى وصباح الخير وقد تبنت هذه المجلات دون تحفظ رؤية النظام السياسى فى معالجته للأزمة ولم تسمح لوجهة النظر الأخرى أن تطرح على صفحاتها.

ويضم الفريق الثانى من المجلات القومية كلاً من المصور وروزاليوسف والهلال الشهرية وقد أيدت الموقف الرسمى من الأزمة ولكنها أفسحت مساحة لوجهة النظر الأخرى للتعبير عن مواقف معارضة لأطروحات النظام.

وتميزت افتتاحيات المصور بالأسلوب العقلانى فى التعبير عن تصورات النظام للأزمة وخطأ حسابات النظام العراقى وحذر رئيس تحريرها مكرم محمد أحمد من التداعيات الخطيرة للحرب على الخريطة العربية برمتها كما أظهر فى كتاباته تعاطفا مع الشعب العراقى.

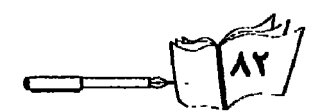
وفى مجلة روزاليوسف حققت كل من أقلام فيليب جلاب وأحمد حمروش وفتحى غانم وعبد الستار الطويلة التوازن النسبى لموقف هذه المجلة من أزمة حرب الخليج.

أما الفريق الثانى من الصحف المصرية والذى عارض سياسات النظام المصرى واتخذ موقف التنديد والإدانة لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فهو يضم كلا من الأهالى والشعب ومصر الفتاة واليسار (الشهرية). وقد تحددت مواقفه من خلال المقولات التالية:ـ

١ـ إن النظام العراقى قد أخطأ بغزوه للكويت وهو عمل يستحق الإدانة ولكن لا يجب إغفال الملابسات التى أحاطت بهذا الحدث ومبرراته التى تتلخص فيما يلى:ـ

أـ اعتداء الكويت على حقول البترول العراقية فى الجنوب(الرميلة) مستغلة انشغال العراق بالحرب مع إيران.

ب ـ تعمد الكويت إغراق السوق البترولية لخفض أسعار البترول وما سببه ذلك من خسائر فادحة للاقتصاد العراقى.



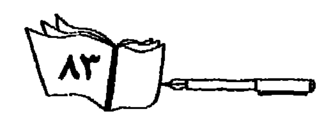
جـ ـ عدم استبعاد فـهم هذا الغزو فى سياق التآمر الأمريـكى ـ الإسرائيلى.
ويشـار هنا إلى مـوضوع السفـيرة الأمريـكية فى بـغداد وإعطاء الـضوء الأخضر بالغزو.

٢ـ إن صدام حسـين هو الحلـيف الذى أقامت مـعه القيـادة المصرية تحـالفا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا تمثل فـى مجلس التعاون العربى، وهو الزعيم الذى أضـفت عليـه وسائل الإعـلام المصرية صـفات البـطولة والزعـامة والصلابة، فهل تاريخه المشين كان خافيا عن السياسسة المصرية ـ وإذا لم يكن كذلك فلماذا تحالف مع قائد بهذه الصفات؟

٣ـ إن النظام الـعراقى بشموليـته وديكتاتوريته لا يـمثل الاستثناء فـى العالم العـربى، وفى كـل الأحوال لابد مـن استمرار مـد جسور الـصلة بـين الشعبين المصرى والعراقى، بعيدا عن أية ضغوط. وعلى النظام المصرى أن يتبنى موقفا غير منـحاز لأى طرف من أطراف الأزمة. ومـن هذا المنطلق هاجمت تلك الصحف بشدة إرسال قوات مصرية إلى الخليج لشن عدوان على العراق تحت قيادة الولايات المتحدة.

٤ـ إن الكويت تمثل شركة مالية كبرى عـلى شكل دولة وتقوم بإدارة شئونها المالية الطائلة أسرة بدوية لم ولن تراعى المصالح القومية العربية. وفى إطار تلك المقـولة بلورت تلك الـصحف المقارنات الـصارخة التى نتـجت عن الأسلوب غير العادل فى توزيع الثروة داخل الـوطن العربى حيث تستثمر الثروات الخليـجية الهائلة فى بـنوك الغرب فى حين لا يبـقى إلا الفتات للدول العربية الفقيرة. فضلا عما تتسم به أساليب أمراء الخليج فى الإنفاق السفيه واللا أخلاقى.

٥ـ إن الولايات المتحدة لم تـأت إلى منطقة الخليج للدفاع عـن شرعية دولية مزعومـة أو للحفـاظ على ما أسمـته النظام الـدولى الجديد وإنمـا دفعت بجيوشها إلى المنطقة للدفاع عن مصـالحها ولتدمير القوات العربية لحساب الكيان الـصهيونى، وكى تـبعث برسالـة إلى شعوب المنـطقة. بأن الـسيد الأوحد فى العالم الآن هو الولايات المتحدة.



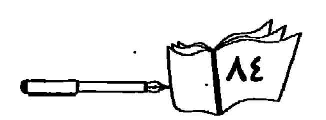
٦ـ إن العقاب الاقتصادى الذى فرض على النظام العراقى لم تقع تبعاته إلا على الشعب العراقى الذى يعانى أوضاعا اقتصادية بالغة الصعوبة، وكذلك العقوبات الاقتصادية التى فرضتها دول الخليج على الدول العربية التى اتخذت موقفا محايدا أو مؤيدا للعراق وأن هذا النوع من الضغوط جدير بكل إدانة.

٧ـ إن النظام المصرى بإرساله قوات عسكرية إلى الخليج كى تحارب ضد الشعب تحت قيادة أمريكية ودون مشاورات شعبية قد امتهن كرامة الشعب المصرى كما حرم الإدارة المصرية من القيام بأية وساطة حقيقية وفعالة، لحل الأزمة سلميا، فضلا عن تهافت الإدعاء بالتزام مصر ببنود أتفاقية الدفاع العربى المشترك وأين هذا الالتزام فى ظل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على بلد عربى هو لبنان واحتلال الكيان الصهيونى لأراضٍ فلسطينية وأردنية وسورية ولبنانية؟!.

٨ـ إن موقف النظام المصرى طوال الأزمة كان متوافقا مع التحالف الدولى ولذلك حرم نفسه من أية خيارات أخرى تتفق مع المصالح الوطنية أو القومية للشعب المصرى. وإن الإشادة التى تلقتها القيادة المصرية من الجانب الأمريكى والغربى والخليجى هى من قبيل الامتنان الذى يشعر به هؤلاء تجاه من ساعدوهم.

٩ـ إن التدخل العسكرى الأمريكى ومعه قوات التحالف يمثل أكبر كارثة يمكن أن تقوض النظام العربى من أساسه وسوف يظلل بآثاره الخطيرة جميع دول المنطقة ولن يستفيد منه سوى أعداء العرب وبعض ملوك البترول.

١٠ـ إن جيش العراق يمثل قدرة هائلة تضاف إلى الرصيد العربى فى معارك الأمة العربية ضد أعدائها الحقيقيين، ولذلك يجب العمل على استبعاد أية حلول عسكرية تهدف إلى تصفية الجيش العراقى.



١١ـ إن الحرب خيار أمريكى سيفرض على الجميع حتى نهاية الشوط، وفى مقابل هذا فإن الجيش والقيادة العراقية قبلا التحدى وسوف ينزلان بالقوات المتحالفة خسائر فادحة!

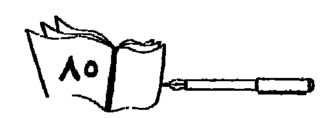
١٢ـ إن الشعب والجيش العراقى قد أنزل بهما خسائر فادحة نتيجة حرب شرسة غير متكافئة وأن الدمار الذى لحق بالشعب العراقى سيتحمل نتائجه أمام التاريخ كل من وقف إلى جانب الولايات المتحدة وشارك فى الإجهاز على ذلك البلد العربى، وأن الانتصار الأمريكى فى الخليج ليس انتصارا عربيا ولن يكون وسيدفع العرب ثمن هذا الانتصار من كرامتهم الوطنية ومكانتهم وقدراتهم إلى مدى زمنى بعيد.

١٣ـ إن الولايات المتحدة تعمد إلى إذلال العرب وتركيعهم فى شخص الرئيس العراقى، فهى تحتل جزءا من الكيان العراقى وتصر على إسقاطه كشرط لرفع العقوبات رغم موافقة الجانب العراقى على شروط وقف إطلاق النار.

وقد شهدت صفحات الأهالى التى عارضت السياسة المصرية الرسمية فى الخليج اختلافات فى الرؤى تمثلت فى كتابات إسماعيل صبرى عبد الله وإبراهيم سعد الدين وفواد زكريا.

كذلك خالف نعمان جمعه نائب رئيس حزب الوفد الخط العام لصحيفة الوفد، التى أيدت وجود القوات الأجنبية فى الخليج حيث أدان التحالف الغربى بقيادة أمريكا وأبدى تعاطفا شديدا مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ووصف الرئيس الأمريكى بالبلطجى الأكبر.

والملاحظة الأساسية التى يمكن تسجيلها بالنسبة لممارسات الصحافة المصرية(القومية والحزبية) أثناء حرب الخليج تنحصر فى غلبة الطابع الدعائى وسيطرة الانفعال السياسى على مقتضيات الأداء المهنى(إلا بعض الاستثناءات القليلة) مما حرم الرأى العام المصرى والعربى ـ فى رأينا ـ من حقوقه الإعلامية وساعد على توسيع الفجوة المعرفية بين الجماهير وعمق أزمة الثقة القائمة بين الصحافة المصرية وقرائها.



القضايا الإعلامية التى برزت

أثناء حرب الخليج

ساعدت حرب الخليج على إبراز بعض القضايا القديمة التى تتعلق بتبعية الإعلام العربى (المتعددة الأوجه والمستويات) والتى برزت تجلياتها كأوضح ما تكون خلال أزمة الخليج،كما طرحت الحرب قضايا جديدة لم تأخذ بعد حقها من الدراسة والتأمل تتعلق بأزمة الإعلاميين العرب من الصحفيين والإذاعيين ومراسلى وكالات الأنباء. ولعل أهم تلك القضايا أزمة الرأى العام العربى أو الجماهير العربية التى زيفت إرادتها على أيدى بعض الحكام وزيف وعيها على أيدى الإعلام، كما أجهزت الحرب على حقوقها فى المشاركة فى صنع القرارت المصيرية لأوطانها.

آليات ومستويات التبعية الإعلامية

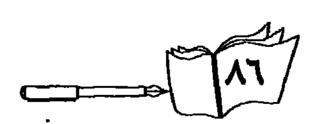
فى حرب الخليج

وقد يكون من المجدى أن نتعرض بشىء من التفصيل لقضية التبعية الإعلامية: مستوياتها وآلياتها وتجلياتها فى حرب الخليج.

وفيما يتعلق بمستويات التبعية الإعلامية فى الوطن العربى هناك مستويان رئيسيان تتداخل فى إطارهما الآليات كما تتفاعل التجليات والمظاهر.

المستوى المحلى ويتضمن تبعية وسائل الإعلام للحكومات العربية من ناحية الملكية وسلطة إصدار التشريعات والقوانين الإعلامية ورسم السياسات الإعلامية والسيطرة على مصادر الأنباء من خلال ملكية وكالات الأنباء والإشراف على إدارتها. وأخيرا التحكم فى مضامين المواد الإعلامية المنشورة والمذاعة من خلال الرقابة، فضلا عن السيطرة على الروابط والنقابات الصحفية والإعلامية وحظر قيامها فى بعض الدول العربية،وعندما نتأمل الخريطة الإعلامية فى الوطن العربى تبرز أمامنا حقائق ثلاث تجسد فى مجملها ما يعرف بآليات الإعلام على المستوى العربى.

أولا: ـ يسود الوطن العربى النمط الحكومى فى ملكية وسائل الإعلام المسموعة و المرئية،وكذلك بالنسبة للصحف إلا بعض الاستثناءات التى تتمثل فى



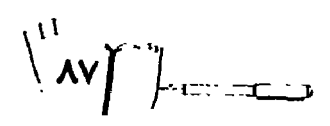
وجود بعض الصحف المستقلة والعديد من الصحف الحزبية التى اعتمد فى تمويلها على موارد فردية أو حزبية مثل(مصر ـ المغرب ـ تونس ـ بعض الدول الخليجية).

ثانيا:ـ تبدو سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء العربية، ويبلغ عددها ١٨ وكالة أنباء، وقد أنشئت فى الأصل لمواجهة التحيز والتشويه الذى تقوم به وكالات الأنباء الغربية لأنباء وأحداث العالم العربى. ولكن سرعان ما سيطرت عليها الروح القطرية واستخدمت كأداة فى تغذية الخلافات السياسية بين الحكومات العربية، بل وأصبحت خاضعة بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية.

ثالثا: تمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصا الصحافة وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين مدونة ولكنها فى كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات. وتتخذ الرقابة أشكالا متنوعة ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التى تمس أمن وسلامة النظم العربية الحاكمة. ولا شك أن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم فى الصحافة العربية هى الرقابة الذاتية، التى يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى وجود رقيب رسمى.

هذه هى آليات التجربة الإعلامية على المستوى المحلى(عربيا) فماذا عن آليات التبعية الإعلامية فى العالم العربى على المستوى الدولى؟

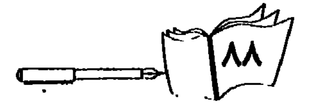
نظرا للتداخل الذى تتميز به آليات التبعية الإعلامية محليا ودوليا فى إطار العالم العربى، سوف نعرض آليات التبعية على المستوى الدولى قبل أن ننتقل إلى رصد تجليات هذه التبعية أثناء حرب الخليج وخصوصا أن هذه التجليات قد تفاعلت خلال الحرب بحيث يصعب فرزها وتحديد أصول كل منها والتمييز بين مظاهر التبعية الناتجة عن العوامل المحلية وتلك التى فرضتها الهيمنة الدولية. ومن هنا نلاحظ أن المستوى الدولى للتبعية الإعلامية فى العالم العربى يتضمن التبعية التكنولوجية التى تدين بها جميع وسائل الإعلام العربية تجاه المؤسسات الغربية التى تحتكر موارد الاتصال مثل بنوك المعلومات والمصادر الإلكترونية للمعلومات المتخصصة المتعلقة بالنشاط المصرفى والصناعى والتجارى والمعلومات الخاصة بالثروات الطبيعية والأحوال المناخية التى يتم الحصول عليها عن طريق الأقمار



الصناعية، ويؤثر هذا العمل بالتحديد تأثيرا خطيرا على الخطط الإنمائية فى العالم العربى، إذ يحرم الحكومات العربية من المعلومات الحيوية فى مجالات كثيرة، وغالبا ما يعوق موقفها التفاوضى عندما تتعامل مع الحكومات الغربية أو الشركات المتعددة الجنسية.

وتشمل التبعية التكنولوجية صناعة الورق وأجهزة الطباعة والتصوير وتبرز الإعلانات كآلية رئيسية تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسية لتسويق ثقافتها وسلعها الاستهلاكية فى العالم العربى، حيث يلاحظ انتشار العديد من فروع وتوكيلات هذه الشركات فى معظم البلدان العربية، وتتبع فى الغالب الدول الغربية ذات النفوذ السياسى والثقافى المهيمن مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا. وجدير بالذكر أن الاحتكار الأمريكى لوكالات الإعلان فى العالم(٢١ وكالة أمريكية من مجموع٢٥وكالةعالمية للإعلان) يمارس نفوذا واسعا فى العالم العربى من خلال فروعه الرئيسية فى كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر.

وتأتى فى النهاية وكالات الأنباء الغربية لتتويج الهيمنة الإعلامية على العالم العربى من خلال احتكارها لحركة سريان الأنباء فى العالم العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولأن هذه الوكالات قد تأسست وتوطدت قبل ظهور وكالات الأنباء العربية إلى الوجود فقد خلقت أنماطا لسريان الأنباء وأرست تقاليد للعمل الإعلامى جعلتها تتمكن من فرض سيطرتها بصور عديدة حتى على أساليب العمل فى الوكالات العربية ذاتها. فضلا عن انشغال وكالات الأنباء العربية بالترويج للحكومات العربية والانشعال بمعاركها اليومية ضد المعارضة المحلية وضد الحكومات العربية الأخرى، مما أخلى الساحة تماما للوكالات الإجنبية. وقد احتكرت هذه الوكالة الساحة الإعلامية أثناء حرب الخليج بصورة ملحوظة ساعد عليها انزواء الوكالات وارتباك حركتها وعجزها عن استيعاب الحدث.



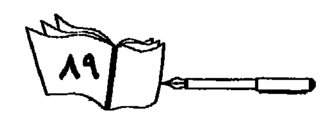
تجليات التبعية الإعلامية فى

حرب الخليج

تتباين تجـليات التبعية الإعلاميـة أثناء حرب الخليج وتتنوع صـورها ما بين الإعلام المرئـى والمقروء،ولكن تتـميز جميعـها بالكثافـة وثقل الوطأة حيـث تبرز العلاقة العضوية بين الإعلام الغربى وأنظمة الحـكم،ويتجلى الانفصام الملحوظ بين هذا الإعلام والرأى العام العربى.

وقد أبـرزت حرب الخليـج هذا الوضع الـفريد فـى موقف أجهـزة الإعلام المصرية المقروءة والمرئية.وهناك حادثان جديران بالتأمل، يتعلق الحادث الأول بموقف الإعلام المصـرى وخصوصا الصـحافة من القـيادة السيـاسية العراقـية، إذ درجت الصحف المصرية على تمجيد هذه القيـادة وعلى الأخص ما يتعلق بشخص الرئيس العراقـى خلال الأعوام الماضية،وقـد بدأ هذا التوجـه مع بدايات الحرب العـراقية الإيرانية وتـصاعد مع محاولات النـظام العراقى لتعـبئة الإمكانات المصـرية لخدمة الموقف العراقى فى الحرب وللترويج للـقيادة العراقية فى العالم العربى. ورغم سوء المعاملة التى تعرض لها العمال المـصريون فى العراق، فإن ذلك لم يؤثر فى موقف الصحافة المصرية من النظام العراقى. ولكن عندما قررت الحكومة المصرية الانضمام إلى المساعى السعودية والأمريكية لخلق شرعية عربية تحمى وتبرز التدخل العسكرى الأمريكى فـى الخليج تغير على الفـور موقف الصحافة المصريـة بنسبة ١٨٠ درجة دون مقدمات ودون تهيئة للرأى العام.

وهذا يكشف لنا أحـد التجليات المزدوجة فى التعبئة الإعـلامية حيث يتدرج سلم التبعية من التبعية العضوية وتـدين بها-وسائل الإعلام المصرية للنظام السياسى المصرى وتشغل مـوقع الصدارة فى الولاء والخضوع المطلق من جـانب الإعلاميين والصحفيين، ثم يليها أنواع أخرى من التبعية تتفاوت أهميتها وموقعها على خريطة الولاء والطاعـة طبقا للمصـالح الذاتية والمهنـية لهؤلاء الإعلاميـين،وقد أبرز هذا الحادث بجلاء نوعا آخر من التبعية الإعلامية أظهرته الملابسات الجديدة الطارئة ألا وهو التبعية الثانـوية وكانت تدين بها الصحف (القومية) فى مـصر للنظام العراقى الذى استثـمر أرصدة مالية كبـيرة للإبقاء عليهـا،ثم تغير الحال بعـد نشوب حرب



الخليج وانتقال الولاء إلى قوات التحالف، ويقودنا هذا إلى نقطة أخرى هامة وهى تحول الصحافة المصرية إلى سوق لا تتحكم فى آلياتها ومواقفها مقتضيات المهنة وحقوق الرأى العام المصرى والعربى بقدر ما تسيطر عليها دوائر الاستثمار الخاضعة لنفوذ الحكومات العربية التى تتوافق مصالحها مع توجيهات النظام السياسى المصرى. ولما كان من الصعب الاعتماد فقط على جهود هؤلاء الصحفيين من خلال منابرهم المصرية الرسمية لذا كان من الضرورى إنشاء منابر أخرى، يتم من خلالها استقطاب الفائض من جهد النخبة الإعلامية فى مصر، ومن هنا نشأت وانتشرت فى مصر المؤسسات الفرعية لبعض الصحف العربية واتخذت شكل المكاتب الصحفية والتى يعمل بها مئات الصحفيين الشبان، والتى تعمل للترويج لسياسات الحكومات العربية بما لا يتعارض مع السياسات المصرية؛ ولذلك كان من الضرورى أن تترك المهام الكبرى لرؤساء تحرير الصحف القومية وتكتفى هذه المكاتب بالأدوار الثانوية.

وعندما يطرأ أى خلاف بين الحكومة المصرية وإحدى الحكومات العربية ذات النفوذ الإعلامى فى مصر يظهر مردود هذا الخلاف على المستوى الإعلامى والصحفى فى شكل تناقض أو انقلاب قد يصعب على البعض تفسير بواعثه وأسبابه.

أما الحادث الثانى فهو يعكس أحد التجليات التقليدية للتبعية الإعلامية فى إطارها العضوى ويتعلق بالوجود العسكرى المصرى فى الخليج، وقد شاركت وسائل الإعلام المصرية فى تمجيده. وابراز ضرورته وأهميته لتأكيد موقع مصر وثقلها فى المنطقة وما استتبع ذلك من تمجيد لقوات التحالف للدور الأمريكى فى الخليج. وعندما قررت مصر سحب قواتها من الخليج فى سياق يسوده الإحباط نتيجة الخلاف تغير على الفور موقف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتبارى الصحفيون الرسميون فى إبراز سلبيات الوجود العسكرى المصرى فى الخليج مع التجاهل التام لمشاعر الرأى العام المصرى فى الحالتين، والإغفال المتعمد لمقتضيات الأداء المهنى ومواثيقه.



هذا بالنسبة لمواقف الصحافة المصرية والصحفيين الرسميين فى مصر.

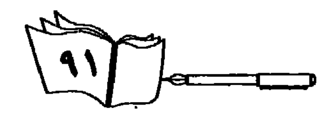
أما تجليات التبعية الإعلامية فى مجال الإعلام المرئى، فقد أسهمت سيطرة الحكومات المطلقة على الإذاعات المرئية والمسموعة وتوجيهها لدعم سياستها إلى إهدار مصداقية هذه الوسائل وانصراف الجمهور عنها واعتماده على قنوات الاتصال الدولية وخصوصا أثناء الأزمات. وهنا يأتى دور القناة التلفزيونية الأمريكية التى كانت مصدرا أساسيا للمواطنين العرب لمتابعة أخبار الحرب فى الخليج بعيون أجنبية تحمل تحيزاتها العضوية ضد العرب ولها مواقفها المعروفة من كل ما يجرى على الأرض العربية.

هذا علاوة على الانبهار الذى بلغ مداه الأقصى فى الإذاعات المرئية الذى تجلى فى الأسلوب الذى كانت تذاع به أنباء الحرب المنقولة عن المصادر الأجنبية والحوارات التى أجراها التلفزيون المصرى والتى استهدفت غزو عقول المشاهدين العرب، بالتعبير عن السعادة الفائقة لانتصار قوات التحالف حتى ولو كان الثمن آلاف الضحايا من أبناء الشعب العراقى. والواقع أن هؤلاء الإعلاميين قد تفوقوا فى إظهار توحدهم مع أهداف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على حساب المصالح الحقيقية لأبناء وطنهم العربى وأشقائهم، وعلى حساب التزاماتهم المهنية.

ويأتى التجلى الأخير الخاص بمصادر المعلومات فقد أدى غياب الإعلاميين العرب عن ميادين المعارك إلى الاعتماد شبه الكامل على المصادر الأجنبية التى تمثلت فى الصحف الغربية وتقارير مراسليها فى الخليج والنقل عن الإذاعة المرئية الأمريكية والإذاعات المسموعة الأجنبية مما ساعد فى النهاية على نجاح الإعلام الغربى والحكام العرب فى إحكام الحصار حول الرأى العام العربى، فلم يعد يسمع ولا يرى ولا يقرأ إلا ما تسمح به الحكومات العربية وإعلام قوات التحالف الخاضع لتعليمات القيادة العسكرية الأمريكية.

حصاد الأزمة

إذا كانت حرب الخليج قد هزت ماتبقى من مسلمات واهية تتعلق بحرية الإعلام والصحافة على المستوى الدولى أو العربى، فإنها قد أكدت حقائق أخرى أدى غيابها وتغييبها إلى ترسيخ دعائم الأزمة الراهنة التى يعانى منها النظام العربى



ككل ويشغل الإعلام مكان الصدارة فيها. وتشير الحلقة الرئيسية لهذه الأزمة إلى استمرار الديكتاتوريات السافرة و المقنعة فى العالم العربى وحرصها على إعادة إنتاج الأزمة بصور وتداعيات متباينة من خلال احتكارها لمصادر الثروة وآليات الفعل السياسى وسيطرتها المطلقة على أدوات تشكيل الوعى سواء فى التعليم أو الثقافة أو الإعلام.

والآن أصبح واضحا أن الممارسات الإعلامية فى العالم العربى سواء فى فترات السلم أو الأزمات، تتحكم فيها فلسفة كاملة تعمل على إعادة إنتاجها بصورة عديدة. هذه الفلسفة تدين بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية التقليدية فى الإعلام مضافا إليها السمات الخاصة بالواقع السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى والتى تتمثل فى سيطرةالنظم الأوتوقراطية والديمقراطيات الشكلية والفكر السلفى والنظرة الاستعلائية للجماهير. فالإعلام العربى ينساب فى اتجاه رأسى من أعلى إلى أسفل من الحكام الى المحكومين، ومن النخبة إلى القاعدة، ويقوم بدور أساسى فى عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة.

ومن الواضح أن هذه السياسات الإعلامية التى تستند إلى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الإعلامية والاتصالية، هى التى تجعل قياس الرأى العام من المحرمات، ولذلك لا تلجأ الحكومات إلى قياس استطلاع الرأى العام العربى إلا فى حالات استثنائية وفى أغلب الأحيان تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات فى وضع المزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير واستخدام أساليب مبتكرة لتزييف وعيها.

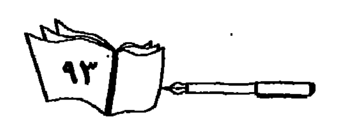
وإذا كانت الجماهير العربية تعد الضحية الأولى والدائمة للسياسات الحكومية فى مجال الإعلام والاتصال فإن هذا لا يعنى إغفال الوجه الآخر للأزمة، حيث تبرز مأساة الإعلاميين العرب الذين يعانون من جملة أزمات أبرزها فقدان مصداقيتهم لدى الجماهير العربية. وتكمن مأساة هؤلاء الإعلاميين فى سبب رئيسى ذى شقين أولهما يتعلق بتفريطهم فى حقوقهم المهنية والسياسية مما ترتب عليه إهدارهم لمسئولياتهم الاجتماعية والمهنية، والمقصود بحقوق الإعلاميين العرب توفير



الأمان الكامل لهم فى مجالات عملهم من خلال إرساء مجموعة من التشريعات التى تضمن لهم عدم الاعتداء على كرامتهم المهنية وحقوقهم الاقتصادية والسياسية سواء من جانب الحكومات أو من جانب رؤسائهم فى العمل،ولا يتحقق ذلك إلا من خلال دعم الدور الذى تقوم به الروابط والنقابات المهنية التى تتولى الدفاع عن حقوق الإعلاميين المهنية والإنسانية. أما المسئوليات الاجتماعية الملقاة على عاتق الإعلاميين العرب والتى أهدروها مقابل الحصول على الاستقرار المادى والأمان السياسى المزيف فإنها تتمثل فى ضرورة التزام هؤلاء الإعلاميين بالإطار الوطنى والقومى فى ممارساتهم ومراعاة التراث الحضارى العربى والإسلامى واستلهام إيجابياته مع الحرص على توظيف كل هذه المقومات للنهوض بالوعى الجماهيرى، وبالنسبة للمسئوليات المهنية فهى تتعلق بالحرص على تطوير كفاءاتهم المهنية من خلال التدريب المستمر والتثقيف المهنى والإلمام بالتطورات المعاصرة محليا وعالميا مع ضرورة الالتزام بمواثيق الشرف الخاصة بالمهن الإعلامية.

وفى النهاية

إذا كان من العسير أن نتوقع من الحكومات العربية أن تبادر بالتغيير والانسلاخ عن جلودها،وإذا كانت مهمة التغيير الشامل تقع على عاتق الجماهير العربية وتنظيماتها وقياداتها فإن التغيير المطلوب فى مجال الإعلام العربى لن ينهض به سوى الإعلاميين أنفسهم فهل يبادرون إلى ذلك.



مصادر الدراسة

أولا: الصحف والمجلات المصرية (٢ أغسطس ١٩٩٠ـ ٢٨فبراير١٩٩١)ـ
الأهرام ـ الأخبار (أخبار اليوم) (الجمهورية ـ المساء(الصحف القومية).

ـ الوفد ـ الأهالى ـ الشعب ـ مصر الفتاة (الصحف الحزبية).

ـ المصور و آخر ساعة ـ روز اليوسف ـ أكتوبر ـ حريتى(المجلات الأسبوعية).

ـ الهلال ـ اليسار (مجلات شهرية).

ـ الدراسات الإعلامية (مجلات متخصصة).

الكتب والدراسات:

١ ـ مجموعة من الكتاب العرب: ملف أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن ـ وجهات نظر مجلة المستقبل العربى ـ عدد ١٤٨ ـ يونيو ١٩٩١ .

٢ ـ مجموعة من الكتاب المصريين والعرب: أزمة الإعلام فى أزمة الخليج ـ مجلة الدراسات الإعلامية ـ عدد خاص ٦٤ ـ يوليو/ سبتمبر ١٩٩١ .

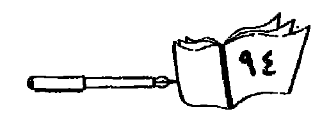
٣ ـ عبد الباسط عبد المعطى: الوعى التنموى العربى ـ القاهرة ـ دار الموقف العربى ١٩٨٣ .

٤ـ عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية ـ مجلة شئون عربية ـ العدد ٢٤ ـ فبراير ١٩٨٣ ـ الجامعة العربية ـ تونس.

٥ـ إسماعيل صبرى عبد الله وآخرون: صورة المستقبل العربى ـ بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٣ .

٦ـ مجموعة خبراء الإعلاميين : ورقة العمل الأساسية للمؤتمر الدولى الحكومى بشأن سياسات الاتصال فى الدول العربية ـ عمان، يونيو ١٩٨٣ .

٧ـ عواطف عبد الرحمن: الإعلام العربى وحقوق الإنسان فى الثمانينيات فى كتاب دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ قضايا معاصرة دار العربى القاهرة ـ ١٩٨٩ ـ (ص١١١ ـ ١٣٨).



٨ـ لطفى الخولى: إشكالية العلاقة بـين الثقافة والإعلام فى الوطن العربى ـ الطليعة القاهرية ـ فبراير ١٩٨٦ .

٩ـ مجموعة مفكرين عرب: الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى دار المستقبل العربى ـ القاهرة ١٩٨٤ .

١٠ـ عواطف عبـد الرحمن: قضايا الـتبعية الإعلامـية والثقافية فـى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ١٩٨٤ .

١١ـ إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام اقتصادى جديد ـ دراسة فى قضايا التنميـة والتحرير الاقتصادى والعلاقـات الدولية ـ القاهرة ـ الهيـئة العامة للكتاب ـ ١٩٧٧ .

١٢ـ محبوب الحق: ستار الفقر ـ خيارات أمـام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ القاهرة ـ الهيئة المصرية للكتاب ـ ١٩٧٧ .

١٣ـ Nordenstreng. Herbert Schiller (eds):National sovereignty, and International Commuvication.

Ablex Publishing. New Jersy. 1980. PP. 82- 99.

١٤ـ A.Mattle Art:Multinational Corpotations and the Control of Culture, Suseex.1980.PP.237- 277.

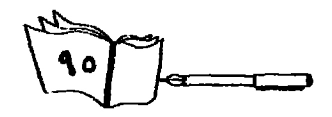
١٥ـ A. Mattle Art. Sieglaub(eds): Communication and Class Struggle, IMMRC- Bagnolet France - 1978.pp.185-188. 331 - 334.

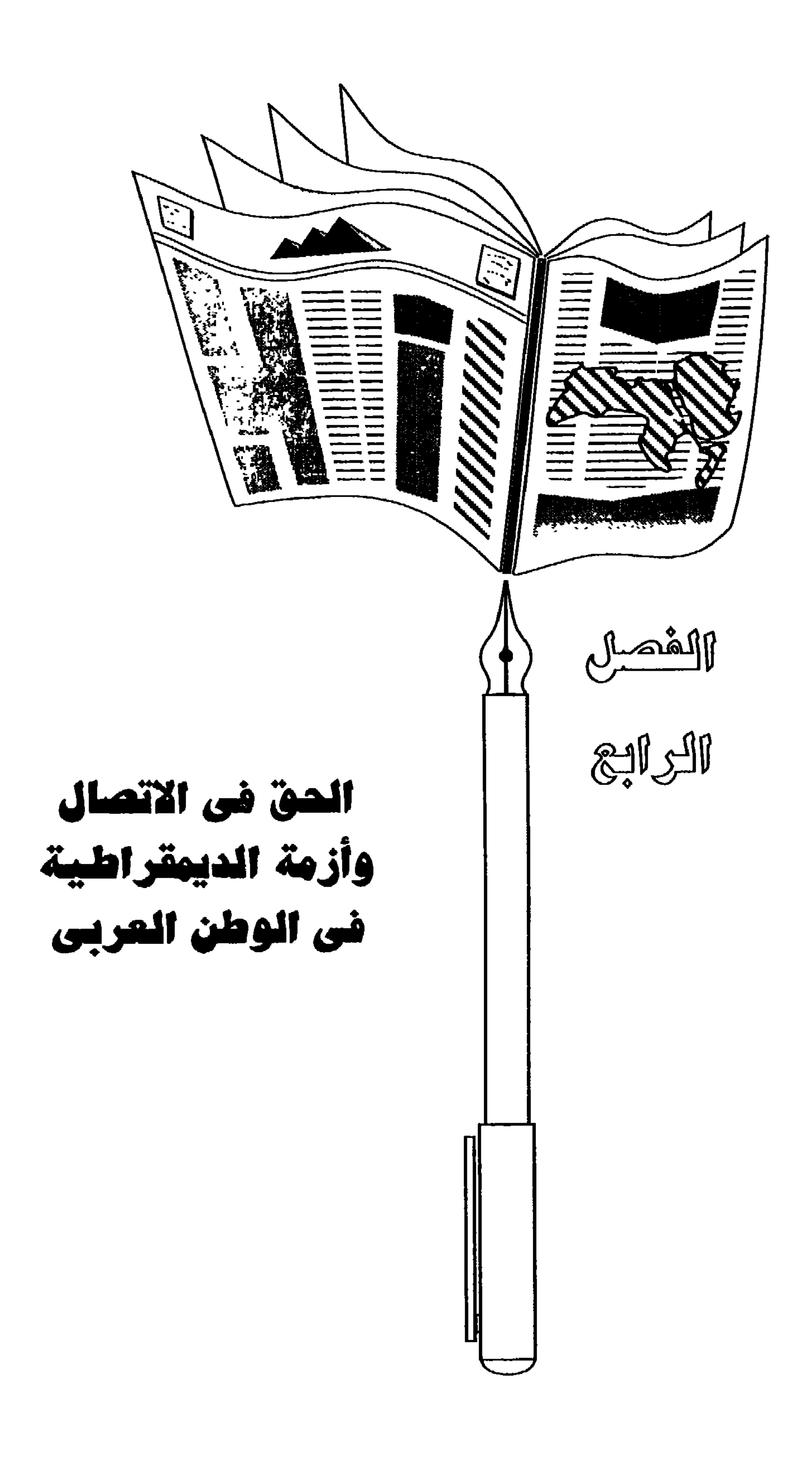
١٦ـ Herve Bourge: Decoloniser L'information. Cana.Pares.1978.pp.23-51.

١٧ـ Juan Somavia: THe Transational Power Structure and International In-formatio.

Indevelopment Dialogue XX ilet. 1981 ? pp.125 - 139.

١٨ـ W.Rugh: The Arab press. Syraouza 1976, pp. 51 - 71.





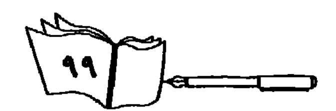
الفصل الرابع

الحق فى الاتصال وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى

إذا كان عصر الساحات العامة والمنابر عندما كان الاتصال مباشرا بين الأشخاص قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الإنسانية الحديثة وهو مفهوم حرية الرأى، فإن ظهور الطباعة فى القرن الخامس عشر ثم نشأة الصحافة كأول وسيلة للاتصال الجماهيرى قد أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك. وقد شهد القرن التاسع عشر التطور الهائل لمهنة الصحافة وتصاعد النضال من أجل حريتها. ثم توالى ظهور وسائل الاتصال الجماهيرى الأخرى(الكهربائية والإلكترونية)وهى السينما والراديو و التلفزيون. ولقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والحضارى طوال القرن العشرين سواء داخل المجتمعات بين الحكومات والشعوب أو بين الدول والأنظمة المختلفة. وأدت فى النهاية و من خلال حربين عالميتين وقيام الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وظهور حركة التحرر الوطنى فيما يسمى بالعالم الثالث إلى نشوب ما يعرف بالحرب الإعلامية التى استثمرت كافة أشكال الدعاية والإعلان لخدمة أهدافها. هذا علاوة على التطور التكنولوجى الذى أسفر عن تعديلات جوهرية فى أنماط الاتصال مما فرض ضرورة إعادة النظر فى المفاهيم التقليدية التى استقرت فى مجالى الإعلام والاتصال مثل مفاهيم: حرية الرأى وحرية التعبير وحرية نشر المعرفة وتداولها. إذ أصبحت القواعد والتشريعات التى تنظمها مختلفة عن الثورة الاتصالية المعاصرة وعن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى. فالحقوق الإعلامية التى تنص عليها المادة ٢٩ من الميثاق العالمى لحقوق الإنسان(١٩٤٨) والمادتان ١٩و٢٠ من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية(١٩٦٦) لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان تحقيق ديمقراطية الاتصال فى ظل النظام الإعلامى العلمى الراهن الذى يتسم بالخلل وأوجه التفاوت الخطيرة، سواء على المستويات القومية أو الدولية والتى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب من أعلى إلى أسفل ومن المراكز إلى الأطراف ومن الحكومات إلى الأفراد ومن الثقافة المسيطرة إلى الثقافات التابعة ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال إلى الدول الأفقر فى الجنوب[١] . كذلك تشهد المجتمعات النامية فى دول الجنوب تناقضا حادا بين الأوضاع الإعلامية الراهنة وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى

---

(١) Editorial: The inform and be informed Development dialogue ILET,1981 .pp. 4-9.



الـشرائح الاجتماعية المختلفة. إذ رغـم أن وسائل الإعلام تؤدى وظائفها تحت شعار الخدمة العـامة وتلبية احـتياجات السواد الأعـظم من الناس إلا أن مفـهوم الخدمة العامة يستلزم إعادة النظر فى مضمونه بالـعمل على تحديد الفئات الاجتماعية التى تستفيد بالفعل من الخدمـات الإعلامية التى تقدمها الأجهزة الرسمية. كما أن هناك سلسلة من الحقـوق الفردية والجماعية لم يتم إرساؤها بعـد ولم يوضع لها الإطار التشريعى الذى ينظمها وأبرز مثال فـى مجال الاتصال، حق التمثيل وحق المشاركة فى المستويـات المختلفة للعمليـات الاتصالية وحق الخصوصيـة وحق الاطلاع على سياسات الحكومة وأفـعالها. ولذلك وفـى ضوء الأوضاع الإعلامية الراهنـة(قوميا وعالميا) تشتد الحاجة إلى إرساء مفاهيم جديدة وسن تشريعات تمهد الطريق لإجراء تغيـيرات جذرية فـى مجال الإعلام والاتـصال وتشجـع على تحقـيق ديمقـراطية الاتصال فعلا وليس قولا.

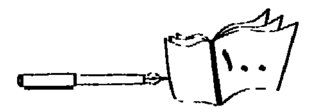
وفى إطار الجـهود المتجددة لتـحقيق نظـام إعلامى للإعلام والاتصـال أكثر توازنا وعدالـة تبرز الإضافة المتميـزة التى قدمتها لجـنة ماكبرايرحيث دعـت علماء الاتصال والبـاحثين فى هذا المجال لإجراء المـزيد من الدراسات ومواصـلة الجهود المبذولة للاتفاق على تعريف للحق فى الاتصـال والعمل على تضمينه فى القوانين الوطنية والدولية.

مفهوم الحق فى الاتصال

طرحت اليونسكو تصورا عاما لمفهوم الحق فى الاتصال يستند إلى رؤية فقهاء القانون الدولى الذين يميزون بين فئتين من الحقوق الإنسانية. الحقوق الأساسية مثل حرية العقيدة الدينية وحق أفراد المجتمع فى اختيار حكومتهم وهى حقوق عالمية لا يمكن انتهاكها. والحقوق الثانوية وتشمل حرية القول وحرية المجتمع وحرية الانتماء لجماعة وهى ليست حقوقا أساسية لأنها ليست مطلقة ويمكن تقييدها[1]. وفى إطار هذا التصـور يشغل الحق فى الاتـصال كحق إنسانـى أساسى مكانة المـركز، حيث ترتبط به سلسـلة الحقوق والحريات الثانوية النابعة مـن الحق الأساسى فى الاتصال

---

(١) انظر: المشروع وحكم الـقانون ـ ورقة عمل قدمتها اللجنة الأولـى التابعة للجنة الدولية للـقانونيين فى مؤتمرها الدولى بنيودلهى ١٩٥٩ .



وهى حريـات ليست مطـلقة فى حد ذاتهـا ولكنها تمـثل المجالات الأساسيـة التى يمارس فيهـا الحق الأساسى فى الاتصال،وتتجـسد عمليا فى العـديد من الحقوق الإعلامية والاتصالية لكل من المؤسسات الإعـلامية والقائمين بالاتصال والجمهور. وتتمثل فى حرية الصحافة وعدم الخضوع للرقابة واستقلال الإذاعة وحق الصحفيين فى حماية مصـادرهم وحق الوصول إلى المعلومات وحق المواطـنين فى الرد وحق الصحفيين فى الإدلاء بآرائهم فى مختلف القضايا..إلخ.

ورغم أن الحق الأسـاسى فى الاتصال بـحكم كونه حقـا إنسانيا أسـاسيا تم الإقرار بضرورته كمبـدأ عالمى وإنسانى لايجوز انتهاكه، إلا أنه يـمارس عمليا من خلال الحريات والحقـوق الثانوية(حريات الإعلام والـرأى والتعبير) التى غـالبا ما تتعـرض للانتهـاك سواء من جانـب الحكومات أو مـراكز الثروة والـنفوذ المحلـية والعالمية.

ولذلك حذر علماء الاتصال من الاكتفاء بالنصوص القانونية لإرساء الحق فى الاتصال وضمـان حمايته حيث أكدوا أن هـذا الحق لا يتطلب ضمانـات دستورية فحسب شأنــه شأن جميع الحقوق الإنسانيـة الأخرى وإنما يتطلب أيضـا تغييـرا أساسيا فى سياسات الاتصال الراهنة وفى النظرة إليها.

وفى إطار المحاولات التى بذلها علماء الاتصـال والقانون للتوصل الى صيغة عامة تحدد الأطر الفلسفية والقانونيـة والعلمية للحق فى الاتصال برز الخلاف حول أمرين أساسـيين يتعلـق أولهما بتحديـد صاحب هذا الحق وهل يـخص الفرد ولا يخص المجتـمع إلا فى مرحلة لاحقـة أم أن المجتمع هو محلـه الأول وأن للدولة الحق فى تقييده من أجل الصالح العام..؟

ويدور الخلاف الثـانى حول مضمون الحق، حـيث يرى البعض أن يـتضمن التعريـف كل الحقوق والحريات المرتبطة بـه إلى جانب القيود المفروضة على ممارسة هذه الحريـات والنص على مشـاركة فى موارد الاتصال والاسـتخدامات السلـمية للاتصال والأغراض الاجتماعية للإعلام..إلخ، بينما يرى آخرون أن يقتصر تعريـف

الحق فى الاتصال على مجرد إعلان للحق الإنسانى دون التعرض للتفاصيل الأخرى[1].

ورغم أن هذه الخلافات لم تحسم بعد إلا أن المهتمين بدراسة هذه القضية قد توصلوا(سواء فى إطار الحركات البحثية والمؤتمرات باليونسكو أو الجهود الفردية لبعض علماء الاتصال) إلى تحديد أبرز مقومات الحق فى الاتصال على النحو التالى:

١ـ الحق فى المشاركة.

٢ـ الحق فى الإعلام.

٣ـ الحق فى تلقى المعلومات.

٤ـ الحق فى الانتفاع بموارد الاتصال.

ويتضمن الانتفاع بمعدات الاتصال وبرامجه ووسائل الاتصال. ويعتبر هذا العنصر أساسيا لدرجة أنه يتعذر بدونه ممارسة الحق فى الاتصال ممارسة فعالة. وتمثل هذه المقومات المفاتيح الرئيسية لتحقيق ديمقراطية الاتصال، التى تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال الإنسانى لكافة الشرائح الاجتماعية، كما تقتضى ضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس. كذلك تتطلب مراعاة المستويات المختلفة فى الاتصال التى تبدأ بالفرد ثم الفئات الاجتماعية فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامة ثم الدولة على المستوى الوطنى فالمجموعات الإقليمية، وأخيرا المستوى الدولى حيث يتعين صياغة الحق فى الاتصال على نحو يتيح له مراعاة هذه المستويات جميعها[2].

---

(١) Meeting of experts on the right to communicate UONSCO. Paris-1984.

نقلا عن : الحق فى الاتصال. تقرير عن الوضع الحالى ـ رقم ٩٤ من تقارير ودراسات فى مجال الاتصال الجماهيرى ـ اليونسكو ـ باريس ـ ١٩٨٤.

(٢) The meeting of experts on the right to communication UNESCO- final report Paris - 1980.

وإذا كانت لجنة ماكبرايد قد حددت حقوق الأفراد فى حقل الاتصال فى كل من الحق فى المعرفة الذى ينتهك فى الحجب العمدى للمعلومات أو تزييفها أو تشويهها والحق فى التعبيرالذى ينتهك فى حرمان الفرد من الانتفاع بقنوات الاتصال سواء بالترويع أو العقاب أو بالممارسات غير القانونية والحق فى المنافسة، فإننا نضيف إلى هذه الحقوق الأساسية حق الحرمة الشخصية الذى ينتهك أحيانا من خلال التكنولوجيا الحديثة.

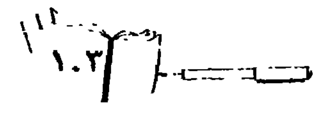
فإن المستوى الثانى يتضمن حقوق وسائل الإعلام والاتصال،وعلى الأخص جماعات المهنيين من الإعلاميين و الصحفيين وتشمل: حق الوصول إلى مصادر المعلومات وحرية الرأى والتعبير والحق فى الإعلام وحق النشر والمحافظة على سر المهنة وحرية الحركة والتنقل.

أما حقوق الأمم فى الاتصال التى تنطوى على أهمية بالغة فهى تتضمن الحق فى نشر المعلومات ـ التداول الحر والمتوازن للمعلومات ـ صون الذاتية الثقافية ـ التبادل الثقافى ـ الحق فى استيقاء المعلومات وحرية الرأ ى والتعبير ـ حق التصحيح ـ حق الرد[1].

ويلاحظ أن الواقع الإعلامى والاتصالى الراهن وخصوصا فى دول الجنوب يتعامل مع جمهور المتلقين كمستهلكين وليسوا كمشاركين أو محاورين مما يترتب عليه حرمانهم من حقوقهم الاتصالية، سواء فى التعبير أو التفاعل، إذ يخضعون لبعض صور العنف والقهر الذى يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من أشكال التواصل الإنسانى؛لذلك لابد من تغيير النظرة التقليدية إلى الاتصال التى تستند إلى الاتجاه الرئيسى والأحادى الاتجاه إلى كونه عملية اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية. ولاشك أن الطابع الاجتماعى للعملية الاتصالية الذى يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الأمية التكنولوجية لوسائل الإعلام ويتجاوزها ويؤكد أهمية الاتصال المباشر وأشكال الاتصال التقليدية.كما أن هذه السمة المميزة للاتصال باعتباره أحد الوجوه الاجتماعية للحرية بمعناها المتكامل تستلزم وجود بعض

---

(1) Ibid.

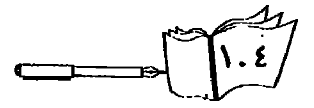


الضوابط الضرورية لضمان الحقوق الاتصالية للأفراد والجماعات والدول مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة فى العمليات الاتصالية الأساسية أخذا وعطاء. ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان، أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأقليات فى تطوير ثقافتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها وثانيتهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديمقراطية الاتصال ليست مسألة فنية تترك فى أيدى المديرين والإعلاميين والباحثين وإنما هى مسألة أشمل من ذلك وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للإسهام فى صنع السياسات الإعلامية والاتصالية على مختلف المستويات(١). فالنقابات المهنية والعمالية والفلاحية وتنظيمات الشباب والنساء وسائر الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية جميعها لها الحق فى خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى والثقافى أن تحتكر العمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها.

وإذا كانت وسائل الاتصال والإعلام تستمد مشروعيتها من مدى قدرتها على تحقيق ديمقراطية الاتصال من خلال تعبيرها عن النوع الثقافى والاجتماعى الذى تجسده حياة وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة فإن تطبيق هذه الغايات فى المجال الإعلامى والاتصالى تصطدم ببعض العقبات التى تتعلق بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها وسلوكيات ومواقف المشتغلين بها، فالمعروف أن رجال الإعلام يملكون قدرات هائلة للتأثير على الرأى العام أكثر من أى فئة اجتماعية أخرى بما فيهم النواب وممثلو الشعب فى البرلمانات والمجالس الشعبية، الذين يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخرى. ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجال الإعلام مهما بدر منهم من أخطاء أو تحيز أو سوء نية. وهنا يكمن التناقض بين التخصص المهنى فى مجال الإعلام والاتصال وبين تحقيق ديمقراطية الاتصال. ولا شك أن حل هذا التناقض لا يتحقق بإلغاء التخصص المهنى أو تحجيمه أو استبعاد الإعلاميين والصحفيين وتهميش دورهم أو التقليل من خطورة المسئولية المهنية الملقاة على عاتقهم أو مسئوليتهم إزاء مجتمعاتهم، ذلك أن

---

(١) Juan Samsvia: The democritis ation of communication Devolopment dialogue ILET, 1987 - pp. 13-16.



الاتصال يفترض بالضرورة المشاركة الإيجابية على قدم المساواة بين شركائهم القائمين بالاتصال وأعنى بهم الإعلاميين وبين الجمهور بمختلف قطاعاته ومستوياته والذى يفترض أنه ليس مجرد مجموعة من المتلقين السلبيين بل هم مشتركون فعليون فى العملية الاتصالية. وإذا كانت الدراسات تشير إلى الاتصال على أنه نوع من التواصل الاجتماعى وأنه حق للجميع ومن ثم فإن ممارسة هذا الحق ينبغى ألا تحتكرها أى مجموعة أيا كانت وإنما يجب أن يمارسها عمليا كل من لهم هذا الحق. فإن الوجه الآخر لهذه الحقيقة يشير إلى كون الحق الأساسى للاتصال حقا إنسانيا يتمتع به الجميع من حيث المبدأ ولا يمنع بالضرورة من وجود فئات متخصصة تمارس هذا الحق أو تساعد الآخرين على ممارسته. وهنا يبرز البعد المهنى للاتصال الذى يمارس وسائل مختلفة بأساليب تكنولوجية متنوعة وينفرد بتقنياته الخاصة وآلياته ولغته وأصولياته المهنية المتميزة ويقوم على إدارته وتشغيله جهاز متخصص يضم كوادر مؤهلة ومدربة(1).

الإطار التطبيقى للحق فى الاتصال:

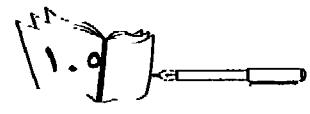
لقد سبق أن أوضحنا أن تحقيق ديمقراطية الاتصال يستلزم ضرورة مراعاة المستويات المختلفة فى الاتصال والتى تشمل ستة مستويات تبدأ بالأفراد ويضم المستوى الثانى حقوق وسائل الإعلام والاتصال وعلى الأخص جماعات الإعلاميين والصحفيين، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل فى الجانب التطبيقى للحق فى الاتصال على النحو التالى:

تعريف الإطار المهنى للصحفيين:

يثور الجدل بين الأكاديميين والمهنيين حول تحديد الإطار المهنى الذى يضم المشتغلين بالوظائف الإعلامية و الصحفية أو أولئك الذين ينتمون إلى قطاع الاتصال بمعناه الواسع. وفى ضوء حداثة وجزئية البحوث التى تناولت الجوانب

---

(1) انظر: عواطف عبد الرحمن: الحق فى الاتصال وإشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى فى(دراسات فى الصحافة المصرية و العربية قضايا معاصرة) ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة ـ ١٩٨٩ ـ ص ١٤٥ ـ ، ١٥٠
عواطف عبد الرحمن/ليلى عبد المجيد/نجوى كامل:
القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٩٢ .

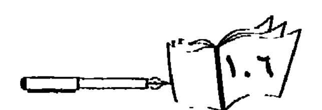


البشرية فـى مجال الاتصال تبرز صعـوبة الاتفاق على تعريـف عام يوضح الحدود المهنية ويـحدد السمات الوظيفية والأدوار والمـشكلات التى ينفرد بها الـعاملون فى ميـادين الصحافة والإعـلام والاتصال. فالواقع أن التوسـع الهائل فى الصـناعات الثقافية وتزايد وتنـوع أنشطة الإعلام والاتصال بفضل الثورة التكنولـوجية والعلمية قد أسفر عن خلق وظـائف جديدة تتفوق كميا على عدد الوظـائف التى أوجدتها القطاعات الأخرى مثل الصناعة و الزراعة والتجارة والخدمات وخصوصا فى الدول الصناعيـة المتقدمة. ويعزى ذلك إلى اعتـماد الاتصال بمعناه الواسع علـى مجموعة كاملة من الأنشـطة البشرية الاجتماعية والتـعليمية والثقافية والاقتـصادية فالاتصال يمكـن أن يضم جانـبا كبيرا مـن التعليـم والعلوم وجـانبا من الأنشـطة الثقـافية والخدمات الصـحية والإدارة العامة والخـدمات المالية فضـلا عن الأنشطة المتـعلقة بالتكنولوجيا فى مجال المعلومات والخدمات العامة.

هذا وتـتفاوت الـتعريـفات التى وضـعتهـا المدارس الإعلامـية فى الـغرب للمشتغلين بالمهن الإعلامية والاتصاليـة، فهناك التعريف التقليدى الذى يقصر هذه المهن على أولئك الذين ينـتجون الأخبار من الصحفيين والمذيعين. وهناك التعريف الأحدث الذى يضم كافة المشتغلين فى الوظـائف الرئيسية فى مجال إنتاج ومعالجة وتوزيع المعلومات،وينتمى التعريف الأخير إلى المدرسة الأمريكية حيث تم تصنيف العاملين فى قطاع الاتصال والمعلومات إلى ثلاث فئات أساسية، تضم الفئة الأولى هؤلاء العامـلين فى إنتاج وبيع المـعلومات وتشمل الـعلماء والمخترعين والمـعلمين والصحـفيين والمؤلفـين والعامليـن بالمكتبـات،وتشمل الفئـة الثانية أولئـك الذين يجمعون المعلومات وينـشرونها ويقتصر نشاطهم على التخطيـط والتنسيق ومعالجة المعلـومات التى تتطلبها السوق الرأسماليـة فى المجتمع الأمريكى. وتضم هذه الفئة المديرين والـسكرتارية والمحامين والـسماسرة، أما الفئـة الثالثة فهى تشـمل أولئك الذين يتولون تشغيل آلات وتكنولوجيا المعلومات التى تدعم النشاطين السابقين[1].

---

(١) تقرير ماكبرايد ـ اليونسكو ـ باريس ١٩٨٠ ص ٢٦٢ ـ .



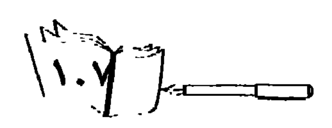
ولاشك أن هذا التعريف المستقى من واقع المجتمع الأمريكى لا يمكن تعميمه على سائر الدول الصناعية المتقدمة. ذلك أن المعايير المستخدمة لتحديد فئات المهن والوظائف فى مجال الاتصال تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا. كما تبرز استحالة استخدام هذا التعريف بالنسبة للدول النامية فى النصف الجنوبى من العالم، نظرا للاختلاف الهائل فى معدلات التطور فى مجال الاتصال والمعلومات ونشأة الصحافة وأدوارها. هذا وتطرح المدرسة الفرنسية فى الإعلام مفهوما للقائم بالاتصال يختلف جذريا عن المفهوم الذى طرحته المدرسة الأمريكية إذ تطلق عليه لقب(الوسيط) على أساس أن الصحفى يقوم بأدوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى جمهوره وهو بذلك يلعب دورا تفاوضيا بين صانع المعلومة(المصدر) وبين الجمهور(المتلقى). كما أن العملية الاتصالية ذاتها تضم مستويين،المستوى الظاهر والمستوى الكامن غير المرئى والذى يشمل السلطة السياسية والاقتصادية وصانعى القرار من ناحية والمهنيين والمسئولين عن النشر والتوزيع من ناحية أخرى،ويحتل الصحفى موقع الوسيط الذى يتولى إدارة العملية الاتصالية بما يحقق مصالح وتطلعات كافة الأطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية.

وبالنسبة للعالم العربى يبرز أمامنا التعريف الذى طرحته المدرسة المصرية فى الصحافة عن القائم بالاتصال فى الصحافة والذى يتميز بشموله لجميع العاملين فى التحرير والإخراج والطباعة والإعلانات والإدارة والتوزيع(١).

ورغم أن الخريطة المهنية للإعلاميين تضم مئات الألوف الذين يعملون فى مختلف قطاعات الاتصال والإعلام المرئى والمسموع والمقروء، غير أن الصحفيين يشغلون عن جدارة موقع الصدارة بحكم عوامل عديدة لعل أبرزها انتماؤهم إلى أقدم المهن الإعلامية المعاصرة وأعنى بها الصحافة التى كان لها السبق فى إرساء تراث ضخم يضم أصوليات وأخلاقيات ممارسة المهنة كما يضم حصاد النضال

---

(١) محمود علم الدين : مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية رسالة دكتوراه غير منشورة ـ قسم الصحافة ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٤ .



الطويل الذى خاضته الأجيال العديدة من الصحفيين فى مختلف العصور من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة ومن أجل حماية حقوقهم المهنية.

وقد كشف التاريخ المهنى الطويل للصحفيين أن المشكلات التى تواجههم بحكم طبيعة عملهم تجعل من الصحافة مهنة ورسالة فى آن واحد. وإذا كان الحق فى الاتصال الذى يتضمن الحق فى استقاء المعلومات وفى تبليغها ونشرها والحق فى التعبير عن الآراء يعد من الحقوق الأساسية لكل مواطن فإن الصحفيين على وجه التحديد تشتد حاجتهم إلى ممارسة هذا الحق كشرط أساسى للقيام بعملهم على نحو كامل وفعال، خصوصا أنهم يتعرضون أكثر من غيرهم لقيود السلطة وضغوطها فضلا عن المخاطر التى تتضمنها ممارسة المهنة ذاتها ممايجعلهم يتصدرون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية بمعناها المجتمعى الواسع، وعن الحرية المهنية التى يرمز لها بما يسمى بحرية الصحافة، حيث ينظر إلى الصحفيين باعتبارهم حراسها والقائمين على حمايتها. ويتحدد الدور الحقيقى للصحفيين فى كفالة وحماية البعد المهنى لحرية الصحافة بمدى كفاءتهم أولا ثم مصداقيتهم لدى الرأى العام فضلا عن مدى تمسكهم بحقوقهم المهنية فى مواجهة شتى صور الانتهاك والضغوط التى يتعرضون لها من جانب مراكز السلطة والنفوذ السياسى والاقتصادى.

ومن الثابت أن الصحفيين فى معظم دول العالم لايتمتعون بالحرية ولايمارسون حقوقهم الاتصالية على الرغم من المبادئ الطنانة التى تزخر بها القوانين والدساتير المختلفة، حيث يلاحظ تعدد وتنوع أشكال القيود التى تتخذ أشكالاً مستترة ومغلفة أحيانا وتسفر عن جوهرها فى أغلب الأحيان حيث تتخذ صورة العنف المباشر الذى يصل إلى حد السجن والاغتيال فضلا عن المطاردة فى الرزق والتشريد والنفى من الأوطان. وهناك صراع تاريخى بين الصحفيين من ناحية والحكومات وأصحاب النفوذ من الناحية الأخرى يعزى فى الأساس إلى التناقض الجذرى بين مصالح هؤلاء الحكام وبين جوهر مهنة الصحافة التى تستهدف تقصى ونشر كافة أشكال وصور الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعى والقهر السياسى مما يصطدم غالبا مع مصالح القائمين على السلطة، وأعنى بها كافة أنواع السلطة(الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) فى مختلف المجتمعات و العصور.



وهنا تكمن الأزمة الحقيقية للصحافة كمهنة وللقائمين عليها من الصحفيين. ويتخذ هذا الصراع الذى تفرضه طبيعة مهنة الصحافة صورا شتى بين الصحفيين وأصحاب السلطة يبرز أحيانا فى أشكال المواجهة السلمية التى تقودها النقابات والاتحادات الصحفية، ولكن تشتد هذه المواجهات فى أوقات الحروب والصراعات المسلحة حيث تسفر السلطة عن وجهها الحقيقى ومواقفها الكامنة ضد الصحافة والصحفيين حيث تستبيح لنفسها استخدام أشد الأسلحة فتكا وشراسة.

ومن هنا تبرز أهمية التشديد على ضرورة حماية الحقوق المهنية للصحفيين والتى تتمثل فى ضمان ممارستهم للمهنة. ليس لأهمية ذلك فى حد ذاته ولكن لارتباط ذلك الأساس بجوهر العملية الديمقراطية وكفالة تحقيقها فى ضوء ما أقره الإعلام العالمى لحقوق الإنسان وسائر المواثيق العالمية بشأن ضمان حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعند تناولنا لقضية الحقوق المهنية للصحفيين سنركز أيضا على المسئوليات التى تمثل الوجه الآخر لهذه الحقوق.

الحقوق المهنية للصحفيين:

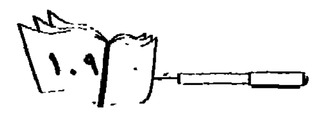
لا يمكن تناول الحقوق المهنية للصحفيين وضمانات ممارسة المهنة بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة فى مجتمعاتهم وتأثيرها على الممارسات الصحفية وحقوق الصحفيين ومسئوليتهم،وحرية الصحافة والصحفيين ككل. ويلاحظ أن جميع الدراسات التى أجريت عن الصحفيين الغربيين أو عن الصحفيين فى الدول النامية قد دارت حول محورين رئيسيين هما:

١ـ المحور المهنى: الذى يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بظروف العمل الصحفى من حيث معايير الأداء المهنى وعلاقات الصحفى بمصادره ورؤسائه وزملائه وضمانات ممارسة المهنة و دور النقابات الصحفية فى حماية المهنة وممارسيها وحقوق ومسئوليات الصحفيين مهنيا وقانونيا.

٢ـ المحور الاجتماعى: ويشمل تأثير الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية على الأداء المهنى للصحفيين، كذلك يتضمن علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ومواقفهم من الأوضاع الثقافية والتشريعات القانونية والظروف الاقتصادية السائدة فى مجتمعاتهم(١).

---

(١) انظر: بحث القائم بالاتصال ـ كلية الإعلام ـ جامعة القاهرة ١٩٩٢ مصدر سابق.



وقد أجمعت الدراسات الإعلامية على تحديد الحقوق المهنية للصحفيين على النحو التالى:

١ـ حق تلقى الأنباء والمعلومات والآراء.

٢ـ حرية الوصول إلى مصادر المعلومات.

٣ـ حق نشر وتبليغ الأنباء والمعلومات والآراء.

٤ـ حرية الحركة والتنقل.

٥ـ المحافظة على سر المهنة.

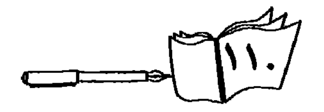
وهناك مجموعة من العوامل المهنية والمجتمعية التى تؤثر فى ممارسة الصحفيين لحقوقهم المهنية. وتنقسم هذه العوامل إلى شقين. يتناول الشق الأول المحددات الخاصة بالطابع النوعى المتميز للصحافة كمهنة ذات رسالة مجتمعية. ويشمل الشق الثانى العوامل التى تؤثر فى الأداء المهنى للصحفيين. وتدور المجموعة الأولى حول المحددات التالية:

١ـ نمط الملكية الصحفية:

ورغم أنه لا يمكن الارتكان إلى عنصر الملكية وحدها لضمان تحقيق الديمقراطية فى مجال الاتصال عامة فضلا عن ضمان حماية الحقوق المهنية للصحفيين، إلا أن التجارب أثبتت أن هناك اختلافات ملموسة بين مستوى تمتع الصحفيين بحقوقهم فى ظل أنماط معينة من الملكية الصحفية أكثر من سواها وخصوصا ما يسمى بالملكية الاجتماعية وهى ليست ملكية الدولة أو الملكية الخاصة ويمكن الاستشهاد ببعض التجارب فى دول أمريكا اللاتينية(*) والواقع أنه لا يوجد نموذج عالمى قابل للتطبيق فى كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعلم من إيجابياتها [1].

(*) شهدت بيروت تجربة الملكية الاجتماعية لوسائل الإعلام ١٩٦٨ـ ١٩٧٤ وخصوصا فى مجال الصحافة حيث كانت إداراتها تتم بواسطة مجموعات منتخبة.

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن ـ الحق فى الاتصال ـ مصدر سابق ١٥١ .



٢ـ قانون المطبوعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفى:

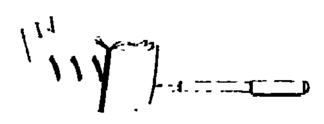
وتشير التجارب التاريخية العالمية والمحلية إلى أن هذه القوانين لم توجد إلا لحماية مصالح الهيئات الحاكمة فى مواجهة الصحافة والصحفيين، ويلاحظ أن الصياغة القانونية لكافة التشريعات الإعلامية وعلى الأخص ما يتعلق بالصحافة تحرص على محاصرة وتقييد الحقوق التى تنص عليها من خلال العبارات المطاطة والإفراط فى السلطات التقديرية التى تخولها للقائمين على الأمور الذين يملكون الحق فى سحب امتياز أى صحيفة أو مصادرتها دون إبداء الأسباب، فضلا عما تفرضه قوانين المطبوعات من الأشكال الأخرى للتعطيل الإدارى والرقابة السافرة والمقنعة على الصحف والصحفيين.

٣ـ تأثير التكنولوجيا الاتصالية الحديثة:

إن الإنجازات التكنولوجية لعلوم الاتصال سواء فى جمع المعلومات والأنباء أو معالجتها ونشرها وتوزيعها لا يمكن النظر إليها باعتبارها تغييرات تكنولوجية فحسب. إذ كثيرا ما تؤثر هذه التجديدات التكنولوجية بصورة سلبية على الصعيدين الاجتماعى والإعلامى، وخصوصا أن الدول النامية تعتمد فى الوقت الحالى اعتمادا يكاد يكون تاما على الدول الصناعية المتقدمة التى تتحكم فى إنتاج هذه الابتكارات التكنولوجية المتقدمة. كما تفتقر الدول النامية إلى الموارد التى تمكنها من حسن استخدام وتقييم هذه المصادر الهائلة من المعلومات. وقد بات من المستحيل الإقدام على إصدار الصحف إلا للحكومات أو مراكز القوى الاقتصادية التى تستطيع تمويل كل ذلك مما تترتب عليه الكثير من السلبيات التى تتمثل فى استغلال بعض الحكومات لهذا الوضع بتطبيق بعض أشكال الرقابة المقنعة من خلال تقييد استيراد ورق الصحف وتوزيعه طبقا لسياسة محددة تهدف إلى استبعاد الصحف المعارضة، فضلا عن استحالة إقامة صحف مستقلة بسبب الأعباء الاقتصادية التى تستلزمها، مما يهدد العديد من الصحفيين الشرفاء بالبطالة والتشرد المهنى أو الرضوخ لشروط السوق الإعلامية [1].

---

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ـ سلسلة عالم المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٨٤ ـ ص ٦٤ ـ ٦٥ .



٤ـ الإعلانات:

لقد لعبت الإعلانـات دورا تاريخيا فى ترويج المقولة الغربيـة الخاصة بحرية الصحافة، هذا بينما لم تتمكن الإعلانات من القيام بنفس الدور فى صحف العالم الـثالث.إذ أصبحت تشكـل جزءا هاما من الـسيطرة الأمريـكية (بسبب أن مـعظم وكالات الإعلان العالميـة تخضع لسيطرة الـولايات المتحدة). ولسنـا فى حاجة إلى التأكيد عـلى حاجة وسائل الاتصال الجـماهيرية للإعلان وعلـى الأخص الصحف التى تحصل على أكبر نـصيب من الإعلانات. وإذا كانت الـصحافة فى دول أوروبا الغربية قد تمكنـت بفعل عوامل عديدة من عدم السقوط كلـية فى قبضة الإعلانات الـتجارية. فإن الصحافة فـى دول الجنوب لم تفلت مـن سيطرة الشركـات المتعددة الجنسيـة التى تخصص مـيزانيات للإعلانـات أكبر من الميزانـيات التى تخصـصها الحكومات الوطنية للـتعليم مثل البرازيل التى بلغت نفـقات الإعلان فيها أكثر من ٢/٣ النفقات المخصصة للتعليم ولاتخفـى الآثار السلبية للإعلانات على الوظائف الإعلامية و الثقافية والأدوار الـسياسية والاجتماعية للصحافة. فهى تحرم القراء من حقوقهم الإعلامية والـثقافية فضلا عن دورها فى إفساد الصحفـيين وتحويلهم إلى أبواق لشـركات الإعلان بتسـخير المادة الصـحفية لخدمـة الأهداف التجاريـة لهذه الـشركات. علاوة على ماتـسهم به الوسائـل الإعلانية فى خـلق أنماط استهـلاكية معادية للاقتصاد الوطنى فى الدول النامية الفقيرة (١).

ويتضـمن الشق الثـانى العوامـل التى تؤثر عـلى الأداء المهنى لـلصحفـيين وتنصب أسـاسا على مجمـل الظروف التى تؤثـر بصورة مباشرة فـى الأداء المهنى للصحفيين ويمكن إيجازها على النحو التالى:

١ـ مستوى التأهيل والتدريب الذى يتمتع به الصحفى.

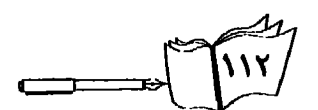
٢ـ علاقة الصحفى بمصادره.

٣ـ علاقة الصحفى برؤسائه فى العمل.

٤ـ علاقة الصحفى بزملائه.

---

(١) المصدر السابق ـ ص ٩٦ـ ـ ١٠٠.



٥ ـ علاقات الصحفى بالنقابات والاتحادات الصحفية.

٦ ـ علاقة الصحفى بقرائه.

٧ ـ الحقوق الاقتصادية للصحفى.

٨ ـ ضمانات ممارسة المهنة فى ظروف الحرب والمنازعات المسلحة.

٩ ـ مدى استيعاب وفهم الصحفى للقوانين المنظمة للعمل الصحفى.

١٠ـ مستوى أعمار الصحفيين والأمراض الناجمة عن المهنة.

ويلاحظ حداثة وجزئية الدراسات التى أجريت عن الصحفيين عموما، وإن انفردت المدرسة الأمريكية بالسبق فى هذا المجال، إذ اهتمت طوال حقبتى الخمسينيات والستينيات بدراسة الأوضاع المهنية للصحفيين وركزت بوجه خاص على الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية ومدى مشاركة الصحفيين فى صنع القرار الإعلامى داخل الصحف. كذلك تناولت الفئات العمرية وتأثيرها على العمل الصحفى وقائمة المسموحات والممنوعات فى الصحافة الأمريكية. كما أولت هذه الدراسات عناية خاصة لدراسة السمات الشخصية للصحفيين والتأهيل الأكاديمى والمهنى ومدى تأثير ذلك على الاتجهات السياسية والأيديولوجية للصحفيين الأمريكيين. وقد أكدت هذه الدراسات اختفاء التباينات الأيديولوجية والسياسية بين هؤلاء الصحفيين ووجود درجة عالية من التجانس السياسى والأيديولوجى بينهم وميل بعضهم إلى الاتجاه الوسطى. واهتمت المدرسة الأمريكية أيضا بدراسة حقوق والتزامات الصحفيين عن النواحى القانونية والمهنية والاقتصادية. ويلاحظ أن البحوث الأمريكية عمدت إلى التركيز على معالجة الجوانب المهنية والتقنية دون ربطها بالعوامل السياسية والاقتصادية وسائر العوامل المجتمعية التى تؤثر فى مهنة الصحافة والقائمين عليها.

ويلاحظ أنه فيما اهتمت المدرسة الأمريكية بالدراسات الجزئية ذات الطابع الأمبريقى عن الصحفيين. ركزت المدرسة الفرنسية على دراسة التكوين الأيديولوجى والمهنى للصحفيين وتأثير الأوضاع الصحفية على الأداء المهنى للصحفيين داخل المؤسسات الصحفية وخارجها. كما اهتمت بدارسة صورة الذات لدى الصحفى وعلاقة الصحفى بالمصادر والجمهور [١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. نجوى كامل: مسح التراث العلمى فى بحوث القائم بالاتصال فى بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ـ مصدر سابق.

أما المدرسة المصرية فقد قدمت بعض الإسهامات الهامة فى دراسة الصحفيين فى إطار بعض الدراسات الأكاديمية الأشمل. كما قامت نقابة الصحفيين المصريين بإعداد استطلاع للرأى لعينة من الصحفيين دارت حول بعض القضايا المهنية والثقافية، وقدمت كلية الإعلام بجامعة القاهرة دراسة جماعية أشرف عليها قسم الصحافة تناولت الأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين المصريين وأسفرت عن نتيجة أساسية مؤداها أن حوالى ١/٢ الصحفيين المصريين(عينة البحث) يشاركون فى السياسات التحريرية بسبب علاقتهم الودية مع رؤسائهم ويحصلون على عائد اقتصادى ملائم، ويشكو النصف الثانى من عدم المشاركة فى صنع القرارات المهنية. داخل المؤسسات الصحفية ويعانون من ضآلة العائد الاقتصادى وصعوبة حصولهم على المعلومات. كما تشير الدراسة إلى هيمنة السلطة السياسية على المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف وسريان هذا النظام داخل المؤسسات الصحفية وتأثيره على حجم المشاركة من جانب جموع الصحفيين فى صنع السياسات التحريرية. وتشير الدراسة إلى عجز نقابة الصحفيين رغم محاولتها المستمرة للدفاع عن حقوق الصحفيين مما كان له أثره الواضح فى ضآلة مشاركة الصحفيين فى العمل النقابى ومطالبتهم بتغيير قانون النقابة (١).

وتؤكد هذه الدراسات على جملة حقائق نوجزها فيما يلى:

١ـ الدور الكبير الذى تلعبه العلاقات الشخصية سواء بين الصحفى ورؤسائه أو مع المصادر، وتأثير هذه العلاقات على الأداء المهنى بصورة غير إيجابية فى أغلب الأحيان.

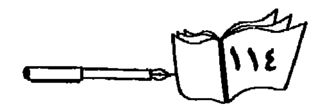
٢ـ غياب المعايير الموضوعية لقياس الآراء المهنية للصحفيين.

٣ـ عدم الالتزام بشرط الضمير فى عقود العمل الصحفية.

٤ـ عجز النقابات عن تقديم أى عون حقيقى للدفاع عن الحقوق المهنية للصحفيين فى مواجهة السلطات و أجهزة المخابرات.

---

(١) انظر: بحث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ـ مصدر سابق.



المسئوليات المهنية للصحفيين:

تنص القوانين والتشريعات الصحفية فى مختلف أنحاء العالم المتقدم والثالث،على أن السرية المهنية هى حق والتزام فى الوقت نفسه، كما تنص على إلزام الصحفى بالامتناع عن نشر معلومات زائفة أو غير مؤكدة أو معلومات دعائية، كذلك تنص على حظر نشر أنباء عن جلسات المحاكم السرية والمعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (مثل المعلومات التى تتعلق بالجيوش والشرطة). كما تلزم هذه القوانين الصحفيين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ التعاون بين الشعوب وعدم نشر الأنباء التى تحض على كراهية أو احتقار الثقافات والأديان،وفى حين تسعى هذه القوانين إلى تكريس هذه الواجبات والمسئوليات بالنسبة للصحفيين فإنها تنص فى ذات الوقت على عدم إعاقة الصحفى فى ممارسة مهنته أو اللجوء إلى أى ضغط أو ترويع يهدف إلى تقديم معلومات محرفة أو مغرضة، كما تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات للصحفيين،وتنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية ومراعاة تعويضه عند ترك الخدمة على أساس التمسك بمعتقداته الفكرية والأخلاقية.

الانتهاكات و المخاطر:

يواجه الصحفيون العديد من المخاطر النفسية والسياسية والاقتصادية والحياتية أثناء ممارسة المهنة، تتمثل فى حدها الأدنى فى أشكال الرقابة السافرة والمقنعة التى تمارسها الحكومات،وتتراوح مابين المنع من الكتابة والفصل من العمل بصورة متعسفة والنقل إلى وظائف أخرى والمنع من السفر وصولا إلى الاعتقال والإحالة إلى المحاكمات العسكرية،وذلك رغم مظاهر التغيير فى القوانين المنظمة لحريات الرأى والتعبير فى العديد من دول العالم وعلى الأخص العالم العربى حيث تتصاعد نبرة الخطاب السياسى العربى فى تأكيد هذه الحريات وكفالة ممارستها. غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك إذ شهدت العديد من بلدان العالم العربى سلسلة من الممارسات المنافية لحرية الرأى والتعبير والنشر والإبداع والحق فى تداول المعلومات، أشارت إليها بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وجميعها تشير إلى تزايد أعداد الصحفيين الذين يتعرضون للاعتداءات الأمنية



والمطاردة والاحتجاز بأقسام الشرطة والسجون لفترات تتراوح بين ٤٨ ساعة وسبعة شهور، وتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب. وقد شهدت دول الخليج العربى قيودا إضافية على حرية التعبير السلمى بكافة أشكالها أعقبت المناخ الذى صاحب أزمة الخليج. كذلك تشير لجنة حماية الصحفيين(التى تأسست عام ١٩٨٠ فى الولايات المتحدة لكشف وفضح الانتهاكات التى يتعرض لها الصحفيون فى مختلف أنحاء العالم) إلى وجود ما يزيد عن ألف حالة من الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين وقعت خلال عام ١٩٩٠ وتتضمن ١٣٢ حالة اعتقال فى ١٠٤ دولة وقد أشارت هذه اللجنة إلى ٨٠ حالة تصفية جسدية. ٢٧٠ حالة اعتقال بسبب نشر أنباء صحفية وحجز ٩٩ صحفيا كرهائن فى٢٤ دولة فى مختلف أنحاء العالم. وقد ركزت اللجنة فى تقريرها على بعض الحالات الشديدة الفجاعة مثل السودان حيث يوجد أكثر من عشرين صحفيا معتقلا، وكلومبيا التى شهدت مصرع العشرات من الصحفيين منذ عام ١٩٨٦ بأيدى مافيا المخدرات ولا يزال الصحفيون هناك يواجهون الموت والخطف والنفى كبديل وحيد للصمت. وتعد الصحافة مهنة المخاطر الحقيقية فى معظم دول أمريكا اللاتينية حيث يواجه الصحفيون الخطر الثلاثى الذى تشكله الحكومات وتجار المخدرات والعصابات.

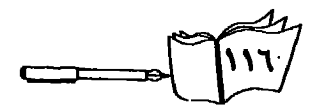
أما فى آسيا فإن أحداث العنف العرقى والسياسى تحمل الموت يوميا لعشرات الصحفيين، وخصوصا فى الهند وباكستان. وقد شهدت الفلبين مقتل ما يزيد عن ٢٤ صحفيا منذ تولى كورازون أكينو السلطة عام ١٩٨٦ عقب حقبة فرديناند ماركوس التى شهدت مصرع حوالى ثلاثين صحفيا فلبينيا [١].

هذا وقد أسفرت المسوحات العلمية والطبية والاجتماعية التى قامت بإجرائها اللجنة الاجتماعية لمنظمة الصحفيين العالمية عن الأمراض التى غالبا ما يعانى منها الصحفيون والتى تتسبب فى الوفاة الفجائية لعدد كبير منهم وتتلخص فى أمراض القلب والاضطرابات العصبية [٢].

---

(١) انظر: التقارير الدولية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ القاهرة ـ ١٩٨٩، ١٩٩١ .

(٢) وتقارير منظمة العفو الدولية ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ .



هذا ويتعرض المراسلون الأجانب لخطر الإجراءات الانتقامية إذا ما هاجموا الحكومات القمعية، علاوة على تعرضهم لخطر تخلى رؤساء التحرير وأصحاب الصحف التى يعملون بها عن مساندتهم، كما أن الكثير منهم قد تعرض للاحتجاز كرهينة أو للقتل، خصوصا فى المناطق التى تزخر بالاضطرابات السياسية أو النزاعات العسكرية، وهناك سجل حافل يحوى العديد من الأمثلة فى لبنان وأفغانستان والكويت والعراق وبنما ونيكارجوا والسلفادور وجنوب إفريقيا وفلسطين المحتلة [١].

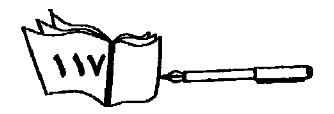
حماية الصحفيين كيف ؟ :

ترجع أول مبادرة تستهدف خلق نوع من الحماية للصحفيين إلى أكثر من ربع قرن وقد جاءت من الاتحادات المهنية نفسها، وهناك ثلاثة مستويات لحماية الصحفيين نوجزها على النحو التالى:

١ـ **المستوى الدولى:** وقد تمثل فى الاتفاقيات العديدة التى أبرمت لضمان حماية حقوق الصحفيين فى السلم والحرب وضمان ممارستهم للمهنة فى إطار ديمقراطى يؤمن لهم ما نصت عليه المواثيق العالمية لحقوق الإنسان فى هذا الصدد. ولعل أبرز مثال الاتفاقية التى أعدتها الأمم المتحدة الخاصة بحماية الصحفيين الذين يضطلعون بمهام خطرة والتى لاتزال مشروعا(١٩٥١) ويتضمن البرتوكول الإضافى لاتفاقيات جنيف (أغسطس ١٩٤٩) مادة خاصة بحماية الصحفيين تقضى باعتبار الصحفيين الذين يشاركون فى تغطية أنباء الصراعات المسلحة مدنيين وتوفير الحماية لهم على هذا الأساس، كذلك تنص المادة الثانية من الإعلان الخاص بالإعلام الذى أصدره اليونسكو عام ١٩٧٨(لكى تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان لابد من أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين فى وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم فى بلادهم وخارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم). كما عقدت لجنة ماكبرايد ندوتين خلال عامى ١٩٧٨(ستكوهلم) و١٩٧٩(باريس) لمناقشة هذه

---

(١)



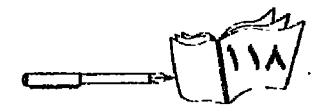
القضية، وأوصت بضرورة تطبيق البروتوكلات الإضافية لاتفاقية جنيف بعد إجراء التعديلات اللازمة لضمان إقرار بعض التدابير الفعالة لضمان حماية أفضل للصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم فى الظروف الخطيرة المرتبطة بالحروب والنزاعات المسلحة.

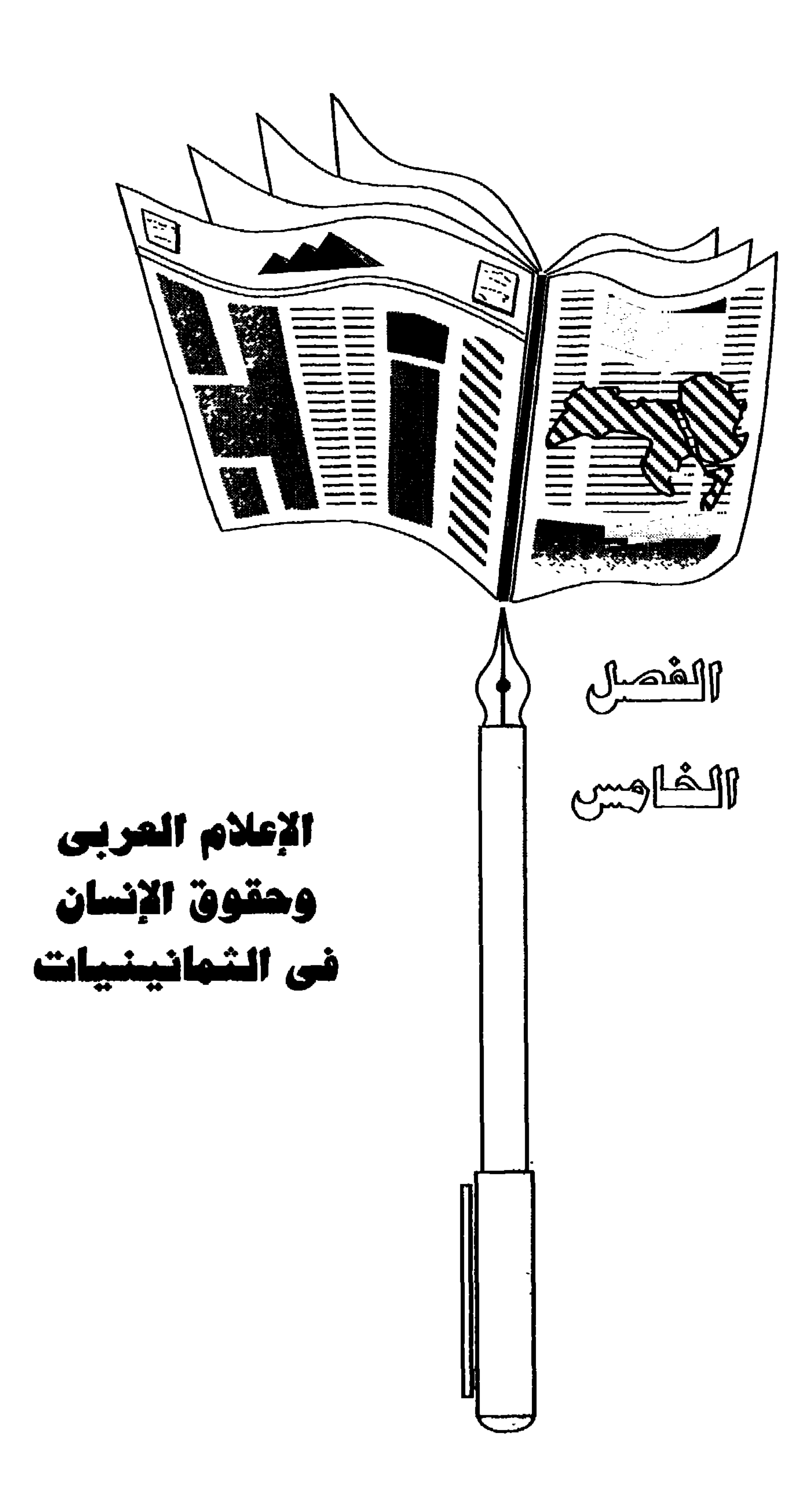
٢ـ **المستوى المهنى:** تعد التنظيمات المهنية للصحفيين والتى تتمثل فى النقابات والروابط والاتحادات الصحفية أقدر الهيئات وأكثرها التزاما فى إمكانية التصدى للانتهاكات التى تتعرض لها مهنة الصحافة وممارسوها، كما تعد الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الصحفيين للدفاع عن حقوق الصحفيين والحفاظ على كرامة المهنة، فهى التى تحدد شروط القبول للمهنة وتضع مواثيق الشرف الملزمة للصحفيين وتتضمن قوانينها النص على مختلف الحقوق والضمانات والاحتياطات الواقعة للصحفيين. كما تتولى إعداد العقود الخاصة بالأجور والمكافآت والأجازات وتصريحات الغياب وشروط الإقالة والتعويضات المستحقة والترقية وساعات العمل والتعويض فى حالة وقوع الحوادث أو الوفاة والأمن الوظيفى. ومراعاة التزام المؤسسات الصحفية واحترامها لشرط الضمير الذى يجب تضمينه فى عقود العمل الصحفى.

٣ـ **المستوى القانونى:** اقترحت لجنة ماكبرايد ضرورة سن تشريعات مهنية وقانونية لحماية الصحفيين على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى. وقد أبدى البعض تحفظهم من خشية أن يؤدى تدخل الحكومات من خلال نظم التراخيص إلى فرض قيود جديدة تنظم سلوك الصحفيين فلا تمنح الحماية إلا لأولئك الصحفيين الذين يحظون بموافقة الحكومات.

وفى النهاية لا يمكن توفير الحماية الحقيقية للصحفيين إلا فى إطار ضمان حقوق الإنسان للبشر كافة فى إطار المجتمعات التى يعيشون فيها، وأيضا لا يمكن بلوغ هذه الغاية إلا من خلال الجهد المتواصل للصحفيين أنفسهم لحماية حقوقهم كمواطنين أولا ثم كمهنيين.

فهل يفعلون ..؟





الفصل الخامس

الإعلام العربى وحقوق الإنسان فى الثمانينيات

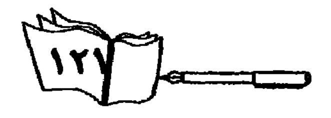
تحتفل أجـهزة الإعلام العربية فى شـهر ديسمبر من كل عـام بذكرى صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان،وتشاركهـا هذا الاحتفال الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الإنسان. ويتـمخض هذا الاحتفال فى أغلب الأحيان عـن صدور مجموعة من البيانات التى تـندد بالانتهاكات الصهيونية لحقـوق الإنسان العربى فى الأراضى المحتلة،وتتجنب الإشارة ولو بكلمـة واحدة إلى حقوق المواطن العربى المهدرة وإن كانت بنسب متفاوتة فى ظل كافة الأنظمة العربية.

وإذا كان هنـاك ضرورة توجب الإشارة إلـى تلك المبادئ الـتى ينص علـيها الميثاق العالمـى لحقوق الإنسان، الذى تحتفل بذكرى صدوره جـميع أجهزة الإعلام العربية كل عام. فإن هناك ضرورة مماثلة تستلزم العودة إلى الجذور التاريخية لقضية حقوق الإنـسان على الأرض العربـية منذ بدء ظهـورها كجزء لا يتجـزأ من تراث الحضارات الـقديمة فى مـصر والهند وبلاد الـنهرين وفى الـصين واليابـان ثم فى الجزيرة العربية مـنذ ظهور الإسلام فى القرن السابع الميـلادى حيث أرسيت أسس اجتماعية و فـكرية جديدة رسخت لدى الغالـبية العظمى من البسـطاء قيم المساواة والعدالة المكـملين لقيم العمل والاجتـهاد واحترام العقائد الأخرى وصـيانة حقوق معظم المواطنين ضمن المجتمع. كما أتاح الإسلام لكافة المواطنين حق الوصول إلى قمة السلطة فى المجتمع شريطة أن تتوافر فيهم صفات الإيمان والحكمة والقدرة على تحـمل المسـئولية فـضلا عن ثـقة النـاس ومحبتـهم. كذلك أرسى الإسـلام أسس المشاركةفى شئون الحكم حيث أوصى الناس بضـرورة توجيه النقد للحكام والعمل على تقـويم اعوجاجهم فى حالـة وقوعه وأعطاهم شرعيـة التغيير عندمـا يتوقف النظام الحاكم عن التعبير عن مصالحهم وحمايتها (١).

ولاشك أن تلك الممارسات التى شهدتها الأرض العربية قبل أربعة عشر قرنا كانت تمـثل تجربة متقـدمة بمقاييس عـصرها بل سابـقة لكتابات جـان جاك روسو ومونتسيكو وجـون لوك وغيرهم حول الحرية والمساواة والعدل الاجـتماعى وأحقية الشعب فى السلطة.

---

(١)محمد عمارة: الإسلام والسلطة الدينية ص١٦ نقلا عن خالد الناصر(أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى) المستقبل العربى ـ العدد٥٥ / سبتمبر ١٩٨٢ ص ٨٠ ـ ٨٢ .



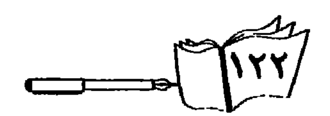
ولذلك لا يمكن اعتبار كتابات الرواد الأوروبيين وخصوصا الذين مهدوا للثورتين الفرنسية والأمريكية هذا الأساس النظرى الوحيد لقضية حقوق الإنسان. فالحضارات القديمة والأديان تقدم رؤى واضحة لهذه القضية قد لا تكون مطابقة للرؤية التى صدر عنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ولكنها تطرح جوهر القضية وأصولها الأولى وإن اختلفت الأطر والسياق العام. ومن هنا وانطلاقا من اعتبارات الخصوصية العربية لابد أن نضع فى اعتبارنا الملامح المميزة للفكر العربى الإسلامى ومفاهيمه الخاصة بحقوق الإنسان مع عدم إغفال المبادئ المنصوص عليها فى الإعلان العالمى وسائر المواثيق الدولية التى تعد تجسيدا كاملا للتراث الإنسانى فى مجمله وليست تراثا لحضارة بذاتها.

وتأكيدنا على محور الخصوصية فى قضية حقوق الإنسان لا يأتى بأى حال على حساب البعد العالمى لهذه القضية التى تتسع وتضيق أطرها النظرية طبقا لتعدد واختلاف منابعها الحضارية والفلسفية، كذلك تتفاوت تطبيقاتها باختلاف طبيعة نظم الحكم وانتماءاتها السياسية والاجتماعية. والواقع أن البعد المحلى لقضية حقوق الإنسان لا يمكن أن يتناقض مع ما حققته من مكاسب على المستوى العالمى سواء فيما تمثل فى ميثاق إنشاء منظمة الأمم المتحدة أو الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ أو سائر المواثيق الدولية التالية له.

ولا شك أن هناك أسسا لقضية حقوق الإنسان تتمثل فى مجموعة القيم والمعانى الإنسانية سواء تلك المستمدة من الأصول الدينية أو الوضعية، ولذلك فإن محور الخصوصية أو الجانب القومى لحقوق الإنسان لا يبرز بصورة واضحة إلا فى الإطار التطبيقى. ورغم أن الهيئات الدولية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان قد حققت بعض النجاحات المحدودة باعتبارها تمثل عناصر ضغط دولية تحول دون التمادى فى تصعيد الانتهاكات التى تمارسها الحكومات المختلفة ضد حقوق الإنسان. غير أن الواقع يطرح سلسلة لا تنتهى من الانتهاكات التى لا يخلو منها أى مجتمع فى العالم. فالحقيقة أن دول العالم بكافة أنظمتها السياسية إنما تنتهك حقوق الإنسان المنصوص عليها فى المواثيق الدولية والقوانين المحلية بدرجات متفاوتة فى الظروف المختلفة (١).

---

(٢) أحمد عبد الله: حقوق الإنسان فى النظرية والتطبيق ـ مجلة العربى ـ لندن ـ ١٩٨٣/١١/٣١ .



وإذا كان هناك فارق أو اختلاف فى مجال الانتهاكات بين أكثر الدول ديمقراطية وأشدها استبدادا فهو اختلاف فى نوع الحقوق المنتهكة. ولكن الجميع يتساوون فى ممارسة الانتهاك.

ولعل مرجع ذلك أن لكل نظام حاكم خصومه وأعداءه الأيديولوجيين والطبقيين ومن أولى مهامه الحفاظ على بقائه بكافة الأساليب المشروعة وغير المشروعة سواء على المستوى المحلى أو الدولى. ولذلك لا يمكن اتهام حكومات معينة بالتخصص فى انتهاك حقوق الإنسان وإعفاء غيرها من هذا الاتهام. فهناك دول تبرز فيها شتى صور القمع السياسى والاجتماعى والاقتصادى وهى تشكل أغلب دول الجزء الجنوبى من العالم أو ما يسمى بدول العالم الثالث، حيث تسود الأنظمة الاستبدادية وتتسع رقعة الفقر والأمية فتضم معظم مواطنى هذه الدولة. وتمارس الحكومات أساليب قمعية ضد معارضيها تتراوح بين القتل والتعذيب. وهناك الدول الغربية ذات التوجه الرأسمالى التى تمارس القمع تحت أقنعة متعددة رغم ما تنص عليه دساتيرها ومواثيقها من احترام لحقوق الإنسان وحرياته، فهى لا تلجأ فى حماية أنظمتها السياسية إلى الصور الفجة من القمع المباشر وخصوصا أنها قد حققت مستويات عالية فى مجال التطور الاقتصادى والتكنولوجى لأسباب تاريخية تتعلق بفترة سيطرتها الاستعمارية على العالم الثالث واستنزافها لموارده وثرواته البشرية والطبيعية التى لا تزال لها امتداداتها المعاصرة. وقد ساعدها ذلك على بلوغ مرحلة من الاستقرار السياسى القادر على استيعاب حركات الرفض الاجتماعى والفكرى من خلال بعض التنازلات الجزئية التى تتمثل فى الإعانات الاجتماعية للمتعطلين وتعدد المنابر السياسية والإعلامية والسماح بما يسمى بحق الصراخ من خلال ممارسة كافة أشكال الاحتجاج السلمى.

أما الدول التى تتبنى الاشتراكية فكرا وممارسة فهى وإن كانت تمنح الأولوية لقضية العدل الاجتماعى أى ما يعرف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تتوصل بسبب قصور أبنيتها الحزبية الراهنة وجمودها الأيديولوجى وسوء تطبيقها للمركزية الديمقراطية إلى الصيغة الملائمة لحل التناقضات السياسية والأيديولوجية التى تزخر بها مجتمعاتها،وقد ترتب على ذلك لجوء تلك الحكومات الاشتراكية إلى انتهاج أساليب ضد معارضيها تمثل انتهاكات صريحة بل وصارخة أحيانا



لحقوق الإنسان وتتمثل هذه الأساليب فى العزل السياسى والسجن والتضييق على حرية المواطنين فى السفر والتنقل وحق الإضراب والتظاهر واستخدام وسائل الإعلام للتعبير عن احتجاجهم أو اختلافاتهم مع السلطة الحاكمة.

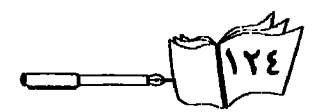
الديمقراطية الضرورة الغائبة فى الوطن العربى

لقد طرحت قضية الديمقراطية فى الوطن العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت مطروحة ومازالت خلال العقود التالية فى القرن العشرين. وعندما نتحدث عن هذه القضية الهامة فى إطار الوطن العربى فإننا لايمكن أن نغفل خريطة القوى الاجتماعية فى المجتمعات العربية، كما لا يمكن أن نتجاهل حصيلة التطور التاريخى الذى مرت به، وما نتج عن ذلك من تراث وقيم. كذلك لا نستطيع أن نغفل معطيات العصر وتجارب الشعوب الأخرى.

إن الخريطة الاجتماعية فى الوطن العربى تشير بوضوح إلى أن الطبقات الشعبية التى تشمل العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تمثل الغالبية العظمى من السكان، فى حين أنها لا تشغل فى الخريطة السياسية إلا هامشا ضئيلا، ولا تستطيع أى حركة سياسية عربية أن تزعم أنها تحتكر تمثيل هذه القوى الاجتماعية الضخمة بالكامل. كما يلاحظ أن التيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة التى يتوزع عليها ولاء هذه الجماهير وهى الفكر القومى والطرح الاشتراكى والاتجاه الدينى ما هى إلا وجوه لحقيقة مركبة متكاملة هى حقيقة الوجود القومى العربى بأبعاده الاجتماعية والحضارية.

وعندما نتأمل الخريطة الراهنة للوطن العربى بكل ما يزخر به من تراث حضارى وثقافى ودينى يتميز بالتنوع والثراء، بكل ما يتضمنه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وأيديولوجية وبكل ما ينطوى عليه من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية وأهمية إستراتيجية متميزة، عندما نتأمل هذه الخريطة تطالعنا المعطيات الموضوعية التالية:

أولا: التنوع الثقافى والحضارى الذى تفاعل فى وعاء عربى إسلامى مسيحى خلال ما يقرب من ١٤ قرنا، وأفرز هذا الكيان التاريخى الذى يتميز بوحدة اللغة والتراث والأرض والتكوين النفسى والمصالح المشتركة.

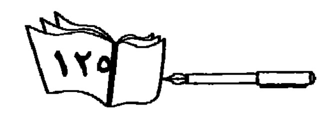


ثانيا: التجزئة التى فرضت على العالم العربى فأدت إلى انقسامه إلى دول ذات نظم سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والإمارات والممالك المقيدة والمطلقة مرورا بأنظمة ليبرالية على النمط الغربى وانتهاء بنظام الحزب الواحد. وتتفاوت هذه الدول فى تحررها الاقتصادى والاجتماعى كما تتباين من حيث حجمها الجغرافى والبشرى.

ثالثا: علاقة التبعية التى تربط معظم الأنظمة العربية بالقوى الدولية الأجنبية وخصوصا الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والشركات المتعددة الجنسية التى تمارس هيمنتها خصوصا فى مجالات التكنولوجيا والثقافة، وما يترتب على ذلك من إهدارللحقوق الوطنية والسياسية لشعوب المنطقة من خلال تصعيد أساليب القمع المادى والفكرى والأيديولوجى الذى تحتكر الحكومات العربية أدواته الرئيسية وتتمثل فى الجيوش وقوات الأمن الداخلى ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم.

رابعا: ظاهرة الاستعمار الاستيطانى العنصرى المتمثل فى اغتصاب الوطن الفلسطينى وإقامة الدولة الصهيونية فوق ترابه، وما ترتب على ذلك من تشريد واقتلاع للشعب العربى فى فلسطين وهذه الظاهرة لا تشكل امتدادا عضويا للاستعمار العالمى فحسب وإنما تمثل تحديا عالميا من نوع خاص يهدد الأرض والتراث القومى ككل. فضلا عن استناده إلى قوة عسكرية وتكنولوجية وركائز مادية اتاحت له إمكانية التغلغل الثقافى والإعلامى داخل الوطن العربى وخصوصا بعد توقيع ما يعرف بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٨ـ ١٩٧٩ والغزو الإسرائيلى للبنان فى١٩٨٢ . وقد ترتب على استمرار الظاهرة الصهيونية المزيد من التشرذم العربى نتيجة افتقاد وغياب المنظور القومى الموحد للمواجهة العربية ـ الإسرائيلية.

خامسا: انتشار الأمية لدى الجماهير العربية(تتراوح ما بين ٦٥٪ إلى ٧٥٪ فى الدول العربية) علاوة على سيادة التخلف الثقافى والاجتماعى وخصوصا لدى الطبقات الشعبية. ويرجع ذلك إلى قصور النظام التعليمى وهبوط الأداء الإعلامى وسيادة الثقافة التجارية وانحسار الإبداع القومى والاستسلام أمام مايسمى بالغزو



الثقافى الأجنبى، وخصوصا الغزو الأمريكى. وقد استثمرت الحكومات العربية حالة التدنى التعليمى والثقافى المتفشية بين الجماهير العربية فى تكريس هامشية هذه الجماهير فى كافة الأنشطة الثقافية والسياسية (١).

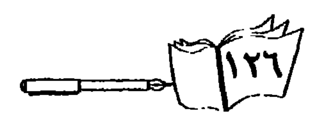
سادسا: أزمة النخبة المثقفة والتى تتمثل فى حالة الانفصام المتنامى بينهم وبين الطبقات الشعبية وبينهم وبين تراث الأمة وتاريخها وخصوصا هؤلاء (وهم يمثلون الأغلبية) الذين ارتبطوا بالثقافة الغربية. فضلا عما شهدته سنوات ما بعد الاستقلال من انصراف أغلب المثقفين العرب عن القضايا العامة وانغماسهم فى الأخذ بنمط الحياة الاستهلاكية واعتكافهم على العمل الأكاديمى البحت أو تحولهم إلى أدوات للأنظمة العربية القائمة. وقد ترتب على ذلك غياب الطلائع العربية المثقفة وتخليها عن القيام بدورها القيادى فى توعية القطاعات الشعبية وتعبئتها لمواجهة أشكال القهر السياسى والاجتماعى أو التصدى لمحاولات الإبادة والتشريد. التى تمارسها الحكومات المحلية والقوى الأجنبية.

وإذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية والموضوعية التى أدت إلى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافا إليها عنصر تاريخى هام هو انتفاء وجود تراث ديمقراطى فى الأبنية الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءا بالأسرة والقبيلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين أنفسهم مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو شيئا شاذا فى إطار السياق الراهن للواقع (٢) العربى. والواقع أن الديمقراطية قد طرحت على المستوى العربى من خلال منطق المفاضلة بين مفهومين للحياة السياسية فى المجتمع، المفهوم الليبرالى الذى تأثر به قطاع كبير من المثقفين العرب والمفهوم الآخر الذى يرى أن من الضرورى قبل إعطاء الحريات للشعب مرور فترة من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة فى بوتقة واحدة وتحقق التحرر السياسى

---

(١) لطفى الخولى: إشكالية العلاقة بين الثقافة والإعلام فى الوطن العربى - الطليعة القاهرية - فبراير ١٩٨٦ - ص٦٢ - ٦٤ .

(٢) خالد الناصر: أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، الطاهر لبيب: الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى(ندوة) فى الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى - دار المستقبل العربى - القاهرة ,١٩٨٤ ص ٥٠ - ٥٣، ص ٣١٧ - ٣٢٢ .

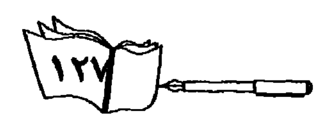


الشامل وتقوى أسس الدولة المركزية. ويعتمد هذا المفهوم على فكرة المستبد العادل التى طورها تيار الإصلاح الدينى على يد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، وفكرة الحزب الطليعى الذى يقود الأمة والدولة. وقد ارتبط الصراع العربى من أجل الديمقراطية تاريخيا بالصراع ضد الاستعمار ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطنى بل استمر فى المرحلة الثانية التى أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدى للأجنبى.

سابعا: تميز وضع الدولة فى العالم العربى بخصوصية تاريخية ترجع إلى سيادة نظام الإنتاج الآسيوى فى هذا الجزء من العالم وما يستلزمه من مركزية نظام الرى والزراعة مما فرض مركزية دور الحكومات كضرورة مجتمعية، وقد استمر هذا الدور أثناء فترتى الحكم العثمانى والسيطرة الأوروبية، كما اكتسب هذا الدور أبعادا عصرية بعد حصول الدول العربية على استقلالها إذ أصبحت الحكومات تعقد الآمال لتحقيق الوحدة القومية والتنمية الاقتصادية وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وقد كان لهذه الخصوصية سلبياتها الملحوظة التى تمثلت فى تعاظم دور جهاز الدولة فى المجتمعات العربية فى مقابل تهميش دور المواطنين مما أسهم فى إضافة مزيد من التعقيدات فى علاقة المواطن بالدولة وإهدار لحصيلته الايجابية لتراث النضال الوطنى على مدى قرن كامل. إذ أسفرت مسيرة التحرر الوطنى فى الوطن العربى عن عصور قائمة تبرز فيها قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى والثقافى وأغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآدمية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى [1].

وإذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية والموضوعية التى أدت إلى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافا إليها عنصر تاريخى ذو طابع اجتماعى يتمثل فى انتفاء وجود تراث ديمقراطى فى الأبنية الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءا بالأسرة والقبيلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين أنفسهم. مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو أمرا شاذا فى سياق الواقع العربى الراهن.

(١) أحمد عبد الله: مصدر سابق.



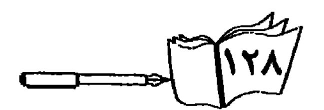
ولقد طرحت قضية الديمقراطيـة وهى الإطار الأوسع لقضية حقوق الإنسان فى الوطن العربى طرحا مثاليا اتخذ شكـلا أخلاقيا يسند إلى مفهوم الحرية بصورة عامة، ورغم أهـمية الدور الذى لعـبه هذا الشعار أثنـاء فترة الكفاح الـوطنى ضد الاستعما ر غـير أن سلبياته بدأت تظهـر فى فترة الاستقلال حيث سـارعت جميع نظم الحكم العربية إلى استخدامه مستفيدة من عموميته متغافلةعن حقيقة أولية هامة هى أن قضية الديـمقراطية ليست قضية فـكرية مجردة كما أن الديمقـراطية ليست شعـارا سياسيـا فارغ المحتـوى، بل هى مفـهوم سيـاسى ذو مضـمون اجتمـاعى واقتصادى، وتتعدد صور وأشكال ممارستها طبقا لـطبيعة السلطة السياسية وفى إطار خريطة الـقوى والصراعات الاجتمـاعية السائدة مضافـا إليها السياق الـتاريخى أى مقتضيات المرحلة التاريخية.

وفى إطار قضية حقوق الإنسان لا يمكن فـصل شعارى الديمقراطية والحرية عن بعضهما البعض بسبب الطبيعـة المركبة لقضية حقوق الإنسان إذ لا تقتصر هذه القضية على الحقوق الـسياسية و الاجتماعية و الاقتصادية فحسـب بل تتناول جانبا أساسيا يسبق هذه الحقوق ألا وهى الحقوق الطبيعية مثل حق الإنسان فى الحياة وفى عدم تعرضه لـلاستعباد والعبودية والسـخرة ومن هنا فإن الدفاع عن الديـمقراطية سيرتبط دوما فى الوطن العربى بالدفاع عن الحرية (١).

هذا وقد ترتب عـلى سيادة الأوضاع اللاديمقراطـية التى تنشر مظلـتها على كافة أنحاء الوطن العربى بلا استثناء مع اختلاف الدرجات بروز حقيقة أساسية هى حرمان الإنسان العـربى من أغلب حقوقه الاجتماعية والاقتـصادية والسياسية. فهو محروم من المشاركة فى صنع القرارات التـى تمس وطنه ومصيره، ومحروم من حقه فى إبداء الرأى والتعبيـر عن قضايا وطنه وشئون مجتمعه، وهـذا الحرمان لا يقتصر على إبداء الرأى فحسب بل يشمل حرمان المواطن العربى من المعلومات التى تتعلق بشئون وطنه وما يدور حـوله وطنيا وعالميا مما لا يتيح له فرصـة تكوين رأى سليم ومتـكامل، فهـو لا يرى ولا يسمـع إلا ما يسـمح به النـظام الحاكم ولا يـقرأ إلا ماتسمح به الرقابة وهو يتعرض بصورة منـظمة لكافة أشكال القمع والغزو الفكرى

---

(١) برهان غليون: ما وراء الـديمقراطية والاستبداد ـ ملف المستـقبلات العربية البديلة ـ العـدد الثامن ـ منتدى العالم الثالث، القاهرة، أحمد عبد الله: حقوق الإنسان العربى ـ مجلة العربى ـ لندن ـ ٢٥/ ٩/ ١٩٨٤ .

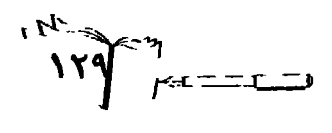


والأيديولوجى المحلى من جانب الحكومات والأجنبى، ولا يستطيع مقاومة هذا الطوفان من القهر المعنوى لأنه لم يتوصل بعد إلى خلق أدواته البديلة التى تكفل له صيانة حقوقه فى الوعى والمعرفة فضلا عن حقوقه المادية التى تتمثل فى ضمان حياة آدمية كريمة وآمنة من الخوف والحاجة.

حقوق الإنسان و أزمة الإعلاميين العرب

تضم الأنشطة الإعلامية والاتصالية فى الوطن العربى بضعة آلاف من الإعلاميين الذين تستوعبهم المجالات المختلفة فى الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء. ويشكل الصحفيون والكتاب القوة المؤثرة داخل هذه الفئة بسبب تميزهم عن سائر الإعلاميين الذين يعملون كموظفين فى أجهزة الإعلام، مثال ذلك (إعداد البرامج وتقديمها - قراءة النشرات الإخبارية - الإعلانات - التوثيق - تكنولوجيا الاتصال - الإدارة والتوزيع) .

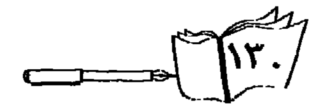
ولقد شهد العقدان الماضيان أشكالا وصورا عديدة من الضغوط والإجراءات التى مارستها الحكومات العربية من أجل احتواء الأعداد الهائلة من المثقفين العرب وفى مقدمتهم رجال الإعلام، وإذا كانت هذه الحكومات قد نجحت فى استقطاب الكثيرين من هؤلاء الإعلاميين الذين تحولوا إلى أبواق للأنظمة العربية القائمة وسخروا أقلامهم لتبرير كافة الممارسات اللاديمقراطية بل والمعادية لحقوق الإنسان فى أبسط صورها التى اقترفتها هذه الحكومات ضد شعوبها ومواطنيها. غير أن هناك العديد من الصحفيين والكتاب العرب الذين قاوموا الاغراءات الحكومية وانضموا إلى صفوف المعارضة وتعرضوا بسبب مواقفهم لكافة أشكال المطاردة والتشريد والسجن، مما دفع أغلبهم إلى الهجرة وترك الوطن والاستقرار فى العواصم الغربية والاشتراكية، ولكن يبرز أمامنا فى المرحلة الراهنة ذلك الدور الذى يقوم به الكثير من قادة الإعلاميين وخصوصا رؤساء التحرير وكبار الكتاب العرب فى الدفاع المستميت عن مواقف الحكومات وإعلان الخصومة شبه المطلقة للجماهير العربية وحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية مضافا إلى ذلك إصرارهم على تشويه المعلومات وتزييف الحقائق وتضليل الرأى العام العربى وتشويه مساره لخدمة مصالح الحكام وحلفائهم من القوى الأجنبية، وذلك دون مراعاة للحد الأدنى من



الأصوليات التى تنص عليها مواثيق الشرف الصحفى وسائر المواثيق الإعلامية المحلية والعالمية فضلاً عن مقتضيات الصالح الوطنى والقومى. وهناك أشكال أخرى من القوانين التى تنظم نقابات الصحفيين ومواثيق الشرف التى يلتزم بها الإعلاميون فى الوطن العربى.

ويضاف إلى العوامل السابقة عامل آخر يتسم بأهمية خاصة ويتعلق بالبنية الداخلية للمؤسسات الإعلامية فى الوطن العربى، أى الكوادر الإعلامية ومدى كفاءتها وتجانسها الفكرى والمهنى وأسلوب تنظيم المؤسسات وطبيعة العلاقات التى تحكم العاملين فيها سواء العلاقات الرأسية بين الرؤساء والمرءوسين أو الأفقية بين العاملين أنفسهم، وكذلك الهيكل التنظيمى العام للمؤسسات الإعلامية ويشمل العلاقات بين الوحدات المختلفة، مثل الإدارة والتحرير والإعلانات والتوزيع والاشتراكات داخل المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية، وكذلك بين أقسام الترجمة العربية والأجنبية داخل وكالات الأنباء العربية. كما يتضمن هذا الجانب اللوائح التنظيمية داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة، وهل تعتمد على تقاليد مهنية مدونة أم تستند إلى السلطات التقديرية لرؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير. كذلك مدى سيادة روح التعاون والتنافس بين الإعلاميين داخل مؤسساتهم ومدى تأثير العوامل الأخرى مثل اختلاف المؤهلات والأجيال والجنسيات وتأثير ذلك على علاقات العمل وسائر المسئوليات المهنية والتنظيمية.

ومما يؤسف له أن جميع هذه الجوانب لم تنل بعد ما تستحقه من دراسات استطلاعية أو وصفية، بل ويمكن القول أن تناولها فى أغلب الأحيان يأخذ صورة التعميم الانطباعى قياسا على ماقدمته لنا الدراسات الأمريكية والأوروبية فى هذا المجال مما لا يمكن الاستناد إليه إلا فى أضيق الحدود.



حقوق الاتصال فى ضوء الممارسات الإعلامية

فى الوطن العربى

يسيطر الطابع المركزى على الممارسات الإعلامية فى الدول العربية المختلفة سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى لوسائل الإعلام أو بالنسبة للإداراة،فالإرسال الإذاعى والتلفزيونى ينبع دائما من العاصمة الرسمية للدولة أو إحدى المدن الرئيسية. وكذلك الإنتاج الإعلامى يتم معظمه فى العواصم،ونادرا ما يتم فى مراكز إنتاج إقليمية وخصوصا فى الدول العربية التى تسمح رقعتها الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية بإنشاء هذه المراكز،وينطبق هذا القول على الصحف والإذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والمطابع والإنتاج السينمائى إن وجدت.

أما الناحية الإدارية فإن القرارات الرئيسية تتخذ دائما من جانب السلطات الرئاسية فى المواقع الإعلامية المختلفة. وقد ترتب على هذا الوضع اقتصار الخدمات الإعلامية على سكان المدن،بل والاتجاه إلى إشباع احتياجاتهم الإعلامية وتجاهل القطاعات العظمى من سكان الريف فى العالم العربى. إذ أصبحت الشرائح العليا والمتوسطة من سكان المدن يسيطرون بثقافتهم وتطلعاتهم وقيمهم على اتجاهات الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية فى شتى أنحاء العالم العربى. مما أدى فى النهاية إلى عزلة سكان الريف واغترابهم فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الاتصالية التى نصت عليها المواثيق العالمية والمحلية.

ومما يلاحظ على الممارسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك فى دائرة الحكام والرؤساء وتسليطها الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية و تنقلاتهم مما يؤدى إلى إهمال الوظائف الأساسية للإعلام وهى إحاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمينة عن كافة ما يدور حولهم محليا وعالميا فضلا عن تجاهل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية.

يلاحظ أنه رغم الدور البارز الذى قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطنى والذى يشكل ملمحا ساطعا من ملامح التراث الديمقراطى الحديث فى الوطن العربى، فقد نجحت فى إرساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التى قامت به فى مواجهة السلطات الاستعمارية



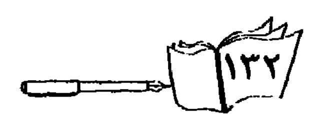
والحكومات المتواطئة معها، إلا أن هذا الدور الذى قامت به الصحافة العربية اختفى تماما بعد الحصول على الاستقلال إذ التزمت معظم الصحف العربية بمواقف حكوماتها. مما ساعد على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة التحرر الوطنى وهى مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بقضية الديمقراطية. ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية فى الوطن العربى على تحديد دور ومسئوليات وسائل الإعلام وفى مقدمتها الصحافة فى مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت موقفا موحدا فى مختلف الأقطار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعى والأيديولوجى. ويتلخص هذا الموقف فى استخدام وسائل الإعلام والاتصال العربية كأدوات فى يد السلطة، وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد للقرارات الرسمية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والإسهام فى إعادة تشكيل العقل العربى بصورة بناءة وإيجابية(١).

ويلاحظ بوجه عام أن الحكام العرب يعتبرون أى نقد موجه للحكومات على أنه موجه دوما ضدهم ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص فى دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية. إذ إن أى محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف، ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. والواقع أن العالم العربى لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلا فى الفترة التى سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية. أما فى الوقت الحالى فالدول العربية تشهد أشكالا متعددة للقيود التى تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات، وهما من المفاهيم المطاطة التى تستخدم بمهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة فى تشكيل مصائر الوطن العربى(٢).

---

(١) عواطف عبد الرحمن: الصحافة العربية من الاستقلال إلى التبعية ـ مجلة شئون عربية ـ العدد٣٤ ـ تونس ـ ١٩٨٣.

(٢) عواطف عبد الرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث ـ سلسلة علام المعرفة ـ الكويت ـ ١٩٨٤ ـ ١٣٢.

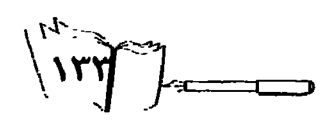


وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الإعلام وخصوصا الصحافة، وتتخذ الرقابة أشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة فى بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة فى العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التى تمس أمن وسلامة الحكومات العربية، وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية إلى قوانين مدونة ولكنها فى كثير من الأحيان تستند إلى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق أثناء فترات الطوارئ. ومن أبرز أنواع الرقابة التى تلجأ إليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة، حيث تقدم المادة الإعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل نشرها أو إذاعتها، وهناك أيضا الرقابة بعد التوزيع(بالنسبة للصحف فقط)حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف. ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم فى وسائل الإعلام العربى هى الرقابة الذاتية التى يمارسها رؤساء التحرير والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة إلى رقيب رسمى(1).

والواقع أن أغلب وسائل الإعلام الرسمية وخصوصا الصحف ذات الملكية الحكومية لا تتسع إلا لوجهات النظر الرسمية، وتنطوى على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل فى اتجاهين فرسائل القراء نادرا ما تنشر فى صورتها الحقيقية وكذلك الآراء المخالفة لرأى الحكومات. وفى الحالات القليلة التى يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على أيدى حراس البوابات الإعلامية من رؤساء التحرير وأمثالهم، وتمر المواد الإعلامية التى تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض أثناءها للحذف والتعديل والتنقيح والتحرير والإضافة والتلفيق والاقتصار على مصادر إخبارية معينة دون سواها، وذلك بهدف وصولها فى النهاية إلى القراء فى صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم سلطاتها الفكرية ونفوذها السياسى. ونفس الشيء يحدث بالنسبة للإذاعات والتلفزيون فى الوطن العربى إذ نادرا ما يسمح بإذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة أو تحمل رؤية نقدية للحكومات.

---

(1) عواطف عبد الرحمن : المصدر السابق.



وهناك العديد من الدراسات الإعلامية التى أجريت فى مراكز البحوث والجامعات العربية خلال حقبة السبعينيات واهتمت بقياس اتجاهات ومواقف الصحف ووسائل الإعلام العربية إزاء القضايا السياسية و الاجتماعية والثقافية المعاصرة. وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج التى يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عند تحليل أبعاد العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات العربية والتى يحكمها قانون السيطرة شبه المطلقة من جانب الحكومات والتبعية من جانب وسائل الإعلام مما يؤثر على المعالجات والمواقف التى تتبناها أجهزة الإعلام إزاء القضايا المعاصرة، ويكون فى الغالب على حساب الاعتبارات المهنية التى تستلزم تزويد الرأى العام بإطار متكامل وصادق للمعلومات ويكون متضمنا شتى وجهات النظر السائدة.

ومن أبرز النتائج التى أسفرت عنها بعض هذه الدراسات ما يلى:

١ـ تطرح الصحف العربية المواقف الرسمية فحسب إزاء القضايا القومية. وقد ثبت صحة هذه النتيجة من خلال الدراسات التى أجريت عن(القدس فى الصحافة العربية) وشملت كلاً من الدستور الأردنية والأهرام المصرية والقبس الكويتية والمجاهد الجزائرية والصحافة السودانية. وكانت صحيفة الوطن الكويتية تمثل الاستثناء الوحيد إذ تبنت اتجاها يمثل يسار الحكومة الكويتية[1].

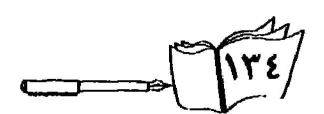
دراسة حالة الصحافة المصرية وحقوق الإنسان

فى الثمانينيات

تم إجراء دراسة استطلاعية اعتمدت على عينة بنائية شملت الصحف المصرية اليومية والصحف الحزبية الصادرة خلال حقبة الثمانينيات. وقد تم التركيز على رصد التغطية الخبرية والكتابات التى تناولت قضية حقوق الإنسان، وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الأولية التى يمكن اتخاذها كمؤشرات عامة لمعالجات الصحافة المصرية لقضية حقوق الإنسان خلال حقبة الثمانينيات.

---

(١) عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ القاهرة ـ دار العربى ـ ١٩٨١ .



وفيما يلى تفاصيل الدراسة:

تناولت الصحافة المصرية قضية حقوق الإنسان أثناء حقبة الثمانينيات من خلال المحاور التالية

١ـ مصادر حقوق الإنسان.

٢ـ انتهاكات حقوق الإنسان.

٣ـ أسباب أزمة حركة الدفاع عن هذه الحقوق.

أولا- مصادر حقوق الإنسان:

- تراوحت رؤية الصحافة المصرية فى الثمانينيات لمصادر حقوق الإنسان بين تيارين:

(أ) الشريعة الإسلامية.

(ب) المواثيق الرسمية.

- وأضافت الصحافة لهما ـ فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى مصر ـ مبادئ ثورة مايو ١٩٧١ ـ ومواد الدستور.

- هذا وقد حرصت الصحافة المصرية على تأكيد اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأصيل لحقوق الإنسان- وعقدت مقارنات بين ما نصت عليه الشريعة الإسلامية من حقوق- وبين ما يقابلها فى مواثيق حقوق الإنسان[١] حيث جاء«يطالب الإسلام بحرية المناقشات الدينية مع أهل الأديان الأخرى- وأن يكون عمادهم الاقتناع والحجة ﴿ **وجادلهم بالتى هى أحسن**﴾ وإذا كانت المادة ١٨ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية تقرر فى فقرتها الأولى «أن لكل فرد الحق فى حرية الفكر والضمير والديانة» وجاء فى الفقرة الثانية أنه لا يجوز إكراه أحد على الانتماء لأحد الأديان أو العقائد، فإن الإسلام كان الأسبق فى الاعتراف بحرية العقيدة من كل النصوص الدولية».

---

(١) الأهرام : ٩ / ١١، ١٦ /١١/ ١٩٨٤، الأخبار ٢٤ / ٣ / ١٩٨٢ ـ ٩ / ١٢ / ١٩٨٣ ـ الجمهورية ٨ / ١٢ / ١٩٨٤ .

- ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه إلى رصد بعض التناقضات بين مبادئ الشريعة الإسلامية. وبنود مواثيق حقوق الإنسان..«ليس فى الإسلام نظام المعارضة، فإن المنهج واحد والمسلمين جميعا أمة واحدة ولكل فرد أن يعارض فى أى أمر يخالف المنهج والشريعة».

- مع التأكيد على عدم جواز تطويع الشريعة الإسلامية لتلائم «الحزبية» بالاستدلال بفرق الخوارج، والمعتزلة، لأن ظهور هذه الفرق كان « بداية النخر فى جسم الأمة الإسلامية».

- وجاء التأكيد على الشريعة الإسلامية كمصدر لحقوق الإنسان لمواجهة الزعم القائل بأنها تراث غربى إذ أشارت كل من الأهرام ومايو إلى « أن الإسلام كان الأسبق فى إعلان حقوق الإنسان بمفاهيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبضماناتها الملائمة قبل صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية اللاحقة، إن حقوق الإنسان ليست تراثا غربيا مستمدا من أفكار الفلاسفة البشرية فى أى عصر من العصور كما يحاول البعض أن يزعم»[1].

- أما التأكيد على ميثاق حقوق الإنسان، كمصدر لهذه الحقوق،فقد تم من خلال التراكم الكمى للأخبار التى تناولت ما تحقق من هذا الميثاق وما ينتظر تحقيقه وأنشطة منظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للدفاع عن هذه الحقوق وحمايتها.

- وفى إطار الحديث عن حقوق الإنسان المصرى. جاء «إن إرجاع الحقوق الأساسية فى حياتنا، مثل حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية بكافة صورها إلى القانون والدستور إنما هو تأكيد لمسار التصحيح الذى بدأ فى مايو ١٩٧١»[2].

- كما جاء « ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن ثورة مايو المجيدة قد حققت ممارسة فعلية لحقوق الإنسان المصرى دون حاجة إلى صياغتها أو إعلان عنها»[3].

---

(١) الأهرام:١٦ / ١١ / ١٩٨٤، مايو: ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٤، الجمهورية: ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٤ .

(٢) الأهرام: ٢ / ٤ / ١٩٧٩، الأخبار ٢٠ / ٣ / ١٩٨٠ .

(٣) الأهرام: ٢٨ / ٤ / ١٩٧٩، الجمهورية: ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ .



ثانيا- انتهاكات حقوق الإنسان:

- أكدت الصحافة المصرية على مدخل رئيسى للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان هو مدخل إبراز التناقض بين ما تعلنه مواثيق حقوق الإنسان، والممارسات الفعلية للحكومات إزاء هذه الحقوق».

وما زالت حقوق الإنسان تنتهك فى أنحاء كثيرة فى العالم سواء على الصعيد الداخلى لكل بلد أو على الصعيد العالمى»[1].

ويسبب اتساع الهوة بين الإعلان النظرى والممارسة الفعلية برزت حركة الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم العربى»[2].

- وقد اتسم تناول الصحافة المصرية لانتهاكات حقوق الإنسان فى الثمانينيات بالطابع الخبرى الذى تمثل فى نشر الأخبار المتعلقة بإدانات المنظمات الدولية، ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لممارسات إسرائيل فى الأرض المحتلة. وحكومة جنوب إفريقيا العنصرية. والمعاملة السيئة للمسجونين فى سوريا وإيران مع نشر تقارير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان.

- وترى الصحافة المصرية أن أهم قضيتين تتعلقان بانتهاك حقوق الإنسان هما:-

* ممارسات إسرائيل فى الأرض المحتلة.

* التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا.

- وتفسر هذا بوجود ارتباط وثيق بين الدولتين إذ ..« قامت كلتاهما على أساس عنصرى بغيض[3].

---

(١) الأهرام ٦ / ١٢ / ١٩٨٥ .

(٢) الأهرام : ٧ / ٦ / ١٩٨٥، الأهرام الاقتصادى: ٩ / ١٢ / ١٩٨٥ .

(٣) الأهرام: ٧ / ١٢ / ١٩٨٥ ـ وكذلك رأى الأهرام: ١٠ / ١٢ / ١٩٨٥ .

وترى الصحافة المصرية - أيضا - أن المأساة ليست فى انتهاك حقوق الإنسان فحسب، وإنما فى السكوت عليها، والصمت إزاءها، وخاصة من الدول التى تتشدق بالدفاع عن هذه الحقوق، بينما تنتهك هذه الحقوق على أراضيها. « إذا كان الغرب يشعر بالقلق بسبب انتهاك حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى، فإن العكس صحيح أيضا، فالاتحاد السوفيتى يشعر بالقلق على انتهاك حقوق الإنسان فى الغرب»(١).

وتنفرد الصحافة «الحزبية» بتوجيه الإدانة للموقف المتخاذل للولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة إزاء إسرائيل لانتهاكها حقوق الإنسان فى الأرض العربية المحتلة، فتشير صحيفة الشعب إلى أن « الجمعية العامة لا تدين إسرائيل إلا خلال أسبوع حقوق الإنسان بالذات. وتوافق على القرار ١٥ دولة إلا أمريكا الصديقة العزيزة لإسرائيل، فتعارض قرار الجمعية العامة رغم أنه لا يعدو أن يكون مجرد صرخة ضد وحشية إسرائيل، حتى الصرخة مرفوضة من جانب أمريكا شريك السلام فى معسكر كامب ديفيد»(٢).

ثالثا- أسباب أزمة حقوق الإنسان:

تعزو الصحافة المصرية أسباب أزمة حقوق الإنسان إلى العوامل التالية(٣):

١ـ حساسية الحكومات العربية إزاء مجرد الكلام فى موضوع حقوق الإنسان بالإضافة إلى المواطن العربى، الذى يعيش حالة اللامبالاة الشديدة إزاء القضايا العامة بما فى ذلك قضية«الحقوق الإنسانية».

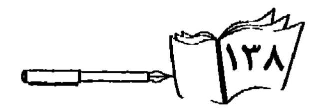
٢ـ تنحصر حقوق الإنسان فى إطار الصفوة السياسية المثقفة المحدودة الصلة بالجمهور الأوسع من المواطنين.

٣ـ تضم حركة الدفاع عن حقوق الإنسان عددا محدودا من العناصر النشيطة المحسوبة على الأنظمة والحكومات القائمة، وللشعوب العربية تجربة مريرة

(١) الأهرام: ١٧ / ٧ / ١٩٧٤ ـ عن الهيرالد تريبيون .

(٢)الشعب: ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٤ .

(٣) الأهرام: ٧ / ٦ / ١٩٨٥ .الجمهورية: ١٢ / ١ / ١٩٨٦ . المساء: ٦ / ١٢ / ١٩٨٥ .



فى هذا الشأن حيث كثيرا ما تحول المدافعون عن الديمقراطية من موقع المعارضة إلى ممارسين للقمع من موقع السلطة.

٤ـ هناك اختلال فى تناول الحركة للجوانب المختلفة لقضية حقوق الإنسان، إذ إن التركيز ينصب على مواجهة القمع السياسى.

- وتضيف صحيفة الوفد لهذه العوامل «أن الأنظمة السياسية هى وحدها التى تحدد مدى هذه الحقوق التى تتمتع بها شعوبها، وفى سبيل ذلك تقوم هذه الأنظمة باحتكار الرأى والسيطرة على وسائل الإعلام فى بلادها»(١).

رابعا- أساليب تطبيق مواثيق حقوق الإنسان:

- ركزت الصحافة- فى الثمانينيات - على الوسائل التالية(٢):

١ـ مبادرة الشعوب بالحركة للدفاع عن هذه الحقوق.

٢ـ غرس الاقتناع اللازم لدى الأفراد والحكومات وتنشئة الأطفال على احترام حقوق الإنسان.

٣ـ تحول القرارات الدولية إلى مواقف، للدفاع عن حقوق الإنسان المهدرة.

٤ـ حفز الرأى العام للدفاع عن حقوق الإنسان، وشعور الحكومات أن هناك رأيا عاما يراقب ويلاحظ، وكذلك شعور المواطنين أن لهم حقوقا أساسية من حقهم ممارستها.

٥ـ أجهزة شعبية وقضائية للإشراف على التطبييق والفصل فى الشكاوى.

- ويواكب هذه الوسائل التأكيد على عدم كفاية تقارير إدانة انتهاكات حقوق الإنسان ، ومواثيق الدفاع عن هذه الحقوق ، بل لابد أن يساند كل ذلك تيار شعبى يقتنع بأهمية حقوق الإنسان.

---

(١) الوفد: عدد ١٢ / ١٢ / ١٩٨٥ .

(٢) الأهرام: ٢١ / ١ / ١٩٨٤ ، ٢ / ١ / ١٩٨٥ ـ الأخبار: ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤ـ الأهرام الاقتصادى: ٩ / ١٢/ ١٩٨٥ ـ الأخبار: ٢٨ / ٤ / ١٩٧٩ .



ـ أما المعالجات الإعلامية من الناحية الإعلامية فقد اتسم تناول الصحافة المصرية لقضية حقوق الإنسان فى الثمانينيات بالخصائص التالية:

أولا ـ التناول الخبرى:

يلاحظ أن أغلب المادة التى تناولت حقوق الإنسان كانت أخبارا واردة من وكالات الأنباء، حول تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. أو أخبارا محلية حول احتفالات الهيئات المختلفة فى مصر باليوم العالمى لحقوق الإنسان(١٠ ديسمبر من كل عام) وفى الأغلب كانت تتضمن اقتباسات من بيان وزارة الخارجية المصرية بهذه المناسبة، التى تتركز ـ غالبا ـ حول ازدهار حقوق الإنسان فى مصر(١).

- وفيما يتعلق بمواد الرأى، فقد اتسمت بالقلة قياسا إلى الأخبار وكان أغلبها مقالات موقعة، خاصة لكتاب مثل د. مفيد شهاب ود. زكريا عزمى،أو كتاب الأعمدة أو كتابات الباحثين فى مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام(٢).

ولم تتناول الصحف المصرية قضية حقوق الإنسان فى افتتاحياتها إلا من خلال تكرار المقالات النمطية، وهى أن حقوق الإنسان فى مصر تحظى بالاهتمام فى مقابل انتهاك هذه الحقوق فى الدول العربية(٣).

ثانيا - التناول الموسمى:

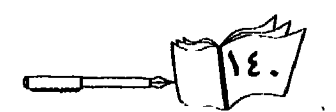
- ويقصد بالموسمية، تكثيف التناول، قبيل وأثناء وبعد الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان بفترة قليلة، ثم يفتر التناول، ليأتى على فترات متباعدة بصورة خبرية، ليتكثف مرة أخرى فى شهر ديسمبر من كل عام.

---

(٣) الجمهورية: ١١ / ١٢ / ١٩٨٥ ـ الإهرام: ١١ / ١٢ / ١٩٨٤ .

(٢)الأخبار: ٢٧ / ٤ / ١٩٧٩ ـ الأهرام: ٧ / ٦ / ١٩٨٥

(٣) الأهرام: ٢٥ / ٤ / ١٩٧٩، ١٠ / ١٢ / ١٩٨٥ .



- كذلـك فإن« الموسـمية» تعـنى ارتبـاط التنـاول بمناسبـات عقد الـندوات والمؤتمرات الخاصة بقضية جقوق الإنسان.

ثالثا- التناول الرسمى:

ويقصد به الاقتصار على مايلى:

(أ)تقاريـر المنظمات الـرسمية، وتصريـحات المسئولـين حول قضيـة حقوق الإنسان، وخاصة بيانات وزارة الخارجية فى الاحتفال السنوى باليوم العالمى لحقوق الإنسان.

(ب) توجهات القـيادة السياسية، وقد تأكـد هذا فى تناول الصحافـة لقضية حقوق الإنسان المصرى، إذ ارتبط ذلك بدعوة الـرئيس السابق محمد أنور السادات لصياغة ميثاق لحقوق الإنسان المصرى حيث اندفعت الصحافة تقدم اقتراحاتها بشأن هذا الميثاق[1]، ولم يكن هـذا الارتباط زمنيا فـحسب. وإنما استنـتجته الباحـثة من مضمون المادة ذاتـها، فقد جاء مثلا..«هناك عدة معان لها أهميتـها الحيوية فى هذه المرحلة التى نمر بها، أبرزتها كلمة الرئيس محمد أنور السادات فى الحوار السياسى مع قيادات الحزب الوطنى بالإسماعيليـة والتى قال فيها إن حقوق الإنسان المصرى سوف تستمد من الشريعة ومن تراب مصر»[2].

« لقد قـال الرئيس بكل وضـوح وجلاء: أن حقوق الإنسان المـصرى سوف تستمد مـن الشريعة ومن تراب مصر، وهـكذا تتحد الضوابط وتتـسق المواقف فى تناول القضايا».

---

(١) الأهرام: ٢٥ / ٤ / ١٩٧٩ ـ الأخبار: ٢٦ / ٤ ، ٢٨ / ٤ / ١٩٧٩ .

(٢) الأهرام: ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٩ .

رابعا- التناول السطحي والجزئي:

- يلاحظ أن المادة المنشورة فى الصحافة المصريةعن حقوق الإنسان لم تحاول الاقتراب من جوهر هذه القضية وجذورها،وبدأ التناول جزئيا وكأنما القضية سياسية،بحتة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فى الدول العربية، ودول أمريكا اللاتينية... إلخ. لذلك افتقد التناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقضية فيما يتعلق بحق العمل وحقوق الأسرة، وحقوق الوصول إلى المعلومات والتبادل الثقافى الحر.

- ولم يتحقق التناول الأشمل للقضيـة إلا فى ثلاث مقالات ربط الأولان بين الحق فى الديمقراطية، والحق فى لقمة العيش[1]«فواجب الدولة فى توفير لقمة العيش لا يعطى النظام أو الحاكم حق إهدار إنسانية الإنسان كقيمة أساسية فى حد ذاتها».. «فالهدف إذن أن تكون الديمقراطية حياة حقيقية لكل الجماهير بتعدد قواها الاجتماعية والسياسية وليست مائدة منصوبة للمثقفين وحدهم»[2].

بينما نظر المقال الثالث إلى الاهتمام بحقوق الإنسان كإرهاص للتقدم الحثيث على طريق إغناء الثقافة القومية[3]. وكان منطلق المقال توصيفا لأهم مظاهر الأزمة الثقافية فى العالم العربى وهو«التبعية الثقافية،والعجز عن التكيف مع الظروف المادية الراهنة».

- ثم انتقل الكاتب إلى الحديث عن أول مؤتمر علمى حول«ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الإفريقية» مما يكشف عن« تعاظم الوعى لدى النخبة المثقفة بأهمية الدفاع عن فكرة وضمانات حقوق الإنسان».

---

(١) الأهرام: ١ / ٥ / ١٩٨٥ ـ لطفى الخولى ـ الديمقراطية قضية قومية أيضا.

(٢) الأهرام : ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٤ ـ صندوق الدنيا .

(٣) الأهرام: ١١ / ٥ / ١٩٨٤ ـ د. محمد السيد سعيد ـ الفكر المصرى وحقوق الإنسان الإفريقى.

- واعتبر الكاتب أن المزيد من هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية هو إحدى الوسائل الهامة للبحث الجماعى عن مخرج حقيقى وذى منطق نقدى لأزمة الثقافة العربية».

- هذا وتتضح «جزئية التناول» فى تركيز الصحافة المصرية القومية على الجوانب المشرقة فى تقارير المنظمات الدولية، وخاصة منظمة العفو الدولية، بشأن حقوق الإنسان فى مصر، فى مقابل إغفال الجوانب السلبية التى تظهر فى أصول هذه التقارير، مع تضخيم ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فى باقى الدول العربية(*).

- وقد رصدت «الأهالى»[1] هذه الظاهرة - حيث قالت إن الصحف الحكومية هاجمت الأهالى لأنها نشرت تقريرا وافيا عن انتهكات حقوق الإنسان فى مصر، عن منظمة العفو الدولية.

«فقد لجأت الصحف الحكومية لاختيار جزء واحد من الحقيقة التى احتوى عليها تقرير المنظمة الشامل لتستخدمه فى إذكاء خصومتها مع أعداء كامب ديفيد وتجاهلت الجزء الخاص بمصر».

المؤشرات العامة:

من خلال الرصد السابق يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

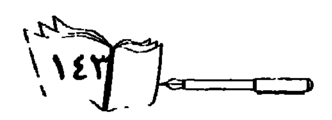
أولا: قصور نظرة الصحافة المصرية إلى قضية حقوق الإنسان، ويتمثل ذلك فى افتقارها إلى روح المبادرة فى عرض القضية وإثارة النقاش حولها، إذ اقتصر تناولها لقضية حقوق الإنسان على المناسبة الموسمية الرسمية.

ثانيا: غياب التنوع فى منطلقات معالجة قضية حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية، حيث تكاد هذه المنطلقات تتركز حول بعد وحيد هو استمرار إهدار هذه الحقوق رغم تأكيد المواثيق الرسمية على أهمية احترامها.

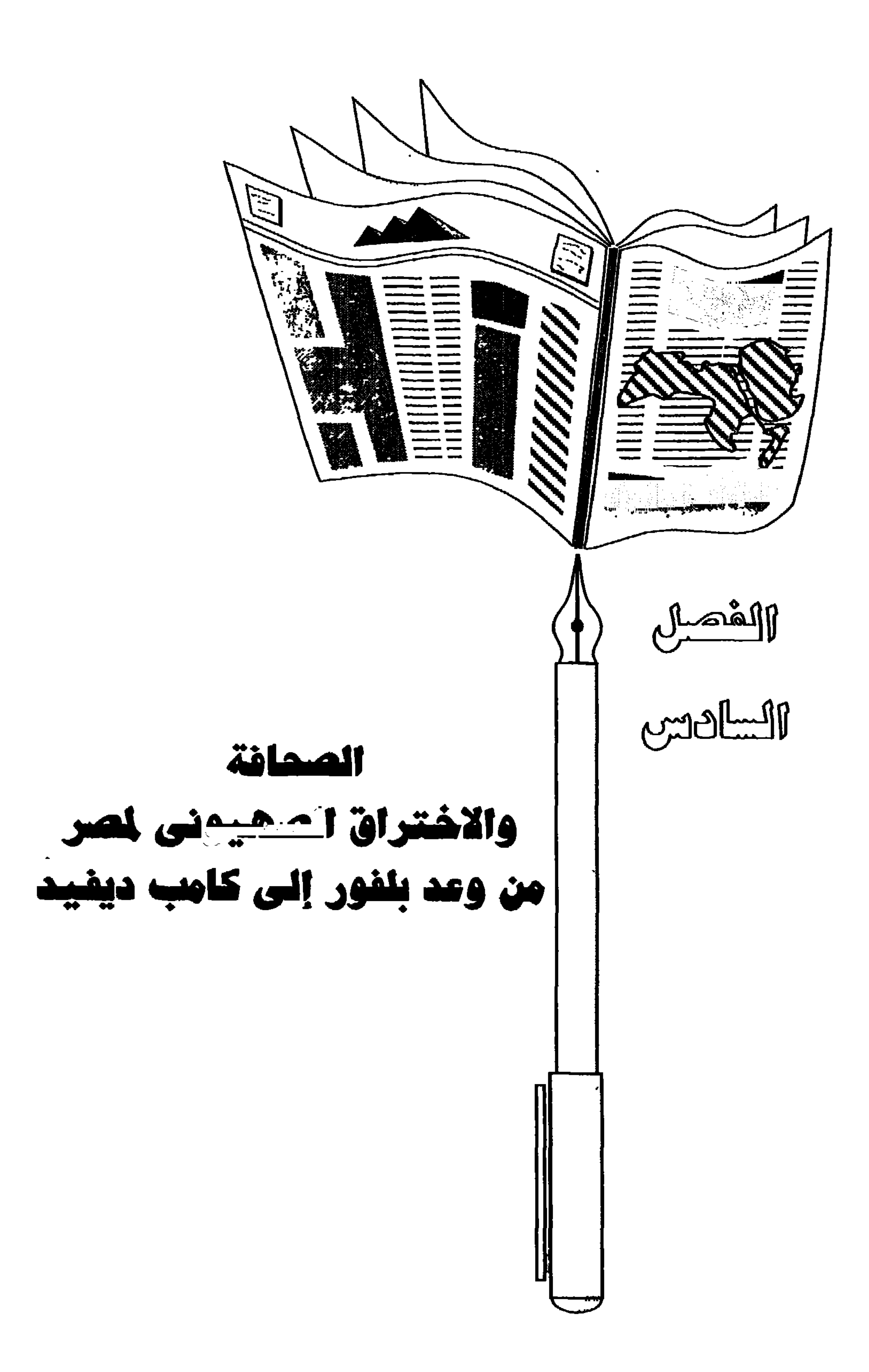
---

* اطلعت الباحثة على أحد هذه التقارير حول« أحدث تطورات حقوق الإنسان فى مصر» ويتضمن المطالبة بإلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات، والتحقيق فى الادعاءات المتعلقة بأمور التعذيب فى السجون المصرية منذ أكتوبر ١٩٨١ ، التقرير مرفق بأرشيف« حقوق الإنسان» بجريدة الأهرام.

(١) الأهالى: ٢٣ / ١١ / ١٩٨٣ .



ثالثا: استخدمت الصحافة القومية هذه القضية الهامة، كمدخل لتوظيف الدين لخدمة توجهات صانع القرار. بتكريس مقولة «الشريعة الإسلامية مصدر أساسى لحقوق الإنسان»، ورغم عدم الشك فى مصداقية المقولة، إلا أنها لم تظهر فى الصحافة القومية إلا عندما أطلقها صانع القرار فى أحد اجتماعات الحزب الوطنى بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٧٩ .. مما يؤكد تبعية الصحافة للقيادة السياسية بصورة تكاد تكون مطلقة.



الفصل السادس

الصحافة والاختراق الصهيونى لمصر من وعد بلفور إلى كامب ديفيد

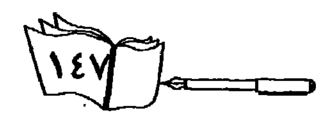
إدراكا منها للوزن التاريخي والحضارى والسياسى الذى تشغله مصر فى المنطقة العربية وخوفا من الآثار السلبية التى سوف تنعكس على مصالح الحركة الصهيونية ونشاطها فى فلسطين بذلت الحركة الصهيونية قصارى جهدها لإبعاد مصر عن الصراع العربى الصهيونى فى فلسطين . وتطلعا إلى تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى لجأت الحركة الصهيونية إلى استثمار إمكانيات ونفوذ الطائفة اليهودية بمصر لخلق قاعدة صلبة للنشاط الصهيونى داخل المجتمع المصرى.

ولا شك أن الطبيعة التى تميزت بها الطائفة اليهودية فى مصر قد حالت دون مشاركتها فى الحركة الوطنية المصرية وجعلت التعبير الغالب من جانبها لصالح دعاوى مضادة للتيار الوطنى، بل خلق منها تربة خصبة للدعوة الصهيونية. فقد تحدد انتماء الشرائح العليا من اليهود المصريين للثقافة الغربية تماما، مما ساعد على انفصالهم اجتماعيا وثقافيا عن المجتمع المصرى ككل من ناحية وعن أبناء طائفتهم من اليهود الأصليين فى مصر من ناحية أخرى(*).

لقد ساعدت الظروف الذاتية والموضوعية لكل من المجتمع المصرى والطائفة اليهودية منذ النصف الأخير من القرن ١٩ على أن يحتل اليهود مع سائر الأجانب مكانة كبرى فى تشكيل الواقع الاقتصادى فى مصر، وقد بلغت سيطرة اليهود على مجالات العمل الاقتصادى فى التجارة والصناعة والمصارف حدا بلغ أن الرأسماليين اليهود كانوا يساهمون فى إدارة وتوجيه حوالى ٩٥٪ من الشركات المصرية، ويسيطرون على جانب ضخم من رءوس أموالها، بالإضافة إلى مصالحهم وإسهاماتهم فى البنوك والمشاريع الأخرى[١]. ورغم أهمية وخطورة الدور الذى لعبه اليهود فى الحياة الاقتصادية المصرية غير أن مشاركتهم فى الحياة السياسية تميزت بالضآلة واقتصرت على بعض الأدوار الفردية. ولكن تميز الوضع السياسى لليهود فى مصر منذ عهد محمد على إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بالاستقرار بسبب العلاقات الوثيقة التى كانت تربطهم مع جميع الحكام الذين توالوا على مصر مما ساعدهم على الاحتفاظ بامتيازاتهم فى ظل العهود السياسية، ولم ينجح اليهود

* لقد كان فى مصر حتى عام (١٩٤٧) ٦٤,٥٠٠ ألف يهودى لم يكن متجنسا بالجنسية المصرية سوى ٥ آلاف يهودى و ٣٠ ألفا كانوا يحملون ٥جنسيات أوروبية متنوعة والآخرون لا جنسية لهم.
المصدر: إبراهيم عبده وخيرية قاسم: يهود البلاد العربية ـ بيروت م.أ.ف ١٩٧١ .

(١) انظر: Andre' Death of a community Egypt's vanisishing Jewry Worled of Jewry, LONDON- April 1968 - p. 16.



فحسب في السيطرة على مفاتيح الاقتصاد المصرى فضلا عن قدراتهم البارعة فى استقطاب اهتمام ورعاية القيادات الوطنية ورؤساء الحكومات ورجال القصر، بل امتد نفوذهم فى محاولات متصلة لاجتذاب مساندة وعطف القيادات الفكرية والسياسية فى مصر، وقد نجح اليهود بالفعل فى اكتساب ثقة ومشاركة كبار الكتاب والأدباء المصريين مثل طه حسين والعقاد وهيكل ولطفى السيد إلى الحد الذى ضمنوا به امتناع هؤلاء الكتاب عن كتابة أى شيء يؤدى بشكل أو بآخر إلى كشف النوايا الحقيقية للنشاط الصهيونى الذى كان يحاول التخفى خلف القناع الدينى لليهود المصريين.

وقد برزت العلاقة الوطيدة بين يهود مصر والحركة الصهيونية فى المجال الثقافى فى ازدياد الاهتمام بفلسطين من ناحية والعمل على إحياء الثقافة العبرية بكافة السبل والوسائل. وفى إطار هذا الاهتمام نشطت أوساط المثقفين اليهود فى مصر فى إنشاء العديد من التجمعات الثقافية، منها النادى العبرى واتحاد المدارس اليهودية وجمعية هرتزل لتشجيع الثقافة العبرية ونشرها بين يهود مصر[(١)].

وهناك اختلاف بين المصادر التاريخية على تحديد البداية الفعلية لمحاولات الاختراق الصهيونى لمصر، وإن كان هناك شبه ترجيح لإرجاعه إلى زيارة هرتزل لمصر عام ١٩٠٤ لبحث مشروع الاستيطان اليهودى مع السلطات المصرية، إذ أسفرت هذه الزيارة عن تأسيس جمعية بين زيون (بنى صهيون) ١٩٠٨ التى أعلنت تبنيها لبرنامج مؤتمر بال المنعقد ١٨٩٧، وقد نجحت فى استقطاب عدد كبير من يهود الإسكندرية كما اتسع نشاطها بعد تدفق آلاف اليهود اللاجئين القادمين من فلسطين وسوريا بعد صدور قرار الوالى العثمانى. بتحريم النشاط الصهيونى في يناير ١٩١٥، وقد تركز نشاط هذه الجمعية فى البداية فى تنظيم المحاضرات والاحتفالات التى تدعو إلى تحقيق أهداف المنظمة الصهيونية العالمية، ثم شاركت فى تسهيل عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالتعاون مع لجنة مساندة فلسطين التى أسهم فى تشكيلها كبار الرأسماليين اليهود فى الإسكندرية بعد صدور وعد بلفور ١٩١٧ وكان اختصاصها يدور حول كل ماله علاقة بإنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين.

---

(١) Landshust S. : Jewish communities in the muslem countries of the middle east. London 1950 .p. 38.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى اتسعت أشكال الاختراق الصهيونى لمصر وتمثلت فى منظمات الشبيبة الصهيونية ورابطة نوادى المكابى وتوج ذلك النشاط بتأسيس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١٨ برئاسة ليون كاسترو وإصدار المجلة الصهيونية كلسان ناطق باسم المنظمة الصهيونية وأداة فعالة لنشر الدعوة الصهيونية بين جماهير اليهود المصريين. كما كان فرع الكبرن كايميت (الصندوق القومى لليهود) وسيلة أخرى لجمع التبرعات من اليهود المصريين لشراء أراضى فلسطين. وكانت الجمعية المصرية لأصدقاء الثقافة العبرية وسيلة فعالة لنشر الفكر والثقافة العبرية بين أبناء الطائفة. إذ كانت تقوم بإيفاد بعثات دورية من يهود مصر إلى فلسطين، حيث كانوا يتلقون دورات دراسية فى الفكر الصهيونى يعودون بعدها إلى مصر وقد أصبحوا كوادر قادرة على نشر هذا الفكر وترويجه(١).

هذا وقد انتعشت الدعاية الصهيونية فى مصر خلال الثلاثينيات. ففى إطار محاربة الفاشية فى إيطاليا وألمانيا تشكلت الهيئات اليهودية ذات الولاء الصهيونى وقامت بدور نشط فى الترويج للفكر الصهيونى واستطاعت اجتذاب كبار الكتاب والأدباء المصريين إلى صفوفها مثل طه حسين ومحمد حسنين هيكل(٢).

والواقع أن الحرب العالمية الثانية قد أتاحت للنشاط الصهيونى فى مصر فرصة الاتساع والتنوع والفاعلية بسبب وجود العديد من جنود جيوش الحلفاء اليهود، وخصوصا المتطوعين الصهاينة الذين رحبت بهم المنظمة الصهيونية فى مصر وأتاحت لهم سبل المشاركة مع شباب الطائفة الإسرائيلية فى مصر فى الأنشطة الدعائية وجمع الأموال والتبرعات وإرسالها إلى الوكالة الصهيونية فى فلسطين.

وقد ظل فرع المنظمة الصهيونية فى مصر يمارس نشاطه كقاعدة رئيسية للاختراق الصهيونى داخل المجتمع المصرى تحت اسم الاتحاد الصهيونى حتى إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

---

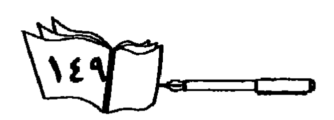
(١) انظر كلاً من :

(أ) أحمد غنيم وأبو كف: اليهود والحركة الصهيونية فى مصر- دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٠-٢٤ .

(ب) Raphael Bataai: Encycl opedia of Zionism and Israel Hertzel press - New york 1971 - vol. L.p. 278.

(جـ) Landau M. Jacob: Jews in 19th Century Egypt - London - Univ of London press 1969 p. 123.

(٢) صحيفة الشمس ٢١ - ٧ ١٩٤٤ العدد ٥٠٠ .



وما كان للنشاط الصهيونى أن يوجد أصلا فى مصر فضلا عن اتساعه لولا التسهيلات التى قدمتها السلطات المصرية وخصوصا أجهزة الأمن المصرية التى كانت فى أيدى الإنجليز كلية فى ذلك الحين. كذلك لعبت العلاقات الوثيقة التى كانت تربط الطبقة الحاكمة المصرية مع كبار الرأسماليين اليهود الذين كانوا يمثلون قوة أساسية فى بنك مصر واتحاد الصناعات المصرى.

مراحل الاختراق الصهيونى لمصر

والواقع أن هناك ضرورة تحتم التمييز بين المراحل المختلفة التى مرت بها محاولات الاختراق الصهيونى لمصر، ويمكن إيجازها على النحو التالى:

المرحلة الأولى

وتتضمن الحقبة التى سبقت قيام الكيان الصهيونى عام ١٩٤٨ وتشمل فترتين أولاهما الفترة السابقة على صدور وعد بلفور ١٩١٧ وتبدأ بعد مؤتمر بال ١٨٩٧، وثانيتهما الفترة اللاحقة على وعد بلفور والتى تمثل البداية الفعلية لتأسيس ما يسمى بالوطن القومى اليهودى فى فلسطين، وتشمل العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات.

وتتميز هذه المرحلة بأساليب الاختراق المقنعة، والسافرة التى تمثلت فى محاولة

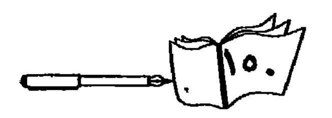
---

(١) محضر نقاش مع ألبير آريه القاهرة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٤ . نقلا عن د. رفعت السعيد - اليسار المصرى والقضية الفلسطينية - بيروت دار الفارابى ١٩٧٤ ص ٢٩٥ . لقد ثبت من أعداد مجلة الكاتب المصرى تجاهلها الكامل وشبه المتعمد للقضية الفلسطينية فى الوقت الذى بلغت فيه الصدامات العربية الصهيونية فى فلسطين ذروتها ولم تخل أى صحيفة مصرية من متابعة هذه الأحداث بشتى ألوان الكتابة والتغطية الصحفية، وكانت «الكاتب المصرى» لا تمنح القضية الفلسطينية أكثر من عمود أو اثنين وكانت تقتصر على المعالجات الخبرية الخالية من التعليق أو التحليل، كذلك يلاحظ اهتمام المجلة بإبراز إنجازات اليهود فى الثقافة والأدب العربى.

انظر الكاتب المصرى ديسمبر ١٩٤٥، إبريل ١٩٤٦، يوليو١٩٤٦ .

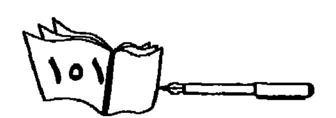
* ليون كاسترو انضم إلى قيادة الحركة الوطنية التى كان يمثلها حزب الوفد، وتمكن من اكتساب ثقة الزعيم سعد زغلول الذى صحبه معه فى وفد المفاوضات إلى لندن وقام بتكليفه بالتحدث باسم حزب الوفد فى أوروبا كما صرح له بإصدار صحيفة La liberte ونجح ليون كاسترو من خلال الدور المزدوج الذى لعبه فى استثمار هذه الإمكانيات التى أتاحتها له الحركة الوطنية المصرية لصالح الحركة الصهيونية فقد جند صحيفته الوفدية للدعاية للفكر الصهيونى وكان يقوم بتحويل الاعتمادات المخصصة للدعاية للحركة الوطنية فى الخارج إلى الصندوق القومى اليهودى لشراء الأراضى الفلسطينية وإقامة مستعمرات صهيونية عليها.

انظر: عواطف عبد الرحمن: الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٠ ص ٥٢ .



استقطاب المثقفين المصريين واستمالة القوى السياسية المصرية والتسلل داخل الصحف المصرية والضغط على الصحافة الوطنية بالأساليب الاقتصادية ، مثل الاشتراكات، والإعلانات وإصدار صحف يهودية ذات توجه صهيونى وإصدار صحف مشتركة،والتصدى المباشر للصحف المصرية التى تنبهت منذ وقت مبكر للخطر الصهيونى وقامت بفضح الأهداف الصهيونية. ويلاحظ أن الدعاية الصهيونية فى مصر قد اعتمدت فى بداية القرن على الصحافة المصرية وخصوصا بعد عقد مؤتمر بال ١٨٩٧،وكانت «المقطم والأهرام» من أبرز الصحف المصرية التى لعبت دورا رئيسيا فى الدعاية للحركة الصهيونية،كذلك الصحف الموالية للسراى والتى كانت تصدرها أحزاب الأقلية مثل صحيفة الاتحاد لسان حال حزب الاتحاد وصحيفة الشعب الناطقة باسم حزب الشعب،ولم يخل الأمر من المساندة التى كانت تبديها صحيفة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين تجاه الأهداف الصهيونية، وعندما استكملت الحركة الصهيونية وجودها داخل المجتمع المصرى والذى تمثل فى تأسيس فرع للمنظمة العالمية الصهيونية عام ١٩١٨،علاوة على الهيئات والنوادى الثقافية والرياضية والمساندة الاقتصادية من جانب كبار الرأسماليين اليهود فى مصر- حينئذ أصبح للحركة الصهيونية صحفها المستقلة والناطقة باسمها،وقد تحقق ذلك خلال العشرينيات حيث أصبحت هناك صحف صهيونية تمويلا ومضمونا وأهدافا.

هذا وقد تواكبت أساليب الاختراق الصهيونى لمصر مع مراحل تأسيس ما يسمى الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. فإذا كانت مرحلة العشرينيات التى شهدت صدور وعد بلفور قد استلزمت اللجوء إلى أساليب دعائية اتسمت بالحذر والتخفى وراء أقنعة مختلفة مستهدفة التأثير على الرأى العام المصرى وكسب تأييده وتعاطفه إلى جانب الحركة الصهيونية على أساس أن اليهود يسعون إلى إيجاد ملجأ فقط للمضطهدين منهم فى فلسطين. فمرجع ذلك كان يستند إلى طبيعة المرحلة ذاتها التى لم تكن تسمح للحركة الصهيونية بأكثر من ذلك، ولذلك حاولت التخفى وراء عدة أقنعة مثل صدور معظم الصحف الصهيونية باللغة الفرنسية (الفجر والمجلة الصهيونية وإسرائيل) كما حاولت التخفى وراء الواجهات الدينية(مجلة الاتحاد الإسرائيلى).أما فى الثلاثينيات حيث شهدت تدفق الهجرة



اليهودية إلى فلسطين تلك الهجرة التى شكلت التجسيد المادى لوعد بلفور، وأصبحت تمثل سندا فعليا للحركة الصهيونية- حينئذ اختلفت أساليب الدعاية كما ونوعا، وطرحت الصحف الصهيونية مفهوم الدولة اليهودية المستقلة كحل أمثل للمشكلة اليهودية بعد أن كانت تقصره فى العشرينيات على الوطن القومى لليهود فحسب دون التجرؤ على الإفصاح عن الهدف الحقيقى وهو الدولة اليهودية المستقلة.

وعندما أقبلت الأربعينيات وأصبح تحقيق الوطن القومى اليهودى فى فلسطين قاب قوسين أو أدنى وانكشف تماما الخطر الصهيونى أمام أعين الرأى العام العربى والمصرى من خلال الصدامات الدامية التى وقعت بين الحركة الوطنية الفلسطينية من جانب فى مواجهة الحركة الصهيونية المدعومة بالمساندة البريطانية من جانب آخر، حينئذ أصبح لزاما على الحركة الصهيونية أن تعيد النظر فى أساليبها الدعائية وتحاول استحداث أساليب جيدة تتلاءم ومتطلبات المرحلة التى كانت تستلزم مواصلة جديدة للطاقات المادية والبشرية لليهود المصريين لدعم الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، بعد أن أصبح على وشك التحقق الفعلى، مع مراعاة العمل على ممالأة الحركة الوطنية المصرية، و استمرار بث الأفكار الصهيونية من خلال الصحف الصهيونية والمصرية التى كانت تشغل الساحة الإعلامية الثقافية فى مصر آنذاك. وتحقيقا لهذه الأهداف لم تقدم الحركة الصهيونية على إصدار صحف جديدة فى الأربعينيات، بل فوجئ الرأى العام المصرى بأسلوب دعائى صهيونى جديد يتلخص فى إصدار مجلة مصرية ذات طابع ثقافى ضمت نخبة من كبار المثقفين والمفكرين المصريين وبتمويل يهودى صهيونى وهى مجلة الكاتب المصرى التى صدرت فى أكتوبر ١٩٤٥ وكان يرأس تحريرها طه حسين. وقد تعرضت مجلة الكاتب المصرى لحملة عنيفة من جانب بعض الصحف المصرية مثل مصر الفتاة وغيرها متهمة إياها بالخضوع للسيطرة الصهيونية، وأن الهدف من إصدارها هو العمل على استقطاب المثقفين المصريين لصالح الحركة الصهيونية وشراء صمتهم إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فى فلسطين.

أشكال الاختراق الصهيونى فى المرحلة الأولى:

لقد كانت خريطة الأعداء والحلفاء واضحة المعالم فى أذهان الساسة الصهاينة وركائزهم فى مصر. كما أن الازدواجية وتغيير المواقع بما يتفق مع طبيعة كل مرحلة من مراحل النشاط الصهيونى كان يعد إحدى السمات المدروسة بالنسبة للتحرك الصهيونى فى مصر. ورغم وحدة الهدف الصهيونى ووضوح معالمه إلا أنه اتخذ عدة أشكال متباينة كانت تصب جميعها فى المجرى الرئيسى للنشاط الصهيونى فى مصر.

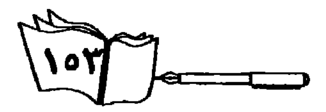
ولكى تتضح الصورة أمامنا لابد أن نستعرض أشكال الاختراق الصهيونى السافرة والمقنعة التى انتهجتها الحركة الصهيونية خلال المرحلة الأولى. ويمكن تلخيصها فى ثلاثة أشكال رئيسية هى على التوالى:

١ـ الاختراق السياسى.

٢ـ الاختراق الثقافى.

٣ـ الاختراق الإعلامى.

ويتمثل الشكل الأول للاختراق الصهيونى فى موقف الحركة الصهيونية من صناع القرار السياسى فى مصر فى تلك المرحلة،وأعنى بهم الحركة الوطنية المصرية فى جانب والسراى والاحتلال فى الجانب الآخر.والواقع أن السياسة التى انتهجها حزب الوفد باعتباره قيادة الحركة الوطنية المصرية باحتضانه جميع الطوائف والأديان لتحقيق الوحدة الوطنية قد مهدت الطريق فسيحا أمام اليهود المصريين المنتمين للصهيونية للتغلغل داخل صفوف الوفد واستثمار ذلك لصالح الصهيونية فى النهاية، ولعل الدور الذى قام به ليون كاسترو يعد مثالا بارزا، وبالنسبة للأحرار الدستوريين فقد التقوا مع المصالح الصهيونية من خلال فلسفتهم السياسية التى تبلورت فى المفهوم الضيق لفكرة القومية المصرية المنعزلة عن العرب فى خارج الدولة،وعن الشعب المصرى فى داخلها،وقد جسدت ممارستهم المعادية للقضية الفلسطينية والمساندة للنشاط الصهيونى هذا المنظور. ويرز ذلك فى مواقف حكوماتهم (محمد محمود وإسماعيل صدقى) من البراق ١٩٢٩ وإغلاق جريدة الشورى الفلسطينية فى مصر ورعايتهم لصحيفة إسرائيل لسان حال الحركة الصهيونية فى مصر،واعتقالهم للفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور أثناء مروره بالقاهرة فى طريقه لحضور احتفالات الجامعة العبرية ١٩٢٥ ، علاوة على إيفادهم لطفى السيد مندوبا عن الجامعة المصرية لحضور افتتاح الجامعة العبرية.

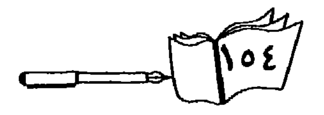


أما السراى والاحتلال البريطانى فقد اتخذوا موقفا مساندا للحركة الصهيونية وإن اتسم بطابع التخفى والتأييد المقنع وعبرت عنه كل من صحف الاتحاد والشعب (السراى) والمقطم لسان حال الاحتلال.

هذا وقد تبلورت خطة الاختراق الصهيونى بالنسبة للقوى السياسية والحكومات المصرية فى سياسة محددة التزمت بها بصورة عامة واستمرت طوال مراحل تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين. وتمثلت فى محاولة الانتماء أو التقرب إلى حزب الأغلبية أى الوفد مع مراعاة عدم الدخول فى صدام مع الأحزاب السياسية الأخرى. وقد سارت على هذا الاتجاه كافة الصحف الصهيونية واليهودية التى شغلت الرأى العام المصرى طوال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، وهى الاتحاد الإسرائيلى وإسرائيل والشمس، كذلك دأبت الصحف الصهيونية على انتهاز المناسبات لتأكيد ولائها للزعامات الوطنية والسياسية فى مصر، وأيضا تأكيد ولائها للسراى والملك فى ذات الوقت، كما حرصت هذه الصحف على أن تنهج نهجا مساندا للحركة الوطنية فى نضالها ضد الاستعمار البريطانى، وذلك حرصا على كسب الرأى العام المصرى من ناحية ومن أجل ضمان مساندة الحكومات الوطنية فى مصر من ناحية أخرى.

ثانيا: الاختراق الثقافى:

أما أساليب الاختراق الثقافى التى انتهجتها الحركة الصهيونية للنفاذ إلى صفوف المثقفين المصريين بهدف كسب تعاطفهم وتأييدهم وضمان تحييدهم إزاء الصراع العربى الصهيونى فى فلسطين، فقد أحرزت فى هذا الصدد نجاحا ملحوظا تجسد فى حادثين هامين أولهما اشتراك مصر فى الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية ١٩٢٥ بإيفاد لطفى السيد رئيس الجامعة المصرية آنذاك مندوبا رسميا، وقد أثار اشتراك مصر فى هذا الحدث احتجاج الفلسطينيين وكثير من القيادات الوطنية فى مصر، وقد استغلت الدوائر الصهيونية حضور لطفى السيد لحفل افتتاح الجامعة العبرية من الناحية الدعائية إلى مدى بعيد، وشاركتها فى ذلك وكالات الأنباء الأوروبية.



أما الحدث الثانى فيتمثل فى صدور مجلة الكاتب المصرى برئاسة طه حسين ومشاركة نخبة من ألمع الكتاب والمثقفين المصريين. وقد لعبت هذه المجلة دورا خطيرا فى الدعاية غير المباشرة للحركة الصهيونية من خلال التجاهل المتعمد والمعالجات السطحية المحدودة للصراع الفلسطينى الصهيونى.

ثالثا: الاختراق الإعلامى:

١ـ المصدر القومى.

٢ـ المصدر الدينى.

٣ـ المصدر الأممى.

كما تراوحت أشكال المقاومة ما بين الفعل المباشر (مظاهرات ـ اجتماعات ـ احتجاجات) والتعبير الإعلامى الذى تجسد فى مواقف الصحف المصرية من الصراع الصهيونى الفلسطينى.

وفيما يتعلق بموقف السياسة المعادية للصهيونية فقد تصدرتها حركة الإخوان المسلمين التى استطاعت أن تفجر السخط لدى الشعب المصرى ضد الحركة الصهيونية بتصويرها المعركة فى فلسطين على أنها معركة بين اليهودية والإسلام وليست معركة قومية.

أما حركة مصر الفتاة فقد انطلقت فى موقفها من الصهيونية من موقف عنصرى معاد لليهود كطائفة، وقد ترتب على هذا المفهوم الخاطئ لطبيعة الصراع الفلسطينى الصهيونى تورط مصر الفتاة فى القيام بحملات عنصرية معادية لليهود المصريين وتحريض المواطنين على مقاطعتهم اقتصاديا وإثارة وتهييج الرأى العام المصرى ضدهم[1].

أما اليسار الماركسى فلم يقتصر على استخدام صحفه ونشراته للتنبيه والتحذير من الخطر الصهيونى بل تجاوز ذلك إلى اتخاذ مواقف عملية تمثلت فى تأسيس الرابطة الإسرائيلية لمناهضة الصهيونية، وذلك لتوعية اليهود المصريين ومنعهم من الهجرة إلى فلسطين وأيضا من أجل إقناع الرأى العام المصرى بخطأ

---

(١) أحمد حسين : نصف قرن من العروبة وقضية فلسطين ـ المكتبة المصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ ١٩٧١ ص ٥٨.



وخطورة الدعايات العنصرية والفاشية، وتحديد الفروق الواضحة بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية. هذا في الوقت الذى واصلت فيه الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو) نضالا ضد النشاط الصهيونى فى مصر بالعمل على فضح الصهيونية كحركة سياسية رجعية عميلة للاستعمار والعمل على عزلها عن جماهير الطائفة اليهودية في مصر. كما حرصت حدتو على الوقوف فى وجه محاولات جر الشعب المصرى إلى مواقف عنصرية ضد الطائفة اليهودية(١).

هذا وقد طرحت الصحف المصرية مختلف وجهات النظر التى تمثل يمين الحركة الوطنية ويسارها وموقف السراى والاحتلال إزاء الصراع الصهيونى الفلسطينى وإزاء النشاط الصهيونى فى مصر وقد تبلورت فى ثلاثة اتجاهات رئيسية هى على التوالى:

١ـ الاتجاه القومى

الذى ينطلق من إدراك شامل لطبيعة الصراع وأبعاده، ويرى أنه فى جوهره صراع قومى يستهدف الفلسطينيين شعبا ووطنا، وكانت تنتهج هذه الرؤية بعض الصحف الوفدية واليسارية مثل البلاغ وصوت الأمة والحساب.

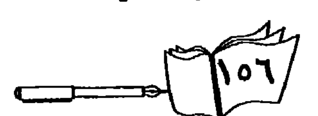
٢ـ الاتجاه الدينى

ويصور الصراع على أنه صراع بين اليهودية والإسلام، ويرى أن الصهيونية تهدف إلى الاستيلاء على أرض الميعاد بقوة المال والحرب، أملا فى إنشاء مملكة يهودية تعيد مجد ملوك إسرائيل، وكانت تتبنى هذا الاتجاه صحف كوكب الشرق والإخوان المسلمين والاتحاد الإسرائيلى لسان حال طائفة اليهود القرائين وكانت تتبنى الرؤية التى تدور حول العودة إلى أرض الميعاد التى تحدث عنها العهد القديم.

٣ـ الاتجاه الأممى

كان يصور الصراع الفلسطينى الصهيونى على أنه جزء من الصراع الذى تخوضه الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الاستعمار البريطانى، وأن حل القضية مرهون بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة التى تستطيع جماهير العرب واليهود أن تعيش فى ظلها فى سلام لصالح

(١) الجماهير: ٥ مايو ١٩٤٧ .



الملايين، وليس لصالح حفنة من الاحتكاريين، كما كان يرى أن الصهيونية لا تمثل حلا ديمقراطيا حقيقيا لمشكلة اليهود فى العالم، وقد عبرت عن هذا الاتجاه صحف اليسار المصرى مثل الجماهير والفجر والضمير[1].

وبعد استعراض موقف القوى السياسية والصحافة المصرية من الصهيونية والنشاط الصهيونى فى مصر خلال المرحلة الأولى من مراحل الاختراق الصهيونى للمجتمع المصرى نستطيع أن نقول أنه برغم هذا النشاط الصهيونى المتزايد والذى قوبل بتساهل مريب من السلطات الحاكمة وبرغم الحملات العنصرية التى اتسمت بالعداء الشديد التى نظمها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة وكانت تستهدف طرد اليهود المصريين وإقناعهم بصحة الدعاوى الصهيونية فإنه حتى عام ١٩٤٨ لم يهاجر إلى فلسطين من اليهود المصريين سوى عدد ضئيل، لقد هاجر حوالى ٢٠ ألف يهودى من مصر سنة ١٩٤٩ ولم يتجه منهم إلى إسرائيل إلا ٧ آلاف يهودى بينما استقر الباقون فى أوروبا بعد تهريب أموالهم من مصر. وهذا يعنى أن التيار الصهيونى كتيار استعمارى قد اعتمد على عناصر ذات انتماءات أوروبية ولم يستطع أن ينجح فى أن يكون ذا أصول مصرية حقيقية أو ينبثق من فئات اجتماعية مصرية.

المرحلة الثانية للاختراق الصهيونى:

تبدأ المرحلة الثانية بعد إعلان قيام دولة إسرائيل فوق التراب الفلسطينى، وتشمل ثلاث فترات تشكل فى مجملها حقبة كاملة تبدأ بقيام ثورة يوليو١٩٥٢ وتتضمن:

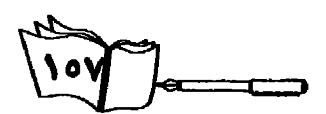
١ـ الفترة الناصرية ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ .

٢ـ الفترة الساداتية ١٩٧١ ـ ١٩٨١ .

٣ـ فترة حكم مبارك ١٩٨١ ـ ١٩٨٩(حتى الآن).

---

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين ط ـ ٢ سلسلة عالم الفكر، الكويت ١٩٨٦ ص ٣٨٦ـ ٣٨٨ .



وتتميز الفترة الأولى بتصاعد المواجهة المصرية الصهيونية حيث يتخذ الاختراق الصهيونى صورة العدوان المسلح على مصر فى ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ وبروز الحقيقة المحورية وهى استمرارية المشروع الوطنى فى مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع العربى فى مواجهة استمرارية المشروع الصهيونى، وهنا يبرز موقف الصحافة المصرية الناطقة باسم السلطة السياسية الحاكمة لتأكيد المواجهة ضد المشروع الصهيونى ولمساندة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

أما الفترة الثانية فهى تتميز بتراجع القضية الوطنية على المستوى المصرى وتراجع مصر عن التزاماتها القومية على المستوى العربى، وذلك رغم النصر الذى حققه الجيش المصرى ضد إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وجاء توقيع السادات على معاهدتى كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ كى يؤكد أن الحل الذى قبلته مصر للقضية الفلسطينية كان حلا صهيونيا ولم يكن حلا مصريا أو عربيا أو فلسطينيا. واستكمالا للتغيرات التى طرأت على الواقع المصرى فى تلك المرحلة جاءت الخريطة الصحفية انعكاسا للتغيرات السياسية والاقتصادية وتعبيرا عن الصيغة التعددية التى تمثلت فى عودة الصحافة الحزبية إلى مصر، مما أتاح الفرصة لطرح رؤى إعلامية متباينة إزاء النظام الصهيونى واتجاهات القوى الاجتماعية والسياسية فى مصر إزاءه فى ضوء اتفاقيات كامب ديفيد وما يسمى بتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.

الفترة الأولى: ثورة يوليو والمشروع الصهيونى

(الفترة الناصرية)

فور إعلان قيام الكيان الصهيونى المسمى بدولة إسرائيل فى مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصرى مع غيره من الجيوش العربية فلسطين بهدف القضاء على هذا الكيان. ورغم أن قرار الحرب قد صدر عن الملك تسانده حكومة سعدية تستمد تراثها الوطنى من الوفد راعى التيار القومى المصرى غير أن الشعب المصرى شارك فى تأييد هذا القرار بكافة تياراته السياسية وعلى رأسها الوفد نفسه، ولقد ترتب على الهزيمة العربية فى عام ١٩٤٨ ضياع الوطن الفلسطينى، وبالنسبة لمصر عبر

الخطر الصهيونى الحدود وأصبح مجسدا بصورة مادية بعد دخول الإسرائيليين أرض سيناء، وهنا برزت على السطح المخاوف التى عبر عنها مصطفى النحاس فى حديثه مع السفير البريطانى فى يوليو ١٩٣٧ عندما قال (أنه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذى يمنع اليهود من ادعاء حقوق لهم فى سيناء فيما بعد)(١).

والواقع أن بروز الخطر الصهيونى متمثلا فى وجود دولة إسرائيلية على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلا (مع عدم إغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصرى للخطر الصهيونى) باقتحام القضية الفلسطينية كجزء أساسى من هموم الحركة الوطنية المصرية حتى وصل فى بداية الخمسينيات إلى اعتبارها الضلع الثالث للحركة الوطنية المصرية بعد قضيتى الجلاء والسودان، وإذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسى القديم عن حل القضية الوطنية وعجزه أيضا عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى إلى تبلور واكتمال الأسباب المباشرة لسقوطه فإن العامل الجديد الذى أضيف إلى العوامل السابقة وساعد على إنضاجها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الإسرائيلى على الأمن الوطنى لمصر مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطنى فى مصر وفلسطين معا.

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كى تكشف عن الحلقة المفقودة فى معركة التحرر الوطنى العربية، إذ عبرت منذ اللحظات الأولى لقيامها عن وعى قياداتها بالعلاقة المصيرية التى تربطها بحركة التحرر العربية. وفى ضوء إدراك قيادة ثورة يوليو لموقع القضية الفلسطينية فى قلب قضايا التحرر العربى وفى مواجهة الإستراتيجية الأمريكية التى اعتمدت على إسرائيل باعتبارها الركيزة الأساسية للدبلوماسية والمصالح الأمريكية فى العالم العربى وجدت مصر بقيادة ثورة يوليو نفسها إزاء التحدى الأمريكى الإسرائيلى ملزمة بانتهاج خط إستراتيجى يتجاوز حدودها الإقليمية ويمتد ليشمل العالم العربى. وقد توالت الأحداث التاريخية التى أبرزت الوجه العربى لثورة يوليو وفى مقدمة هذه الأحداث وقوع العدوان الثلاثى

---

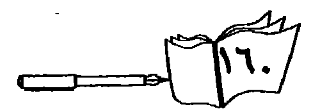
(١) انظر: عواطف عبد الرحمن: اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية - رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الإعلام جامعة القاهرة - ١٩٧٥ ص ١٨٣ .



البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، وقد شكل هذا الحدث ونتائجه البعيدة المدى منعطفا تاريخيا لعلاقة ثورة يوليو بحركة التحرر الوطني العربية.

ومع المعارك المتصلة والدائمة التي خاضتها ثورة يوليو كانت حركة التحرر الوطني العربية تواصل اكتشاف طريقها، فقد كان الجلاء عن مصر ومعارك الأحلاف والمشاريع الاستعمارية وضرب احتكار السلاح ومؤتمر باندونج ثم تأميم قناة السويس ومواجهة العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وتحقيق الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ دفعة هائلة لحركة النضال العربي، وبشير الخروج من الدائرة الاستعمارية، وقد جاءت حرب ١٩٦٧ كي تمثل ذروة المواجهة المسلحة بين قيادة ثورة يوليو ممثلة في النظام الناصري ضد النظام الصهيوني الوكيل الرسمي للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي. وكانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نذيرا بكشف الستار عن عجز البورجوازية الوطنية عن حماية الاستقلال الوطني مصريا والأمن القومي عربيا. وإذا كانت هزيمة يونيو تمثل إشارة البدء لقوى الثورة المضادة للانقضاض على النظام الناصري من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للعدوان الصهيوني وهو إسقاط نظام الحكم الوطني في مصر. فإن الانتفاضة الشعبية في ٩، ١٠ يونيو قطعت الطريق على الثورة المضادة كما أقامت سدا بشريا ضد اتجاهات الاستسلام، كذلك جاء مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ باللاءات الثلاث الشهيرة (لاصلح، ولااعتراف، ولا تفاوض مع إسرائيل) كي يحدد الإطار العام الذي التزمت به الدول العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي.

ولعل أبرز حقيقة أسفرت عنها الأحداث خلال هذه المرحلة هي استمرارية المشروع الوطني في مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع القومي العربي في مواجهة استمرارية المشروع الصهيوني. وقد عبرت الصحافة المصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة يوليو التي احتكرت الإشراف على أدوات التعبير السياسي والإعلامي. وإن لم يحل ذلك دون التعبير عن الاختلافات القائمة داخل السلطة الحاكمة وقطاعات الرأي العام المصري. فإذا كانت الأهرام قد حملت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمي لثورة يوليو إزاء تطورات القضية الفلسطينية وخصوصا الكفاح الفلسطيني المسلح ودوره في استعادة فلسطين، فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير



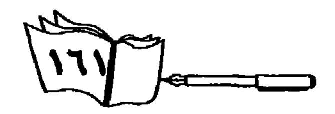
عن الاتجاه الشعبى إزاء قضية الكفاح الفلسطينى المسلح،أما صحيفة الأخبار فقد تأرجح موقفها؛ إذ كانت فى البداية تتبنى الاتجاه الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات. أما الأهرام فقد كانت تؤيد الكفاح المسلح الفلسطينى ولكنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تفضيلها للحرب الوطنية النظامية[1]. وهنا تبرز إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية ومدى تأثير ذلك على الدور الذى تقوم به الصحافة فى التعبير عن الرأى العام، والمعروف أن الصحافة المصرية كانت خاضعة بكاملها فى تلك الفترة لملكية الدولة بحكم القوانين المصرية التى صدرت فى مايو١٩٦١.

وقد غلب على الصحافة المصرية الاتجاه القومى الراديكالى فى معالجتها للقضية الفلسطينية قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ كما اتسم موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية المسلحة بالمساندة والتشجيع،وذلك انطلاقا من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ . ويبلغ ذروته بتحقيق الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨، ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر يردد مقولة أن الرجعية العربية تقف فى خندق واحد مع إسرائيل والاستعمار العالمى،ويطرح شعار وحدة قوى الثورة فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية، أى يطرح وحدة الهدف بدلا من وحدة الصف. وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية، وقد استمرت الصحافة المصرية فى متابعتها للمقاومة الفلسطينية بصورة متصاعدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، ويفسر البعض أسباب هذه المتابعة برغبة النظام فى إعادة الثقة إلى الشعب المصرى بعد اهتزازها وفقدان القيادة السياسية لمصداقيتها إثر الهزيمة.

ولكن فى ضوء الصيغة التوفيقية الجديدة التى طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتى تجمع ما بين وحدة الهدف ووحدة الصف تجاهلت الصحافة المصرية المواقف الملتبسة لبعض الأنظمة تجاه المقاومة الفلسطينية. كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية

---

(١) انظر عواطف عبد الرحمن ـ مصر وفلسطين ـ مصدر سابق ص ٣٨٤ .



للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية، مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز وبعد زوال الخلاف كانت الصحافة المصرية تعود إلى سابق اهتمامها بالمقاومة. وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة الفلسطينية، كما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية فى مصر بينما كان الاهتمام يتقلص إذا حدث العكس.

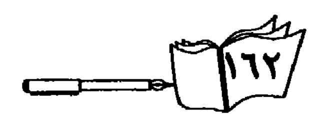
الفترة الثانية : ثورة يوليو والمشروع الصهيونى :

فترة السادات ١٩٧١ ـ ١٩٨١ :

برحيل عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية فى البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتمى إلى نفس الشريحة الطبقية التى ينتمى إليها عبد الناصر وهى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة بكل ولاءاتها المزدوجة، ويمثل رحيل عبد الناصر وتولى السادات للسلطة فى مصر نقطة فاصلة فى توجه مصر العربى لا تقل أهميتها وتأثيرها عن تأثير هزيمة يونيو ذاتها- ويمكن القول أن توجهات مصر العربية والدولية لم تتغير بصورة جذرية فى الفترة الأولى من حكم السادات وهى الفترة التى تبدأ من أكتوبر ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣ وإن كان هناك بعض المؤشرات ذات الدلالة مثل موافقة السادات دون تحفظ أو شروط على مذكرة يارنج (فبراير١٩٧١) الخاصة بالتعهد بالدخول فى اتفاقية سلام مع إسرائيل، بل إنه طرح مبادرته فى ٤ فبراير الخاصة بفتح القناة للملاحة البحرية بعد قيام إسرائيل بانسحاب جزئى من القناة، وعندما فشلت مهمة يارنج بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة توالت التصريحات التى توحى باستعداد مصر للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وكما كان الحشد العربى مهما بالنسبة لعبد الناصر استعدادا لمعركة التحرير فإن التكتل العربى لدى السادات كان يمثل شرطا ضروريا لمواجهة الصهيونية، وقد قام السادات بجهد ملحوظ لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة دون القطيعة مع النظم العربية التقدمية ونجح بالفعل فى حشد تجمع عربى غير مسبوق[1] ،وإزاء ضغط الجبهة الداخلية بسبب حالة اللاحرب واللاسلم مما

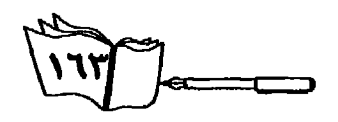
---

(١) انظر: حسن نافعة: مصر والصراع العربى الإسرائيلى من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٤ ص ٤٨ و ٤٩ .



أدى إلى حدوث انتفاضة طلابية عارمة شارك فيها العمال والمثقفون بالمساندة والتأييد، فضلا عن فشل المبادرة السلمية التى أعلنها السادات فى ٤ فبراير، وفى ظل استعداد عسكرى استكمل عبد الناصر مقوماته قبل رحيله، وفى ظل تضامن عربى حشد له السادات قبل المعركة، ورغبة النظام فى تحريك الوضع المجمد على الجبهة، إزاء هذا كله لم يكن هناك مفر أمام السادات سوى اللجوء إلى الحرب المحدودة، وبنشوب الحرب بدا لفترة - وإن كانت لم تطل - أن السادات قد نجح فى تحقيق تضامن عربى فعال فى مواجهة إسرائيل، وعندما سكتت المدافع توالت الأحداث التى بدأت بفض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية (يناير ١٩٧٤) ثم توقيع اتفاق فض الاشتباك الثانى (سبتمبر ١٩٧٥) الذى عرف باسم اتفاقية سيناء، وكانت تمثل البداية الحقيقية للأزمة بين مصر وسوريا، إذ حذر الرئيس الأسد من تزايد الدور الأمريكى فى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى مما يتعارض مع المصلحة العربية، والواقع أن الدور الأمريكى لم يؤد فى النهاية إلى دفع مصر فى اتجاه التسوية المنفردة مع إسرائيل، وكان إيذانا لحدوث التمزق العربى بصورة لم تحدث من قبل، وقد توهم السادات أن القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق فى معالجة الصراعات المصيرية فى حياة الشعوب قد يفتح أمامه طريق الخلاص، وكان قراره بزيارة القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية سلسلة من التنازلات تمثلت فى اتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٨٧ ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩، وبدلا من أن تسهم فى طريق الخلاص للسادات أدت إلى تحقيق الخلاص منه فى مشهد شبه أسطورى كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١ .

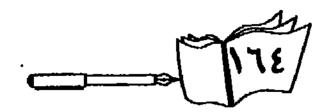
هذا وقد ترتب على المعاهدة المصرية الإسرائيلية آثار بعيدة المدى سواء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على أرضها أو فيما يتعلق بالتزامات مصر العربية أو تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهيمنتها على العالم العربى، وقد أكدت هذه المعاهدة بوضوح أنه فى حالة تعارض الالتزامات السابقة لأى طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزمات المترتبة على المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة، ويعنى ذلك فى التحليل النهائى أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه القضية الفلسطينية وتجاه العالم العربى.



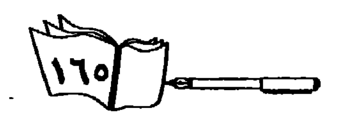
وقد تمادى السادات بالفعل فى نقض جميـع الالتزامات السابقة التى التزمت بها مصر عربيا ودوليا إزاء القضية الفلسطينـية التى تعمد إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسـطينية تماما من كـافة مراحل وأشكال التـفاوض التى نص عليهـا إطار الحكم الذاتى للـفلسطينـيين طبقا لاتفـاقيتى كامب ديـفيد، والمعروف أن مصـر كانت قد التزمت بقرار القمة العربى فى الرباط ١٩٧٤ الذى يـنص على اعتبارمنظمة التحرير الفلسطينية هـى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلـسطينى، ورغم قرارات الإدانة التى اتخذتها النظـم العربية ضد السادات بسبب خيانته للقضـية العربية الأولى غير أنها لـم تستطع أن تـبلور إستراتـيجية بديـلة للتحـرك الساداتى،وطغـت الخلافات العديدة بين الدول العربية،وكان العجز العـربى هو الوجه الآخر للخيانة الساداتية، ويمكن القـولِ أن تراجع القضية الـوطنية والتزامات مـصر القومية بسـبب نكوص السلطة الساداتية فى الـسبعينيات عما التزمت به القيادة الناصـرية فى الستينيات كان السبب المباشر فى صدور مجموعة من القوانـين والتشريعات التى استهدفت حماية وتعزيـز موقف السلطـة فى تطبيـع العلاقات الـسياسية والاقتصـادية والثقافـية مع إسرائيل، مما أدى إلى إحداث تغيير شامل لمضامـين الكتابات الصحفية عن الصراع العربى الإسرائيـلى،وتغيير مماثل فى مواقـف عدد كبير من الصحفيـين الذين كانوا من مناصرى السياسة الناصرية المعادية لإسرائيل والصهيونية فى الستينيات فأصبحوا من أبـرز المؤيـدين لسـياسـة السادات المـوالية لإسـرائيـل وذلك فى ظـل ترسـانة التشريعـات القانونية التى أصدرها الـسادات، وهنا تجدر الإشارة إلى الفقـرة الثالثة من المادة الثالثـة من المعاهدة المصرية الإسرائيـلية التى نصت على بعـض العقوبات التى تتراوح بين الحبس ستة أشهر وبين الغرامة والإيقاف عن العمل لكل من يقوم بتوجيه الإسـاءة والتشويه للعلاقات المصـرية الإسرائيلية من خلال الكـتابة أو نشر أخبار غير صحيحة وشائعات ضد إسرائيل باعتبارها دولة صديقة، ولاشك أن هذه الانعطافة فـى المسار الوطنى والقومى لثـورة يوليو قد حملت أخطـارا بعيدة المدى ليس على المستوى الاقـتصادى والاجتماعى والسياسى فحسب،بل وبـالنسبة لجميع المثقفـين الوطنيين وخصـوصا الصحفيين والـصحافة المصرية، وقد تـكرست هذه الأخبار من خلال تقنينها وإدخالها فى إطار التشريعات القانونية الملزمة[1].

---

(١) انظر: عواطف عبد الرحمن: مصر وفلسطين ـ مصدر سابق ص ٣٨٥ ـ ٣٩٠ .



ويلاحظ بصورة إجمالية أن الصحف المصرية كانت تتابع باهتمام ملحوظ انتفاضات العرب فى الأراضى المحتلة، أما بعد المبادرة وزيارة السادات للقدس(نوفمبر ١٩٧٧) فقد كان التجاهل المتعمد هو السمة المميزة لمواقف الصحافة المصرية،وحتى العمليات الفدائية المبهرة التى كانت تتعرض لها الصحافة المصرية أصبحت فى نظرها تعبيرا عن اليأس الفلسطينى بعد أن كانت تعبيرا عن إرادة الصمود والتحدى فى أعقاب هزيمة يونيو، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شهدت الساحة الإعلامية المصرية بدء الحملة المعادية للعرب التى تصاعدت تدريجيا منذ عام ١٩٧٥ وبلغت ذروتها بعد زيارة السادات للقدس، وقد اعتمدت هذه الحملة على ترديد المقولة الخاصة بأن انغماس مصر فى القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص قد أدى إلى خراب مصر الاقتصادى،ولم تنس هذه الحملة أن تذكر الشعب المصرى بأنه قد أنفق من قوته أكثر من أربعين مليارا من الدولارات ومائة ألف شهيد بسبب الغرب والقضية الفلسطينية،كما زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة إسرائيل حتى آخر جندى مصرى، وفى هذا السياق برزت دعوة توفيق الحكيم إلى حياد مصر، وكان المقصود به حيادها فى الصراع العربى الإسرائيلى، ورغم أن هذه الحملة كان لها إيجابياتها التى تمثلت فى فرز المواقف والاتجاهات الفكرية والسياسية فى مصر من خلال الحوار الضخم الذى فجرته حيث دافع أغلب المشاركين فيه عن عروبة مصر وأوضحوا الصلة العضوية بين الأمن الوطنى لمصر والأمن القومى العربى إلا أنه لا يمكن التغافل عن الآثار السلبية التى أحدثتها هذه الحملة فى صفوف الرأى العام المصرى فى ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية والتركيز المتعمد من جانب الصحف المصرية على التصرفات السفيهة لبعض الأثرياء العرب والفلسطينيين فى الخارج مما حدا ببعض الصحف إلى تأكيد اتهامات القيادات السياسية المصرية للمناضلين الفلسطينيين بأنهم يناضلون فى الكباريهات.



الصحافة المصرية وقضايا التطبيع بين مصر وإسرائيل فى الثمانينيات:

فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ تم فى واشنطن التوقيع على المعاهدة المصرية الإسرائيلية وملحقاتها والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة،وشمل الملحق الثالث للمعاهدة بروتوكولا لتنظيم علاقات الطرفين يتضمن تطبيع العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات وحرية التنقل.. إلخ.

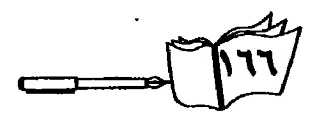
وتنفيذا لأحكام المعاهدة والملحق الثالث لها تم الاتفاق على إنشاء لجنة عليا لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل،وانبثقت منها عدة لجان فرعية قامت بإبرام عدة اتفاقات ومذكرات للتفاهم بشأن المجالات المختلفة لتطبيع العلاقات بين البلدين.

وقد تم تناول هذه القضية: الصحافة المصرية والتطبيع بين مصر وإسرائيل علي ثلاثة مستويات:-

المستوى الأول: يتضمن قضايا التطبيع السياسى والاقتصادى والثقافى.

المستوى الثانى: يتناول مواقف واتجاهات الصحف المصرية.

المستوى الثالث: يركز على الاختلافات بين توجهات كل من الصحف القومية الناطقة فى أغلبها باسم الحكومة المصرية، وتشمل الصحف اليومية(الأهرام- الأخبار- الجمهورية) ومن الصحف المعارضة لسان حال الأحزاب السياسية المصرية التى تمارس أنشطتها فى إطار الشرعية الممنوحة لها من القيادة السياسية وتشمل صحف الأهالى لسان حال حزب التجمع والشعب(حزب العمل) والوفد (حزب الوفد الجديد) والأحرار(حزب الأحرار الاشتراكيين).



وفى ضوء ما سبق نلاحظ أن قضية التطبيع بمجالاتها السياسية والثقافية والاقتصادية وقنواتها المختلفة قد شغلت موقعا رئيسيا فى إطار التسوية المصرية المنفردة للصراع العربى الإسرائيلى. ولذلك تم إجراء دراسة مسحية شملت الصحافة المصرية القومية والحزبية للتعرف على مواقفها واتجاهاتها إزاء قضايا التطبيع بين مصر وإسرائيل خلال فترتى حكم السادات ومبارك. وذلك بهدف استخلاص الاتجاهات الرئيسية التى عبرت عنها الصحافة المصرية إزاء الممارسات الصهيونية فى الحلقة الثالثة من سلسلة المواجهة المصرية الصهيونية داخل المجتمع المصرى.

وقد أسفرت الدراسة عن بعض المؤشرات الأساسية التى تتعلق باتجاهات الصحافة القومية نجملها على النحو التالى:-

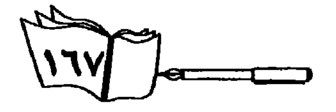
أولا: التزمت الصحف القومية بوجهة النظر الرسمية فى معالجتها لقضايا التطبيع وتأثرت مواقفها من إسرائيل باتجاهات السلطة السياسية وعلاقتها مع إسرائيل سلبا وإيجابا، ولذلك لم نلحظ أية فروق جوهرية بين توجهات الحكومة المصرية إزاء إسرائيل وبين معالجات ومواقف الصحف القومية، فإذا كانت السلطة تؤيد التطبيع وتتحمس له انعكس ذلك بصورة مباشرة على معالجات الصحف القومية التى تسرف فى التحدث عن إيجابيات التطبيع وشجاعة القرار المصرى، أما إذا ظهر فى الأفق ما يعكر صفو العلاقات بين البلدين فإن الصحف القومية تبادر إلى الالتزام بموقف السلطة مثل ضرب المفاعل العراقى حيث كانت ردود الفعل الرسمية فى مصر هزيلة ولا تتناسب مع حجم الفعل الذى قامت به إسرائيل ولم تخرج عن حدود ذلك[1]، كذلك عندما أعلنت إسرائيل عن ضم الجولان فى بداية عام ١٩٨٢ وعندما وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل الاتفاق الإستراتيجى فى أواخر عام ١٩٨٣ ، لم تتخذ الصحف القومية موقفا يتلاءم مع أهمية وخطورة هذه القضايا بل التزمت اللامبالاة والمعالجة السطحية اتساقا وتعبيرا عن موقف السلطة السياسية.

وهنا تغير موقف الصحف القومية عند غزو لبنان وبناء المستوطنات ومسألة طابا إذ اتخذت مواقف واضحة تعبيرا عن الموقف الرسمى فى ذلك الوقت.

---

(١) حاولت جريدة الأهرام من خلال بعض كتابها أن تبرر قرار التطبيع وتخفف من وقع مفاجأته بقولها(ليس أمرا غريبا أن تتغاير أهداف الجانب المصرى من تطبيع العلاقات مع الأهداف التى يرجوها الجانب الإسرائيلى من هذه الخطوة فإن الهدف الأول للتطبيع أن يتأكد لدى كل الإسرائيليين أن السلام قد أصبح واقعا وأن تتبدد فى نفسية الإسرائيلى تلك المخاوف القديمة وحالة الحصار التى عاشها وهما أو حقيقة) .

* الأهرام ١ / ٢ / ٨٠ معنى تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل ـ مكرم محمد أحمد.



ثانيا: تميزت السنوات الأولى للتطبيع(١٩٧٩ ـ ١٩٨١) وتشمل فترة حكم السادات، بكثافة المعالجات الخبرية وغلبة الطابع التفاؤلى وإسراف الصحف القومية فى تبرير قرار التطبيع ومحاولة طمأنينة الرأى العام المصرى بأنه لن يمس استقلال مصر ولن يغير التزام مصر تجاه القضية الفلسطينية(١).وقد ركزت الصحف القومية فى معالجتها لقضايا التطبيع على المحاور التالية فى الفترة الأولى(١٩٧٩ - ١٩٨١):

١ـ الإشادة باتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

٢ـ مهاجمة الموقف العربى المضاد للسلام المصرى الإسرائيلى.

٣ـ الدعوة إلى التعايش بين الشعبين المصرى واليهودى.

٤ـ المحافظة على استمرارية الدور المصرى للسعى فى حل القضية الفلسطينية.

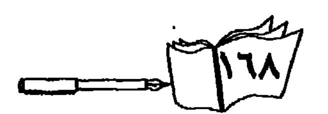
هذا وقد تميزت لغة الخطاب الصحفى فى هذه الفترة بالهدوء والميل إلى القطع والحسم والتأكيد على أن التطبيع قرار سليم واختيار عاقل. ولكن وفى إطار المرحلة الثانية من التطبيع التى تبدأ بعد شهر أكتوبر١٩٨١ . وتشمل فترة مبارك التى شهدت تصاعد الممارسات العدوانية الإسرائيلية والتى بلغت ذروتها بغزو لبنان ومجازر صبرا وشاتيلا مع تكرار التصريحات الاستفزازية للقادة الإسرائيليين ومماطلة إسرائيل فى الاعتراف بالحق المصرى فى طابا ورفضها عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة. مع توالى هذه الأحداث بدأت لهجة الخطاب الصحفى تتغير وتصبح أكثر حدة ومباشرة لتصل فى بعض الأحيان إلى حد وصف إسرائيل بالنازية والعنصرية(٢) ووصف أحد قادة مؤسساتها العسكرية بالوقاحة وأحد حاخاماتها بالسفه والهراء(٣). بالقطع إن مصر لم تعرف الفتنة الطائفية إلا فى فترتين فى تاريخها الحديث والقديم،الأولى أيام الحروب الصليبية والثانية بعد قيام العلاقات مع إسرائيل.

---

(١) الأهرام ١١ / ٥ / ١٩٨١، الجمهورية ٩ / ٦ / ١٩٨١ .

(٢) الجمهورية ـ كلمة حب (محمد الحيوان) ١٦ / ٧ / ١٩٨٦ .

(٣) الأخبار ـ إبراهيم البحراوى ١٨ / ٩ / ١٩٨٦ .

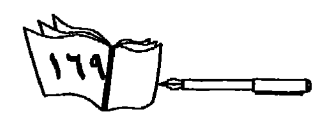


ويلاحظ أن التطبيع بين مصر وإسرائيل قد تعرض لحالات من التذبذب تراوحت ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى، ولم يسر فى اتجاه واحد طوال الوقت. ومن أبرز الأحداث التى أثرت على مسار التطبيع بالسلب ضرب المفاعل النووى العراقى واستمرار إسرائيل فى بناء المستوطنات وأزمة طابا وغزو لبنان، هذا وقد شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية مرحلة ماسمى بالسلام البارد بين البلدين. والتى أعقبت غزو لبنان حيث تم سحب السفير المصرى من إسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٢ ولم تنفرج هذه الأزمة إلا بعد الاتفاق على مشارطة التحكيم بالنسبة لطابا وعودة السفير المصرى فى سبتمبر ١٩٨٦.

ثالثا: احتل التطبيع السياسى وقضاياه مركز الصدارة فى الاهتمام لدى الصحف القومية التى روجت للتطبيع السياسى على مستوى التمثيل الدبلوماسى ولم يرد ذكر مجالات التطبيع الأخرى(الاقتصادى والثقافى والسياسى) إلا مرات قليلة، وفى إطار خبرى.

رابعا: لم تسمح الصحف القومية لوجهات النظر الرافضة للتطبيع بالظهور على صفحاتها، ولوحظ أن الصحف القومية تؤيد التطبيع بحماس، وفى الفترات التى شهدت أزمات بين البلدين كانت الصحف القومية تسمح لبعض كتابها بمهاجمة التطبيع بلطف وهدوء، وكانت بعض الصحف القومية(الجمهورية) تدين الممارسات الإرهابية لإسرائيل ولاتهاجم التطبيع.

خامسا: رغم أن الصحف القومية قد التزمت بتأييد التطبيع والترويج له إلا أنه إزاء الممارسات الإسرائيلية ظهرت بعض الكتابات التى حاولت أن تكشف الوجه الحقيقى لإسرائيل، وتؤكد على تناقض الأهداف الإسرائيلية مع الأهداف العربية، وتحذر من التهديد الإسرائيلى للأمن القومى المصرى، وتؤخذ على هذه الكتابات أنها كانت ردود أفعال لتصريحات إسرائيلية، وأحداث معينة، ولم تكن مبادرات من جانب كتابها فيما عدا مقال واحد يحذر كاتبه من استسلام المصريين لفكرة عدم تناقض المصالح بين إسرائيل والعرب، ويرى أن هذه المحاولة تهدف إلى ترويض الشخصية العربية ليس بغية الاعتراف بشرعية الدولة الإسرائيلية فحسب بل



بهدف القضاء على الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للمجتمع العربى من خلال عملية غزو ثقافى مدروسة ومعلنة بدعوة بريئة إلى خلق ثقافة مشتركة تتم من خلال الاتصال الثقافى. ويدعو المقال إلى صياغة إستراتيجية عربية حضارية قادرة على التعامل مع المشكلات العربية والإقليمية والعالمية المعاصرة[١].

سادسا: يلاحظ أن الصحافة القومية قدمت التطبيع مع إسرائيل كاختيار ضرورى وسابقة يمكن بل يجب الاقتداء بها فى العلاقات الدولية، ولكن عمدت إلى التأكيد على أن نجاح التطبيع فى تحقيق الأهداف المرجوة منه مرهون بعدة شروط هى:

١ـ سلوك إسرائيلى مؤيد للسلام، فهى تحمل إسرائيل ما يسمى بالسلام البارد، وفرض ممارسات إسرائيل الإرهابية كى تكشف للعالم من هو المسئول حقا عن برود العلاقات وعن تجميد مسيرة السلام[٢].

٢ـ دور أمريكى نشط للضغط على إسرائيل كى تلتزم بما جاء فى كامب ديفيد[٣].

٣ـ التضامن العربى: وتطالب الصحف القومية بدور عربى موحد تجاه إسرائيل لمواجهة النغمة التى سادت لالتماس العذر لإسرائيل فى ممارستها الإرهابية لأن العرب بتمزقهم قد منحوها الفرصة لذلك وعليهم استعادة قوتهم الأساسية التى تتمثل فى عودة مصر إليهم للتصدى للأخطار التى تواجه العمل العربى المشترك[٤].

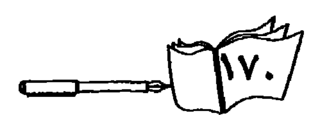
---

(١) الأهرام ـ ٢١ / ٨ / ١٩٨٢ : التحدى الحضارى مع إسرائيل ـ السيد ياسين.

(٢) الأهرام ـ ١٧ / ٣ / ١٩٨٣ .

(٣) جاء فى مقال رئيس تحرير الأهرام ١٩ / ١٢ / ١٩٨٣ فى إطار تقييم الاتفاق الإستراتيجى بين أمريكا وإسرائيل أن هذا الاتفاق يعنى أن أمريكا لم تعد ملزمة بهدف السلام فى المنطقة وأن هدف مواجهة الاتحاد السوفييتى صار يغلب على هدف حل مشكلة المنطقة وجوهرها القضية الفلسطينية.

(٤) انظر الأهرام ١٤ / ٩ / ١٩٨٦، ٢٧ / ٣ / ١٩٨٦ .



سابعا: اتسمت معالجات الصحف القومية لقضايا التطبيع المصرى الإسرائيلى بالطابع الموسمى التقليدى(١)، والطابع الخبرى، فقد كانت الغلبة للخبر كشكل صحفى فى عرض المادة الإعلامية المتعلقة بالتطبيع فى الصحف اليومية الثلاث، اعتمادا على وكالات الأنباء، ثم المحررين فالمراسلات التى تشكل المصادر الرئيسية للأخبار، وكانت هناك نسبة مجهولة المصدر. أما فيما يتعلق بمواد الرأى، فقد كانت الأولوية للمقال الموقع ثم الافتتاحيات والتحقيق الصحفى والحديث، وكانت الصفحة الأولى غالبا هى المكان المفضل لنشر أخبار التطبيع باعتبار أنها مادة إخبارية، أما الصفحات الداخلية فقد خصصت لنشر بقية الأشكال التحريرية إن وجدت، وقد استخدمت الصحف القومية وسائل الإبراز بنسب ودرجات مختلفة من الصحف ذاتها، وبالنسبة للوسائل أيضا فقد استخدم العنوان ثم الصور الشخصية ثم الصور الموضوعية، فالمانشت ثم الكارتون، هذا وكانت الأهرام أكثر الصحف القومية اهتماما بالتطبيع تليها الأخبار ثم الجمهورية، ولم يكن هناك فروق جوهرية بين الصحف الثلاث فى معالجة قضايا التطبيع سواء من حيث الكم أو الكيف.

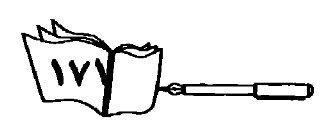
هذا، وقد نجم عن اختلاف الانتماءات الأيديولوجية والتوجهات السياسية لكل من الصحف القومية والحزبية فروق جوهرية فى مواقفهم من قضايا التطبيع المصرى الإسرائيلى، وكما اختلفت التوجهات بين الصحف القومية والحزبية اختلفت أساليب التناول وأوليات القضايا والاتجاهات والمواقف إزاء التطبيع بين مصر وإسرائيل، وقد أسفرت الدراسة بالنسبة لا[illegible]ات الصحف الحزبية عن المؤشرات التالية:

أولا: تناولت الصحف الحزبية كافة أشكال التطبيع التى شملت:

(أ) **التطبيع السياسى**: ويتضمن المفاوضات السياسية والزيارات واللقاءات على المستوى الرسمى، والتحليل الدبلوماسى والقنصلى ولقاءات القمة ولقاءات برلمانية، ولقاءات حزبية، ولقاءات عسكرية.

---

(٤) كانت افتتاحية الأهرام تنشر بانتظام فى ذكرى توقيع معاهدة السلام (٢٦ / ٣ / ١٩٧٩) من كل عام مؤكدة على مضمون واحد أن مصر ملتزمة بما جاء فى اتفاقية كامب ديفيد، ولكن ممارسات إسرائيل تعوق عملية السلام.



(ب) **التطبيع الاقتصادى:** ويشمل التعاون الزراعى والتجارى والنقل البرى والبحرى والمواصلات والاتصالات والطاقة والبترول والكهرباء والسياحة.

(جـ) **التطبيع الثقافى:** ويشمل زيارات الصحفيين وأساتذة الجامعات والآداب والفنون، والفنون التشكيلية.

وقد استخدمت الصحف الحزبية مختلف الفنون الصحفية فى معالجتها لقضايا التطبيع، وإن كان تركيزها على مواد الرأى (المقال- الافتتاحيات- التحقيق- الحديث) أكثر من المواد الخبرية، وقد برز ذلك بوضوح فى صحيفتى الأهالى والشعب، بينما كادت الوفد أن تنفرد بالمعالجات الخبرية.

(أ) فيما يتعلق بالتطبيع السياسى: كانت صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع[1] أكثر الصحف الحزبية تناولا لكافة جزئيات التطبيع السياسى. وقد تميز موقفها بالرفض المبدئى لكافة أشكال التعامل مع العدو الإسرائيلى تحت أى شكل وأى مسمى، وأكدت الأهالى على أن التطبيع بين مصر وإسرائيل محصور فى الإطار الرسمى فقط. وأن هناك رفضا شعبيا لهذا التطبيع، وبالنسبة لقضية طابا أكدت الأهالى موقفها الرافض للتفاوض حول أرض مصرية، كما تناولت بالنقد موقف الحكومة المصرية المتهاون فى بعض جولات التفاوض حول طابا، وقد جاءت صحيفة الشعب[2] لسان حال حزب العمل فى المرتبة الثانية من حيث تناولها للتطبيع السياسى مع إسرائيل إذ إنها لم تتناول كل مظاهره المتعددة ولكن اتسم موقفها بالرفض التام لمعاهدة السلام والتطبيع مع إسرائيل، وإن كانت لم ترفض إمكانية التفاوض حول طابا لإنهاء الخلاف المثار بسببها.

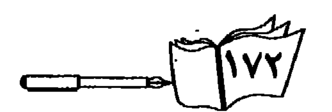
أما صحيفة الوفد[3] لسان حال حزب الوفد الجديد فقد ركزت على المتابعة الخبرية للتطبيع السياسى ولم تفصح عن موقف محدد إزاءه وذلك رغم أنها أكثر الصحف الحزبية تناولا للتطبيع، ولكنها كانت محصورة فى نطاق المتابعة الخبرية

---

(١) انظر الأهالى ٢٩ فبراير و٢٨ مارس ١٩٨٤ و٤ سبتمبر ١٩٨٥ و ٢٧ اغسطس و١٠ و١٧ سبتمبر ١٩٨٦ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٢) انظر الشعب ٢٧ ديسمبر ١٩٨٣، ٢٧ مارس و١٦ أكتوبر ١٩٨٤ و٢٦ اغسطس ١٩٨٦ و ١٤ اغسطس ١٩٨٧ و ٢٥ يونيو ١٩٨٤ و ١٩ نوفمبر ١٩٨٥ و ٣ يناير و٢٤ أبريل ١٩٨٤ .

(٣) انظر الوفد ١١ / ٨ / ١٩٨٦ و ٢٠ اغسطس ١٩٨٧ و ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ .



فحسب. ولم تتناول صحيفة الأحرار[1] لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين إلا بعض مظاهر التطبيع السياسى، وكانت معالجتها إخبارية، وتراوح موقف الأحرار من تأييدها للسلام مع إسرائيل وفتح حوار للوصول إلى حل لصراع العربى الإسرائيلى ثم المعارضة فالرفض فى نهاية عام ١٩٨٤، وقد اتفقت صحيفة الأحرار مع صحيفة الوفد أحيانا فى عدم الالتزام بموقف محدد تجاه العلاقات مع إسرائيل.

(ب) فيما يتعلق بالتطبيع الثقافى: لوحظ أن صحيفة الشعب هى أكثر الصحف الحزبية اهتماما ومعالجة لكل قضايا التطبيع الثقافى بين مصر وإسرائيل وقد تبنت موقف الرفض الكامل لجميع أشكال التعاون الثقافى مع إسرائيل، ونبهت صحيفة الشعب إلى خطورة التغلغل الثقافى الصهيونى والتطبيع الثقافى باعتبار أنه المسعى الأخير لإسرائيل لفرض وجودها على الشعب المصرى، كما كشفت الشعب بعض حيل إسرائيل فى توريط عدد من المثقفين المصريين فى التعامل الثقافى معها، ونبهت إلى بعض أنشطة المركز الأكاديمى الإسرائيلى داخل المجتمع المصرى واعتبرتها واجهة يتستر خلفها هذا المركز لممارسة أعمال التجسس ضد الشعب المصرى، وقد انفردت الشعب ببعض قضايا التطبيع الثقافى الحيوية مثل تهديد المثقفين المصريين الوطنيين بالقتل والإغراءات الإسرائيلية لجذب بعض المثقفين المصريين للتعامل معها بالأبحاث المشتركة بين بعض العلماء المصريين والإسرائيليين وسرقة الآثار الحضارية والاجتماعية، كما لم تغفل مجالات التطبيع الثقافى الأخرى مثل السينما والفنون التشكيلية والرياضية[2].

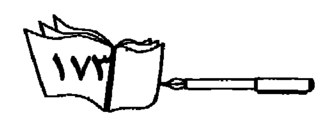
وقد جاءت الأهالى [3] فى المرتبة الثانية فى تـ لها للتطبيع الثقافى مع إسرائيل من حيث الحجم وتنوع القضايا التى تناولتها، واتسم موقف الأهالى بالرفض التام لكافة مظاهر التطبيع الثقافى مع إسرائيل. وقد تبنت الأهالى مهمة كشف وتتبع كل مظاهر التطبيع الثقافى والمتعاملين مع الكيان الصهيونى واهتمت الأهالى بمتابعة صور التطبيع الثقافى فى مجالات البحث العلمى والمؤتمرات العلمية.

---

(١) انظر: الأحرار ٣٠ مايو ١٩٨٤، ١٧ أغسطس ١٩٨٧.

(٢) الشعب: ٢٣ اغسطس و ٢٠ سبتمبر، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣ و١٢ أبريل و ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤.

(٣) الأهالى ٥ يناير و ١٢ يناير ١٩ يناير و٢٦ يناير و١١ ديسمبر ١٩٨٣.



واقتصرت الوفد على التغطية الخبرية المحدودة فى تناولها للتطبيع الثقافى بين مصر و إسرائيل، ولم تحدد موقفا أو وجهة نظر واضحة تجاه هذه القضية.

أما الأحرار فقد تدرج موقفها من التطبيع الثقافى مع إسرائيل ما بين التأييد للسلام والمطالبة بفتح حوار مع إسرائيل ثم معارضة السلام ورفضه ورفض التعامل مع إسرائيل، وقد انحصر اهتمام الأحرار بالتطبيع الثقافى فى قضايا محدودة أبرزها المخطط الصهيونى لتلويث العقل المصرى بالبرامج الجنسية ودفاع بعض المثقفين والفنانين عن أنفسهم من تهمة التعامل مع إسرائيل على صفحاتها[1].

(جـ) فيما يتعلق بالتطبيع الاقتصادى: لم تمنح الصحف الحزبية الاهتمام المطلوب للتطبيع الاقتصادى، وقد كانت صحيفة الشعب أكثر الصحف الحزبية تناولا واهتماما بمعالجة معظم مظاهر التطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل، سواء مظاهر التطبيع التجارى أو الزراعى أو السياحى أو النقل و المواصلات، وقد اتسم موقف الشعب بالرفض الكامل للتطبيع الاقتصادى، ودعت إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية وكل ما هو إسرائيلى[2].

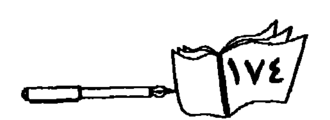
وتأتى الأهالى فى المرتبة الثانية فى تناولها للتطبيع الاقتصادى مع إسرائيل ولكن موقفها يتفق تماما مع موقف صحيفة الشعب الرافض للتطبيع الاقتصادى، وقد نبهت كل من الصحيفتين(الأهالى والشعب) إلى الأضرار الخطيرة التى يمكن أن تلحق بالاقتصاد المصرى نتيجة للتطبيع فى المجال الاقتصادى، ويلاحظ أن التطبيع السياحى قد احتل أهمية خاصة لدى كل من الصحيفتين إذ تنبهتا إلى أن إسرائيل تتستر خلف السياحة للقيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات عن مصر.

ودعت كل من الأهالى والشعب إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية والسياحة وأى نشاط اقتصادى إسرائيلى فى مصر، كما يلاحظ أن الوفد قد اهتمت ببعض قضايا التطبيع الاقتصادى، وخاصة قضية سرقة مياه مصر. إذ نبهت إلى خطورة العملية التى تقوم بها إسرائيل بسحب المياه الجوفية من سيناء، كما نبهت إلى

---

(١) الأحرار ٢٦ مايو و٨ سبتمبر ١٩٨٦ و١٨ مايو ١٩٨٧ .

(٢) الشعب ١٦ اغسطس و ٢٧ ديسمبر ١٩٨٣ و ٢٣ ابريل و٣٠ ابريل ١٩٨٥ و ٧ مايو و ١٤ مايو ١٩٨٥ و ١٥ ابريل و٢٦ اغسطس و١٧ سبتمبر ١٩٨٦ .



محاولات إسرائيل للسيطرة على الاستثمار فى مصر من خلال علاقتها ببعض الوزراء وفيما عدا ذلك اكتفت الوفد بالمتابعة الخبرية للتطبيع الاقتصادى بصوره المختلفة، هذا ولم تول الأحرار اهتمامها للتطبيع الاقتصادى إلا فى صورة أخبار محدودة تتعلق بالتطبيع السياحى.

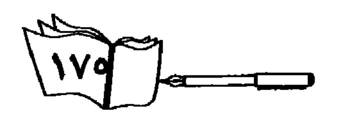
ثانيا: يلاحظ أن الدراسة إذا كانت قد كشفت عن اهتمام الصحف الحزبية عموما بقضايا التطبيع فإن صحيفة الأهالى كانت أكثر الصحف الحزبية اهتماما بتلك القضايا حيث أثارت على صفحاتها ما يقرب من ٣٠ ٪ من إجمالى المواد الإعلامية التى نشرتها الصحف الحزبية مكتملة، وكانت الأهالى تحاول إبراز هذه المواد بعرضها فى الصفحات الأولى دليلا على الاهتمام الخاص الذى أولته لقضايا التطبيع.

وتأتى صحيفة الشعب فى مرتبة متقاربة من الأهالى من حيث حجم اهتمامها بقضايا التطبيع بين مصر وإسرائيل (٣٩ ٪ من نسبة المنشور فى الصحف الحزبية). وقد كانت أكثر الصحف الحزبية استخداما لوسائل الإبراز فى نشرها للمواد الخاصة بالتطبيع، ويتقارب اهتمام الأحرار ومايو(لسان حال الحزب الحاكم) إذ يصل حجم المواد المنشورة على صفحاتها عن التطبيع حوالى١٥٪ من جملة المواد التى نشرتها الصحف الحزبية، أما الوفد فلم تتجاوز نسبة المنشور على صفحاتها عن التطبيع أكثر من ٩,٩ ٪ من مجموع ما نشر فى الصحف الحزبية.

ثالثا: فيما يتعلق باتجاهات المعارضة لدى الصحف الحزبية تجاه قضايا التطبيع فقد لوحظ أن قضايا التطبيع الثقافى كانت أكثر القضايا التى حظيت بمعارضة الصحف الحزبية،حيث بلغت نسبة المعارضة أكثر من ٧ ٪ من إجمالى الاتجاه العام للصحف الحزبية إزاء هذه القضية،ويليها قضية التطبيع التجارى حيث بلغت نسبة معارضتها ٦٠ ٪ ثم تأتى قضية التطبيع الدبلوماسى التى بلغت نسبة معارضتها ٤٥ ٪ وأخيرا تأتى قضية التطبيع السياحى التى بلغت نسبة معارضتها ٣٢ ٪.

مؤشرات المقارنة بين الصحف القومية والحزبية:

تشير المقارنة العامة بين مواقف واتجاهات كل من الصحف القومية والحزبية إزاء التطبيع المصرى الإسرائيلى بمظاهره وقضاياه المختلفة إلى مجموعة من الملاحظات الأساسية نعرضها على النحو التالى:



أولا: فيما روجت الصحف القومية للتطبيع السياسى على مستوى التمثيل الدبلوماسى وشرحت أهداف التطبيع التى تتلخص على حد قولها فى:

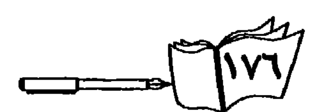
- تحقيق الاطمئنان والثقة لدى الإسرائيليين وتحريرهم من المخاوف القديمة التى تدور حول نية العرب فى تدمير وجودهم.

- مساعدة القيادة الفلسطينية فى الداخل على النهوض بمسئولياتها إزاء الشعب الفلسطينى، وقطع الطريق للمتوسع أمام إسرائيل، لأن كل مساحة يتقلص عنها نفوذ الإسرائيليين هى فى الواقع كسب لأهداف النضال الفلسطينى.

نلاحظ أن كلا من الأهالى والشعب حذرت من نتائج التطبيع السياسى وأهدافه وأبرزت الأهالى الخسائر التى لحقت بمصر بسبب معاهدة السلام، وفى مقدمتها عزل مصر عن محيطها العربى وتحييد موقفها من القضايا العربية، واتفقت الصحيفتان على إبراز الرفض الشعبى للمعاهدة المصرية الإسرائيلية على أساس أنها معاهدة فردية قام بها نظام السادات الذى لايمثل سوى نفسه وحفنة من المنتفعين، وطالبت الشعب باستمرار المقاطعة لإسرائيل ولجميع المتورطين فى التعامل معها، ومقاطعة السائحين الإسرائيليين والبضائع الإسرائيلية فى الأسواق المصرية ومقاطعة اللقاءات والمؤتمرات التى يشارك فيها الإسرائيليون داخل مصر، وبذل أكبر جهد لمنع إسرائيل من الاشتراك فى المعارض المصرية.

ثانيا: الخلاف حول الحق المصرى فى طابا:

احتلت قضية طابا أهمية خاصة فى العلاقات المصرية الإسرائيلية، وكانت محل جدل عنيف بين الصحف القومية والحزبية. ومن اللافت للنظر أن الصحف القومية لم يظهر ذلك منها واضحا إلا بعد توقيع اتفاق مشارطة التحكيم، إذ اقتصرت المعالجة فى البداية على المتابعة الخبرية لتصريحات المسئولين حول القضية وتأكيدهم أن طابا مصرية مائة فى المائة، وبعد توقيع الاتفاق وجهت جميع الصحف القومية تحية حارة إلى الدبلوماسية المصرية لانتصارها فى الخلاف المثار حول الحق المصرى فى طابا مؤكدة أن السلام ازداد رسوخا وثباتا حيث أكدت الأيام صدق الرؤية للأمور (وتقصد الرؤية الحكومية) وفائدة التفاوض مع إسرائيل للحصول على الحق العربى الفلسطينى.



أما الصحف الحزبية (الأهالى والشعب) فقد حللت القضية وأبرزت موقفها الواضح منهـا منذ البداية، فأكدت الأهـالى أن العقبات أمام الحق المـصرى فى طابا ليست فنية وإنمـا تحمل دلالة سياسية، وأن الجانب المصرى قد اسـتطاع أن يستخدم مسألة طابـا كذريعة لاستمرار عدم إعادة الـسفير المصرى إلى إسرائيـل وتبرير عدم تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا، فى حين أن ذلك لا يرجع إلى اعتبارات النزاع حول طابا فقـط بل إن قوة الرأى العام المـصرى الرافض لتطـبيع العلاقات مـع إسرائيل وحرص الحكومة المصرية على الظهور أمام العـالم العربى أنها تبذل أقصى ما لديها كى تحـاصر كامب ديـفيد وإن لم يـكن بوسعـها تلبـية طلب الـعرب بإلغـاء هذه الاتفاقيـات فإنها على الأقل قـد أثبتت حسن الـنوايا على أمل أن يثـمر ذلك فى مصالحة الأطراف العربية وإعـادة المياه إلى مجاريها [1] . أما الشعب فـقد اعتبرت طابا كارتا تفاوضيا قيمته عالية جدا، ومن حق مصر أن تبدأ مفاوضات جادة لإعادة طابا وإنهاء الوضع المائع حولها مقابل تدفق البترول لإيلات.

ثالثا: قضية الاغتيالات

بينما اكتفت الصحف القومية بنـشر أخبار الاغتيالات التى تعرض لها بعض الإسرائيلـيين فى مصر والـتعليق عليـها بما يؤكد أنها تـعوق عملية الـسلام، فقد اهتمت الأهالى والشـعب بالقضية بصورة أخرى، إذ رجعت إلى الـتاريخ السياسى للإسرائيلـيين القتلى، مؤكدة ارتبـاطهم بجهاز الموساد الإسرائيـلى الذى شارك فى عمليات الإبادة الجماعية ضد الشعبين اللبـنانى والفلسطينى فى أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢، وقد أيدت الأهالى عملية التصدى للوجود الصهيونى فى مصر على اعتبار أننا مازلنا فى حـالة حرب مع إسرائيل ولا يمكن أن ننسى أفعـالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة والـقطاع والجولان، وهى تفتح بذلك الباب أمام هذه الظاهرة.

رابعا: تهديدات جماعة كاخ الصهيونية للمثقفين المصريين

من القضايا التى عـالجتها كل من الصحف القومية والحزبيـة تعرض المثقفين المصريين للـتهديد بالقتل من جانب جمـاعة كاخ الصهيونية، فقد طالـبت صحيفة الشعب بالمواجهة الشعبية لهذه التهديدات مادام أنه ليس هناك أى مبادرة لموقف رسمى

---

(١) انظر الأهالى: ٥ و١٢ يناير ١٣ يوليو، و٢٠ يونيو ١٩٨٣ و ٤ فبراير ١٩٨٧ .

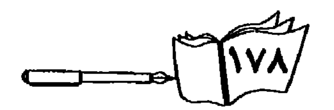


لحماية المثقفين المصريين، وخاصة أن هذه التهديدات جادة ويؤكد ذلك مصدرها وهى المنظمة التى قتلت الكثير من الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة، وتوضح الشعب طرق وأساليب المواجهة التى تتلخص فى القيام بحملة دعائية واسعة النطاق تنطلق من مصر لتغطى العالم كله وتستهدف فضح الإرهاب الإسرائيلى ضد المثقفين المصريين بإرسال خطابات إلى كافة المثقفين فى العالم تكشف فيها أساليب الإرهاب الصهيونية ضد المثقفين الوطنيين داخل المجتمع المصرى، هذا بينما اكتفت الأخبار كصحيفة قومية بنشر مقال موقع للدكتور إبراهيم البحراوى يحذر فيه رئيس جماعة كاخ مائير كاهان من التعرض لدماء المصريين، أما سائر الصحف القومية فلم تشر إلى هذه القضية على الإطلاق.

خامسا :حول التطبيع الاقتصادى

رغم غلبة الطابع الخبرى على معالجات الصحف القومية للتطبيع الاقتصادى بين مصر وإسرائيل إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور اتجاه مؤيد ومروج لبعض مظاهر التطبيع التجارى والزراعى. أما الصحف الحزبية وخصوصا الأهالى والشعب فقد حذرت من التطبيع الاقتصادى مؤكدة أنه هو الهدف الحقيقى للتسوية السياسية وأنه يمثل الجائزة الكبرى عند الإسرائيليين، وخصوصا أنه استأثر بسبع اتفاقيات من بين الاتفاقيات التى غطت التطبيع فى مختلف مجالاته، تختص أربع اتفاقيات بما يسمى اتفاقيات البنية الأساسية الإقليمية، وتشمل الطيران والنقل البحرى والبرى والمواصلات، وتنظم الثلاث الأخرى قطاعات التجارة والزراعة والسياحة، هذا علاوة على اتفاقيات البترول التى عولجت بشكل مستقل.

ومن المؤكد أن حجم التعامل والتعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل جاء محبطا لكثير من التقديرات الإسرائيلية، وقد اهتمت الأهالى بالتركيز على هذا المعنى، كما أبرزت فى تحقيقاتها الآثار المصرية السلبية التى ترتبت على التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل وخصوصا فى نشر كثير من الأمراض بين الثروة الحيوانية فى مصر وتأثير المبيدات الضارة على محصول القطن المصرى، وقد حذرت كل من الأهالى والشعب من التطبيع السياحى بصفة خاصة على أنه وسيلة



للتغلغل داخل المجتمع المصرى وإغراء شبابه بالسائحات الإسرائيليات كى يتحول إلى مروج للأفكار الصهيونية، وأكدت أن معظم السياح الإسرائيليين جامعو بيانات لصالح الموساد الإسرائيلى، وأن إسرائيل تتستر خلف النشاط السياحى للقيام بأعمال التجسس على الشعب المصرى.

وشاركت الوفد باقى الصحف الحزبية فى التحذير من المخطط الإسرائيلى للقضاء على الثروة الحيوانية فى مصر من خلال تسريب عدد من الأمراض الحيوانية إليها، كذلك تصدت الوفد لمحاولات إسرائيل لسرقة المياه الجوفية فى صحراء النقب، ونبهت إلى خطورة هذا العمل.

سادسا: أسلوب الخطاب الصحفى:

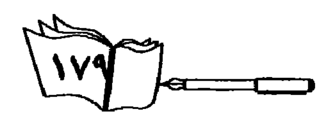
استخدمت الأهالى والشعب عبارات الإدانة والتحذير والرفض بلهجة يشوبها الحدة والغضب والحسم للتعبير عن مواقفها الرافضة للتطبيع، ولم يختف هذا الأسلوب طوال فترة الدراسة، وإن تغيرت درجته طبقا لنوع القضية المعالجة، أما الصحف القومية فقد استخدمت فى خطابها الصحفى عبارات يغلب عليها الهدوء والثقة والتأكيد على أن التطبيع قرار سليم واختيار رشيد، ولكن مع تزايد العنف الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة بدأت لهجة الخطاب الصحفى تتغير ويشوبها بعض الشدة.

الاتجاهات الرئيسية للصحافة المصرية إزاء التطبيع:

هذا، وقد تبلورت اتجاهات الصحافة المصرية (القومية والحزبية) إزاء قضايا التطبيع بين مصر وإسرائيل فى ثلاثة اتجاهات رئيسية نوجزها على النحو التالى:

أولا: اتجاه رسمى تبريرى مؤيد للتطبيع وتمثله الصحف القومية (الأهرام - الأخبار - الجمهورية).

وقد اتسمت معالجات الصحف القومية لقضايا التطبيع بالتبعية المطلقة لمنظور القيادة السياسية، وظلت تبرر قراراتها وتروج لمقولات صانع القرار وتستخدم آراءه للاستشهاد بها فى مواد الرأى، ولم تجرؤ هذه الصحف على اتخاذ مواقف معارضة

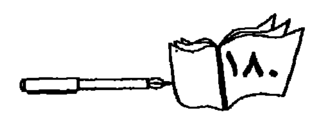


للتطبيع إلا كردود فعل للمواقف الإسرائيلية، كمماطلة إسرائيل في مفاوضات طابا، مثلا ذهبت جريدة الأهرام إلى وصف إسرائيل بأنها تسيء إلى الوجه الإسرائيلي وتظهره على نفس الصورة الكريهة رغم الجهود المبذولة لتحسن هذه الصورة، أو صحيفة الجمهورية التي تفصل بين الأساليب الإرهابية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة وبين التطبيع، فتكتفي بإدانة الإرهاب الإسرائيلي ولا تهاجم التطبيع.

ومن هنا يمكن اعتبار الصحف القومية بمواقفها المؤيدة للتطبيع أنها كانت تمثل إطارا مساندا ومشجعا للاختراق الصهيوني وعودته إلى المجتمع المصري، فقد حكمت مواقفها التوجهات السياسية البراجماتية وانتقت معالجاتها لقضايا التطبيع من منطلق تبعيتها القانونية والفعلية للسلطة السياسية، مما أضفى طابع التأييد غير المشروط للتطبيع على أغلب معالجاتها ومواقفها، كذلك انطلقت في معارضتها للممارسات الإرهابية الصهيونية من منطلق تأثيرها السلبي المتوقع على سير عملية السلام.

ثانيا: اتجاه معادى للتطبيع وللصهيونية:

وتمثله بعض الصحف الحزبية وعلى الأخص الأهالي والشعب التي تفاعلت مع ردود الفعل الشعبية الرافضة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وقد اهتمت بالتعبير عن صور الرفض الشعبي للتعامل مع إسرائيل انطلاقا من أن الشعب المصري مازال مصرا على أن إسرائيل هي العدو الأول، ومن المستحيل أن ينسى أو نطالبه أن ينسى كل الدماء والشهداء الذين قدمهم في مواجهة الحرب التوسعية التي شنتها إسرائيل ضد الشعوب العربية، وضحايا الجرائم والمذابح التي ارتكبتها إسرائيل في فلسطين ولبنان وبحر البقر وتونس، وقد التزمت صحيفة الأهالي بالموقف المبدئي لحزب التجمع إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، كذلك انطلقت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل من التراث الوطني المعادي للصهيونية والتي تميزت به مواقف مصر الفتاة في الثلاثينيات والأربعينيات التي تنتمي إليها قيادات حزب العمل، هذا وقد جمعت الأهالي والشعب بين المبادرة في أغلب الأحيان ورد الفعل في بعض الأحيان وحذرت من جميع أشكال التطبيع ونددت بالموقف الرسمي المتهاون.

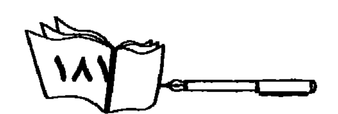


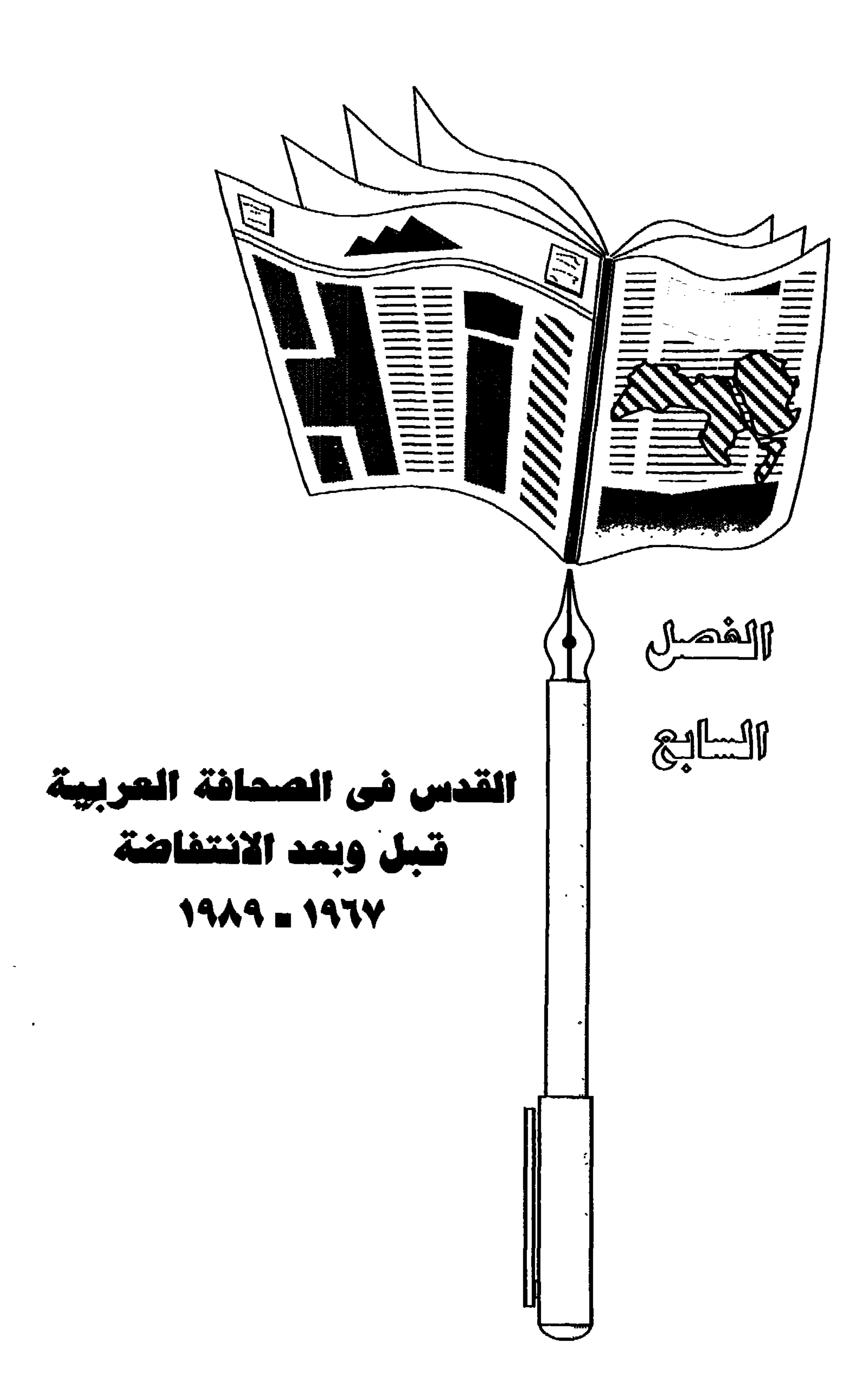
ومن هنا نرى أن كلا من صحيفة الأهالى والشعب تمثلان قلعة المواجهة الأساسية للاختراق الصهيونى لمصر خلال حقبة الثمانينيات إذ تنظران إلى إسرائيل كعدو دائم، وتعتبران الصراع العربى الإسرائيلى صراعا مصيريا بدأ فى الماضى وهو مستمر فى الحاضر، وسيظل هكذا فى المستقبل، إلى أن يحسم الصراع بين المشروع الصهيونى التوسعى الاستعمارى وبين حركة التحرر الوطنى العربية.

وقد شكلت التوجهات الأيديولوجية والالتزامات الحزبية رؤية هاتين الصحيفتين لإسرائيل وهما تنطلقان فى ذلك من قناعة مبدئية، ولذلك تعارضان كافة أشكال التطبيع ولا تكفان عن المطالبة بضرورة إلغاء معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية ومطالبة الحكومة باتخاذ مواقف صارمة ضد التغلغل الصهيونى والممارسات غير الشرعية للإسرائيليين داخل الأراضى المصرية، وتركزان على ضرورة استمرار المقاطعة الشاملة لكافة أشكال التطبيع إلى أن يتم تحرير الأراضى المصرية من الوجود الصهيونى من خلال مواجهة شعبية منظمة.

ثالثا: اتجاه براجماتى غير محدد ويعد احتياطيا للاتجاه الرسمى المؤيد للتطبيع وتمثله بعض الصحف الحزبية مثل الوفد والأحرار.

وهاتان الصحيفتان تنطلقان فى مواقفهما تجاه إسرائيل من منطلقات أيديولوجية ومصلحية تتمثل فى انتماء صحيفة الوفد إلى حزب الوفد الجديد الذى يمثل قطيعة فكرية مع تراث الوفد القديم تجاه القضية الفلسطينية والصراع الصهيونى الفلسطينى، الذى كانت تتبناه صحف البلاغ وكوكب الشرق والمصرى وصوت الأمة، ويبدو تأثر الوفد الجديد بالاتجاه المؤيد للانفتاح الاقتصادى والمروّج لسياسة التطبيع الاقتصادى، وقد انعكس هذا الموقف على توجهات الصحيفة الناطقة باسمه، يضاف إلى ذلك أن العداء لإسرائيل يعد جزءا من التركة الناصرية التى يعاديها الوفد الجديد بكل مفرداتها الاقتصادية والسياسية. أما صحيفة حزب الأحرار الاشتراكيين، فهى تعبر عن التزام الحزب بالتوجه الرأسمالى الذى لا يمانع فى الاستفادة من العلاقات المصرية مع إسرائيل فى إطار سياسة التطبيع، وقد تميزت سياسة كل من الوفد والأحرار بعدم الوضوح والافتقار إلى التحديد إلا فى حالات قليلة فرضتها ظروف المهنة ذاتها وليس الالتزام الفكرى أو التوجه الأيديولوجى .





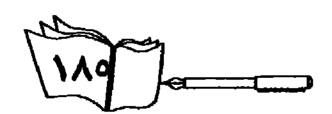
الفصل السابع

القدس فى الصحافة العربية قبل وبعد الانتفاضة ١٩٦٧ - ١٩٨٩

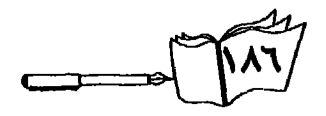
مقدمة:

ما من مدينة فى التاريخ استأثرت باهتمام العالم والبشرية عامة كما استأثرت به مدينة القدس، هذا الاهتمام النابع من وجدان الإنسانية وقيمها الروحية والحضارية، فالقدسية التى تتمتع بها هذه المدينة لدى الديانات الثلاث باعتبارها مهبط الأنبياء جعل منها مدينة مميزة، كما أن المكانة الدينية والتاريخية الخاصة التى تتمتع بها دون سائر المدن العربية جعل أنظار المستعمرين قديما وحديثا تتجه إليها فخاضوا غمار حروب طاحنة بسببها أو من أجلها أو متذرعين بها، وقد برزت قضية القدس فى العصر الحديث كقضية خاصة من خلال القضية الفلسطينية، وذلك بفعل التدخلات الأجنبية والأطماع الاستعمارية التى تسترت خلف أقنعة دينية للوصول إلى أهدافها. إن القدس هى رمز فى غاية الأهمية بالنسبة للصليبيين فى حملاتهم على فلسطين منذ حوالى ٨٠٠ عام،فالعدوان الصليبى والعدوان الصهيونى متشابهان فى الغاية والوسيلة،إنهما يستغلان الدين ليخدما به أغراضا أخرى هى السيطرة والاغتصاب والعدوان على أصحاب الحق والأرض والتاريخ فى هذه المنطقة من العالم، ونحن إذ نطرح قضية القدس نؤكد على حقيقة أولية وهى استحالة تناولها بمعزل عن القضية الأم،ونعنى بها القضية الفلسطينية.

فالقدس جزء من قضية أشمل وتناولها لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه القضية المحورية التى يرتبط بها المستقبل السياسى والاجتماعى والحضارى لشعوب المنطقة العربية بكاملها ودون استثناء، إن تاريخ القدس المعاصر هو تاريخ مدينة عربية انتزعت من يد أصحابها الشرعيين وأعطيت نظاما دوليا عام ١٩٤٧، ثم قسمت عام ١٩٤٨ إلى أن ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧ تحت ستار نظام التدويل، وقد بقى نظريا وتم إقراره دونما اكتراث بالسيادة الفلسطينية، ووسعت إسرائيل إمبراطوريتها بالاستيلاء على قسم من المدينة فالاستيلاء عليها بكاملها، وقد كانت القدس طيلة بقائها تحت السلطة العربية ملتقى الديانات التوحيدية الثلاث تستقبل الجميع بكل تسامح وتتيح لهم ممارسة شعائرهم الدينية بأوسع حرية، وذلك طبقا لمقررات مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذى وزع الأبنية الدينية،كما حدد شروط ممارسة الشعائر الدينية، وبالرغم من ذلك فإن الأمم المتحدة فى قرارها الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قضت بتدويل القدس فى الوقت الذى أقرت فيه بتقسيم فلسطين،



والواقع أن نظام التدويل الذى تبنته الأمم المتحدة فى قرارها السابق لم ير النور؛ لأن الحرب الإسرائيلية الأردنية نشبت فور خروج القوات البريطانية من فلسطين، وقد كرست اتفاقية وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ واتفاقية الهدنة التى تبعتها بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٩ تقسيما واقعيا للقدس حدوده هى حدود وقف إطلاق النار،وليس تقسيما قانونيا يعنى التخلى الإقليمى عن السيادة على القسم الجديد من المدينة، وإذا سلمنا جدلا بأن تقسيم القدس يشكل نظاما قانونيا دوليا، فلابد من الاعتراف بأن أعمال العنف فى ٥ يونيو ١٩٦٧ التى اقترنت بالاستيلاء الكامل على المدينة وضمها لإسرائيل قد خرقت هذا النظام بصورة واضحة،وقد قامت إسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بعدة إجراءات فى المدينة تهدف إلى تغيير طابعها ومعالمها،وتتمثل هذه الإجراءات فى تشريعات وقرارات اتخذت بعد الاحتلال مباشرة، وتهدف هذه الإجراءات إلى ضم القدس العربية إلى السيادة الإسرائيلية(من هذه الإجراءات حل مجلس أمانة القدس- توسيع منطقة البلدية لتشمل قرى ومناطق مجاورة- تشريعات فى مجال القضاء - الاستيلاء على بعض المنازل والأراضى وتهجير السكان)، وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها غير العادية فى يونيو ١٩٦٧ بقرار صدر فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ضم الجزء الأردنى من القدس،ودعت إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات الرامية إلى تعديل وضع المدينة،ولم تقم إسرائيل بأى إجراء من شأنه الرجوع عن ضم المدينة، بل على العكس فبعد أن أعلنت القدس عاصمة للدولة بقرار من الكنسيت فى٢٢ ديسمبر ١٩٤٩ ونقلت إليها معظم وزاراتها - تابعت هذه السياسة بالرغم من قرارات الأمم المتحدة واستنكار الرأى العام العالمى،فقد صدرت عن الأمم المتحدة عدة قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية ووضع مدينة القدس عبر تاريخ هذه القضية التى مر عليها فى أروقة الأمم المتحدة ما يزيد عن ثلاثين عاما،غير أن أهم قرارين صدرا فى هذه القضية هما القرار رقم ١٨١ / ٢ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ المتضمن مشروع تقسيم فلسطين وتدويل القدس،والقرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ عن مجلس الأمن الدولى. والواقع أن القرار الأخير لم يشر صراحة إلى موضوع القدس،بينما تضمن القرار الأول نصا خاصا بمدينة القدس بحيث توضع تحت نظام دولى، ويترتب على ذلك أن القرار٢٤٢ لم يعدل قرار تقسيم فلسطين



وتدويـل القدس، ومركـز القدس فى إطـار التسـويات الواردة فى مـقررات الأمم المتحدة لا يخرج المدينة عن وضعين:

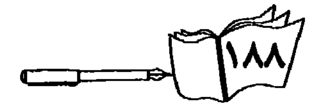
أولهما: العودة إلى الـوضع الذى كان قائما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وهو وضع مرحلى مؤقت.

ثانيهما: وضع المدينـة بقسـميها تحت الإدارة الدولية، وهـذا الوضع مرتـبط ارتباطا وثـيقا بقرار التقـسيم رقم ١٨١ / ٢ وإيجاد دولتـين فى فلسطيـن إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وتشكل القدس أحد العوائق الأساسية فى طريق السلام، وذلك بسبب تمسك أطراف الصـراع بوجهات نظـر متناقـضة إزاء مستقـبل هذه المدينـة، فوجهة الـنظر الإسرائـيلـية تـتلخـص فى أن المـدينـة يجـب أن تكون مـوحدة وتحـت السـيادة الإسرائيليـة، مستندة فى ذلك إلى أفكـار ونظريات لا سند لها فى الـقانون الدولى المعاصر، لأنها تقـوم على تسويغ الضم الفعلى واستمـرار الاحتلال، أما من وجهة النظر الـعربية فهى تقـوم على رفض أسانيد ادعـاء الصهيونيـة بحقها فى فلـسطين كأساس لـلصراع على السـيادة فى هذه الدولة، إذ لا يـترتب على الاحتـلال نقل للسيادة، وإجراءات الضم الفعلى للمدينة التى قامت بها إسرائيل تفتقر إلى الشروط القانونيـة للضم، وتتعارض مع أحكـام القانون الدولى، وقد تأيـد ذلك بعد قرارات صدرت عـن الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة ومجلـس الأمن، وتبـعا لذلك فـلابد لإسرائيل أن تسـحب قواتها من مدينة الـقدس العربية وأن تعيد الـوضع إلى ماكان عليه قبل العدوان.

إن عمق الخلاف حـول وضع هذه المدينة العـظيمة لا يكفى لإحـباط عزائم جميع القـوى الساعية لخلق الاستـقرار فى الشرق الأوسط، ويجدر بـالملاحظة أن جميع محبذى الـتسوية الذين يصرون على رفض واقع القدس الـعربية الحالى من كتّاب عرب وغربيين متفقون على وجوب الضغـط الشديد على إسرائيل بغية تأمين وضع جديد للقـدس أيّا كان، وسواء أكان الحل البديل تدويل المـدينة أو الاشتراك فى حكـمها أو إعادتهـا إلى السيطرة الـعربية أو أى خلـيط من هذه البـدائل، فإن الرفض الإسرائيلى المعلن والصريح للانسـحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ـ وخاصة مدينـة القدس ـ لم يعد يحتمل أى تأويل أو تـفسير أو مناورة

ويجب أن يقابل بـإستراتيجية عربية واضـحة المعالم تنبع من إرادة الشـعب العربى، وتُبنى على قدراته وقوته الفعلية،وتـرفض الاستسلام طريقا للسلام. ولا جدال فى أن منح شعب فلسطين حق تقرير المصيـر وتمكينه من إقامة دولته وإعادته إلى وطنه يجعل مركز القدس واضحا لا يشوبه الغموض ولا تـكتنفه التعقيدات الناجمة عن حلول سـياسية لا تـقوم على أسـس قانونية عـادلة ولا تشكـل قناعة ذاتـية لدى الأطراف بضرورة احـترامها، فالمجتـمع الدولى لا يملك إجـراء تغييرات إقلـيمية جديدة ولا يملك فرض تسويات لا تستند إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

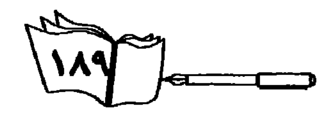


الإجراءات المنهجية

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإحاطة الشاملة باتجاهات الصحافة العربية إزاء قضية القدس، وذلك من خلال المعالجات المختلفة التى تناولت بها الصحف العربية تلك القضية منذ انتهاء معارك يونيو ١٩٦٧،حيث فوجئ عرب القدس بما أعد لهم ولمدينتهم من مؤمرات ومآسٍ استهدفت - ولا تزال - تصفيتهم تدريجيا ومصادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم وتغيير معالم مدينتهم المقدسة، ولم تتوان إسرائيل فى سبيل تحقيق ذلك عن تحدى وانتهاك جميع المواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة اليونسكو ولجنة حقوق الإنسان،مصممة على تنفيذ مخططها فى أقصر فترة زمنية ممكنة كى تضع العالم أمام الأمر الواقع، وإذا كان القتال قد توقف على جميع الجبهات فى العالم العربى، فإن معركة القدس مازالت تشتعل وتلتهم كل يوم جزءا من المقدسات العربية والإسلامية والمسيحية معا، والأهم من ذلك أنها تؤكد أن القضية الأولى على الخريطة العربية اليوم - وهى قضية فلسطين - لم ولن تحسمها الإدانات الدولية أو بطولة أبناء المدن العربية وفى مقدمتها القدس فحسب،بل تحتاج إلى مخطط عصرى ذى تصور إستراتيجى شامل يضع فى اعتباره القوى الذاتية لأصحاب الأرض أولا،وقدرتهم الآنية والمستقبلية والإطار الذى يربطون فيه الوطن بالعالم الثالث، كما يحدد بوضوح جبهات الأعداء والحلفاء الإستراتيجيين والمرحليين.

ما هو موقف الشعوب العربية من قضية القدس،وما هو حجم الاهتمام الذى يبديه الرأى العام العربى ممثلا فى الصحف إزاء الانتهاكات والإجراءات التعسفية التى تقوم بها إسرائيل ضد القدس وضد سكانها العرب وضد مقدساتها وحضارتها، وما نوع هذا الاهتمام الذى يبديه الرأى العام العربى - ممثلا فى الصحف - إزاء الانتهاكات والإجراءات التعسفية التى تقوم بها إسرائيل ضد القدس وضد سكانها العرب وضد مقدساتها وحضارتها،وما نوع هذا الاهتمام وما هو هذا التصور الذى تطرحه الصحف العربية من أجل إنهاء هذه المحنة التى تواجهها المدينة المقدسة..؟



هذه بعض التساؤلات التى سوف يتناولهـا البحث ويحاول الإجابة عليها من خلال دراسة وتحليل الكتابات التى تناولت قضية القدس فى الصحافة العربية خلال عام ١٩٧٧ .

اختيار العينة:

لقد استقر الرأى على اختيار عينة تمثل بعض الدول العربية كى تصبح محورا للبحث، وقد روعى فى هذا الاختيار عدة اعتبارات تتعلق بمدى أهمية وحجم هذه الدول سياسيا واقتصاديا وجغرافيا، وبناء على ذلك تم اختيار الدول العربية التالية:

١ـ مصر.

٢ـ السودان.

٣ـ الجزائر.

٤ـ الأردن.

٥ـ الكويت.

أما فيما يتعلق بباقى خطوات العينة، فقد انحصرت فى ثلاثة إجراءات: أولها تحديد عينة الصحف، وثانيها تحديد العينة الزمنية، وثالثها تحديد عينة القضايا التى ستخضع للتحليل والدراسة.

أولا: عينة الصحف:

لقد تم اختيار عينة الصحف طبقا للاتجاه التحريرى لكل منها، مع مراعاة الإطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى تتحرك فى داخله بالنسبة للدول العربية التى وقع عليها الاختيار، وقد أسفر ذلك عن اختيار ما يلى:

١ـ الأهرام ـ القاهرية.

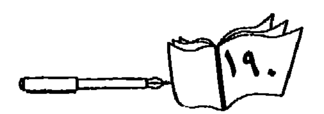
٢ـ الدستور- الأردنية.

٣ـ القبس- الكويتية.

٤ـ الوطن- الكويتية.

٥ـ الصحافة- السودانية.

٦ـ المجاهد- الجزائرية.



ثانيا: العينة الزمنية:

كان قد تحدد الإطار الزمنى للعينة بالفترة التى تبدأ بعد العدوان الإسرائيلى ١٩٦٧، وما تلاه من احتلال القدس بشطريها وإعلان القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وما أثاره ذلك من ردود فعل عالمية ومحلية،مع مراعاة أن امتداد فترة البحث حتى نوفمبر١٩٧٧، حيث بدأت قضية الصراع العربى الإسرائيلى تأخذ مسارا مختلفا فى الجوهر والشكل،وذلك بعد مبادرة الرئيس السادات وزيارته للقدس، وقد حالت عدة اعتبارات دون إمكان تغطية هذه الفترة التى تقرب من عشر سنوات، وكان يتصدر هذه الاعتبارات صعوبة الحصول على مجموعات الصحف العربية كاملة؛فضلا عن افتقار معظم دور الصحف العربية الخاضعة للدراسة لوجود أرشيف صحفى يضم أعداد الصحف المطلوبة، كما لوحظ أن فترة السنوات العشر الماضية قد شهدت بعض التطورات السياسية الهامة على المستوى العربى،وقد كان لذلك تأثير على اختفاء بعض الصحف التى كانت تصدر فى الستينيات وبداية السبعينيات،وصدور صحف جديدة كلسان حال للنظم الحاكمة الجديدة، بسبب كل الاعتبارات السالفة تقرر اتخاذ عام ١٩٧٧ بكامله إطارا زمنيا للعينة، مع مراعاة الإشارة إلى مواقف بعض الصحف التى عاصرت القضية منذ حرب يونيو ١٩٦٧ (الأهرام القاهرية ـ الصحافة السودانية) .

ثالثا: عينة القضايا:

بعد إجراء المسح الاستطلاعى لعينة الصحف استطعنا تحديد القضايا الجزئية المتفرعة من القضية الرئيسية موضع البحث وهى القدس،وتنحصر أهم القضايا الفرعية فيما يلى:

١ـ تدويل القدس.

٢ـ إجراءات تهويد القدس.

٣ـ إعادة السيادة العربية إلى القدس.

٤ـ المقاومة العربية فى القدس.

٥ـ المكانة الدينية لمدينة القدس.

٦ـ الوضع القانونى لمدينة القدس.

٧ـ تقسيم القدس.

٨ـ القدس عاصمة إسرائيل.

٩ـ القدس جزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط.

١٠ـ القدس عام.

وحدة التحليل والقياس:

روعى اتخاذ الموضوع بوحدة أساسية للتحليل مع تنوع المادة الإعلامية، سواء كانت خبرا أو مقالا أو افتتاحية أو حديثا أو تحقيقا، كما تقرر اعتبار الفكرة السائدة كوحدة قياس داخل كل موضوع.

الفئات:

فيما يتعلق بتحديد الفئات التى تم على ضوئها جمع المعلومات وتصنيفها، فقد تقرر بعد المسح الاستطلاعى تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول:

يتناول فئات المضمون(أنماط التحرير) وتشمل:

أـ نوع المادة الإعلامية (خبر ـ افتتاحية ـ حديث ـ مقال).

ب ـ مصدر المادة الإعلامية (وكالات أنباء وصحف أجنبية ـ وكالات أنباء وصحف عربية ـ محرر الصحيفة ووكالة أنباء محلية).

جـ ـ اتجاه المادة الإعلامية (مؤيد ـ معارض ـ محايد ـ متوازن).

القسم الثانى:

يتناول فئات الشكل أنماط الإخراج الصحفى وتشمل:

أـ موقع المادة فى الصحيفة (صفحة أولى ـ صفحات داخلية).

ب ـ أسلوب التعبير (الاستشهاد ـ التعميم ـ الاستناد لمصدر موثوق به).

جـ ـ الصور والرسوم(صور موضوعية أو شخصية أو خرائط).



الفروض الرئيسية للدراسة

لقد تمت بلورة عدة فروض رئيسية بعد دراسة العينة، ويمكن إيجازها فيما يلى:

١ـ تطرح معظم الصحف العربية اهتماما متقاربا من حيث الحجم بقضية القدس وخصوصا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك رغم اختلاف الرؤية والمعالجة.

٢ـ تطرح جميع الصحف العربية المواقف الرسمية لحكوماتها إزاء قضية القدس.

٣ـ يغلب على معالجة بعض الصحف العربية الرؤية الدينية فى تناول قضية القدس.

٤ـ يتذبذب موقف بعض الصحف العربية فى الحل الذى تطرحه لقضية القدس، ويتراوح ما بين تأييد التدويل أحيانا والحرص على عروبة القدس أحيانا مرة أخرى.

٥ـ تتصدر الصحافة الأردنية باقى الصحف العربية فى حجم الاهتمام وتناول المعالجات لقضية القدس.

٦ـ بعض الصحف العربية تتناقض مع حكوماتها فى الحل الذى تراه مناسبا لقضية القدس.

٧ـ يغلب الطابع الخبرى الوصفى على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس.

اتجاهات الصحف العربية نحو
قضية القدس فى السبعينيات

النتائج:

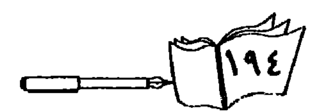
أسفرت التحليلات الجزئية لاتجاهات الصحف المصرية والأردنية والكويتية والجزائرية والسودانية إزاء قضية القدس فى السبعينيات عن النتائج التالية:

أولا: من ناحية المعالجة الصحفية، وتتضمن أنماط التحرير وأشكال الإخراج. فيما يتعلق بأنماط التحرير فهى تشمل:

د. نوعية المادة الإعلامية:

تتصدر صحيفة الدستور الأردنية الصحافة العربية فى استخدام الأخبار والموضوعات الخبرية فى معالجاتها المختلفة لقضية القدس(٣٥خبرا)، ويليها مباشرة صحيفة الأهرام القاهرية(٢٧خبرا)، وتتساوى بقية الصحف العربية فيما عدا صحيفة القبس الكويتية التى كانت أقل الصحف العربية اعتمادا على الخبر، بينما انفردت باستخدام القوالب الصحفية التى تحمل وجهات نظر مثل المقال والتحقيق(١٨مقالا وتحقيقا) ويليها مباشرة فى هذا الصدد صحيفة المجاهد لجزائرية(١٢ مقالا وتحقيقا)، وقد انفردت هذه الصحيفة باستخدام الافتتاحيات (٦افتتاحيات) يضاف إليها صحيفة الوطن الكويتية التى تفوقت على الصحف الأخرى فى اعتمادها على الافتتاحيات(٧ افتتاحيات)، ويمكننا أن نعزو هذه الفوارق والاختلافات إلى عدة أسباب تتعلق بالسياسية العامة التى تحكم موقف كل صحيفة من القضايا المحلية والعالمية المطروحة، فضلا عن مدى توافر كوادر متخصصة من الصحفيين المحليين، علاوة على عامل آخر تنفرد به قضية القدس وهو العامل الجغرافى، فمن الملحوظ أن صحيفة الدستور الأردنية تتأثر فى معالجاتها للقضية بسبب صدورها فى أقرب الأماكن العربية للقدس، وما يمكن أن يسمى خط المواجهة الأول فهى بحكم هذا العامل تصبح أقدر الصحف العربية على متابعة كل ما يتعلق بالقضية بشكل مباشر، سواء إجراءات تهويد المدينة والمقاومة العربية لقوات الاحتلال الإسرائيلى فى القدس وسائر القضايا الفرعية المشار إليها فى الجدول رقم (١)، ولذلك نلاحظ أن التغطية الخبرية تحتل المكان الأول فى الجزئية الخاصة بمحاولات إسرائيل لتغيير معالم المدينة (١١خبرا)، يليها ردود الفعل العربية المتمثلة فى المظاهرات والاضطرابات والانتفاضات الشعبية فى القدس (٩أخبار)، كذلك المكانة الدينية للقدس(٧ أخبار).

وتتأكد لدينا أهمية الدور الذى يلعبه العامل الجغرافى فى تحديد نوعية المعالجات الصحفية لقضية القدس عندما نلقى نظرة على القوالب الصحفية التى استخدمتها صحيفة المجاهد، فنرى أن المتابعة الخبرية كانت أقل بكثير من صحيفة الدستور، ولا شك أن صدور المجاهد فى الجانب الآخر من العالم العربى ـ وهى منطقة المغرب العربى ـ يحول دون القيام بالتغطية الخبرية المباشرة التى تتاح بقدر



أكبر بكثير لصحيفة الدستور التى تصدر على بعد بضعة أميال من القدس. وتحاول صحيفة المجاهد تعويض هذا الجانب بالتركيز على الافتتاحيات والمعالجات التحليلية بينما يلاحظ انعدام الاستعانة بالافتتاحيات فى صحيفة الأهرام القاهرية وتتفوق فى استخدام الحديث الصحفى فى هذا المجال (٩ أحاديث صحفية).

٢ـ تتفوق صحيفة الأهرام القاهرية فى استخدام الصور الصحفية المصحوبة بتعليقات فى معالجتها لقضية القدس (١١صورة)، يليها مباشرة صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية (كل منهما ٩صور). ولكن من الملحوظ أن الصور التى استعانت بها الأهرام كان يغلب عليها الطابع الشخصى بينما يغلب الطابع الموضوعى على الصور التى استخدمتها كل من الدستور والقبس، كذلك يلاحظ أن الدستور تهتم بالتركيز على صور المدينة ذاتها سعيًا لإبراز المحاولات الإسرائيلية الدائمة لتغيير معالم المدينة، واهتمت كل من القبس والدستور بنشر بعض الخرائط والرسوم المصحوبة بتعليقات فى تناولها لقضية القدس، وتعتبر المجاهد أقل الصحف العربية استعانة بالصور والرسوم(٤صور) بينما تحتل صحيفة الوطن الكويتية مكانا متوسطا فى هذا الصدد، إذ استعانت فى بعض المناسبات بصور شخصية وموضوعية وخريطة (٧صور و رسوم).

ثانيا: مصدر المادة الإعلامية:

قد يبدو غريبا أن تكون وكالات الأنباء الأجنبية (الغربية بالذات) ثم الصحف الأجنبية هى المصدر الرئيسى الذى اعتمدت عليه معظم الصحف العربية فى تغطيتها لقضية القدس، وتتصدر صحيفة الأهرام القاهرية الصحف العربية فى هذا الصدد(٢٥خبرا) ويليها مباشرة صحيفة الدستور الأردنية (٢٠ خبرا)، وتعتبر صحيفة القبس الكويتية أقل الصحف العربية اعتمادا على وكالات الأنباء والصحف الأجنبية(٤أخبار)، أما باقى الصحف العربية فتكاد تتقارب، الوطن والمجاهد (كل منهما ٧ أخبار)، ثم الصحيفة السودانية(خبر).

ويلاحظ أن المصادر المحلية التى تتمثل فى محررى الصحف وكتابها ومراسليها الخصوصيين تمثل مصدرا أساسيا لمختلف المواد الإعلامية التى نشرتها الصحف العربية عن القدس، وخصوصا الافتتاحيات والمقالات والتحقيقات



الدستور الأردنية والوطن الكويتية (١٥ مادة إعلامية لكل منهما)، ثم تأتى الأهرام القاهرية (١٣ مادة إعلامية)، فالمجاهد الجزائرية (٨ مواد إعلامية).

ومما يجدر ذكره أن بروز القبس الكويتية فى المقدمة يرجع إلى وجود مراسل خاص لها بمدينة القدس يواليها بالتحقيقات والأحاديث بشكل منتظم.

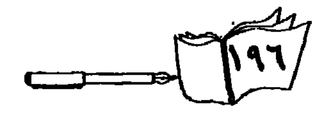
وتحتل الصحف ووكالات الأنباء العربية مكانة لابأس بها كمصدر للمواد الإعلامية التى تتناول الصحف العربية من خلالها قضية القدس، وتعتبر صحيفة الدستور الأردنية أولى الصحف فى هذا المقام (١٠ مواد إعلامية)، وتليها مباشرة الوطن الكويتية (٨ مواد إعلامية)، فالمجاهد الجزائرية (٧ مواد إعلامية)، ثم القبس الكويتية(٦ مواد إعلامية). وتعتبر صحيفة الأهرام القاهرية أقل الصحف العربية اعتمادا على المصادر العربية فى تغطيتها لقضية القدس (مادتان إعلاميتان).

جدول يوضح حجم المواد الإعلامية التى نشرت بالصحف العربية

عن قضية القدس فى السبعينيات

ثالثا: موقع المادة الإعلامية:

أسماء الصحف	حجم المواد الإعلامية الإجمالى	الخبر	الافتتاحية	التفاصيل الحديث	المقال والتحقيق
الأهرام المصرية	٤٠	٢٧	—	٩	٤
الدستور الأردنية	٤٥	٣٥	٤	٢	٤
القبس الكويتية	٢٦	٧	—	١	١٨
الوطن الكويتية	٣٠	١١	٧	—	١٢
المجاهد الجزائرية	٢١	١١	٦	١	٣
الصحافة السودانية	—	—	—	—	—



ثالثا: موقع المادة الإعلامية:

يتفاوت موقع المواد الإعلامية التى عالجت الصحف العربية من خلالها قضية القدس طبقا لنوع القوالب الصحفية التى اعتمدت عليها هذه الصحف،وأيضا حسب السياسة التى تلتزم بها كل صحيفة فى توزيع المواد الإعلامية على صفحاتها المختلفة، ويلاحظ أن صحيفة الدستور الأردنية تتصدر الصحف العربية الأخرى فى تخصيص الصفحة الأولى لأغلب معالجاتها لقضية القدس (٢٦ مادة إعلامية)،وهذا يرجع أساسا إلى اعتماد هذه الصحيفة على التغطية الخبرية كقالب رئيسى للمعالجة أكثر من القوالب الصحفية الأخرى، كما يعكس ذلك مدى أهمية القضايا بالنسبة للصحيفة مما جعلها تحرص على نشر معظم الأخبار التى تتعلق بالمقاومة العربية فى القدس وإجراءات تهويد القدس والمكانة الدينية للقدس فى الصفحات الأولى، وقد نالت الصفحات الداخلية فى الدستور ١٩ مادة إعلامية فقط، ويلى ذلك بفارق كبير نسبيا صحيفة المجاهد الجزائرية التى نشرت فى صفحاتها الأولى (١٦ مادة إعلامية) عن قضية القدس منها ٥ افتتاحيات تتعلق بالوضع السياسى للقدس وضرورة اعتبارها جزءًا أساسيا من أزمة الشرق الأوسط، بينما لم تنل الصفحات الداخلية فى المجاهد أكثر من ٥ مواد إعلامية عن قضية القدس.

وتتقارب الصحف العربية الأخرى فى نسبة المواد التى خصصتها عن القدس وكان نصيبها الصفحات الأولى، فنجد مثلا أن الوطن الكويتية تتساوى فيها نسبة المواد التى نشرت فى الصفحة الأولى(١٥ مادة إعلامية) مع تلك التى نشرت فى الصفحات الداخلية، ويبدو الفرق واضحا بالنسبة لصحيفة الأهرام القاهرية إذ خصصت ١٤ مادة إعلامية للصفحات الأولى بينما كان نصيب الصفحات الداخلية يقارب ضعف هذا الرقم (٢٦ مادة إعلامية)، وتتساوى القبس الكويتية مع الصحافة السودانية فى عدد المواد الإعلامية التى نشرت فى الصفحات الأولى عن القدس، إذ بلغت فى الأولى ١١ مادة إعلامية وفى الثانية (... مادة إعلامية).

رابعا: وسيلة التعبير:

اختلفت وسائل التعبير لدى الصحف العربية طبقا لمواقف هذه الصحف من القضية،وطبقا لنوع المعالجة سواء كانت خبرية أو تحمل وجهة نظر مباشرة من

خلال الافتتاحيات أو المقالات والتحقيقات وأيضا طبقا للمصادر التى اعتمدت عليها هذه الصحف.

وفى ضوء ذلك يمكننا رصد الملاحظات التالية:

د.أسلوب التعميم: يمثل وسيلة التعبير البارزة فى معظم الصحف العربية، وتتفاوت نسب الاستخدام من صحيفة إلى أخرى، ولكن تتصدر صحيفة الدستور الأردنية الصحف العربية الأخرى فى استخدام هذا الأسلوب، إذ تبلغ نسبة المواد الإعلامية التى استعانت فيها الصحيفة بهذا الأسلوب فى تناولها (٣٢ مادة إعلامية) ويليها مباشرة الأهرام القاهرية (٢٦ مادة إعلامية)، ثم تتقارب النسبة إلى حد كبير فى باقى الصحف العربية إذ تبلغ لدى كل من القبس الكويتية والمجاهد الجزائرية (١٥ مادة إعلامية) بينما يهبط هذا الرقم إلى ١٢ مادة إعلامية لدى كل من الوطن الكويتية.. مادة إعلامية لدى الصحافة السودانية.

ويلاحظ أن أسلوب التعميم كان أكثر استخداما فى معالجة الجزئية الخاصة بإجراءات تهويد القدس (٩ مرات) لدى الدستور الأردنية، (٨ مرات) لدى الأهرام القاهرية. وقد انفردت الدستور فى اسخدام أسلوب التعميم فى معالجة الجزئية الخاصة بالمقاومة العربية فى القدس (٨ مرات) ويليها كل من الأهرام والمجاهد والوطن (٣ مرات)، كذلك انفردت الأهرام فى استخدام هذا الأسلوب فى معالجة الجزئية الخاصة بإعادة السيادة العربية إلى القدس (٦ مرات)، وقد استخدمت الصحف العربية أسلوب التعميم بشكل متفاوت فى معالجة الجزئية الخاصة بمكانة القدس الدينية (٧ مرات) لدى كل من الدستور الأردنية والأهرام القاهرية،ثم تأتى القبس (٥ مرات)، هذا وقد تم استخدام أسلوب التعميم بشكل متساو فى معالجة باقى جزئيات القضية ما عدا الجزئية الخاصة باعتبار القدس جزءا من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط،إذ انفردت المجاهد بالاعتماد على هذا الأسلوب (٤مرات).



خامسا: الصور والرسوم:

تنفرد صحيفة الأهرام القاهرية بأكبر عدد من الصور الصحفية (١١صورة) فى تناولها لقضية القدس، ويغلب على هذه الصور الطابع الشخصى وكانت غالبا ما تنشر مصحوبة بتصريحات لبعض المسئولين العرب أو الإسرائيليين أو الأمريكيين أو رجال الدين، وقد نالت الجزئية الخاصة بإعادة السيادة العربية إلى القدس أكبر عدد من الصور التى نشرتها صحيفة الأهرام (٣ مرات).

وتأتى صحيفة الدستور الأردنية والقبس الكويتية فى المرتبة الثانية من حيث عدد الصور التى نشرتها كل منهما عن القدس، وكانت الصور التى نشرتها الدستور أغلبها صور موضوعية (٩ صور) موزعة بالتساوى على مختلف جزئيات القضية. وقد تركز بعضها على إجراءات تهويد القدس (٢ صورة) والمقاومة العربية فى القدس (٢ صورة)، أما القبس فقد خصصت أغلب الصور للرؤية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس (٥ صور)، ويلى ذلك صحيفة الوطن التى استخدمت ٧ صور كان معظمها موضوعيا وقد تركز بعضها على المقاومة العربية فى القدس (صورتان) ويلاحظ أن المجاهد تأتى فى نهاية الترتيب، إذ كان لجوءها إلى الصور قليلا، ولم يزد عن ٤ مرات، وكذلك الصحافة السودانية لم تلجأ إلى الصور إلا نادرا.

ثانيا: المعالجات الفكرية والسياسية

يتحدد قياس الاتجاهات الفكرية والسياسية للصحف العربية إزاء قضية القدس على ضوء اعتبارين أساسيين:

أولهما: حجم الاهتمام: ويتضمن قياس المواد التى عالجت من خلالها الصحف العربية قضية القدس ككل، وحجم المعالجات الجزئية لفرعيات القضية كل منها على حدة.

ثانيهما: نوع الاهتمام، ويتضمن قياس اتجاه المواد الإعلامية والمنطلقات الفكرية والرؤى السياسية التى استندت إليها كل صحيفة من الصحف التى خضعت للدراسة سواء فى تحليلاتها أو نوع التغطية الخبرية التى قامت بها لقضية القدس بجزئياتها المختلفة.

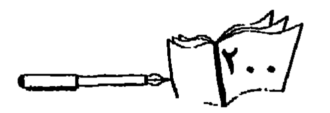
حجم المواد الإعلامية:

يتضح من مراجعة الجدول رقم (٧) أن الاهتمام الكمى للصحف العربية بقضية القدس ككل قد حقق أرقاما مرتفعة نسبيا (١٨٣ مادة إعلامية) مما يشير إلى أن الصحافة العربية قد أولت اهتماما كبيرا لهذه القضية وخصوصا عام ١٩٧٧ الذى يمثل الإطار الزمنى للدراسة، وحيث بلغ الاهتمام العربى الدولى ذروته سواء بقضية الصراع العربى الإسرائيلى ككل أو بقضية القدس كمحور رئيسى للقضية الأم.

ويتفاوت اهتمام الصحف العربية من حيث حجم المواد الإعلامية التى خصصتها كل صحيفة على حدة لقضية القدس، ونلاحظ أن الدستور الأردنية تتصدر الصحف العربية الأخرى فى حجم الاهتمام الذى أولته للقضية (٤٥ مادة إعلامية) يليها مباشرة الأهرام القاهرية (٤٢ مادة إعلامية) ويتقارب حجم الاهتمام الذى أولته الصحف الكويتية لقضية القدس إذ إن صحيفة الوطن خصصت ٣٠ مادة إعلامية بينما خصصت القبس ٢٦ مادة إعلامية لمعالجة القضية.

وتأتى فى نهاية القائمة صحيفتا المجاهد الجزائرية (٢١ مادة إعلامية) ثم الصحافة السودانية (١٩ مادة إعلامية).

وعندما نحاول إلقاء نظرة متأنية لحجم المواد الإعلامية التى نشرتها الصحف العربية عن القضايا الجزئية المتفرعة عن قضية القدس نجد أن الجزئية الخاصة بالمكانة الدينية للقدس تنال المكانة الأولى من حيث الاهتمام الكلى (٣٩ مادة إعلامية) ويليها الجزئية الخاصة بإجراءات تهويد القدس (٣٧ مادة إعلامية) وتأتى المقاومة العربية فى القدس فى المرتبة الثالثة (٢٩ مادة إعلامية)، ثم الجزئية الخاصة باعادة السيادة العربية إلى القدس(٢٥ مادة إعلامية) أما البعد السياسى لقضية القدس الذى يطرحها كجزء أساسى من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط فهو لم ينل سوى(١٣ مادة إعلامية) والجانب العام للقضية (٨ مواد إعلامية) أو المقولة الخاصة باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل (٧ مواد إعلامية) أو مسألة تقسيم القدس (٦ مواد إعلامية)، ويتضاءل حجم الاهتمام الذى توليه الصحافة العربية للجزئية الخاصة بالوضع القانونى للقدس، ويبدو هذا واضحا فى الرقم الذى استقيناه من الجداول (٣ مواد إعلامية).



وتبرز صحيفة الدستور فى مقدمة الصحف العربية من حيث حجم الاهتمام الذى أولته لبعض الجزئيات المتفرعة عن قضية القدس، ونلاحظ أنها تحتل المرتبة الأولى فى هذا الصدد فى اهتمامها بالقضايا التالية:

١ـ إجراءات تهويد القدس (١١٤ مادة إعلامية) ويليها مباشرة الأهرام القاهرية (١١ مادة إعلامية).

٢ـ المقاومة العربية للقدس (١٠ مواد إعلامية) ويليها الوطن الكويتية (٦ مواد إعلامية)

وتبرز القبس الكويتية فى حجم الاهتمام الذى أولته للمكانة الدينية للقدس(١٠ مواد إعلامية) وتأتى بعدها مباشرة كل من الأهرام القاهرية والدستور الأردنية (٩ مواد إعلامية لكل منهما).

أما صحيفة المجاهد الجزائرية فقد احتلت المكانة الأولى فى حجم اهتماماتها بالجزئية الخاصة باعتبار قضية القدس جزءا من المفاوضات الجارية لحل أزمة الشرق الأوسط (٥ مواد إعلامية) رغم أنها فى الأساس لا تتبنى الاتجاه الخاص بترجيح الحل السلمى لقضية الصراع العربى الإسرائيلى، وقد كانت من أولى الصحف العربية التى عبرت عن هذا الاتجاه فى وقت مبكر، وذلك يرجع إلى اعتراضها على القرار ٢٤٢ (نوفمبر ١٩٦٧) وجميع البنود التى ينص عليها لحل أزمة الشرق الأوسط. ومن المعروف أن صحيفة المجاهد تعبر عن الموقف الرسمى للحكومة الجزائرية إزاء قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وتأتى صحيفة الوطن الكويتية فى المرتبة الثانية فيما يتعلق بحجم اهتمامها بالجزئية الخاصة بعلاقة القدس بأزمة الشرق الأوسط (٤ مواد إعلامية).

والواقع أن الفروق الضئيلة فى حجم اهتمام الصحف العربية بالجزئيات الأخرى المتفرعة عن قضية القدس لا ترجع فى الأساس إلى اختلافات جوهرية فى المواقف السياسية والفكرية من القضية بقدر ما ترجع إلى الاختلافات النوعية فى توجهات الصحف العربيية وسياستها التحريرية ومدى كفاءة محرريها فى هذا المجال.

اتجاه المواد الإعلامية:

يعتبر اتجاه المواد الإعلامية أكثر المؤشرات دلالة على تحديد مواقف الصحف العربية واتجاهاتها من قضية القدس، وإذا كانت هناك بعض الجزئيات قد نالت إجماعا من هذه الصحف سواء بالتأييد أو المعارضة، فإن هناك اختلافات غير قليلة فى اتجاهات الصحف إزاء بعض الجزئيات الهامة للقضية، ويتضح ذلك من المؤشرات التالية:

١ـ إجراءات تهويد القدس:

نالت هذه الجزئية إجماعا على المعارضة من جانب جميع الصحف العربية التى خضعت للدراسة، ولاشك أن ذلك يرتبط فى الأساس بحجم المعالجات الكلية والجزئية لكل صحيفة، الدستور الأردنية مثلا خصصت ١٤ مادة إعلامية لمعالجة هذا الجانب من القضية منها ٩ مرات معارض و٣ متوازن ومرتان محايد، بينما كان موقف الأهرام من نفس الجزئية التى خصصت لها ١١ مادة إعلامية منها ٩ معارض ومرتان محايد، بينما كان موقف القبس ٤ مرات معارض ومرة واحدة متوازن.

٢ـ المقاومة العربية فى القدس:

نالت هذه الجزئية إجماع الصحف العربية على التأييد دون استثناء، فالدستور الأردنية تبنت هذا الاتجاه فى جميع المواد الإعلامية التى عالجت من خلالها هذا الموضوع (١٠ مرات) كذلك الوطن الكويتية (٦ مرات) ثم الأهرام والمجاهد (٤ مرات) كل منهما، فالقبس الكويتية (٣ مرات) وتأتى أخيرا الصحافة السودانية (مرتان).

٣ـ أما الجزئية التى تتفاوت مواقف الصحف العربية منها فهى، المكانة الدينية للقدس، إذ تتراوح الاتجاهات بين التأييد والتوازن ثم الحياد، ويلاحظ أن القبس الكويتية تتخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن ٣ مرات، وكذلك الأهرام القاهرية تأخذ موقف التأييد ٧ مرات والتوازن مرتين، بينما تتوزع اتجاهات الدستور الأردنية التى تتساوى مع الأهرام فى حجم الاهتمام بهذه الجزئية (٩ مواد إعلامية) فنراها تتخذ موقف التأييد ٦ مرات والتوازن ٣ مرات والحياد مرة واحدة، أما الوطن



الكـويتية فهى تـتبنى اتجاها مـتوازنا ٤ مرات ومؤيدا مرتـين فقط فى موقفـها من المكانة الدينية للقدس، وتنفرد جريدة الصحـافة السودانية باتخاذ موقف التأييد فقط إزاء هذه الجزئية (٥ مرات) بينما تحرص المجاهـد على تبنى الاتجاه المتوازن فى المرة الوحيدة التى تناولت فيها المكانة الدينية لمدينة القدس.

٤ـ لم تنـل الجزئية الخاصـة بتدويل القـدس سوى المعارضة أو الـتوازن فى جميـع معالجات الصـحف العربيـة ماعدا الأهرام القـاهرية، وقد اتخـذت كل من الدستور الأردنية والمجاهد الجـزائرية والقبس الكويتية والصحافـة السودانية موقف المعارضة لمسألة تدويـل القدس بينما أيدتها الأهرام (مرتين) وتبنـت الوطن الكويتية اتجاهين، فى هذا الصدد (مرتين معارض) ومرة متوازن.

تحليل الاتجاهات والمواقف:

يتضح من خلال الرصـد الكمى والتحليلات لاتجاهات الصـحف العربية من قضيـة القدس أن هذه الاتجاهات تـتبلور حول رؤيتـين رئيسيتـين للقضيـة: الرؤية القومية والرؤية الدينية، وتختلف المنطلقات الفكرية لهذه الرؤية ولكن يمكن ردها بمختلـف جزئياتها إلى مـنطلقين أولهمـا: المنطلق الإستراتـيجى الملتزم. وثانـيهما: المنطلق التـكتيكى المتذبذب غير الملـتزم، وعند استعراض مواقف الصـحف العربية ومحاولة ردها إلى أصولها السياسية والفكرية نلاحظ الآتى:

١ـ الرؤية القومية:

وتتلخص فـى تناول قضية القدس مـن منظور سياسى فى الأسـاس بوضعها فى إطارهـا الصحيـح باعتبارهـا جزءا من قضيـة أشمل هى الـقضية الفـلسطيـنية والصراع العـربى الإسرائيلى، وترفـض هذه الرؤية الفصـل المتعسف بين الـقضية وإطارها الموضوعى، بل ترى أن المعالجات التى تتـناول قضية القدس بشكل مستقل ولا تشير إلى علاقتـها العضوية بباقى مكونات القضـية الأم إنما تهدف فى الأساس إلى تشويه الوعى العربى وتضليل الرأى العام العربى والعالمى فى هذه القضية من الناحية السياسية والقومية، وبالتالى تطمس الوعى حول الحل الصحيح للصراع المثار حولها، وتـتبنى هـذه الرؤية كـل من الوطن الكويتـيـة والمجاهد الجزائريـة اللتين

تحرصان على طرح قضية القدس من منظور سياسى واضح يتأكد من خلال تركيزهما على تناول القضية من خلال تناولهما لقضية الصراع العربى الإسرائيلى، علاوة على اهتمامهما بإبراز نشاط المقاومة العربية داخل القدس باعتبارها السلاح الحقيقى الآنى والمستقبلى لعودة السيادة العربية إلى القدس.

د.الرؤية الدينية:

والواقع أن هذه الرؤية لا تتناقض مع الرؤية القومية بل تتكامل معها، ولكن الاقتصار على طرح هذه الرؤية فحسب يؤدى إلى تشويه الوعى بقضية القدس ويجرد القضية من مقوماتها الموضوعية والقومية ويجعلها مقصورة على البعد الدينى الذى كثيرا ما يستخدم كقناع لخدمة أغراض سياسية، مما يؤدى فى النهاية إلى ترويج الرؤية العصرية التى تتبناها إسرائيل والتى تتخذ من الدين ستارا تتستر خلفه لإخفاء أطماعها فى السيادة والتوسع فى المنطقة العربية، ومما يلفت الانتباه فى اتجاهات الصحف العربية نحو القدس هو شيوع الرؤية المختلطة أى التى تجمع بين الرؤيتين القومية والدينية، وتتبنى هذا الموقف بشكل واضح صحيفة القبس الكويتية التى يتصاعد اهتمامها بالبعد الدينى للقضية، وينعكس ذلك على حجم ونوع معالجتها، كما أنها نادرا ما تناولت قضية القدس كجزء من المفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط رغم اهتمامها بإجراء العديد من التحقيقات الصحفية من داخل القدس عن موقف واتجاهات السكان العرب واليهود إزاء الوضع الحالى للمدينة المقدسة، كما أنه من الواضح أن القبس تساند الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس، وتبرز الرؤية المختلطة أيضا فى معالجات الأهرام القاهرية والدستور الأردنية إذ يتساوى اهتمامهما بالبعد الدينى للقضية كما أنهما لا تغفلان البعد القومى، وبينما تبدى الدستور اهتمامها بمتابعة نشاط المقاومة العربية فى القدس ومساندتها للحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس، ورفضها تماما لفكرة التدويل، نلاحظ أن الأهرام تتذبذب فى مواقفها والحلول التى تطرحها للقضية، فهى تارة تؤيد التدويل وتارة أخرى تؤيد التقسيم وإن كان الخط الأساسى لها هو مساندة عودة السيادة العربية للقدس.



وكذلك نلاحظ أن الصحافة العربية السودانية تنتمى إلى هذه الفئة التى يحكم موقفها الرؤية المختلطة للقضية،وهى تتبنى الحل الخاص بعودة السيادة العربية للقدس وترفض فكرتى التدويل والتقسيم.

٣- أما فيما يتعلق بالمنطلقات الفكرية فإننا نلاحظ أن الوطن الكويتية والمجاهد الجزائرية تنطلقان من خط إستراتيجى ملتزم إزاء قضية القدس،ويتضح ذلك فى تبنيهما موقفا متكاملا من القضية ككل،وفى تمسكهما بهذا الخط فى جميع معالجاتها وطوال فترة الدراسة.

أما المنطلق التكتيكى المتذبذب الذى لا يلتزم برؤية محددة ولا يملك خطا إستراتيجيا واضحا فى تناول قضية القدس باعتبارها جزءا من الصراع العربى الإسرائيلى فهو يبرز لدى صحيفتى الأهرام القاهرية والقبس الكويتية، وتبرز أمامنا من خلال المعالجات المتنوعة ثلاثة حلول لقضية القدس تطرحها الصحف العربية بالشكل التالى:-

١- تدويل القدس:

وقد أجمعت الصحف العربية على رفض هذا الحل ماعدا صحيفة الأهرام القاهرية إذ نشرت فى عددها الصادر فى ٢٢ / ٢ / ١٩٧٧ حديثا صحفيا للرئيس السادات مع مندوب التلفزيون البريطانى جاء فيه:

(إن أى مسلم فى العالم بأسره لا يوافق على سيادة إسرائيل على الجزء العربى من القدس، إن هذه حقيقة واقعة.. إلخ. وأضاف الرئيس: لماذا لا تُدول القدس برمتها الجزء العربى والجزء الإسرائيلى)[1].

علما بأن الأهرام قد طرحت الحلول الثلاثة فى فترات مختلفة.

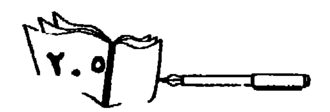
٢- عودة السيادة العربية إلى القدس:

وقد أجمعت عليها الصحف العربية باعتبارها الحل العادل الوحيد لهذه القضية.

---

(١) الأهرام القاهرية: ٢٢ / ٢ / ١٩٧٧ - ص ٣.

(٢) الأهرام القاهرية: ٢٩ / ١١ / ١٩٧٧ الصفحة الأولى.



د. التقسيم:

وتنفرد صحيفة الأهرام أيضا بتأييد هذا الحل، ويبدو ذلك فى الحديث الذى نشرته للرئيس السادات مع محطة سى. بى اس الأمريكية إذ قال: (القدس العربية يجب أن تبقى عربية أما بقية القدس فهى قابلة للتفاوض)(٢).

* * *

النتائج النهائية للبحث

تتحقق صحة الفروض التى طرحت فى مدخل الدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول:

الذى يشير إلى أن معظم الصحف العربية تطرح اهتماما متقاربا من حيث الحجم لقضية القدس، وقد ثبت عدم صحة هذا الفرض، إذ يتفاوت الاهتمام بشكل ملحوظ فنلاحظ أن حجم اهتمام الدستور الأردنية قد بلغ ٤٥ مادة إعلامية خلال عام ١٩٧٧ بينما لم يزد حجم اهتمام المجاهد الجزائرية عن ٢١ مادة إعلامية والصحافة السودانية عن ١٩ مادة إعلامية فى نفس الفترة، وقد يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات جيوبولتيكية تتعلق بموقع الأردن بالقرب من قلب الأحداث فى القدس فضلا عن ارتباطها التاريخى والسياسى بالقضية الفلسطينية. ويمكن تصحيح المقولة بأن بعض الصحف العربية تطرح اهتماما متفاوتا مثل الأهرام (٤٢ مادة إعلامية) والدستور (٤٥ مادة إعلامية) والقبس الكويتية والوطن (٣٠ مادة إعلامية).

أما الفرض الثانى:

الذى يرى أن جميع الصحف العربية تطرح المواقف الرسمية لحكوماتها إزاء قضية القدس، وقد ثبتت صحة هذا الفرض جزئيا، إذ ينطبق على أغلبية الصحف العربية التى خصصت للدراسة مثل الدستور والأهرام والقبس والمجاهد والصحافة. ولكن لا ينطبق تماما على صحيفة الوطن الكويتية التى يمكن وضعها يسار الحكومة الكويتية.



الفرض الثالث:

الذى يرى أن الرؤية الدينية تغلب على معالجات بعض الصحف فى تناول قضية القدس، وقد ثبتت صحته،وينطبق على القبس الكويتية والأهرام القاهرية والدستور الأردنية،ولكن لا يعنى هذا إغفال أو تجاهل هذه الصحف للبعد القومى للقضية، بل حاولت أن تخرج الجانبين وتطرح رؤية مختلطة للقضية.

أما الفرض الرابع:

الذى يشير إلى تذبذب مواقف بعض الصحف العربية فى الحل الذى تطرحه لقضية القدس والذى يترواح ما بين تأييد التدويل أحيانا والحرص على عروبة القدس أحيانا أخرى، وقد ثبتت صحة هذا الفرض إذ ينطبق على موقف الأهرام القاهرية بشكل واضح.

الفرض الخامس:

الذى يشير إلى بروز الصحافة الأردنية فى مقدمة الصحف العربية سواء فى حجم اهتمامها بقضية القدس أو تنوع المعالجات التى قامت بها،وهذا صحيح تماما إذ بلغ حجم اهتمام الدستور ٤٥ مادة إعلامية موزعة على مختلف فنون التحرير الصحفى من خبر (٣٥ خبرا) وافتتاحيات (٤ افتتاحيات) وحديث صحفى (حديثان) ومقالات وتحقيقات (٤ مقالات و تحقيقات).

الفرض السادس:

الذى يشير إلى تناقض بعض الصحف العربية مع حكوماتها فى الحل الذى تراه مناسبا لمسألة القدس.

والواقع أن هذا الفرض صحيح جزئيا ولكن لا يصل الموقف إلى حد وقوع تناقض بين بعض الصحف العربية وحكوماتها إزاء قضية القدس، ويمكن القول أن هناك اختلافا كميا محدودا بين موقف بعض الصحف وحكوماتها فى الحلول التى تطرح لقضية القدس،وينطبق هذا على صحيفة الوطن الكويتية التى تطرح قضية القدس من منظور قومى مع حرصها على استخدام البعد الدينى للقضية بشكل متقدم يهدف إلى طرح قضية تحرير القدس من الاغتصاب الإسرائيلى وعودة السيادة العربية إليها على أساس الحقوق السياسية وليس الحقوق الدينية فقط.

أما الفرض السابع و الأخير:

الذى يشير إلى غلبة الطابع الخبرى الوصفى على معظم معالجات الصحف العربية لقضية القدس فهو صحيح تماما إذ يبلغ عدد الأخبار التى تناولت الصحف العربية من خلالها القضية ١٠٨ أخبار من مجموع المواد الإعلامية التى تبلغ ١٨٣ مادة إعلامية تشمل الأخبار والأحاديث والافتتاحيات والتحقيقات.

المراجع

الصحف التي خضعت للدراسة

١ـ الأهرام القاهرية	١٩٧٧, ١٩٨٧, ١٩٨٨
٢ـ الدستور الأردنية	يناير ١٩٧٧ـ ديسمبر ١٩٧٧
٣ـ المجاهد الجزائرية	يناير ١٩٧٧ـ ديسمبر ١٩٧٧
٤ـ الوطن الكويتية	يناير ١٩٧٧ـ ديسمبر ١٩٧٧
٥ـ القبس الكويتية	يناير ١٩٧٧ـ ديسمبر ١٩٧٧
٦ـ الصحافة السودانية	يناير ١٩٧٧ـ ديسمبر ١٩٧٧
٧ـ الشرق الأوسط السعودية	١٩٨٧
٨ـ الشعب القاهرية	١٩٨٧ ـ ١٩٨٨
٩ـ النور القاهرية	١٩٨٧
١٠ـ الاتحاد	١٩٨٧

مؤلفات ودراسات عن القدس:

١ـ د. إسحاق موسى الحسيني: عروبة القدس ـ سلسلة دراسات فلسطينية،عدد ٩١ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ـ بيروت ـ ١٩٦٩ .

٢ـ سليمان عبد الله شليفر: سقوط القدس ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧١ .

٣ ـ د. عز الدين فودة: قضية القدس فى محيط العلاقات الدولية سلسلة دراسات فلسطينية،عدد ٥٢ ـــ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث ـ بيروت ـ يناير ١٩٦٩ .

٤ـ مجلد القضية الفلسطينية: ندوة القانونيين العرب الجزائرية ٢٢ـ ٢٧ يوليو ١٩٦٧م (حول وضع القدس) ص: ١٠٧ ـ ١١٧ .

٥ـ اللقاء المسيحى الإسلامى من أجل القدس: ١٦ يناير ١٩٧٥ ملف وثائق تهويد القدس ـ الجامعة العربية ـ إدارة شؤن فلسطين.

٦ـ فلسطين الشهرية: علام الكويتية ـ الأعداد التى صدرت ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٧ .

٧ـ أرشيف وكالة الأنباء الكويتية (كوتار).

٨ـ أرشيف الصحافة العربية: القبس والوطن الكويتيتان والأهرام القاهرية والصحافة السودانية.

٩ـ مجلة الهلال القاهرية- عدد خاص عن القدس ـ ديسمبر ١٩٦٩ .

قضية القدس فى الصحافة العربية
فى فترة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية

نستطيع أن نميز فى معالجة الصحافة لقضية القدس بين الفترة التى تسبق الانتفاضة والفترة التى تلى الانتفاضة، أى بين ما قبل ديسمبر ١٩٨٧، وما بعد ديسمبر ١٩٨٧، سواء فى حجم الاهتمام أو نوعية هذا الاهتمام، ففيما كانت الصحافة تعالج قضية القدس قبل ديسمبر ١٩٨٧ باعتبارها قضية أساسية مستقلة إلى حد كبير، أصبحت بعد ديسمبر ١٩٨٧ تعالجها كإحدى قضايا الانتفاضة الفلسطينية، وسوف نتناول كل فترة على حدة، مركزين على القضايا الأساسية فى الموضوع، والمعالجات الصحفية، والاتجاهات والمواقف.

قضية القدس فى الصحافة العربية قبل الانتفاضة

عالجت الصحافة قضية القدس من منظور إسلامى فى الأساس، حيث ركزت على البعد الإسلامى المقدس للقدس باعتبارها ثالث الحرمين وأولى القبلتين، وداخل هذا الإطار كثفت الصحافة العربية الاهتمام بالتعديات الصهيونية على المقدسات الإسلامية، وذلك بالخبر والصورة والتقارير الصحفية والمقالات.

ويمكن حصر القضايا الفرعية التى تناولتها الصحافة فى موضوع القدس الشريف فى:

١ـ التعديات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية فى القدس الشريف.

٢ـ الاضطرابات والمظاهرات فى المناسبات الخاصة، كذكرى الثورة الفلسطينية كل عام وذكرى ١٩٦٧ .

٣ـ موقف دول العالم وهيئاته من اتخاذ إسرائيل للقدس عاصمة لها.

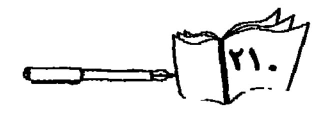
٤ـ أعمال العنف المتفرقة فى القدس بين الفلسطينيين والصهاينة.

٥ـ تقسيم القدس الشرقية اليهودية، والغربية الفلسطينية.

٦ـ الموقف العربى من القضية.

٧ـ المحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس.

٨ـ تاريخ القدس الإسلامى والعربى.



٩ـ موقف الولايات المتحدة من القضية.

١٠ـ الانتخابات المحلية فى القدس.

وعلى صعيد حجم الاهتمام يمكن القول أن فرعية التعديات الإسرائيلية على المقدسات قد نالت الاهتمام الأول من الصحافة العربية حتى مطلع عام ١٩٨٧، وكانت تليها فى الأهمية فرعية تاريخ القدس الإسلامى والعربى ثم موقف دول العالم من اتخاذ إسرائيل للقدس عاصمة لها.. وتساوت تقريبا فى الأهمية بقية الفرعيات، إلا أنه مع مطلع ١٩٨٧ برزت على السطح قضيتا أعمال العنف والاضطرابات لتحتل المركز الأول فى اهتمام الصحافة العربية بالقضية، وتساوت فى الأهمية بقية الفرعيات الأخرى.

نوع المعالجة

غلب الطابع الخبرى العام على معالجة الصحافة العربية لجميع فرعيات القضية فى الفترة السابقة للانتفاضة، وندرت إلى حد كبير المعالجات المتعمقة ومقالات الرأى، ولعل أهم ما يذكر فى هذا الصدد اعتماد الصحف العربية اعتمادا مطلقا على وكالات الأنباء الغربية فى الحصول على أخبار القدس.. وإن ظهرت على استحياء شديد الوكالة القطرية.. بالإضافة إلى النقل عن الصحف الإسرائيلية وبعض الصحف الفلسطينية مثل«النهار».

موقف الصحف العربية من القضية

نظرا للمعالجة الخبرية الطاغية على معالجة الصحافة العربية للقضية، فإنه من العسير الإمساك بموقف محدد للصحافة العربية إلا فى القليل النادر.. وإن كان نشر الأخبار له مغزى معين فى الكشف عن الموقف.

د التعديات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية

أخذت معالجة الصحف العربية لهذه الفرعية صيغة أقرب إلى التحذير المقترن بالرفض، حيث حرصت الصحافة على متابعة هذه الفرعية والكشف عن المحاولات الإسرائيلية المستمرة للاعتداء على المقدسات الإسلامية، ونستطيع أن نرصد فى هذا الصدد:

ـ إعلان إسرائيل إتمام حفر نفق حائط المبكى، وذلك فى تقديم«الزوبولون هامر» وزير الشئون الدينية فى إسرائيل، وهو النفق الذى يمر تحت الحى الإسلامى بالقدس القديمة على عمق ١٢ مترا، وأوردت الأهرام نفى الوزير الإسرائيلى لمرور النفق تحت المسجد الأقصى(١).

ـ الكشف عن مشروع صهيونى للتوسع حول القدس(٢).

ـ محاولات إسرائيلية لهدم مبنى المحكمة الإسلامية فى مدينة القدس وهو مانشر فى صيغة اتهام أردنى فى رسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة (٣).

ـ التنديد بما تقوم به إسرائيل من تعديات على المقدسات الإسلامية واستنهاض المسلمين للدفاع عن مقدساتهم «القدس يا مسلمون»(٤).

ـ السخرية من الموقف الإسلامى المتخاذل من التعديات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية «هل نسى المسلمون القدس؟»(٥)

٢. الاضطرابات الفلسطينية فى المناسبات الخاصة بالقدس:

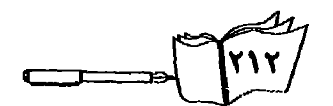
اكتفت الصحف فى هذه الفرعية بالإشارة إلى الإضراب ومناسبته مع نبذات مختصرة عن المناسبة.. بالإضافة إلى الإضرابات الأخرى الاحتجاجية، والمظاهرات.

وعلى المستوى الأول فقد أشارت الأهرام إلى وقوع اضراب فى القدس الشرقية فى أول يناير ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى الثورة الفلسطينية، الذكرى الـ ٢٢ لتأسيس فتح (٦).

كما أشارت إلى إضراب التجار فى القدس ورام الله فى الذكرى العشرين لحرب ١٩٦٧(٧).

---

(١) الأهرام: ٢٦ / ٣ / ١٩٨٧ .
(٢) الأهرام الدولى: ١٧ / ٣ / ١٩٨٧ .
(٣)الأهرام: ١٩ / ٨ / ١٩٨٧ .
(٤) الشعب: ١٨ / ٨ / ١٩٨٧ .
(٥) الشرق الأوسط: ٤ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٦) الأهرام: ٢ / ١ / ١٩٨٧ .
(٧) الأهرام: ٦ / ٦ / ١٩٨٧ .



وعلى مستوى الإضرابات الاحتجاجية أشارت الأهرام إلى إضراب المدارس الفلسطينية بالقدس احتجاجا على إجراءات إسرائيل ضد تعليم العرب (١).

كما أشارت إلى إضراب عمال الشركة العربية للكهرباء بالقدس الشرقية، احتجاجا على قرار الحكومة الإسرائيلية لتقليص نشاط الحركة، وحرمان ٢٣٠ عاملا فلسطينيا من وظائفهم(٢).

أما على مستوى المظاهرات..

فقد أشارت الأهرام إلى حرص إسرائيل الشديد على منع المظاهرات الفلسطينية بالقدس، ومن ذلك قيامها بعمل تعزيزات عسكرية إسرائيلية بالقدس للحيلولة دون قيام مظاهرات عقب صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى(٣).

كما أشارت ووصفت تظاهر مئات الفلسطينيين في القدس، وأبرزت تأكيد وكالات الأنباء على أن الفلسطينيين المتظاهرين كانوا يحملون أعلام منظمة التحرير الفلسطينية(٤).

.وأبرزت الأهرام أيضا تظاهر الفلسطينيين بالقدس ضد الاحتلال الإسرائيلي بصفة عامة(٥).

ومع اقتراب الانتفاضة أشارت الأهرام إلى تصاعد المظاهرات الفلسطينية بالقدس، وأوردت هتافاتهم المنددة بالاحتلال، والمؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية(٦).

٣ـ القدس كعاصمة لإسرائيل:

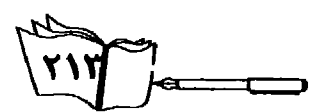
اهتمت الصحافة العربية قبل الانتفاضة بهذه الفرعية من خلال محورين:

الأول: التأكيد على عدم مشروعية ذلك، وتأكيد هوية القدس العربية.

الثاني: إبراز رفض دول العالم لنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، وكذلك الهيئات الدينية العالمية.

---

(١) الأهرام: ١٥ / ٥ / ١٩٨٧ .
(٢)الأهرام: ٢١ / ٨ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ٢١ / ٢ / ١٩٨٧ .
(٤) الأهرام: ٢٤ / ٥ / ١٩٨٧ .
(٥) الأهرام: ١٥ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٦) الأهرام: ١٩ / ١٠ / ١٩٨٧ .



وعلى المحور الأول.. أبرزت الصحف الاهتمام العربى بالتأكيد على هوية القدس العربية والإسلامية، وذلك من خلال إبراز تآخى بعض الدول العربية مع القدس، وذلك مثل ما أشار إليه الأهرام الدولى من توقيع وثيقة تآخ بين مدينتى الكويت والقدس، بحضور شريف برزاده الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى[1] وكذلك إعلان التآخى مع مدينة إسلام أباد[2]

كما أبرزت الصحف نشاط لجنة القدس التى يرأسها الملك الحسن والمنبثقة عن مؤتمر القمة الإسلامية لتأكيد هوية القدس العربية وتحريرها - حيث أكدت الأهرام بقاء الملك الحسن فى رئاسة اللجنة من خلال تصريح لعز الدين العراقى رئيس وزراء المغرب، قال فيه أن القمة الإسلامية قد قررت بقاء الحسن إلى أن يتم تحرير المدينة المقدسة[3].

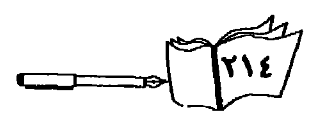
وأكدت الصحف العربية على هوية القدس العربية الإسلامية فى مقالات تاريخية تروى دخول عمر بن الخطاب القدس(٤)، وكيف كانت القدس وأصبحت أورشليم[5].

كما استعرضت الصحف الندوات العربية التى عقدت لتؤكد هوية القدس قبل الندوة الدولية لموقعة حطين، وأبرزت فيها تأكيدات شيخ الأزهر والبابا شنودة على هوية القدس الإسلامية و العربية[6]، وندوة حطين التى طالبت بعقد مؤتمر قمة عربى لبحث الحفاظ على هوية القدس[7].

إلى جانب ذلك اهتمت الصحف بنشر تأكيدات الفاتيكان على هوية القدس العربية، وأشارت إلى وجود مائة وثيقة تثبت الهوية العربية للقدس فى ملف يصدره الفاتيكان[8]، وتأكيد مسئول إسلامى (سعد العلمى رئيس الهيئة الإسلامية العليا فى القدس) على سيادة المسلمين على المسجد الأقصى(٩).

---

(١) الأهرام الدولى: ٢٧ / ١ / ١٩٨٧ .
(٢) النور: ١٨ / ١١ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ٢٠ / ١ / ١٩٨٧ .
(٤) عبد الرحمن البنا: الأخبار: ٢٠ / ٣ / ١٩٨٧ .
(٥) الأخبار: ٢٤ / ٤ / ١٩٨٧ نقلا عن مجلة المستقبل اللبنانية.
(٦) الأهرام: ٢١ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٧) الأهرام: ٢٢ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٨) الأهرام: ٣ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٩) الأهرام: ١٩ / ٧ / ١٩٨٧ .



واهتمت الصحف إلى جانب ذلك بالدراسات العلمية التى تؤكد الحق العربى المطلق فى القدس، حيث عرضت « القبس »لأحدث دراسة علمية بالأزهر الشريف التى تؤكد أن العرب وليسوا اليهود هم أول من وضع الأساس العمرانى للقدس(1).

بالإضافة إلى ما سبق أكدت بعض المقالات على الهوية العربية والإسلامية للقدس - بإبراز المكانة الدينية والتاريخية للمدينة، مثل:

«بمناسبة مرور ٨٠٠ عام على تحريرها - يا قدس يا زهرة المدائن»(2) و«تحرير القدس، قرءاة فى الماضى لخدمة المستقبل »(3) و«استرداد القدس، كيف يمكن للعرب والمسلمين أن يستفيدو من درس التاريخ»(4) و«حارة المغاربة فى القدس وأهميتها التاريخية، تحرير صلاح الدين الأيوبى للقدس الشريف فى ليلة الإسراء والمعراج، ذكرى حطين وتحرير القدس»(5) و«هل نسى المسلمون القدس»(6).

- وعلى المحور الثانى:

فقد أبرزت الصحف العربية رفض الدول نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، وإذ كانت لم تعلق على هذه الأخبار بالرأى.. وكذلك عزم بعض الدول على النقل- حيث أبرزت الأهرام تصريح رئيس هندوراس بأن هندوراس قد تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، ولم تعلق الجريدة(7). كما أشارت بعد بدء الانتفاضة بأيام إلى رفض سويسرا القاطع لنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس(8).

---

(1) القبس: ١٨ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(2) الأهرام: ٣ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(3) الاتحاد: ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧ (إبراهيم البحراوى).
(4) الأهرام: ١٦ / ١٠ / ١٩٨٧(محمد يونس).
(5) الوطن: ٣ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(6) الشرق الأوسط: ٤ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(7) الأهرام: ٢ / ٦ / ١٩٨٧ .
(8) الأهرام: ١٧ / ١٢ / ١٩٨٧ .

من ناحية أخرى أبرزت الأهرام إلغاء أسقف نيويورك لـلقاءاته مع قادة إسرائيل بالقدس حتى لا ينتهك بذلك قواعد الفاتيكان الـتى تحرم لقاء أى مسئول من الكنيسة الكاثولوكية بالمسئولين الإسرائيليين بمدينة القدس، وفى نفس الوقت أشارت الصحيفة دون إدراك إلى بيان المجلس اليهودى العالمى الذى يطالب فيه الفاتيكان بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[١].

أعمال العنف المتبادلة:

مع مطلع عام ١٩٨٧ بدأت إرهاصات الانتفاضة الفلسطينية.. وقد أولت الصحف العربية لـهذه الفرعية اهتماما يساير حجم أحداثها فقط.. ويساير أيضا تطور الانتفاضة فى مرحلة المهد..

ففى يناير أشارت الأهرام إلى تجدد أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى القدس[٢]، وفى فبراير أبرزت إصابة ١٨ بينهم ١٢ جنديا إسرائيليا فى انفجار قنبلة بالقدس المحتلة[٣]. وفى أبريل أبرزت قيام سلطات إسرائيل باغتيال فلسطينى خلال اعتقاله، واعتقال ٥ فلسطينيات فى القدس[٤].

وفى مايو.. ازداد التوتر فأشارت الأهرام إلى توتر شديد فى القدس وتعزيزات عسكرية إسرائيلية بها [٥].

وفى يونيو.. أبرزت الأهرام الدولى التحذيرات الإسرائيلية لخطباء المساجد لموافقة يوم الجمعة لذكرى ٢٠ عاما على الاحتلال[٦].

وفى يوليو.. أشارت الأهرام إلى انفجار قنبلة فى أتوبيس بالقدس، وإعلان القوة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مسئوليتها عن الحادث[٧].

وفى أغسطس .. أبرزت استعداد إسرائيل لمحاكمة حنا سنيورا بتهمة تأييد منظمة التحرير الفلسطينية[٨]، كما نقلت عن الصحف الإسرائيلية

---

(١) الأهرام: ٣ / ١ / ١٩٨٧ .
(٢) الأهرام: ١٨ / ١ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ٢ / ٢ / ١٩٨٧ .
(٤) الأهرام: ٧ / ٤ / ١٩٨٧ .
(٥) الأهرام: ٢٥ / ٥ / ١٩٨٧ .
(٦) الأهرام الدولى: ٩ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٧) الأهرام: ٤ / ٧ / ١٩٨٧ .
(٨) الأهرام: ٦ / ٨ / ١٩٨٧ .



تساؤلها «الجماعات الدينية فى إسرائيل هل تنجح فى فرض سيطرتها على القدس؟»[1].

وعندما تزايدت الحوادث بدءا من أكتوبر.. ازداد الاهتمام بها.. فنشرت الأهرام عن انفجار قنبلة فى القدس ومحاصرة الجامعة الإسلامية[2]،واعتداء الطلبة اليهود على أشخاص عرب بالقدس[3]. وانفجار قوى يهز القدس[4]، واشتباكات فى القدس بين البوليس والمتطرفين اليهود[5]، و«إلقاء قنبلتين حارقتين على أتوبيس إسرائيلى فى ضاحية الشوفات العربية بالقدس»[6].

وفى نوفمبر أبرزت جريدة الأخبار خبر «عمليتان فدائيتان جديدتان فى قلب القدس»[7]، وأشارت الأهرام إلى اعتقال متطرف يهودى لإشعاله حريقا فى بوابة بكنيسة فى القدس[8].

والملاحظ أن الصحافة العربية التى استطعنا الاطلاع عليها لم تبد أى اتجاه أو موقف عن هذه الأحداث!!

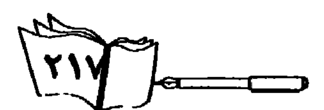
محاولات تهويد القدس:

ترتبط هذه الفرعية، بفرعية التعديات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية فى القدس.. إلا أن الصحف أشارت إلى محاولات أخرى خارج نطاق التعديات رأينا إدراجها فى فئة مستقلة لما لها من خصوصية ، ومنها:

- تشجيع وزير الأديان الإسرائيلى لليهود على الإقامة فى الحى الإسلامى بالقدس[9].

- المخططات الإسرائيلية لتهويد ٥١ مدينة وقرية حول القدس فى بيت لحم

(١) الأهرام الدولى: ٢٢ / ٨ / ١٩٨٧ .
(٢)الأهرام : ١٩ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٤) الأهرام: ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٥) الأهرام: ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٧ .
(٦) الأهرام: ٢٤ / ١١ / ١٩٨٧ .
(٧) الأخبار: ٢٧ / ١١ / ١٩٨٧ .
(٨) الأهرام: ١٢ / ٣ / ١٩٨٧ .
(٩) النور: ١١ / ٣ / ١٩٨٧ .



ورام الله وبيت جالا وبيت ساجورا وجنوب القدس، و٤٩ قرية عربية محيطة بالقدس(١).

- مطالبة أعضاء الكنيست الإسرائيلى بوقف الأذان فى مساجد القدس(٢).
- قرار شارون بالإقامة فى القدس العربية(٣).

موقف الولايات المتحدة:

أبرزت الأهرام فى الخبر الذى نقلته عن مباحثات بيريز فى واشنطن، اختلاف وجهات نظر أمريكا وإسرائيل حول مستقبل القدس، وأشارت إلى تأييد أمريكا للقدس الموحدة، وتأكيدها على أن وضعها يجب أن يتحدد من خلال مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية(٤).

الانتخابات المحلية:

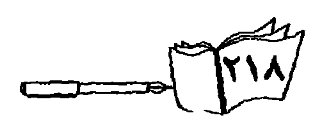
أبرزت الأهرام تصريح حنا سنيوره رئيس صحيفة الفجر بالقدس الشرقية عن رئاسته لأول قائمة فى الانتخابات المحلية العام القادم.. وهى قائمة مرشحين فلسطينيين(٥).

ونقلت الأهرام الانتقاد الأردنى لدعوة سنيوره لاشتراك العرب فى الانتخابات البلدية بالقدس(٦).

كما نشرت تأكيد صحيفة النهار بشرق القدس على أن المشاركة فى الانتخابات البلدية تنسف الحقوق العربية فى القدس(٧).

---

(١) الأهرام: ١٢ / ٣ / ١٩٨٧ .
(٢) النور: ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ١٢ / ١٢ / ١٩٨٧ .
(٤) الأهرام: ٢٠ / ٥ / ١٩٨٧ .
(٥) الأهرام: ٥ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٦) الأهرام: ٨ / ٦ / ١٩٨٧ .
(٧) الأهرام الدولى ٨ / ٦ / ١٩٨٧ .



مع بداية الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ بدأت معالجة الصحافة العربية فى التحول الموضوعى لتنصب المعالجة فى الأساس على حوادث الانتفاضة فى القدس.. بشقيها: المقاومة الفلسطينية والعنف الصهيونى، وفى هذا الإطار ركزت الصحافة العربية على:-

١ـ المواجهات الفلسطينية ـ الصهيونية فى القدس، ومن ذلك على سبيل المثال: «فى اليوم الحادى عشر للانتفاضة.. أعنف مواجهة فى القدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧»[1] و« القدس تشتعل غضبا»[2] و«المصفحات الإسرائيلية تنزل شوارع القدس لأول مرة لمواجهة الانتفاضة»[3]، «البوليس الإسرائيلى يطلق القنابل المسيلة للدموع على جموع المصلين داخل المسجد الأقصى»[4]، «وزير البوليس الإسرائيلى يقود بنفسه عمليات قمع الفلسطينيين فى القدس»[5]، «المتظاهرون فى القدس يحرقون العلم الإسرائيلى ويرفعون العلم الفلسطينى.. مقتل وإصابة ٩ فلسطينيين»[6]، «إصابة مفتى القدس بضربة من جندى إسرائيلى فى المسجد الأقصى»[7]و «حشود إسرائيلية لمواجهة المظاهرات فى الذكرى الـ ٢١ لاحتلال القدس»[8]، «إسرائيل تعتقل ٢٧ فلسطينيا فى القدس»[9] «طرد ٢٠ ألف فلسطينى من القدس»[10].

وعلى هذا المنوال تابعت الصحافة العربية أحداث الصدام بين الفلسطينيين فى القدس وبين قوات الاحتلال الصهيونى، متابعة خبرية فى الأساس حرصت على

---

(١) الأهرام: ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .
(٢)الاتحاد: ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .
(٣) الأهرام: ٢ / ١ / ١٩٨٨ .
(٤) الأهرام: ١٣ / ١ / ١٩٨٨ .
(٥) الأهرام: ٣٢ / ١ / ١٩٨٨ .
(٦) الأهرام: ٢٧ / ٢ / ١٩٨٨ .
(٧) الأهرام: ٢ / ٤ / ١٩٨٨ .
(٨) الأهرام: ١٣ / ٥ / ١٩٨٨ .
(٩) الأهرام: ٢٨ / ٥ / ١٩٨٨ .
(١٠) الأهرام: ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨.

إبراز المقاومة الفلسطينية ورد الفعل الإسرائيلى العنيف والهمجى.. وخلاف ذلك لم يتضح لـلصحافة العربـية ـ فيما تجمع لـنا من مادة، موقف يعـبر عن رأى إلا فى القليل النادر كاعتراض أحمد بهجت على اقتحام المساجد وإصابة الأئمة(١).

ويأتى بعد ذلك..

٢ـ إبراز الموقف العربى المؤيد للانتفاضة عموما ولانتفاضة القدس على وجه الخصوص من خلال المواقف المعلنة للدول، ومواقف لجنة القدس العربية.

كإبراز خـبر الاجتمـاع العاجل لـلجنة الـقدس فى المغـرب لبحث مـساندة الانتفاضة (٢)، ودعوتها لتدخل الأمم المتحدة لوقف القمع الإسرائيلى(٣)، واعتمادها لـ ٢٠ مليون دولار لمساعدة الانتفاضة(٤).

وقد علقت الأهرام على الاجتماع ساخرة من اكتفاء اللجنة بالإدانة، وقالت أنه كان من المتوقع أن يصدر موقف أكثـر صرامة، وأن الأمر كان من باب تسجيل المواقف فقط(٥).

كما أبرزت الـصحف الاستنكـار الشعبى للـقمع الإسرائيلـى كإبراز الأهرام لاستنكار شيخ الأزهـر للاعتداء الإسرائيلى على مفتى القـدس واعتبار ذلك إهانة للعلماء!!(٦)

٣ـ إبراز الموقف الدولى..

ويأتى على رأس هـذه المواقف.. المـوقف الأمريكـى،وقد أبرزته الصـحافة العربية فى حدود المعلن منه والذى تنقله وكالات الأنباء.. كتأكيد أمريكا على عدم نقل سفارتها إلى القدس فى تصريح للمتحدثة باسم الخارجية الأمريكية(٧).

---

(١) الأهرام: ٢٣ / ٥ / ١٩٨٨ .
(٢)الأهرام: ٢ / ١ / ١٩٨٨ .
(٣) الأهرام.: ٧ / ١ / ١٩٨٨ .
(٤) السياسة: ٧ / ١ / ١٩٨٨ .
(٥) الأهرام الدولى: ٩ / ١ / ١٩٨٨ .
(٦) الأهرام: ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٧ .

(٧) الأهرام: ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٨ .

ومطالـبتها بمشـاركة سكان الـقدس الشرقيـة فى الانتخابـات التى اقتـرحها شامير[1].

كما أبرزت موقـف الفاتيكان والقوى الأوروبـية المحبة للسلام واليـونسكو، كتأكيـد بابا الفاتيكان عـلى أن نور القدس ليس لإسرائـيل وحدها[2]، «ومحاولة أنصار السـلام إقامة حائط بشرى من شـعراء القدس»[3]، ونداء اليونسـكو لإنقاذ التراث الإسلامى فى القدس، وقرار لجنة التراث بها ضم القدس إلى قائمة التراث العالمى المهدد بالخطر[4].

وبعد ذلك تظهر باهتمام محدود بقية فرعيات القضية مثل:

ـ إبراز الهوية العربية والإسلامية للقدس.

ـ كشف الخطط اليهودية لتهويد القدس.

كما كان الحال فترة ما قبل الانتفاضة.

---

(١) الأهرام: ١٢ / ٥ / ١٩٨٨ .
(٢)الأهرام: ١٣ / ١ / ١٩٨٨ .
(٣) الأهرام: ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ .
(٤) الأخبار: ٧ / ١ / ١٩٨٨ .



الفصل الثامن

الصحافة الوطنية في الصومال ملاحظات أولية

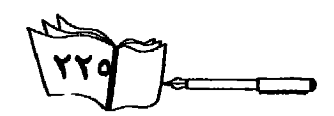
البداية الإعلامية فى الصومال

تتميز الصحافة الصومالية بازدواجية النشأة، فلقد كانت البداية الإعلامية أجنبية ارتبطت بالوجود الاستعمارى الإيطالى والبريطانى من ناحية، كما ارتبطت بتأريخ دخول المطبعة إلى الصومال من ناحية أخرى، وإذا كان الجنوب الصومالى قد سبق الشمال الصومالى فى التعرف على الصحافة فإن ذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها أنه كان مقراً للإدارة الاستعمارية الإيطالية حيث أتيح وجود مطبعة تابعة للحكومة الإيطالية منذ الثلاثينيات وكانت تطبع باللغتين الإيطالية والعربية. وقد ساعد ذلك على صدور أول جريدة رسمية (كوربيردى لا صوماليا) فى مقديشيو فى يناير ١٩٥٠. وكانت صحيفة يومية تصدر باللغة الإيطالية (١). وفى بداية الخمسينيات (فبراير ١٩٥١) بدأ ظهور عمود باللغة العربية فى كوربيردى لا صوماليا تضمن دعوة لحضور حفل مدرسى ووصول مندوب الحكومة المصرية كمال الدين صلاح إلى مقديشيو.

وفى فبراير ١٩٥٢ بدأ ظهور صفحة كاملة باللغة العربية كجزء من كوربيردى لاصوماليا، وكانت الصفحة مخصصة لتغطية أخبار ونشاطات الإدارة الإيطالية. ولكن لم يستمر هذا الوضع طويلا إذ كانت المساحة المخصصة للأخبار العربية فى صحيفة كوربيردى لا صوماليا غير ثابتة، وكانت تتضمن دائما أخبار الصدامات الدموية بين القبائل أو إعلانات اجتماعية وثقافية أو بعض الأخبار المحلية عن التموين والمناسبات الدينية. ويلاحظ أن الصفحة العربية كانت تتسع وتضيق طبقا لأهمية الأحداث (٢). ولكنها استقرت بصورة دائمة تحت عنوان (بريد الصومال صفحة يومية إخبارية وطنية) منذ بداية عام ١٩٥٩. وكانت تنقل أخبارها عن الصحف المصرية عبر وكالة أنباء الشرق الأوسط. كما كانت تعتمد على الوكالات فى تغطية أنباء الدول الإفريقية، وكانت تتضمن أهم الأخبار المحلية والعالمية، وكان

(١) محمود إسماعيل عبد الرحمن: اللغة العربية كأداة للتوعية فى النضال الوطنى الصومالى بحث منشور - مقديشيو ١٩٨٦ . ص ٩ .

(٢) مثال خطاب الوزير كمال الدين صلاح فى الاحتفال بالمولد النبوى الكريم ١ نوفمبر ١٩٥٥ كوربريدى لاصوماليا العدد ٢٥٨ حيث خصصت له صفحة كاملة ثم عادت المساحة إلى حجمها السابق الذى لا يزيد عن ٣ أعمدة كانت تخصص للتغطية العربية.



العمود الأخير مخصصًا للبرامج الإذاعية التى كانت تبث باللغة الإيطالية. وكانت الصفحة العربية تشغل الصفحة الأخيرة من صحيفة كوربيردى لا صوماليا (١).

وفى الوقت الذى شهد فيه الجنوب الصومالى ظهور الصحافة على أيدى الإدارة الإيطالية كانت البداية الإعلامية فى الشمال الصومالى على أيدى الوطنيين.

إذ شهدت هرجيسا ظهور صحيفة (الصومال) أول صحيفة صومالية باللغة العربية عام ١٩٤٨ أصدرها محمود جامع أوردوح، وكانت تطبع فى عدن (مطبعة لقمان) وذلك لعدم توافر مطابع فى الشمال فى تلك الفترة، وكان يشارك فى تحريرها بعض المدرسين والموظفين الصوماليين سراً. وقد صدر ٦ أعداد من صحيفة الصومال ثم توقفت، ومما تجدر الإشارة إليه صدور صحيفة عمال التى تعد أول صحيفة صومالية فى جيبوتى عام ١٩٣٣، وكانت تطبع بالرونيو على شكل منشورات. ولقد لعبت هذه الصحيفة دوراً هاما فى توعية العمال ومعارضة التشريعات الاستعمارية الجائرة. ولم يصدر منها سوى ١٢ عددا ثم سارعت سلطات الاحتلال بمصادرتها (٢).

وقد كان الطابع الشعبى الوطنى الذى تميزت به الصحافة الصومالية فى الشمال سببا فى قصر عمر صحيفة الصومال التى تآمرت عليها السلطات البريطانية الاستعمارية، فضلا عن قلة الموارد والصعوبات التى أحاطت بطبع الصحيفة فى عدن، ولعل صدور هذه الصحيفة كان بمثابة أداة التنبيه للسلطات الاستعمارية البريطانية التى بادرت بعد سنوات قليلة إلى إصدار صحيفة (حامل أخبار الصومال) فى الإقليم الشمالى وذلك عام ١٩٥٣(٣). وقد فعلت ذلك أسوة بالإدارة الإيطالية فى الجنوب، وأيضا لمواجهة الحركة الوطنية الصومالية فى الشمال.

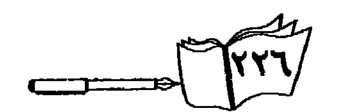
وكانت حامل أخبار الصومال تصدر باللغتين العربية والإنجليزية كل أسبوعين بمدينة هرجبسا، وكانت النسخة العربية تصدر منفصلة عن النسخة الإنجليزية، كذلك كانت تختلف فى مضمون الأخبار والموضوعات التى تتناولها، والواقع أن هذه

---

(١) انظر أعداد صحيفة كوربيردى لا صوماليا ـ المتحف الوطنى الصومالى ـ مقديشيو.

(٢) عبد الناصر محمد جامع: وسائل الإعلام الصومالية فى خدمة الجمهور ـ بحث مقدم إلى كلية الصحافة ـ الجامعة الوطنية الصومالية ـ مقديشيو ١٩٨٣ ص ١٧ ـ ١٨ .

(٣) انظر محمود إسماعيل ـ مصدر سابق ص ٧ ، عبد الناصر جامع مصدر سابق ص ١٨. ويلا حظ اختلاف الباحثين الصوماليين فى ذكر التواريخ الخاصة بنشأة الصحافة الصومالية.



الصحيفة كانت أقرب إلى النشرات منها إلى الصحف، وذلك خلافًا لصحيفة كوربيردى لا صوماليا التى كانت تتميز بمستوى متقدم من الناحية الفنية (تحريرا وإخراجا) عن حامل أخبار الصومال، وكان يقوم بتحرير النسخة العربية موظفو الإدارة البريطانية، وكان أغلبهم من اليهود الذين يتقنون اللغة العربية وبعض الصوماليين، وكان يرأس تحريرها يوسف حسن آدم (١).

وكانت تنشر أخبار الإدارة البريطانية فى الصومال والنزاعات بين القبائل وبعض الإعلانات وبريد القراء والأخبار المحلية عن التعليم والتجارة والتموين والرياضة (٢).

مراحل تطور الصحافة الصومالية:

رغم ازدواجية النشأة التى تتميز بها الصحافة الصومالية والإيطالية فى الجنوب، فلقد كانت الصحافة أداة نضالية لجأ إليها الشعب الصومالى فى كافة مراحل المقاومة الوطنية وإن كانت فى البداية قد اتخذت طابعا فرديا مثل صحيفة الصومال فى هرجيسا ١٩٤٨ غير أنها سرعان ما تحولت فى ظل تصاعد الحركة الوطنية إلى أداة حزبية كانت تحمل شعارات الدعوة إلى الاستقلال ووحدة الصومال وتشن هجوما متصلا ضد السلطات الاستعمارية.

ويلاحظ أن الصحافة الصومالية كانت عربية اللسان منذ بداية نشأتها، وذلك لما تتمتع به اللغة العربية من مكانة تاريخية عريقة لدى الشعب الصومالى باعتبارها لغة القرآن، كما أن اللغة الصومالية لم تكن قد دونت بعد، وقد أدركت السلطات الاستعمارية فى الصومال أهمية ذلك فاضطرت إلى تخصيص جزء من صحافتها للصدور باللغة العربية لتوسيع دائرة قرائها من أبناء الشعب الصومالى الذين يجيدون اللغة العربية قراءة وكتابة، وانطلاقا من الصراع الدائر بين الشعب الصومالى وحكامه من المستعمرين استمدت الصحافة الصومالية ملامحها كما تحدد مسارها ووضحت معالمها فى ضوء تطور الحركة الوطنية الصومالية منذ العشرينيات وحتى حصول الصومال على استقلاله فى مستهل الستينيات، ويمكننا أن نميز بين مراحل أربع مرت بها الصحافة الصومالية تبدأ بمرحلة النشأة فى ظل الإدارة

---

(١) حديث مع عمر عبد الرحمن الشاعر والصحفى الصومالى المعروف مقديشيو -، فبراير ١٩٨٩ .

(٢) انظر الملحق العدد ٨١ (١١ / ٢ / ١٩٥٦) باللغة العربية، العدد ٨٧ (٥ مايو ١٩٥٦) بالإنجليزية.

الاستعمارية وهى المرحلة التى تميزت بالازدواجية حيث شهدت البداية الإعلامية على أيدى الأجانب، وشهدت ظهور الصحافة الوطنية ثم تلتها مرحلة الوصاية التى تبدأ من عام ١٩٥٠ فمرحلة الاستقلال عام ١٩٦٠ والتى شهدت ظهور حوالى ٨٤ حزبا فى أقل من عشر سنوات، وانتهت بقيام الثورة فى أكتوبر ١٩٦٩ وسوف نعرضها على النحو التالى:-

المرحلة الأولى (النشأة)

تميزت المرحلة الأولى بظهور الصحف الرسمية المعبرة عن السلطات الاستعمارية، وكان الجنوب الصومالى الخاضع للاستعمار الإيطالى أسبق فى ظهور الصحافة، وتمثل صحيفة كوربيردى لا صوماليا أى بريد الصومال نقطة البداية فى تاريخ الصحافة فى الصومال وليس تاريخ الصحافة الصومالية.

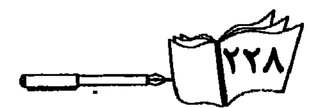
بينما تمثل صحيفة الصومال التى صدرت عام ١٩٤٨ فى هرجيسا بداية الصحافة الصومالية، وقد تأخرت السلطات البريطانية فى إصدار أول صحيفة ناطقة باسمها فى الصومال عدة سنوات عن السلطات الإيطالية، وصدرت حامل أخبار الصومال عام ١٩٥٣ . وإن كانت قد سبقتها صحيفة الأخبار التى كانت تصدر باللغتين العربية والإنجليزية عام ١٩٤٩، وكان يحررها جوزيف فلبينى، وصحيفة الصومال التى كانت تصدرها السلطات البريطانية باللغة الإنجليزية فقط عام ١٩٥٠ .

وربما يرجع ذلك التأخير إلى حرص السلطات البريطانية ونشراتها الصحفية تطبع خارج الصومال إما فى عدن أو لندن، وقد ظل الشمال الصومالى محروما من المطبعة حتى عام ١٩٥٩ عندما اشترى حزب الرابطة الصومالية أول مطبعة(٢)، هذا بينما حرصت السلطات الإيطالية على توفير المطبعة فى الجنوب الصومالى فى وقت مبكر يرجع إلى ثلاثينيات هذا القرن، وبجانب كوربيردى لا صوماليا كانت السلطات الإيطالية تصدر نشرة رسمية شهرية يطلق عليها(بوليتنبو أوفيسيالى) وكانت تتضمن القوانين والتعليمات الرسمية، وقد تغير اسم هذه النشرة فى الفترة

---

(١)عمر عبد الرحمن ـ مصدر سابق.

(٢) محمود إسماعيل عبد الرحمن ـ مصدر سابق ـ ص ٩ .



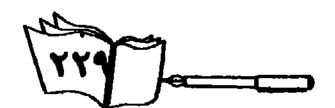
من ١٩٣٥ - ١٩٤١ إلى (كوريير دى فاشيستا) وكانت توزع علـى أعضاء الجالية الإيطالية بالصومال(١).

المرحلة الثانية: الصحافة الوطنية فى الصومال

لقد شهدت هذه المرحـلة إرهاصات الصحافة الوطنية فـى الصومال، وكانت هرجيسا عاصمة الشمال مهدا لظهور أول صحيفة وطنية هى صحيفة الصومال التى أصدرها محمود جامع أوردوح عام ١٩٤٨، ورغم أنهـا بدت كصحيفة فرد إلا أنها كانت تعبيرا عن واقع الحركة الوطنيـة الصومالية آنذاك إذ حملت لواء الدعوة إلى الاستقلال والوحدة وتبنت البرنامج الوطنى الـذى أقرته الجمعية الوطنية الصومالية التى تأسست عام ١٩٤٦، ثم تحولت عام ١٩٥٠ إلى الرابطة الوطنية الصومالية بعد زيارة الوفد الأزهرى المصرى لمنطقة الـقرن الأفريقى عام ١٩٥٠، وقـد استقبل هذا الوفد استقبالا شعبيا فى الشمال، وكانت نصيحة زعمائه للقيادات الوطنية الصومالية بضرورة توحيد صفوفهـم فيى حزب أو تنظيم سياسى يمكن التعـامل معه كممثل للحركة الوطـنية الصومالية، وقد كان لـهذه الزيارة تأثير حاسم فى مـسار النضال الوطنى الصـومالى، إذ سرعان ما استجاب القـادة الوطنيون فى الشمال للـنصيحة التى قدمها لهم الوفد المصرى، وقرروا تحويل الجمعية الوطنية الصومالية إلى الرابطة الوطنية الصومالية// التى تولت قيادة العمل الوطنى والدعوة إلى الاستقلال والوحدة وكانت مركزا لاستقطاب الوطنيين طوال مـراحل النضال الوطنى التالية، وفى عام ١٩٥٢ أرسلت الرابطة حوالـى مائة طالب صومالى للدراسة بمصر استـجابة للمنح الدراسية التى أرسلها لهم الأزهر.

وتمثل هـذه الخطوة البدايـة الأولى للعلاقات الـثقافية بـين شعبى الـصومال ومصر فى العصر الحديث، وقد أعقب ذلك افتتاح معهد دينى فى مدينة برعو تحت إشراف الأزهر، ومما يجدر ذكره أن صحيفة الصومال كانت صحيفة رأى ولـم يكن لها كادر صـحفى محترف، بل كانـت منبرا للوطنيـين من أعضاء الرابطة الـوطنية الصومـالية، هذا وقد ظلـت الحركة الوطنيـة الصوماليـة فى الشمال محـرومة من التعـبير الإعلامى فتـرة طويلة بعد تـوقف صحيفة الـصومال عن الصدور بـسبب

(١) عمر عبد الرحمن ـ لقاء مباشر بمدينة مقديشيو ١٥ فبراير ١٩٨٩، وقد ذكر لى أنه لا يوجد نسخ لهذه الصحيفة بالصومال بل توجد بمركز الوثائق البريطانية بلندن.

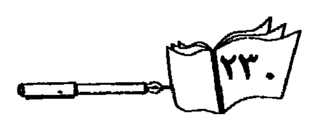


مطاردات السلطات البريطانية لأصحابها فضلا عن الصعوبات التى تحيط بعملية طبعها خارج البلاد وعملية تداولها وتوزيعها داخل المحمية البريطانية فى الشمال حتى توقفت عن الصدور نهائيا عام ١٩٥٠، ولذلك جاءء صدور صحيفة (قرن إفريقيا) فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٨ كلسان حال لحزب الرابطة الوطنية الصومالية امتدادا لصحيفة الصومال، وقد تم طبع الـ ١٧ عددا الأولى فى عدن ثم قرر حزب الرابطة الوطنية الصومالية شراء مطبعة عام ١٩٥٩، وكانت أول مطبعة تدخل شمال الصومال[1]، وقد لعبت صحيفة (قرن إفريقيا) دورا هاما فى كشف المؤامرات الاستعمارية ضد وحدة الشعب ـ الصومالى كما تبنت الدفاع عن قضايا الاستقلال والوحدة وحاربت القبلية واهتمت بمتابعة قضايا التحرر الوطنى فى إفريقيا، وقامت بدور كبير فى الدفاع عن حقوق الشعب الصومالى فى التعليم والصحة والحرية، وكانت تنشر الأخبار والتعليقات وبعض رسوم الكاريكاتير إلى جانب مقالات الرأى نظرا لكونها صحيفة رأى فى الأساس، وأحيانا كانت تنشر بعض المقالات نقلا عن الصحف البريطانى، وقد ارتفع توزيعها فى الفترة السابقة على الاستقلال مباشرة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠).حيث بلغ النضال الوطنى ذروة تصاعده، وقد اهتمت بمعالجة قضايا الصراع الصومالى الأثيوبى والصومالى الكينى وإقليم جيبوتى، وكان شعارها المدون على الترويسة (تكوين رأى عام مستنير) أما هدفها فهو (الاستقلال التام والوحدة).

وكانت قرن إفريقيا تصدر فى ٦ صفحات بالحجم العادى، وكان يرأس تحريرها المناضل الصومالى المعروف عمر عبد الرحمن الذى كان يكتب الافتتاحية الأسبوعية تحت عنوان (كلمة التحرير) ولم يكن لها كادر من الصحفيين المتفرغين ولكنها كانت أول صحيفة وطنية تتخذ الطابع الحزبى باعتبارها ناطقة بلسان ـ الرابطة الوطنية الصومالية، وقد استمرت تقوم بدورها فى تعبئة الرأى العام الصومالى حول القضايا الوطنية العربية والإفريقية طوال الفترة الممتدة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢، ثم توقفت عن الصدور بعد الحصول على الاستقلال وانتهاء مهام مرحلة النضال الوطنى من أجل الاستقلال والوحدة..

---

(١)عمر عبد الرحمن ـ مصدر سابق .

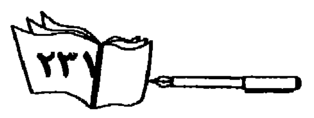


وفى عام ١٩٥٨ شهدت مدينة هرجيسا صدور أول صحيفة تحمل شعارات اشتراكية هى صحيفة الصراحة التى عرفت بأنها صحيفة الديجر أى الطبقات الفقيرة، كان يرأس تحريرها عبد العزيز شيخ إسماعيل و محمد عجه على، وكانت تطبع بمطبعة حزب الرابطة الوطنية الصومالية، وقد تحولت عام ١٩٥٩ إلى اللسان الناطق باسم حزب الاتحاد الصومالى، وقد كان يعتبر أحد فروع حزب وحدة الشباب الصومالى الذى كان يتزعم قيادة الحركة الوطنية الصومالية فى الجنوب وقد توقفت صحيفة الصراحة عن الصدور عام ١٩٦٢. وتزامنت صحيفة الصراحة مع صحيفة قرن إفريقيا فى الصدور كما تقاربتا فى الاهتمامات والقضايا التى طرحت على صفحات كل منهما، وعندما تم إدماج كل من حزب الرابطة الوطنية الصومالية وحزب الاتحاد فى منتصف ١٩٦١ فى تكوين حزبى موحد شمل الإدارة واللوائح والسكرتير العام اشتركت كل من الصحيفتين فى التعبير عن التكوين الحزبى الموحد، وكانت الرابطة الوطنية الصومالية قد وجهت دعوة إلى عقد مؤتمر وطنى فى هرجيسا لتوحيد الأحزاب فى الشمال والجنوب، ورغم موافقة جميع أحزاب الجنوب الصومالى على هذه الفكرة إلا أن الحكومة انزعجت ولم ترحب بهذه الدعوة وقاومت تحقيقها، ولم يحضر المؤتمر سوى حزب وحدة الصومال الكبرى والجبهة الوطنية المتحدة والرابطة الوطنية الصومالية (الحزب الموحد الجديد)، وفى نوفمبر ١٩٦١ عقب المؤتمر مباشرة أعلن تشكيل حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى من الرابطة الوطنية وحزب الاتحاد الصومالى والجبهة الوطنية المتحدة ووحدة صوماليا الكبرى، وقبل إعلان الحزب الجديد ـ انسحبت الجبهة واقتصر حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى على الأحزاب الثلاثة الأخرى، وقد توقفت كل من صحيفة قرن إفريقيا والصراحة عن الصدور فى منتصف عام ١٩٦٢ بينما ظهرت صحيفة اتحاد الشعب كلسان حال حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى فى بداية عام ١٩٦٣ واستمرت حتى عام ١٩٦٧.

هذا ويعزى توقف صحيفتى قرن إفريقيا والصراحة عن الصدور إلى الخلافات التى نشبت داخل حزب الرابطة الوطنية الصومالية والاتحاد الصومالى

---

(١) عمر عبد الرحمن ـ مقديشيو فبراير ١٩٨٩، لوحظ اختلاف تواريخ البداية والتوقف الخاصة بالعديد من الصحف الصومالية فى معظم الكتابات الصومالية التى تناولت هذا الموضوع.



عقب القرار التى اتخذته قيادة الحزب فى الشمال بفصل نوابها فى البرلمان من الحزب،وكان يبلغ عددهم ٣٢ نائبا (٢٠ نائبا عن الرابطة، ١٢ نائبا عن الاتحاد الصومالى) بسبب اعتراضهم على قضية الوحدة مع الأحزاب الأخرى،ويرجع موقف هؤلاء النواب إلى عوامل قبلية وسياسية وإقليمية، وقد نشأ حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى رغم معارضة هؤلاء النواب، وحرص الحزب الجديد على إصدار صحيفة اتحاد الشعب، التى تولت الدفاع عن قضايا الوحدة الصومالية، وتبنت الدعوة إلى تأميم المزارع الإيطالية فى الجنوب وتأميم البنوك ومعمل السكر فى مدينة الجوهر،هذا وقد تبنى حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى الفكر الاشتراكى،وكان أقرب الأحزاب الصومالية إلى الدول الاشتراكية،كما وقف ضد الحركة الانفصالية التى وقعت فى الستينيات وكان أهم ما يشغله هو المحافظة على وحدة الصومال،وقد خاض هذا الحزب انتخابات ١٩٦٤ وفاز بـ ١٥ مقعدا فى البرلمان.

وتعد صحيفة اتحاد الشعب أول صحيفة وطنية تصدر بعد حصول الصومال على استقلاله (يوليو ١٩٦٠)،وكان يرأس تحريرها أحمد الأزهرى ثم محمد عجه على..

وقد كشفت المعارك السياسية التى خاضها أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى عن وجود خلافات أيديولوجية داخل حزب وحدة الصومال الكبرى الحليف الرئيسى للرابطة الوطنية الصومالية داخل الحزب الموحد، وقد تبلورت هذه الخلافات وأسفرت عن وجود جناح سوفيتى وآخر صينى مما أدى فى النهاية إلى انشقاق الجناح الصينى وإعلان استقلاله عن الحزب الديمقراطى الصومالى عندما أنشأ عبد العزيز نور حرس حزب العمل الاشتراكى ولم يصدر صحيفة باسمه، وظلت صحيفة اتحاد الشعب ناطقة باسم حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى (١) أما حزب الجبهة الوطنية المتحدة فقد كان يصدر صحيفة اللواء الأسبوعية باللغة العربية،وكان يمولها عبد الله عمر ويرأس تحريرها يوسف عالى وكانت تتميز بميولها الانفصالية الموالية للاستعمار البريطانى (٢).

(١)عمر عبد الرحمن ـ مصدر سابق.

(٢) انظر محمود إسماعيل ـ مصدر سابق ـ عمر عبد الرحمن ـ مصدر سابق.



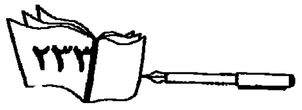
ومن أبرز الصحف الوطنية التى صدرت فى الصومال فى حقبة الخمسينيات صحيفة الوحدة لسان حال حزب وحدة الشباب الصومالى الذى تأسس فى الجنوب عام ١٩٤٣ وتولى قيادة الحركة الوطنية الصومالية، وكان له فروع فى مختلف أنحاء الصومال. وقد صدرت هذه الصحيفة بمناسبة عيد تأسيس الحزب عام ١٩٥٧، وكانت تصدر فى مقديشيو مرة كل أسبوع، ولم تزد صحيفة الوحدة عن ٤ صفحات بحجم التابلويد، وكانت تصدر باللغتين العربية والإيطالية، وقد توقفت فى يوليو ١٩٦٠ بعد إعلان الاستقلال، ثم استؤنفت فى أوساط الستينيات حيث كانت تصدر فى مناسبات تأسيس الحزب، وقد صدرت قبل انتخابات ١٩٦٤، وكان يشرف على تحريرها كل من عبد الله حجاج أبو بكر وأحمد عمر الأزهرى، ومن أهم القضايا التى كانت تطرحها جريدة الوحدة على المستوى السياسى الصراع الصومالى الأثيوبى، أما على المستوى الاجتماعى الاقتصادى فقد ركزت على قضايا التخلف الاجتماعى والأمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وسائر مكونات التركة الاستعمارية. وكانت تطالب بتعديل برامج التعليم بما يتناسب مع الدستور الصومالى وبما يكفل دعم وتعزيز التعليم الإسلامى [1] وقد اتخذت صحيفة الوحدة اتجاها تحريريا معاديا للاستعمار.

مرحلة الاستقلال ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩

تميزت هذه المرحلة باستمرارصدور الصحف الرسمية، وهى صحيفتا كورييرى دى لاصوماليا باللغة الإيطالية وصوت الصومال باللغة الإنجليزية، حيث وضعتا تحت إشراف الحزب الحاكم (حزب وحدة الشباب الصومالى) كجزء من وسائل الإعلام الرسمية، كما تميزت مرحلة الاستقلال بصدور صحف جديدة ناطقة باللغة العربية من أبرزها صحيفة اتحاد الشعب لسان حال حزب الاتحاد الديمقراطى الصومالى سبق الاشارة إليها.

وقد تزعمت مع صحيفة الحقيقة مسئولية توجيه وتشكيل الرأى العام الصومالى عبر حقبة الستينيات، وتميزت صحيفة الحقيقة بمواقفها المعارضة للسياسات

(١) عبد الرحمن فارح ـ وزارة الخارجية الصومالية ـ مقديشيو ـ فبراير ١٩٨٩ ـ تولى رئاسة تحرير جريدة الوحدة الفترة من ١٥ مايو ١٩٦٠ ـ يوليو ١٩٦٠.



الرسمية الرجعية، وهي صحيفة أسبوعية مستقلة صدرت في نهاية عام ١٩٦٤ واستمرت حتى عام ١٩٦٩، وكان يرأس تحريرها أحمد عمر الأزهرى وعبد العزيز شيخ إسماعيل وقد عرفت باتجاهاتها المعادية للاستعمار مما خلق لها شعبية كبيرة إذ بلغ توزيعها ٥ آلاف نسخة، وقد هاجمتها الصحف الأمريكية بسبب نجاحها في الكشف عن حقيقة دور فرق السلام الأمريكية من خلال نشر وثائق تدين هذه الفرق.

وقد بلغ أوج نفوذها الشعبى عندما نجحت في إسقاط رئيس الجمعية الوطنية الصومالية (أحمد محد عيسه، في انتخابات ١٩٦٧، وقد تعرضت صحيفة الحقيقة للمصادرة عدة مرات بسبب مواقفها المعارضة للحكومة آنذاك[١].

ومن أهم الصحف الصومالية التى شهدتها مرحلة الستينيات صحيفة لاتريبيون باللغة الإيطالية، وقد صدرت عام ١٩٦٧ واستمرت سنة واحدة، وكان يرأس تحريرها إسماعيل جمالى.

وصحيفة (دلكا) أى المواطن التى صدرت عام ١٩٦٧ وتوقفت بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٩، وكان يصدرها المحامى يوسف دحل وكانت تصدر باللغة الإنجليزية[٢].

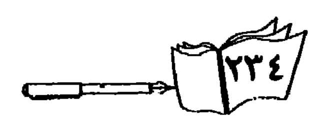
ومن الواضح أن تزايد أعداد الصحف الصومالية التى صدرت بعد الحصول على الاستقلال يرجع إلى أن هذا الحق أصبح مسموحا به للمواطنين الصوماليين عقب إعلان الاستقلال على نطاق أوسع، إذ انحصرت إجراءات إصدار الصحف في حصول المواطن الصومالى الذى يرغب في إصدار صحيفة على موافقة وزارتى الإعلام والداخلية من خلال التقدم بطلب للسماح بالحصول على ترخيص الصدور.

وقد شهدت هذه الفترة صدور ما يزيد على عشرين صحيفة صومالية جديدة علاوة على الصحف التى كانت تصدر قبل إعلان الاستقلال، وتعد صحيفة صوت الصومال من أبرز الصحف الرسمية التى أصدرتها وزارة الاستعلامات الصومالية

---

(١) انظر: جلال يحى ـ مشكلة القرن الإفريقى وشعب الصومال ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٨١.
ـ محمد عبد المنعم يونس: الصومال وطنا وشعبا ـ النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٦٢ ـ عمر عبد الرحمن ـ مصدر سابق.

(٢) محمود إسماعيل ـ مصدر سابق ـ ص ١١، ١٢.



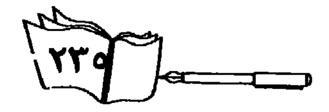
عام ١٩٦٤،واستمرت حتى قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٩، وكانت أول صحيفة يومية يصدرها الحزب الحاكم بعد مرور أربعة أعوام على إعلان الاستقلال،وقد تميزت بالطابع الخبرى،إذ كانت تخصص الصفحة الأولى للأخبار المحلية وأهم الأخبار العالمية عبر وكالات الأنباء،أما الصفحتان الرابعة والأخيرة فقد كانتا مخصصتين للأخبار الافريقية والعربية والعالمية،وكانت تخصص الصفحة الثالثة للمقالات والآراء، أما الافتتاحية فقد كانت تشغل العمود الأيسر من الصفحة الأولى تحت عنوان (صباح الخير) وفى ٢١ يناير ١٩٦٩ اختفت الافتتاحية وحل محلها (كلمة التحرير)،وبالنسبة للصور بدأت تظهر فى صحيفة صوت الصومال اليومية فى منتصف عام ١٩٦٨ ثم انتظم ظهورها خلال عام ١٩٦٩(١).

مرحلة الثورة ١٩٦٩ - ١٩٨٩

بقيام الثورة الصومالية فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ تم إيقاف صدور جميع الصحف الرسمية المستقلة والحزبية التى كانت تصدر فى البلاد وأصدرت حكومة الثورة بدلا منها ثلاث صحف باللغات العربية والإيطالية والإنجليزية،وهى نجمة أكتوبر واستيلادى أكتوبر وأكتوبر ستار، كما أصدرت وزارة الإعلام و الإرشاد القومى الصومالية جريدة الفجر الأسبوعية فى نوفمبر ١٩٦٩،وكانت تصدر فى ست صفحات خصصت الصفحة الأولى للأخبار المحلية والعالمية الهامة واللقاءات بين مجلس الثورة الصومالى والوفود المحلية والعالمية،أما الصفحتان الثانية والثالثة فقد خصصتا للتجارب النضالية لدى شعوب العالم الثالث وللشباب والطلاب،والصفحة الرابعة كانت مخصصة لسير المناضلين الصوماليين أمثال محمد عبد الله حسن،والصفحة الأخيرة كانت للأخبار العالمية عبر وكالات الأنباء العالمية وخصوصا الوكالة الفرنسية(٢). وفى يناير ١٩٧٣ ظهرت أول صحيفة باللغة الصومالية وهى صحيفة حدجنا أكتوبر كى تحل محل الصحف الأخرى،وأعيد فى نفس الوقت إصدار صحيفة نجمة أكتوبر اليومية باللغة العربية وأصبح يجمعهما مجلس إدارة واحد.

(١)مجلدات صحيفة صوت الصومال ١٩٦٤ - ١٩٦٩ - المتحف الوطنى - مقديشيو - فبراير ١٩٨٩ .

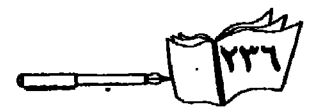
(٢) مجلدات الصحف - جريدة الفجر ١٩٦٩ - المتحف الوطنى - مقديشيو - فبراير ١٩٨٩



وتعد صحيفة نجمة أكتوبر امتدادا لصحيفة (بريد الصومال) التى كانت تصدرها الحكومة الصومالية قبل قيام ثورة أكتوبر. وبعد تدوين اللغة الصومالية عام ١٩٧٧، تقرر إدراج نسخة صومالية داخل النسخة العربية تشغل صفحتين من الصفحات الست المخصصة للصحيفة، وقد كانت تطبع بالأساليب التقليدية ولكن بعد حصولها على جهاز الطبع الآلى كهدية من السعودية عام ١٩٨٧ أصبحت تطبع بالكمبيوتر، وقد تناوب ٥ رؤساء تحرير على رئاسة تحرير نجمة أكتوبر منذ صدورها حتى اليوم، ويعمل بالصحيفة جهاز من المحررين الذين يعملون كموظفين بوزارة الإعلام، وتعتمد نجمة أكتوبر بصورة أساسية على وكالة الأنباء الوطنية (سونا) فى استقاء الأخبار المحلية إذ لا يوجد لديها جهاز مندوبين أو مراسلين محليين، أما بالنسبة للأخبار الخارجية والعالمية التى تخصص لها صفحتان فهى تعتمد على سونا وكونا الكويتية التى ترسل أخبارها باللغة العربية، ثم رويتر البريطانية، كما أن هناك اتفاقيات بين وكالة سونا الصومالية وكل من أ.ف.ب الفرنسية، أ.ب.ى.ب الأمريكيتين، ويجتمع أسبوعيا مجلس إدارة صحيفة نجمة أكتوبر وهو يضم رؤساء تحرير الصحف الثلاث التى تصدر عن وزارة الإعلام، ويقوم بتقييم الأعداد التى ظهرت ووضع خطة للأعداد الجديدة.

ولا يوجد بالصحيفة سكريتر تحرير لإخراجها بل يتناوب المحررون بها فى الإشراف على صدور العدد اليومى سواء فى استلام المادة ومراجعتها أو ترجمتها عن اللغة الصومالية إلى اللغة العربية، ثم تقييمها وتوزيعها على الصفحات، ومن المعروف أن الأخبار يتم تجميعها فى مكتب الوكالة الوطنية سونا حيث يقوم رئيسها بعرضها على وزير الإعلام، أو نائبه ثم تتحدد خطة النشر، وفى ضوء ذلك يتم إرسال الأخبار إلى الصحف الصومالية وإلى كل من الإذاعة والتليفزيون - ويتولى رئيس تحرير نجمة أكتوبر مسئولية الرقابة والإشراف على المقالات والأخبار، وفى حالة وجود خبر يسىء إلى الشعب أو الحكومة الصومالية أو يمس العلاقات مع إحدى الدول الصديقة للصومال يتم التشاور مع رئيس التحرير والوزير حيث يتم الاتفاق على إلغاء الخبر أو المادة الإعلامية أو حذفها.

(١)عبد الغفار عبد الله سالم - رئيس تحرير نجمة اكتوبر ١٩٨٣ - ١٩٨٩ .



وفيما يتعلق بمواد الرأى فالصحيفة تشترط تقديمها قبل النشر بـ ٢٤ ساعة، ولابد من موافقة رئيس التحرير أو من ينوب عنه، ويقوم طائفة من الكتاب الصوماليين الذين يحظون بثقة النظام السياسى ووزارة الإعلام بكتابة مواد الرأى فى نجمة أكتوبر، وتتلخص معايير النشر بالنسبة لصحيفة نجمة أكتوبر فى ضرورة التزام المواد الإعلامية بالسياسة الداخلية والخارجية للحكومة، وعدم التعرض بالنقد إلا للقطاعات التنفيذية بشرط أن يعرض فى صورة اقتراحات ولا يتضمن نقدا صريحا مباشرا.

وتطبع صحيفة نجمة أكتوبر ١٥ ألف نسخة منها ألفين باللغة العربية و ١٠ آلاف نسخة باللغة الصومالية وألفا نسخة باللغة الإنجليزية، ويلاحظ خلو النسخة العربية من نجمة أكتوبر من الإعلانات وإن كانت النسخة الصومالية تحتوى على إعلانات مبوبة وسلعية كما تضم بعض إعلانات الوفيات.

وفى أكتوبر ١٩٧٠ وافقت وزارة الإعلام والإرشاد القومى الصومالية على صدور صحيفة الطليعة برئاسة عمر عبد الرحمن، وقد سمح بصدورها كصحيفة أسبوعية وكجزء من الإعلام الرسمى، وبشرط أن تراعى الالتزام بالسياسة العامة مع السماح لها بهامش من النقد البناء، وقد حدثت بعض الخلافات خلال العامين الأولين بين رئيس تحريرها، وبين وزارة الإعلام عندما نشر خبر عن الجالية الصومالية فى جيبوتى فى نجمة أكتوبر ١٩٧٢، فنشر رئيس تحرير الطليعة مقالا نقديا رد به على مانشرته نجمة أكتوبر مما ترتب عليه وقوع مشكلة وصلت إلى حد التهديد بإيقاف الصحيفة.

أما المرة الثانية فهى تتعلق باتفاقية كامب ديفيد إذ امتنعت صحيفة الطليعة عن نشر أى شىء يتعلق بهذه الاتفاقية تعبيرا عن احتجاجها الصامت وذلك رغم تأييد الحكومة الصومالية لموقف الحكومة المصرية[٢].

وتضم صحيفة الطليعة صفحتين باللغة الإيطالية تتضمنان بعض الأخبار

---

(١) عبد الغفار عبد الله سالم ـ حديث مباشر ـ مقديشيو ـ فبراير ١٩٨٩ .

(٢) عمر عبد الرحمن ـ حديث بمقديشيو ـ فبراير ١٩٨٩ .



المحلية وقليلا من المقالات والتعليقات، ولا تخضع هاتان الصحيفتان للرقابة، ويشرف على هذا الجزء موظف صومالى بوزارة الإعلام وآخر إيطالى. ويعمل بالقسم العربى بصحيفة الطليعة ثلاثة موظفين بما فيهم رئيس التحرير. وقد التزمت الطليعة منذ صدورها بالخط التحريرى عربيا وإفريقيا، وتعد الطليعة الصحيفة الوحيدة التى تتميز بخط الملكية الفردية رغم صدورها فى إطار الإعلام الرسمى وفى بداية صدورها بلغ توزيعها ٧ آلاف نسخة هبط الآن إلى ألفى نسخة أسبوعيا.

حرية الصحافة فى الصومال:-

ينص الدستور الصومالى الصادر عام ١٩٦٠ فى المادة الخاصة بحرية التعبير على كفالة هذا الحق للمواطنين الصوماليين بعد إلغاء كافة النصوص والمراسيم الاستعمارية - (البريطانية) و (الإيطالية) التى كانت تنظم إصدار الصحف، وأصبح مسموحا للمواطنين الصوماليين بممارسة حقوقهم الدستورية فى إصدار الصحف والنشرات فى ضوء الالتزام بالإجراءات التنظيمية والقانونية التى أعلنتها وزارتا الإعلام والداخلية، وقد تحددت إجراءات المصادرة فى صورتين وهما مصادرة النسخ ثم إغلاق المطبعة بواسطة الشرطة وبعد ذلك يتم إحالة صاحب الصحيفة أو رئيس تحريرها المسئول إلى المحكمة للتحقيق، وإذا ثبت إخلال صاحب الصحيفة بالقوانين المنظمة للنشر يتم سحب الرخصة وإغلاق الصحيفة[1] وتقوم وزارة الإعلام والإرشاد القومى الصومالية بممارسة الإشراف والرقابة على الصحف الصومالية وكافة وسائل الإعلام والنشر العربية والأجنبية.

والواقع أنه لاتوجد رقابة مباشرة على الصحافة المحلية ولكن يكتفى بالرقابة الذاتية، وقد كانت توجد فى السبعينيات رقابة مباشرة من خلال موظفين مسئولين بوزارة الإعلام، وقد تعرضت صحيفة الطليعة للمصادرة عام ١٩٧٧ بسبب الافتتاحية التى نشرتها وطالبت فيها بإلغاء الاتفاقية المعقودة بين الصومال والاتحاد السوفيتى بسبب وقوف الأخير إلى جانب أثيوبيا أثناء حرب الأوجادين.

وقد صودر العدد الذى نشرت به هذه الافتتاحية وبعد أسبوع واحد تم إلغاء

(١) حديث مع نائب وزير الداخلية - مقديشيو فبراير ١٩٨٩ .



الاتفاقيـة الصومالية ـ السـوفيتية من جانب الحكومة الصوماليـة الأمر الذى أتاح الفرصة للصحيفة بتوجيه النقد الحاد للسوفييت بسبب انحيازهم لإثيوبيا وذلك فى الأعداد التالية.

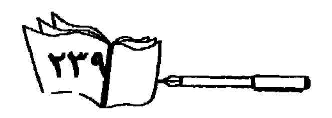
ملاحظات أولية على تاريخ الصحافة الصومالية:-

أولا:- عدم الاتفاق على تواريخ صدور الصحف الصومالية وخصوصا فى الفترة السابقة على الاستقلال أى فترة النضال الوطنى ضد الاستعمار(الإيطالى والبريطانى)، وهناك تضارب بين أقوال المعاصرين لتلك الفترة وبين ماجاء بالوثائق الرسمية بوزارة الإعلام الصومالية فضلا عما نشرته بعض الدراسات التاريخية والسياسية عن الصومال، سواء التى قام بإعدادها باحثون صوماليون، أو تلك التى أعدها أساتذة عرب وأفارقة وأجانب.

ثانيا:- عدم توافر كافة الصحف الوطنية التى صدرت خلال حقبتى الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وهى الفترة التى تميزت بالمد الوطنى وبتصاعد نشاط الحركة الوطنية الصومالية سواء فى هرجيبسا عاصمة الشمال أو مقديشيو.

ثالثا:- يضم المتحف القومى الصومالى بالعاصمة مقديشيو مجلدات الصحف الرسمية الصادرة فى الصومال أثناء الفترة الاستعمارية مثل كوريبردى لا صوماليا وبريد الصومال وحامل أنباء الصومال باللغتين الإيطالية والإنجليزية علاوة على بعض أعداد الصحف الصومالية الرسمية التى صدرت بعد الاستقلال مثل نجمة أكتوبر والعهد الجديد والفجر وأنباء الصومال.

فى ضوء الملاحظات السابقة تبرز صعوبةالمهمة التى يقوم بها الباحث الإعلامى فى مجال التأريخ للصحافة الصومالية، مما يتطلب الاهتمام بإعداد مشروع قومى لجمع التراث الصحفى الصومالى سواء المتوافر لدى الأهالى الصوماليين أو فى دار الوثائق البريطانية بلندن أو المكتبة المركزية بروما، مع ضرورة الاهتمام بتسجيل الشهادات الواقعية للمناضلين الصوماليين الذين عاصروا فترة النضال الوطنى وشاركوا فى أحداثها.



صدر للمؤلفة

١ ـ مقدمة فى الصحافة الإفريقية، القاهرة، دار الفكر العربى (الطبعة الأولى ١٩٨٠ـ الطبعة الثانية ١٩٨٥).

٢ ـ الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٥٤، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠.

٣ ـ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

٤ ـ مصر وفلسطين (الطبعتان الأولى والثانية)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، والطبعة الثالثة :دار العرب، القاهرة ١٩٩٠.

٥ ـ صورة إفريقيا فى الصحافة العربية، القاهرة، دار الفكر العربى، (الطبعة الثانية) ١٩٨٥.

٦ ـ الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢، القاهرة، معهد الدراسات العربية، (الطبعة الأولى) ١٩٧٨ـ (الطبعة الثانية) الشركة الوطنية بالجزائر، ١٩٨٧.

٧ ـ تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية (بالاشتراك مع آخرين)، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

٨ ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى العالم الثالث، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والآداب، ١٩٨٤.

٩ ـ إشكالية الإعلام التنموى فى الوطن العربى، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥.

١٠ ـ إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤ (بالاشتراك مع حلمى شعراوى)، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.

١١ ـ دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٦.

١٢ ـ المدرسة الاشتراكية فى الصحافة (الحقبة اللبنانية ١٨٩٦ ـ ١٩٢٣)، القاهرة، مركز البحوث العربية (الطبعة الثانية)، ١٩٨٩.

١٣ ـ دراسات في الصحافة المصرية والعربية ـ القاهرة ـ دار العربى ـ ١٩٨١.

١٤ ـ دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ـ قضايا معاصرة، القاهرة، دار العربى، ١٩٨٩.

١٥ـ هموم الصحافة والصحفيين فى مصر ـ القاهرة ـ دار الفكر العربى ١٩٩٤.

١٦ـ الصحافة العربية وتحديات العصر ـ الكويت ـ عالم الفكر ـ ١٩٩٥(مشترك).

رقم الإيداع	٩٣٨٢ / ٩٥
الترقيم الدولى I. S. B. N	977- 10- 0794- 7.

هذا الكتاب

الصحافة العربية تمثل المحور الأساسى الذى تدور حوله الموضوعات المختلفة في هذا الكتاب، حيث تتابع الباحثة بالرصد والتحليل المسيرة الشاقة للصحافة العربية منذ أن رأت النور فى القرن التاسع عشر تحت الرعاية المحسوبة للدولة العثمانية عبر تضحيات هائلة من جانب حملة أقلامها والمدافعين عن حريتها من الرموز الساطعة فى الفكر العربى الحديث، ثم معاركها المشهودة فى مواجهة الحكام وحلفائهم من غزاة الفكر والوطن. وتؤكد الباحثة على حقيقة ساطعة تحسب للصحافة العربية تتمثل فى صمودها فى مواجهة الاختراق الصهيونى للوطن العربى منذ وعد بلفور وحتى كامب ديفيد وغزة وأريحا؛ أملا فى أن يأتى اليوم الذى لابد أن تتجاوز الدورة الحضارية محطتها الراهنة وتشرق فى يوم ما الشموس التى غربت وتنهض الصحافة العربية حاملة صوت شعوبها وقادرة على تصحيح الموازين التى اختلت، واستعادة الحقوق التى أهدرت.

وتهدى الباحثة هذا الجهد إلى جميع الشرفاء والبسطاء فى الوطن العربى الذين يحاولون استخلاص كل ما هو إيجابى وأصيل فى حضارتنا العربية الإسلامية دون إغفال أو تهوين لمستجدات العصر وتحدياته.

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت

دار الكتاب الحديث

ت/ ٢٤٦٠٦٣٥ - فاكس/ ٢٤٦٠٦٢٨